الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أم البواقي
كلية تسيير التقنيات الحضرية

أطروحـــــــــة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

الشعبة : تسيير التقنيات الحضرية
التخصص : علوم المدينة ، بيئة و أقاليم

من طرف :
بولشفار حمزة

عنوان الأطروحة:

تحديات و آفاق ظاهرة شبه الحضرية (périurbanisation) في الجزائر ،
حالة مدينة سكيكدة .

أطروحة مناقشة بتاريخ 29 جانفي 2025 ، أمام لجنة المناقشة المشكلة من:

الرقم	اللقب و الإسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	بولكعيبات عيسى	أستاذ محاضر أ	جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي	رئيسا
02	زنير رابح	أستاذ محاضر أ	جامعة باجي مختار - عنابة	مشرفا
03	شواي السعيد	أستاذ محاضر أ	جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي	مشرفا مساعدا
04	بن حمادة عيسى	أستاذ محاضر أ	جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي	ممتحنا
05	بن الناصر حمزة	أستاذ محاضر أ	جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي	ممتحنا
06	بولمعيز حسين	أستاذ محاضر أ	جامعة العربي التبسي - تبسة	ممتحنا
07	حركات محمد الأمين	أستاذ محاضر أ	جامعة باجي مختار - عنابة	ممتحنا

السنة الجامعية 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر و التقدير

الحمد لله الذي منّ علينا بإتمام هذا العمل بتوفيق منه و فضله و رحمته لا يحصيان مهما شكرنا لن نبلغ فضل المنان و هذا قول الصادق الأمين محمد صلى الله عليه و سلم ، " اللهم لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك و وفاء لقوله صلى الله عليه و سلم:

" من لم يشكر الناس لا يشكر له "

*أتوجه بخالص الشكر و الثناء الى أستاذي الفاضل الدكتور : **زنير رابح** ، على كل ما قدمه من مساعدة طيلة مدة انجاز هذا العمل ، له مني فائق الاحترام و التقدير و أن يديم عليه نعمة الصحة و العافية .*

*الشكر الموصول الى أستاذي : د. **شواي السعيد** ، على كل مجهوده و مساعدته لي .*

*دون أن أنسى جميع أساتذتي من معهد التقنيات الحضرية بجامعة أم البواقي و أخص بالذكر كل من : **د. مازة نور الدين** و **د. جقجاق عبد الرزاق** و من جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة **أ.د بولشفار سعاد** على توجيهاتهم و نصائحهم الثمينة.*

و في الأخير ، شكرا لكم من ساهم في اتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد .

الاهداء

أهدي هذا العمل الى والدي العزيزين راجيا من المولى عز وجل أن يطيل عمرهما و يديم عليهما الصحة و العافية ،

إلى إخوتي و أخواتي و أبنائهم الأعزاء ،

إلى كل أصدقائي و زملاء الدراسة و أقاربي ،

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم يسعهم قلمي .

ملخص :

لوحظت الظاهرة شبه الحضرية في جميع أنحاء العالم مع اختلافها من منطقة إلى أخرى إلا أنها تتشارك في كونها ظاهرة مثيرة للقلق خاصة على الصعيدين الاجتماعي و البيئي ، و التي قد تؤدي إلى فوراق مجالية و تدهور الأنظمة الطبيعية و استهلاك الأراضي الزراعية بشكل مفرط ، يتخلله نمو سكاني على مستوى المجالات شبه الحضرية إضافة الى زيادة التنقلات اليومية للسكان نحو المراكز الحضرية .

من خلال هذا البحث سوف نحاول فهم الظاهرة شبه الحضرية و تحدياتها على مستوى المجموعة العمرانية سكيكدة ، و هي مدينة ساحلية تقع في الشمال الشرقي للجزائر ساهم التحضر السريع في تمددها مستهلكة محيطها الحضري و محتوية المجالات شبه الحضرية المجاورة ، حيث أدى انتشار المباني السكنية و الأنشطة الصناعية الى تغييرات على مستوى مجالها شبه الحضري ، و قد ساهم موقعها المركزي ضمن نطاقها الحضري بلعب دور رئيسي في توجيه التحضر على مستوى إقليم المجموعة العمرانية و التي تضم كل من المراكز الثانوية التالية : حمادي كرومة فلفلة و الحدائق ، و قد ساهمت عوامل عدة في تمددها سواء كانت خارجية بسبب تدفقات الهجرة الريفية المتتالية منذ الاستقلال و خلال توطين المنطقة الصناعية إلى مرحلة اللأمن أو داخلية عن طريق الزيادة الديمغرافية التي أدت إلى تضخمها و تشبع محيطها الحضري الذي نتج عنه استهلاك مفرط و عشوائي لمجالاتها ، حيث تعرف اتجاهات توسع محددة نتيجة التضاريس و العوائق الاصطناعية أجبرها إلى التوسع نحو الجنوب نحو المناطق الخلفية على طول المحاور الكبرى و على حواف المنطقة الصناعية باتجاه التجمع الثانوي العربي بن مهيدي و فلفلة ، حيث ساهمت في انقطاع النسيج الحضري و تحويل الوظيفة الزراعية للأراضي إلى مناطق سكنية و خدماتية ، بالإضافة إلى أزمة السكن التي ساهمت في ظهور أحياء عشوائية و فوضوية داخل المحيط الحضري و في المناطق شبه الحضرية صاحبها تغييرات اجتماعية و اقتصادية و بيئية و بالتالي أثرت سلبا على البيئة الحضرية و الريفية و ظهور الفوراق المجالية و توزيع المرافق العامة بين مركز حضري مشبع و مراكز ثانوية تعاني من نقص في الخدمات ، مما يتطلب تدخل المصالح المعنية و ضرورة العمل على إجراء تدابير احترازية بهدف المحافظة على الثروة الزراعية و إعادة تنظيم المجال الحضري في ظل التوازن و التكامل الوظيفي بين مدينة سكيكدة و المراكز الثانوية المجاورة .

الكلمات المفتاحية : التمدد العراني ، المجال شبه الحضري ، الديناميكية الحضرية ، العقار الفلاحي ، التجمع البلدي سكيكدة .

Résumé:

Le phénomène de la périurbanisation a été observé dans le monde entier, variant d'une région à l'autre, mais il est partagé comme un phénomène préoccupant, notamment au niveau social et environnemental, Ces phénomènes peuvent entraîner des disparités spatiales, la dégradation des systèmes naturels et la consommation excessive de terres agricoles, l'accroissement de la population dans les zones périurbaines ainsi que l'augmentation des déplacements quotidiens vers les centres urbains.

Par cette recherche, nous allons essayer de comprendre le phénomène de la périurbanisation et ses enjeux au niveau du groupe urbain de Skikda. Ville côtière du nord-est de l'Algérie, l'urbanisation rapide a contribué à son expansion en consommant son environnement urbain et en contenant des zones périurbaines adjacentes. La prolifération des immeubles résidentiels et des activités industrielles a entraîné des changements dans les espaces périurbaines. Sa localisation centrale dans son périmètre urbain a joué un rôle clé dans l'orientation de l'urbanisation au niveau intercommunale , qui comprend chacun des centres secondaires suivants : Hamadi Kroumah , el-hadaik et filfila, de nombreux facteurs ont contribué à leur expansion, qu'ils soient externes en raison des flux migratoires ruraux successifs depuis l'indépendance et lors de l'installation de la zone industrielle à la période de l'insécurité ou intérieure par le biais de l'accroissement démographique qui a élargi et saturé ses environnements urbains entraînant une consommation excessive et aveugle de ses champs, Là où des tendances spécifiques d'expansion sont connues en raison du reliefs et des obstacles artificiels, elles ont dû s'étendre vers le sud vers l'arrières pays le long des axes principaux et sur les bords de la zone industrielle vers l'Assemblée secondaire l'arbi Ben Mehidi et Filfila contribuant au bouleversement du tissu urbain et la transformation de la fonction agricole des terres en zones résidentielles et de services, ainsi que la crise du logement, ont contribué à l'émergence de quartiers informels et anarchiques dans l'environnement urbain et dans les zones périurbaines avec des changements socio-économiques et environnementaux, affectant ainsi négativement l'environnement urbain et rural, l'émergence des déséquilibres spatiaux dans la répartition des équipements publics entre un centre urbain saturé et des centres secondaires mal desservis Cela nécessite l'intervention des intérêts concernés et la nécessité de prendre des mesures de précaution visant à préserver la richesse agricole et réorganiser l'espace urbain à la lumière de l'équilibre et de l'intégration fonctionnelle entre la ville de Skikda et les centres secondaires voisins.

Mots-clés : l'Etalement urbaine, l'epace périurbain, la dynamique urbaine, le foncier agricole, le groupement intercommunal de Skikda.

الفهارس

الفهرس

الفصل التمهيدي

مقدمة عامة :..... 1

الاشكالية :..... 3

الاهداف :..... 6

المنهجية :..... 6

المشاكل و الصعوبات :..... 7

الدراسات السابقة :..... 7

خطة البحث :..... 12

الفصل الأول : دراسة عامة عن التوسع الحضري و أشكاله

1-مفهوم التحضر :..... 14

1-2- الآثار الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية لعملية التحضر :..... 15

1-2-1- الآثار الاقتصادية للتحضر :..... 15

1-2-2- الآثار الاجتماعية للتحضر :..... 16

1-2-3- الآثار البيئية للتحضر :..... 16

1-3- الديناميكية الحضرية :..... 17

1-4- التحولات الحضرية :..... 18

1-5- التخطيط الحضري :..... 18

1-5-1- تعريف التخطيط :..... 18

1-5-2- تعريف التخطيط الحضري :..... 19

1-5-3- التخطيط الاقليمي :..... 19

1-6- المدينة..... 19
1-6-1- تعريف المدينة :..... 20
1-6-2- مؤشرات المدينة :..... 21
1-6-3- نماذج تخطيط المدن :..... 21
2- النمو الحضري والتنمية الحضرية :..... 25
2-1- النمو الحضري :..... 25
2-2- التنمية الحضرية : 25
2-3- نظريات النمو الحضري :..... 26
2-4- العوامل المساهمة في النمو الحضري :..... 26
2-5- أشكال النمو الحضري (من المدينة المدمجة الى المدينة المجزأة) :..... 27
2-5-1- الأحياء الشعبية المحيطة (faubourgs) :..... 28
2-5-2- الضاحية (banlieue) : 28
2-5-3- التحضر غير المستمر (L'urbanisation discontinue) :..... 29
2-6- التوسع المجالي :..... 30
2-6-1- التقارب (la conurbation) :..... 30
2-6-2- التحضر المتقطع (l'urbanisation discontinue)..... 30
2-7- الشكل الحضري :..... 31
2-7-1- العناصر المحددة لشكل الحضري :..... 31
3- نماذج النمو الحضري : الانتقال من المدينة أحادية المركز الى المدينة متعددة المراكز :..... 32
3-1- النموذج النجمي..... 33
3-2- النماذج المركزية الإشعاعية 34
3-3- النموذج متعدد المراكز المتقطع..... 34

3-4- النموذج الشبكي متعدد المراكز..... 34
3-5- النماذج الخطية..... 34
3-6- المدينة المدمجة « La ville compacte» 35
3-7- المدينة المنفجرة «La ville éclatée»..... 36
3-8- المدينة المخلصة لتكوينها التقليدي «La ville fidèle à sa configuration traditionnelle»36
3-9- مدينة النمو شبه الحضرية « edge city » 36
3-10- المدينة الخطية « La ville linéaire»..... 36
3-11- المدينة الهامشية « fringe city ». 37
4-النظام الحضري : 37
4-1- المقاربات التحليلية للنظام الحضري : 39
4-1-1- نظرية أقطاب النمو لـــ فرانسوا بيرو سنة 1955 : 39
4-1-2- نظرية الأماكن المركزية لولتر كريستالر سنة 1933 : 40
5-التمدد الحضري : 42
5-1- تعريف التمدد الحضري : 42
5-2- أسباب التمدد الحضري : 44
5-3- المستويات الثلاثة للتحليل لفهم أسباب الزحف العمراني : 45
5-4- مراحل التمدد الحضري :..... 48
5-5- عوامل التمدد الحضري 48
5-6- تحديات ظاهرة التمدد الحضري :..... 50
5-7- التمدد و مسألة التماسك و الاندماج الحضري..... 51
5-8- التقسيم المجالي للتمدد الحضري : 52
5-8-1- مساحة الضواحي L'espace suburbain : منطقة تنتظر التمدن : 52

5-8-2- المساحة شبه الحضرية L'espace périurbain 53
5-8-3-المساحة الحضرية-الريفية L'espace rurbain : 53

الفصل الثاني : الظاهرة شبه الحضرية خصائصها و مقوماتها

الظاهرة شبه حضرية ، خصائصها و مقوماتها 58
1- تعريف الظاهرة شبه الحضرية : 58
2- لمحة تاريخية عن تطور الظاهرة شبه الحضرية : 59
3- الاتصال الحضري – الريفي :..... 61
3-1 المجال الريفي : 63
3-2 المجال الحضري :..... 64
3-3 المنطقة شبه حضرية le périurbain :..... 65
3-4- عدة مصطلحات باختلاف السياق الجغرافي : 67
3-5- المجالات شبه الحضرية مناطق انتقالية تتعايش وتتفاعل فيها الخصائص الحضرية والريفية... 68
3-6- المجال شبه الحضري من منطقة ذات هوية مبهمة الى منطقة متعددة الهويات : 68
4- المجال شبه الحضرية منطقة صعبة التحديد :..... 69
4-1- المعيار المورفولوجي : 70
4-2- المعيار الوظيفي : 71
4-3- المعيار الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي :..... 71
4-4- معيار الانتقال والتداخل :..... 71
5- ديناميكية المناطق شبه الحضرية : 72
-6- أنماط النمو شبه الحضري : 73
6-1- الانتشار 74
6-2- التمدد الحضري..... 75

7- تصنيف المساحات شبه الحضرية : 75
7-1 المنطقة شبه الحضرية القريبة : 76
7-2 المنطقة شبه الحضرية المتوسطة :..... 76
7-3 المنطقة شبه الحضرية البعيدة :..... 76
8- العوامل المساهمة في تطور الظاهرة شبه الحضرية :..... 76
8-1 العوامل الاقتصادية : 77
8-2 العوامل الاجتماعية : 78
9- تحديات الظاهرة شبه حضرية : 79
9-1- الانفصال الاجتماعي والاقتصادي 79
9-2- التجزئة المكانية..... 79
9-3- الضغوط البيئية 79
9-4- تحويل المناظر الطبيعية..... 79
9-5- الجاذبية السكنية..... 79
9-6- تراجع المراكز الحضرية 79
9-7- تنوع الاستخدامات و تضاربها 80
9-8- التحديات الاقتصادية 80
7-أمثلة 80

الفصل الثالث : الظاهرة الحضرية في الجزائر

الظاهرة الحضرية في الجزائر :..... 85
1- تعريف الاحصائي للمناطق الحضرية والريفية في الجزائر : 85
2-الديناميكية الحضرية في الجزائر :..... 86
2-1- تطور سكان الحضر مقارنة مع سكان الريف في الجزائر:..... 86

2-3- التطورات المجالية و الاقليمية للمدن الجزائرية : 89
2-3-1- المدن الفينيقية :..... 90
2-3-2- المدن الرومانية :..... 90
2-3-3- المدن الاسلامية : 90
2-3-4- التواجد العثماني في الجزائر :..... 91
2-3-5- المدن الجزائرية أثناء الحقبة الاستعمارية 1830-1962 :..... 91
3- السياسة العمرانية في الجزائر : 93
3-1- المرحلة الاستعمارية 1830-1962 م 93
3-2- مرحلة ما بعد الاستقلال (1962 – 1990) : 95
3-3- مرحلة التحرير والتحديث (1990 حتى 2008) :..... 100
3-4- سياسة الاسكان في الجزائر : 105
3-4-1- بوادر أزمة السكن : 105
3-4-2- البرامج السكنية :..... 107
3-4-3- آثار السياسة العمرانية و الإسكان 108
4- التمدد و التوسع شبه الحضري للمدن الجزائرية : 109
4-1- التوسع الحضري للمدن الجزائرية : 109
4-2- تطور المناطق شبه الحضرية حول المدن الجزائرية : 112
4-2-1- توزيع السكان و تشتتهم في المناطق شبه حضرية :..... 113
4-2-2- التغييرات في التركيبة الاجتماعية-الاقتصادية :..... 116
4-3- تطور الحظيرة السكنية :..... 117
4-4- استهلاك العقار الفلاحي :..... 118
5- أمثلة : حول التمدد العمراني في المجالات شبه الحضرية للمدن الجزائرية 118

5-1- الجزائر العاصمة :..... 118
5-2- مستغانم 121
5-3- حامة بوزيان :..... 122

الفصل الرابع : الدراسة التحليلية للظاهرة الشبه حضرية على مستوى المجموعة العمرانية لمدينة سكيكدة

الدراسة التحليلية للظاهرة شبه حضرية على مستوى المجموعة العمرانية لمدينة سكيكدة 126
-1 تقديم منطقة الدراسة :..... 127
2-الاطار الفيزيائي لمنطقة الدراسة : 128
3-الطبيعة الجيولوجية و الجيومورفولوجية لمنطقة الدراسة :..... 130
3-1- الطبيعة الجيولوجية :..... 130
3-2- الجيوموفولوجية :..... 131
3-3- الشبكة الهيدروغرافية..... 133
3-4- الغطاء النباتي..... 135
3-5- المناخ 135
4-التغييرات الديمغرافية و الاقتصادية على مستوى التجمع الحضري لمدينة سكيكدة : 136
4-1- النمو الديمغرافي في التجمع الحضري لمدينة سكيكدة :..... 136
مراحل النمو السكاني :..... 138
4-2- نسبة التحضر على مستوى التجمع البلدي :..... 141
4-3- الكثافة السكانية على مستوى التجمع البلدي : 142
4-4- معامل شغل المساكن :..... 143
4-5- التركيبة العمرية :..... 144
4-6- توزيع السكان حسب الجنس :..... 145
4-7- توزيع السكان النشطين :..... 145

4-8- توزيع العمالة ما بين القطاعات الاقتصادية على مستوى التجمع الحضري السكيكدي: 146
5- التحليل الرباعي لنقاط القوة و الضعف (S.W.O.T) : 147
5-1- الموارد الطبيعية : 148
5-1-1- مصادر المياه 148
5-1-2- الثروة الغابية 148
5-1-3- المجال الفلاحي : 149
الأراضي الزراعية 149
تربية الحيوانات 150
5-2- العوامل الاقتصادية : 150
5-3- العوامل الاجتماعية : 151
5-3-1- معدل البطالة 151
5-3-2- التغطية بشبكة الغاز و الكهرباء 153
5-3-3- الطرق 153
5-3-4- التجهيزات التعليمية..... 155
5-4- العوامل البيئية 156
5-4-1- تلوث الهواء : 156
5-4-2- تلوث المياه : 157
5-4-3- معالجة النفايات الصلبة :..... 157
5-5- المخاطر الطبيعية و الصناعية 158
6- التمدد الحضري في المناطق شبه الحضرية لمدينة سكيكدة :..... 160
6-1- التغييرات التي شهدتها المناطق الشبه حضرية لمدينة سكيكدة : 161
6-1-1- التغييرات على المستوى الديمغرافي : 161

الحظيرة السكنية على مستوى التجمع البلدي : 163
– انتشار السكان في المحيط شبه الحضري للتجمع البلدي : 164
6–1–2– على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي :..... 166
6–1–3– على المستوى المجالي : 167
7– التمدد الحضري للمجموعة العمرانية سكيكدة مابين سنتي 1987 و2024 باستخدام نظم المعلومات الجغرافية SIG : 176
7–1– أشكال التمدد الحضري على مستوى المجموعة العمرانية السكيكدي : 178
7–2– التطور العمراني في الفترة ما بعد الاستقلال حتى سنة 1987 للمجموعة العمرانية سكيكدة 179
7–3– التطور العمراني في الفترة ما بين 1987 حتى سنة 1997 للمجموعة العمرانية سكيكدة 181
7–4– التطور العمراني في الفترة ما بين 1997 حتى سنة 2007 للمجموعة العمرانية سكيكدة 182
7–5– التطور العمراني في الفترة ما بين 2007 حتى سنة 2017 للمجموعة العمرانية سكيكدة 183
7–6– التطور العمراني في الفترة ما بين 2017 حتى سنة 2024 للمجموعة العمرانية سكيكدة..... 185
7–7– تأثير التمدد الحضري على المجال الشبه حضري السكيكدي :..... 186
8– آفاق الظاهرة شبه الحضرية على مستوى المجموعة العمرانية سكيكدة : 187
8–1– الانتقال من المدينة المركزية الى المدينة متعددة المراكز : 187
8–2– التمدد الحضري والتحديات شبه الحضرية :..... 188
8–3– التنمية الاقتصادية والاجتماعية : 188
8–4– الإسكان و المرافق الأساسية : 188
8–5– المشاكل البيئية وإستهلاك الأراضي الزراعية :..... 188
خاتمة عامة :..... 190
قائمة المراجع و المصادر .....
قائمة الملاحق .....

فهرس الجداول

الجدول رقم 01 : الأشكال الخمسة للتوسع المكاني وعواقبها 32

الجدول رقم 02 : تطور الهيكل الحضري حسب طبقات الحجم بين عامي 1977 و 1987 89

الجدول رقم 03: توزيع السكان حسب نسبة التشتت و التجمع في الجزائر منذ 1966 الى 2008 م 113

الجدول رقم 04 : تطور اليد العاملة حسب القطاعات منذ 1966 الى 2008 م 115

الجدول رقم 05 : تطور الحظيرة السكنية ما بين عامي 1998 و 2008 م 116

الجدول رقم 06 : استهلاك الأراضي الزراعية في مدينة مستغانم و ما جاورها ما بين 1998 و 2018 م 121

الجدول رقم 07 : معدل الحرارة الشهري لمدينة سكيكدة 1990–2017 135

الجدول رقم 08 : المعدل التساقط الشهري مابين 1990–2016 لمدينة سكيكدة 136

الجدول رقم 09 : التطور السكاني و نسبة النمو ما بين 1977–2021 على مستوى التجمع البلدي ... 137

الجدول رقم 10 : نسبة التحضر في التجمع البلدي منذ سنة 1987 الى 2008 م 141

الجدول رقم 11 : الكثافة السكانية على مستوى التجمع البلدي سنة 2008 م 142

الجدول رقم 12 : الحظيرة السكنية حسب بلديات التجمع لسنة 2008 م 143

الجدول رقم 13: التركيبة العمرية على مستوى التجمع البلدي سنة 2008 م 143

الجدول رقم 14 : توزيع سكان التجمع البلدي حسب الجنس سنة 2020 144

الجدول رقم 15 : نسبة النشاط وتوزيع السكان المقيمين من الأسر العادية والجماعية البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الفردية وبلدية الإقامة 145

الجدول رقم 16 : توزيع اليد العاملة حسب القطاعات الاقتصادية للتجمع الحضري السكيكدي 145

الجدول رقم 17 : توزيع الينابيع و الآبار على مستوى التجمع البلدي 147

الجدول رقم 18 : توزيع المساحة الغابية على مستوى التجمع البلدي 148

الجدول رقم 19 : توزريع الأراضي الفلاحية سنة 2017 على مستوى التجمع البلدي 148

الجدول رقم 20 : توزيع الثروة الحيوانية على مستوى بلديات التجمع 149

الجدول رقم 21 : توزيع الأنشطة على مستوى التجمع البلدي سنة 2021 150

الجدول رقم 22 : معدل البطالة على مستوى التجمع البلدي سنة 2013 151

الجدول رقم 23 : معدل البطالة على مستوى التجمع البلدي سنة 2018 151

الجدول رقم 24 : نسبة تغطية إقليم التجمع البلدي بشبكة الكهرباء و الغاز سنة 2021 152

الجدول رقم 25 : توزيع الطرق على مستوى إقليم التجمع البلدي بـــ كم سنة 2021 153

الجدول رقم 26 : توزيع التلاميذ و الهياكل التعليمية للطورين الابتدائي و المتوسط 154

الجدول رقم 27 : توزيع تلاميذ الطور الثانوي و الهياكل التعليمية على مستوى التجمع البلدي 154

الجدول رقم 28 : كمية النفايات المتولدة سنويا على مستوى المجموعة العمرانية 156

الجدول رقم 29 : تقييم مؤشرات شبكة التحليل الرباعي S.W.O.T 158

الجدول رقم 30 : شبكة التحليل الرباعي SWOT analyse 158

الجدول رقم 31 : توزيع السكان حسب الصفة ريفية أو حضرية على مستوى التجمع البلدي 161

الجدول رقم 32: توزيع العائلات حسب الصفة ريفية أو حضرية على مستوى التجمع البلدي 162

الجدول رقم 33 : توزيع الحظيرة السكنية على مستوى التجمع البلدي مابين 2018 و 2021 162

الجدول رقم 34 : توزيع السكان المقيمين من الأسر العادية والجماعية حسب بلدية الإقامة والتشتت .163

الجدول رقم 35 : نسبة النمو في الفترة ما بين 1987 و 2008 على مستوى التجمع البلدي 163

الجدول رقم 36: الأراضي التي تم تحويلها لبناء المساكن و المرافق العامة سنة 2012 م 167

الجدول رقم 37 : توزيع المناطق الصناعية على مستوى التجمع البلدي 168

الجدول رقم 38 : توزيع مناطق النشاطات على مستوى التجمع البلدي 168

الجدول رقم 39 : التوزيع المكاني حسب أنواع الطبقات بـــ كم^2 (من سنة 1987 الى 2024) 186

فهرس الأشكال

الشكل رقم 01 : النماذج الثلاثة لهيكل المدينة التقليدية 24

الشكل رقم 02 : أشكال النمو الحضري 29

الشكل رقم 03 : الأشكال الكبرى ونماذج التخطيط الأساسية للنمو الحضري 35

الشكل رقم 04 : النماذج الأساسية للنمو الحضري في العالم 37

الشكل رقم 05 : نظرية أقطاب النمو 40

الشكل رقم 06 : المبادئ الثلاثة لتنظيم الأماكن المركزية 41

الشكل رقم 07 : المقاييس السببية الثلاثة للتمدد العمراني..... 47

الشكل رقم 08 : مراحل التمدد الحضري 48

الشكل رقم 09 : أشكال التمدد الحضري 49

الشكل رقم 10 : التقسيم المجالي للتمدد الحضري 54

الشكل رقم 11 : يوضح التداخل بين المجال الحضري و المجال الريفي 62

الشكل رقم 12 : موقع المناطق شبه الحضرية بالنسبة للمركز الحضري 72

الشكل رقم 13 : يوضح كيفية الانتشار 75

الشكل رقم 14 : مدينة كوبنهاجن على شكل أصابع القفاز 76

الشكل رقم 15 : تطور أنماط النقل 79

الشكل رقم 16 : تطور نسبة سكان الأرياف و الحضر في الجزائر منذ 1886–2008 87

الشكل رقم 17 : المدن الساحلية 109

الشكل رقم 18 : المدن الداخلية قديمة المنشأ 109

الشكل رقم 19 : المدن الداخلية ذو النشأة الاستعمارية 110

الشكل رقم 20 : المدن الصحراوية 111

الشكل رقم 21 : توزيع السكان حسب نسبة التشتت و التجمع في الجزائر منذ 1966 الى 2008 م 113

الشكل رقم 22 : تطور اليد العاملة حسب القطاعات منذ 1966 الى 2008 م 115

الشكل رقم 23 : المعدلات الشهرية لدرجة الحرارة 1990–2017 لمدينة سكيكدة 136

الشكل رقم 24 : تطور النمو السكاني على مستوى بلديات التجمع الحضري مابين 1977–2021 137

الشكل رقم 25 : الزيادة العددية للسكان ما بين سنتي 1977 و 2021 م 140

الشكل رقم 26 : مبدأ تنظيم مدينة سكيكدة في العهد الروماني 175

الشكل رقم 27 : التوزيع المكاني حسب أنواع الطبقات 186

فهرس الخرائط

الخريطة رقم 01 : توضح المساحات الثلاثة للتوسع المجالي لمدينة بلفور الفرنسية 55

الخريطة رقم 02 : توزيع التجمعات التي يزيد عدد سكانها عن ألف نسمة سنة 1966م..... 114

الخريطة رقم 03 : توزيع التجمعات التي يزيد عدد سكانها عن ألف نسمة سنة 1998م..... 114

الخريطة رقم 04 : شغل الأرض للمجال الحضري لمدينة الجزائر العاصمة سنة 1970 م 118

الخريطة رقم 05 : شغل الأرض للمجال الحضري لمدينة الجزائر العاصمة سنة 2000 م 119

الخريطة رقم 06 : التمدد الحضري في المجال الميتروبولي لمدينة الجزائر العاصمة بين 1987 و 2007م 119

الخريطة رقم 07 : التمدد الحضري لمدينة مستغانم ما بين 1998 و 2018 121

الخريطة رقم 08 : اتجاهات التوسع شبه الحضرية في مدينة الحامة بوزيان 122

الخريطة رقم 09 : التحضر خارج المحيط العمراني في مدينة الحامة بوزيان سنة 2009 123

الخريطة رقم 10 : توضح موقع منطقة الدراسة 128

الخريطة رقم 11 : توضح الطبيعة الجولوجية لبلدية سكيكدة 130

الخريطة رقم 12 : توضح طبوغرافية مدينة سكيكدة و التجمع البلدي 132

الخريطة رقم 13 : توضح الانحدارات في منطقة الدراسة 133

الخريطة رقم 14 : توضح الشبكة الهيدروغرافية لمنطقة الدراسة 134

الخريطة رقم 15 : الإطار المبني لمدينة سكيكدة في الفترة الاستعمارية 176

الخريطة رقم 16 : شغل الأرض للمجموعة العمرانية سكيكدة سنة 1987 باستخدام نظم المعلومات الجغرافية..... 180

الخريطة رقم 17 : شغل الأرض للمجموعة العمرانية سكيكدة سنة 1997 باستخدام نظم المعلومات الجغرافية 181

الخريطة رقم 18 : شغل الأرض للمجموعة العمرانية سكيكدة سنة 2007 باستخدام نظم المعلومات الجغرافية..... 182

الخريطة رقم 19 : شغل الأرض للمجموعة العمرانية سكيكدة سنة 2017 باستخدام نظم المعلومات الجغرافية 183

الخريطة رقم 20 : شغل الأرض للمجموعة العمرانية سكيكدة سنة 2024 باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.....184

فهرس الصور

صورة رقم 01 : الاكتظاظ المروري على مستوى الطريق الوطني رقم 44 153

صورة رقم 02 : الانبعاثات الغازية من مصفاة الغاز بالمنطقة الصناعية .....
155

صورة رقم 03 : تصريف المياه المستعملة على مستوى الأحياء القصديرية (حمادي كرومة)..... 156

صورة رقم 04 : صورة جوية للتجمع البلدي عن طريق القمر الصناعي 159

صورة رقم 05 : منطقة النشاطات على طول المحور الرئيسي رقم 44 حمروش حمودي 169

صورة رقم 06 : المدينة الجديدة بوزعرورة 170

صورة رقم 07 : التجمعات السكنية الفردية داخل المجالات الريفية 171

صورة رقم 08 : الأحياء القصديرية على مستوى التجمع الثانوي فلفلة (قرية العرائس) 173

صورة رقم 09 : استهلاك الأراضي الزراعية لصالح المرافق العامة (القطب الجامعي 20 أوت 1955)
..... 174

صورة رقم 10 : استهلاك الأراضي الزراعية لصالح المنشآت الصناعية 174

المقدمة العامة

مقدمة عامة :

تعتبر شبه الحضرية من السمات البارزة لمجتمعنا المعاصر حيث يُنظر إليها على أنها قضية رئيسية (United Nations، 2014) إذ تعكس مدى تطور المدن وتحضرها نتيجة العوامل المختلفة التي مرت بها، آخذة عدة أشكال وظواهرَ متباينة، لهذا فإن المهتمين بالمدينة من باحثين ومخططين ومهندسين ينظرون إلى عملية نمو المدن وتمددها على أنها ظاهرة سلبية إلى حدّ ما ويحاولون المساهمة في السيطرة عليها، والظاهر أن هذه العملية مصحوبة بتوسع سريع في البيئة المبنية بسبب مزيج من تكثيف المناطق القائمة وتنمية المناطق شبه الحضرية (Forman, 2008) عن طريق إزالة الغطاء النباتي من البيئة الطبيعية واستهلاك الأراضي الزراعية التي توجد فيها (Burel F. & Baudry, J, 1999).

وقد عرفت ظاهرة التحضر على الصعيد العالمي تطورات كبيرة خاصة على مستوى البلدان المتقدمة والتي تعتبر حاليا متحضرة كليا، إلا أنّ الدول السائرة في طريق النّمو عرفت هي الأخرى نموا كبيرا منذ العقود الأخيرة (Benchekroun، 1995) حيث تمّ تجاوز الفجوة بين الشمال والجنوب، وساهم النمو الديمغرافي والهجرة الريفية نحو الأطراف الحضرية إلى تركز نسبة متزايدة من السكان والأنشطة الاقتصادية نتج عنه «انتقال حضري» لهذه المناطق وتمزقات على مستوى النسيج الحضري جعل منها في مواجهة تحديات على مستوى آخر بهدف المحافظة على الثروات وتحقيق الرفاهية للسكان (Halleux، 2015).

ومن المعلوم أن التحضر المنضبط يؤدي إلى التغلب على الظروف الحياتية الصعبة للسكان وتسهيل الوصول إلى مختلف المتطلبات والحاجيات اللازمة لضمان جودة الحياة (Glaeser، 2011)، إلا أنّ النمو الحضري غير المنضبط والسريع يهدد بوضع الكثير من البشرية في ظروف يمكن أن تعرض طريقها نحو الازدهار للخطر في المستقبل (Davis، 2006)، حيث شهد العالم خلال القرن التاسع عشر تحولا هاما من مجتمع زراعي إلى مجتمع تهيمن عليه المكننة، بعد أن أدى تطور السيارات و السكك الحديدية والصناعة إلى تقليل عزلة العالم الريفي، وقد تسبب التغيير الاقتصادي في اضطرابات عميقة في هذه المناطق نتيجة إنشاء المصانع وثورة النقل ومكننة الزراعة في نزوح غير مسبوق من الريف (Benzitouni، 2023).

وقد شهدت المدن الجزائرية مثل باقي مدن الدول السائرة في طريق النمو تغيرات مكانية وديموغرافية بعد الاستقلال, يرجع ذلك أساسا إلى تدفقات الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن، حيث أدت السياسات الاقتصادية للدولة الهجرة الجماعية من الريف وذلك من خلال إنشاء مناطقَ صناعيةٍ كبيرة (Industrialisation & Industrialisant) وأقطاب النمو (zennir، 2019)، وبهدف تصحيح الاختلالات المجالية الناتجة عن سوء التنظيم و عدم التوازن، ساهم في بروز ونمو عدة مدن سنوات السبعينات، خاصة المدن الساحلية التي كانت مسرحا لعدة مشاريع كبرى ذات أبعاد وطنية ودولية (مصنع الحجار والصلب بعنابة، مصنع تكرير وتمييع البترول بسكيكدة وأرزيو ... الخ).

وتعدّ مدينة سكيكدة من بين المدن التي عرفت هذه الظاهرة بشكل واضح، حيث عرف مجالها شبه الحضري عدة تغييرات لاسيما بعد إنشاء المنطقة الصناعية لتكرير البترول سنة 1970 م وارتقائها إلى مصاف مركز ولاية سنة 1974 م، حيث عرف النسيج الحضري للمدينة توسعا كبيرا ومتسارعا مع عدم قدرة المصالح المحلية والمخططين لاحتوائه بسبب تزايد الطلب على السكن والمرافق الضرورية وظهور الأحياء الفوضوية والقصديرية في محيطها الحضري وعلى حواف المنطقة الصناعية، كما ساهم موضع المنطقة الصناعية في عدم استمرارية النسيج الحضري وانقطاعه مما جعل توسع المدينة يأخذ اتجاهات ومحاور محددة ساهمت في ظهور مناطق متفاوتة واختلالات مجالية – اجتماعية كلما ابتعدنا عن مركز الحضري، هذا التفاوت يظهر من حيث توزيع الوظائف والمرافق الحيوية وتجمعها داخل مركزها الحضري في حين غياب أو نقصها في المناطق المحيطية والريفية وجعلها مناطق للتهميش والإقصاء.

وقد ساهم التمدد الحضري لمدينة سكيكدة في استهلاك مجالها التوسعي المخطط له إذ نتج عنه تشبع لمجالها الحضري، وهذا التشبع ساهم في نقص العقّار الموجه للبناء وزيادة في سعره بسبب المضاربة العقارية، حيث اضطرت إلى نموها خارج الحدود الحضرية في المناطق المحيطة أو على الأطراف (المجال شبه الحضري)، مما أدى إلى زيادة المسافة شيئا فشيئا وابتعادها عن المركز الحضري في ظل عدم وجود سياسة تخطيطية وتنظيمية مناسبة تسبب في استهلاك غير عقلاني للأراضي و التي أغلبها ذات طبيعة زراعية (ذات جودة عالية)، هذا ما انعكس سلبا على النظام الحضري لمدينة سكيكدة من عدة جوانب سواء كانت اقتصاديا أو اجتماعيا أو بيئيا.

ثم إن إعادة الاعتبار للمناطق المحيطة والمراكز الثانوية لمدينة سكيكدة من شأنه أن يحدّ من المشاكل الحضرية التي تعاني منها المدينة (التقليل من نسبة الهجرة الريفية، والتنقلات اليومية للسكان ، توفير السكن و المرافق الضرورية ...الخ)، إذ أدى بالمخططين إلى إعادة صياغة مخططات التهيئة والتعمير وتشكيل مخطط موحد يضم كل من المركز الرئيسي والمراكز الحضرية الثانوية (Plan Intercommunale) وهم على التوالي: بلدية سكيكدة، حمادي كرومة، الحدائق وفلفة.

وتكمن أهمية المخطط الحضري ما بين البلديات في تنمية وتطوير المناطق المحيطة وشبه الحضرية (المراكز الثانوية) لمدينة سكيكدة وذلك عن طريق عاملين رئيسين هما، أولا : توفير العقّار اللازم من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة بالمشاريع التنموية والسكنية، وثانيا: تنمية المجالات الشبه حضرية و ذلك عن طريق تحسين وتطوير المناطق المهمشة واعادة تهيئتها من أجل دمجها مع المحيط الحضري.

الإشكالية :

في القرن العشرين، عرفت ظاهرة تحضر المدن بُعدًا جديدًا، مع النمو السريع للمدن في البلدان النامية والذي غالبًا ما ارتبط بالتصنيع والنمو الاقتصادي، ساهم في نمو عدد سكان الحضر في العالم من 746 مليونًا في عام 1950 م إلى أكثر من 4.2 مليار في عام 2018 م وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة.

وقد عرفت ظاهرة تحضر المدن تطورا كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية، أين شهدت نموا كبيرا على الصعيدين الديموغرافي والمجالي خاصة في المدن الصناعية والمدن الكبرى بسبب ظاهرة النزوح الريفي و الهجرة لما توفره من خدمات و أنشطة متنوعة، بالإضافة إلى مناصبِ عمل تضمن للكثيرين حياة ذات جودة، أدى ذلك إلى تركز كبير للسكان على مستوى هذه المراكز والأقطاب الحضرية و ساهم بشكل أساسي في عملية الامتداد العمراني.

ثم إن من أساسيات التوسع المجالي للمدينة أنّه يتطلب إدارة عقلانية وفهم دقيق لهياكلها وتطورها الذي يدفع حدود المدينة باستمرار نحو الخلف (غير ثابتة) لذلك فإنّ مشكلة حدود المدينة غير قابلة للحلّ (Allain، 2004)، وعليه يتم أخذ البعد المجالي في الاعتبار بشكل صريح من أجل تدوين وتفسير التحولات المورفولوجية للمناطق الحضرية (pouyanne، 2004).

ومما لا شك فيه أن المدينة هي عبارة عن فضاء يجمع بين الخصائص الصناعية والتجارية والسكنية التي تتنافس فيما بينها على استهلاك المجال الحضري الذي يؤدي إلى تضخمها « la ville éclaté » والذي بدوره يقود إلى احتواء المساحات المحيطة، التي تتميز بأشكال حضرية ذات كثافة منخفضة وانقطاعات في السكن ومع عملية إعادة التكثيف تؤدي إلى تكوين قطبيات جديدة في المناطق المحيطية (Roux et Vanier ،2008).

في الواقع، إن الظاهرة شبه الحضرية صاحبتها حركية كبيرة من سكان المراكز الحضرية الراغبة في تغيير مكان إقامتها، بسبب التشبع الذي تعيشها هاته المراكز بحثًا عن مساحة أكبر خاصة بالنسبة للعائلات الكبيرة في ظل تزايد عدد أفرادها وأيضا بالنسبة للعائلات ذات الدخل المتوسط الباحثة عن فرصة امتلاك مساكن خاصة بها في ظل ارتفاع الأسعار والمضاربة العقارية بها، مع الحفاظ على علاقاتهم المرتبطة بهذه المراكز الحضرية (العمل، الخدمات، التجارة والترفيه) وهذا ما أدى إلى هجرة يومية (immigration pendulaire) من أماكن السكن المتواجدة في المحيط إلى أماكن العمل، هذه المسافة تختلف من مدينة الى اخرى وهي في تزايد مستمر مخلفة عدة نتائج سلبية تتعلق بالازدحام المروري والتلوث خاصة أنها مرتبطة بشكل كبير باستعمال السيارة الفردية.

ولأهمية الظاهرة شبه الحضرية la périurbanisation كان الاختيار موجها لدراسة مدينة سكيكدة في هذا الإطار كوسيلة لتكوين مجالها الحضري وذلك بالأخذ بالحسبان خصوصيات المنطقة والتي تعاني من عدّة مشاكل في تسيير مجالها العمراني منذ إنشاء المنطقة الصناعية البتروكيماوية سنة 1970 وفترة اللاأمن التي شهدته البلاد (خلال العشرية السوداء من سنة 1990الى 2000) والتي أدت بشكل كبير إلى تدهور الوضع الحضري نتيجة النمو الديموغرافي الكبير الذي عرفته المدينة بسبب النزوح الريفي والهجرة من أجل البحث عن مناصب العمل والأمان حيث قدرت نسبة التركز الحضري بـــ 99%[1] وبمعدل كثافة حضرية عالية قدرت ب 3287 ساكن/هكتار حسب الديوان الوطني للإحصاء ONS سنة 2008.

وقد عرفت مدينة سكيكدة توسعا عمرانيا محددا بسبب وجود عوائق طبيعية واصطناعية حيث يحدّها من الشمال البحر ومن الغرب الجبال ومن الشرق المنطقة الصناعية البتروكيماوية ومنطقة النشاطات ومن الجنوب الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية، ومنه فإن التوسع يتجه نحو الجنوب

[1] المخطط التوجيهي لتهيئة و التعمير ما بين البلديات لمدينة سكيكدة، حمادي كرومة ،الحدائق و فلفلة سنة 2011

أي باتجاه حمادي كرومة والحدائق مستهلكة الأراضي المنخفضة أي على حساب الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية، ومع تشبع المجال الحضري أدى الى حدوث هجرة عكسية للسكان نحو المناطق الهامشية والمحيطة على شكل توسع عمراني غير منظم وفوضوي ساهم في ظهور أنماطا من السكن غير اللائق، هذا التوسع يقودنا إلى التحام بين مدينة سكيكدة والمراكز الحضرية المجاورة عن طريق المساحات المحيطة أو بما يسمى « الهوامش الحضرية/الريفية Les franges urbaines ».

في هذا الصدد ارتأينا دراسة هذه الظاهرة لما لها من أهمية من حيث البعد المجالي–الاجتماعي والتغييرات التي تطرأ على المجال المرئي التي في الظاهر تبدو نتائج سلبية خاصة من الجانب البيئي غير أنها عامل أساسي في عملية تكوين وتجهيز المجالات الجديدة لتصبح جزءا من مجال عمراني متميز كنتيجة حتمية لتأثير المباشر للمركز الحضري على هذه المساحات المحيطية مما يفقدهم الطابع الريفي شيئا فشيئا، ومنه فالإشكالية تتمحور حول **التحديات التي تواجه ظاهرة الشبه الحضري في مدينة سكيكدة ونطاقها العمراني ؟**

– ما هي الدوافع التي تتحكم في إنشاء المناطق شبه الحضرية ؟

– ما هي الاثار المترتبة عنها و التغييرات التي حدثت على مستواها من حيث استخدامات الأرض والمرافق المقدمة ؟

الفرضية :

– المناطق شبه الحضرية بمدينة سكيكدة مرتبطة تماما بالمركز الحضري وتأخد في عين الاعتبار العوامل الداخلية والخارجية التي تؤدي الى عملية تشكيلها والتي تؤثر على البيئة والاقتصاد والمجتمع السكيكدي.

الأهداف :

تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بظاهرة شبه الحضرية في مدينة سكيكدة والتعرف على واقع التمدد الحضري في المناطق الشبه الحضرية وذلك عن طريق:

1– إبراز أهم التغييرات التي شهدتها المناطق الشبه حضرية وأنماط الاستخدامات التي صاحبتها.

2- توضيح الآثار المترتبة عن ظاهرة شبه الحضرية على المستوى المجالي والاجتماعي والاقتصادي.

3- تحديد وقياس ومتابعة ظاهرة التمدد الحضري على مستوى التجمع الحضري من أجل معرفة محاور التوسع و كمية الاستهلاك المجالي.

المنهجية :

يعود الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو تتبع التوسع الحضري والاستهلاك المكاني خلال الفترة من 1987 إلى 2024 م على مستوى المجموعة العمرانية لمدينة سكيكدة ومجالها شبه الحضري، حيث اعتمدنا على المناهج التالية:

أولا : المنهج التاريخي، لدراسة أهم التطورات الاجتماعية والتغييرات المجالية التي عرفها التجمع البلدي لمدينة سكيكدة وذلك عبر تقسيم فترة الدراسة الى خمس مراحل ابتداءً من سنة 1987 م الى سنة 2024 م، وقد ساعدنا في فهم مراحل تطور منطقة الدراسة واتجاهات توسعها.

ثانيا : المنهج الوصفي التحليلي، ويتم ذلك عن طريق جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمنطقة الدراسة بالاستعمال الوثائق والمخططات بهدف الوصول الى فهم أعمق للظاهرة شبه الحضرية كيفيا وكميا، وذلك عن طريق وصف وتوضيح خصائصها سواءا مجاليا أو اجتماعيا وإسقاط ذلك كميا عن طريق ربطها رقميا لمعرفة حجمها ومدى تأثيرها، حيث قمنا بجمع البيانات الخاصة بالوضع الحالي والسنوات الماضية والمتعلقة بتركيز وتوزيع السكان والأنشطة والمرافق العمومية والبنى التحتية وتحليلها من أجل فهم الوضع الحالي وأسباب ظهور ونشأة الظاهرة شبه الحضرية وتحدياتها على مستوى المجموعة العمرانية لمدينة سكيكدة.

ثالثا : التحقيق الميداني، وقد تمّ ذلك بمعاينة منطقة الدراسة وإجراء مقابلات ميدانية ومحاورة السكان ورؤساء المصالح العمومية والإدارية خلال مراحل إعداد هذه الدراسة وذلك من أجل معرفة أهم المشاكل التي يعاني منها السكان بالإضافة الى رؤية السلطات المحلية وكيفية تسييرها لها وأهم الاجراءات التي تم اتخاذها من أجل إيجاد الحلول المناسبة.

رابعا : مصفوفة تحليل (S.W.O.T)، وهي أداة للتخطيط الاستراتيجي تعود إلى سنوات 1960–1970 م صادرة من معهد ستانفورد تستخدم لتحديد وتحليل العلاقات الداخلية وإبراز نقاط القوة والضعف وإدراك نوعية التهديدات وطبيعة الفرص المتاحة والمؤثرات الخارجية سواء كانت متعلقة بمشروع ما أو منظمة أو مجال معين، حيث يتم إدراج نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات على شكل مصفوفة من أجل مطابقتها وتحليلها لاستخلاص النتائج والتي تسمح لنا بفهم الوضع الحالي عن طريق معرفة جميع عناصر القوة التي يمكن استخدامها للتعامل مع التهديدات والعقبات وتوفير الوسائل المناسبة للاستفادة من الفرص المتاحة وإعطاء الحلول المناسبة لهذه المشكلة أو الحد من الأضرار على أقل تقدير.

خامسا : المنهج المقارن (مقاربة خرائطية)، حيث يسمح لنا بمقارنة البنية المكانية وتطورها والتغييرات التي حدثت وتتبعها زمانيا على مستوى منطقة الدراسة، حيث تمّ رسم صورة لمرة واحدة كل عشر سنوات خلال سنوات 1987 – 1997 – 2007 – 2017 الى سنة 2024، ومنه فإن الامتثال لهذا المعيار يعني أن بحثنا موجه بالضرورة نحو استخدام صور الأقمار الصناعية ونظم المعلومات الجغرافية، وقد اعتمدنا في تمثيل هذه الخرائط على معياريين هما، المعيار الأول : هو أن المشهد يجب أن يغطي كامل سطح منطقة الدراسة، أما المعيار الثاني: هو أنا الغطاء السحابي يجب أن يكون في حده الأدنى من أجل الحصول على تباين أفضل بين المناطق المبنية والأرض الجرداء وبالتالي فإن الفترة الأكثر ملائمة هي بين شهري ماي وجويلية، وقد استخدمنا صور **Landsat 8** بالنسبة للخرائط المتعلقة بالسنوات 1987 و1997 و2007 م بينما تم استخدام صور من **Sentinal 2** بالنسبة لسنوات 2017 و2024 م، حيث تم تنزيلها من موقع **Earth Explore** التابع لهيئة المسح الجيولوجي الأمريكي مع الأخذ بعين الاعتبار الجودة الإشعاعية للصور (الاستبانة المكانية و الطيفية)، سمحت لنا المعالجة الرقمية للصور برسم الخرائط التطور المكاني لمنطقة الدراسة الموضحة لنا في هذا العمل.

أما بالنسبة لتهميش المراجع فقد استعملنا طريقة APA (Americain Psychological Association) .

المشاكل و الصعوبات :

أثناء قيامنا بهذا البحث واجهتنا صعوبات وعراقيل خاصة أثناء جمع المعلومات وتحليلها سواء على مستوى المصالح المعنية أو على مستوى ميدان الدراسة وهي كالآتي:

1- ففي بعض الأحيان لم نلقى تجاوبا من قبل بعض المسؤولين رغم إلحاحنا إلا أنهم امتنعوا عن تزويدنا بالمعلومات المطلوبة لأسباب غير معروفة أو غير منطقية وفي البعض الآخر تضارب المعلومات المأخودة مع الواقع أو قِدمها مما قد لا تفيدنا في استخراج النتائج وإسقاطها على الوضع الحالي.

2- كِبر مساحة إقليم الدراسة كان سببا في عدم المقدرة على توزيع الاستبيان والاكتفاء بالمعاينة الميدانية والتقاط الصور والحوار مع السكان في مناطق مختلفة من إقليم الدراسة ومقابلة مسؤولي المصالح المعنية (مديرية الفلاحة ، مديرية البرمجة ، مديرية السكن و التجهيزات ...الخ).

3- النقص على مستوى المخططات والخرائط التي قد تفيدنا في دراسة التمدد الحضري على مستوى المجموعة العمرانية سكيكدة (الطبيعة القانونية للأراضي ...).

الدراســــــــــــات السابقـــــــة :

سوف نقوم بعرض بعض الدراسات و النتائج المقدمة من طرف الباحثين و المختصين، والتي يُهدف من خلالها إلى التطرق لتأثير التمدد الحضري والظاهرة شبه الحضرية عبر مختلف الأصعدة وهذا من أجل الفهم الأمثل والشامل للموضوع :

الأطروحات :

1- دراسة لـــ **غزال عماد** سنة 2014 مقدمة لنيل شهادة الماجيستير بعنوان **الاستدامة وشبه الحضرية – حالة مدينة حامة بوزيان –** ، حيث ناقش الباحث مفهوم النمو المستدام للمناطق شبه الحضرية باعتباره تحولا مجاليا وأبرز الحاجة الى إعادة تسييس الاستدامة ، وقد أدى قرب المسافة من قسنطينة التي تبعد فقط بـــ 9 كم إلى استقبالها لبرامج الإسكان لتخفيف الازدحام في المدينة الأم، حيث تميزت عملية التحضر على مستوى حامة بوزيان بالازدواجية الداخلية والخارجية مع هيمنة السيارات على نموذج النمو واتخاذها المحاور الرئيسية للتوسع مما أثر على تدهور البيئة واستهلاك الأراضي الزراعية واختفاء الحدائق الصغيرة.

وقد تناول الباحث في هذه الدراسة الجوانب الديمغرافية التي عرفتها حامة بوزيان التي شهدت طفرة ديمغرافية قوية منذ الاستقلال حيث ارتفع معدل النمو السكاني من 2.03 بالمئة بين عامي 1987 و 1998 إلى 2.83 بين عامي 1998 و 2008 ، ما أدى إلى زيادة الطلب على الإسكان (طلب السكن) والمرافق وقد شهدت الحامة بوزيان تطورات على مستوى القطاعات الاقتصادية مع تراجع أهمية الزراعية حيث تم تحويل الأراضي الزراعية للاستخدامات السكنية والتجارية، باعتبارها تجمعا ريفيا إلى وقت ما فان السكن الفردي يمثل النسبة الأكبر من مجموع السكنات بنسبة قدرت بـــ 80.50 بالمئة ومع ارتفاع الطلب انتشرت السكنات غير القانونية على الأراضي الزراعية مما أدى إلى تفاقم استهلاك الأراضي، حيث لم تراعي أدوات التخطيط الحضري الخصائص المحلية للحامة بوزيان ما أدى الى تفاقم مشاكل التحضر وتدهور المناظر الطبيعية .

وقد تطرق الباحث إلى المشاكل العقارية على مستوى حامة بوزيان وتأثير مردودية الأراضي في عمليات التحويل، حيث أدت عمليات التقسيم المتعاقبة إلى تصغير حجم المزارع مما أنقص من ربحيتها وحدّ من قدرتها على البقاء في ظل الظاهرة شبه الحضرية وعملية تحويل الأراضي الزراعية نحو الاستخدامات غير الزراعية.

وفي الأخير تطرق الباحث إلى التحديات التي تواجه المزارع على مستوى حامة بوزيان نتيجة شيخوخة القوى العاملة مما يؤثر على القدرة التنافسية للقطاع الزراعي والعوائق القانونية التي تحد من إمكانية الحصول على مساعدات الدولة ويقترح توصيات تتعلق بالتنظيم و التخطيط الحضري المتكامل من أجل الحفاظ على التراث الزراعي والعمل على ضرورة تغيير الذهنيات لانشاء علاقات متناغمة بين المناطق الحضرية و الريفية.

2- دراسة لـــ **د.رابح زنير** سنة 2019 مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان **التمدد الحضري بالمنطقة الحضرية الكبرى لمدينة عنابة، بين الآليات والطفرات، دراسة حالة بلديتي عنابة و البوني (شمال شرق الجزائر)**، تناول خلالها الباحث إشكالية التمدد الحضري والآليات التي أدت إلى نمو وتوسع المجال الحضري لمدينة عنابة والعوامل المساهمة في انتشارها وتحضرها نحو بلدية البوني، وقد تمّ تقسيم العمل إلى ثلاثة أجزاء، تطرق الباحث في الجزء الأول إلى العناصر المهيكلة للتمدد الحضري من خلال المفاهيم المتعلقة بالتمدد الحضري وأشكاله والعوامل التي تساهم في انتشاره وآثار وتحديات التمدد، في حين خصص الجزء الثاني إلى ظاهرة التحضر في الجزائر حيث تطرق فيه إلى مراحل التحضر والعوامل المساهمة في العملية على المستوى الوطني وتحديد موقع القضية

في المناطق الحضرية الكبرى في مدينة عنابة وذلك عن طريق الإحاطة بديناميكية التمدد في الفضاء الحضري العنابي متعدد الأقطاب، أما الجزء الثالث فقد خصص لدراسة تفصيلية حول الظاهرة على مستوى كل من بلديتي عنابة والبوني كفضاء ثنائي القطب.

وقد أكد الباحث في دراسته على وجود خلل في التوازن ما بين احتياجات السكن وقدرات الاستقبال ما أدى إلى تشبع حضري على مستوى مدينة عنابة، هذا التشبع ساهم في امتداد حضري نحو مدينة البوني المحادية لمدينة عنابة تسبب في تحولات كبيرة حيث انتقلت من منطقة ريفية إلى مركز حضري مهم تزايد فيه عدد السكان بشكل كبير بسبب الفرص الاقتصادية والبنية التحتية نتيجة سياسات الإسكان وإنشاء الصناعات جعلت من المدينة التابعة مركزَ جذب، وقد امتدّ التوسع الحضري على طول المحاور الكبرى الرئيسية نحو الغرب والشمال الشرقي، وتلعب فيه ديناميكيات التوسع في تعزيز الروابط الوظيفية بين مدينة عنابة والبوني، إلا أن تأثير التمدد الحضري ساهم في تدهور المناظر الطبيعية الحضرية وانتشار الإنشاءات غير المستقرة واستهلاك المكثف للأراضي الزراعية، حيث ساهم التحضر غير المنضبط في تفاقم الاختلالات البيئية على مستوى إقليم الدراسة بالإضافة إلى اعتماد البوني الوظيفي على مدينة عنابة، حيث تطرق الباحث الى عدم توفر الخدمات الكافية على مستوى المدينة التابعة.

و في الأخير فان التجمعات الحضرية على الرغم من إثباتها مكانيا إلا أنها تثير تساؤلات حول الجوانب الوظيفية ونوعية حياة السكان، ومن الضروري إعادة صياغة استراتيجيات ملائمة لظاهرة التمدد الحضري واتباع نهج متكاملة للتخطيط الحضري مما يعزز التماسك بين مدينة عنابة والبوني مع الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة لكلتي المدينتين.

المقـــــــــــــــــالات :

1- مقال لـــ **هادف حياة** سنة 2014 تحت عنوان **على هامش النظام الحضري: المنطقة شبه الحضرية واستهلاك الأراضي الزراعية – حالة سكيكدة، الجزائر**–، تناولت فيه الباحثة إشكالية الهوامش الحضرية تحت تأثير ظاهرة شبه الحضرية في مدينة سكيكدة، حيث ساهم التحضر غير المنضبط في تهديد الزراعة والبيئة، وقد أدى زيادة عدد السكان نتيجة النزوح الريفي وإنشاء مجمع البيتروكيماويات إلى تفاقم الوضع في المناطق الهامشية للمدينة وزيادة الطلب على الإسكان والبنى التحتية وظهور المشاكل الاجتماعية كالبطالة والتحضر العشوائي، وقد أحدث توطين المنطقة الصناعية

بجانب المدينة تغييرا جذريا في التكوين الاجتماعي والاقتصادي لمدينة سكيكدة حيث تسبب التصنيع في انخفاض العمالة في القطاع الزراعي من 65.7 بالمئة الى 2.9 فقط من إجمالي اليد العاملة، وقد أدى النمو الحضري السريع الى الاستهلاك المفرط للأراضي الزراعية وتحويل المناطق الريفية الى مناطق حضرية.

وتشير الباحثة إلى التركيبة المتميزة للمناطق شبه الحضرية في مدينة سكيكدة التي تتميز بتجاور للمساحات الصناعية والسكنية والزراعية والذي كان له أثر سلبي على المجالات الريفية نتيجة التحضر غير المنضبط، حيث تفقد سكيكدة ما متوسطه 30 إلى 40 هكتارا من الأراضي الزراعية كل عام خاصة الأراضي المروية حيث تشهد الزراعة في المناطق شبه حضرية تراجعا كبيرا مع خسارة فادحة في الأراضي الصالحة للزراعة تهدد الأمن الغذائي والاقتصاد المحلي، كما أدى الافتقار إلى التخطيط الحضري إلى انتشار البناء غير القانوني وتدهور البيئة بالإضافة إلى عدم كفاية البنى التحتية والخدمات العامة نتيجة العدد المتزايد من السكان يؤدي إلى نمو الأحياء الفقيرة في الضواحي وتفاقم عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

و في الأخير، يشكل تحول سكيكدة إلى مدينة مستهلكة للمساحات تحديات كبيرة للمستقبل حيث توصي الباحثة بضرورة حماية الأراضي الزراعية ودمج الاهتمامات الزراعية في سياسات التخطيط الحضري المستدام للحفاظ على التوازن بين التحضر والزراعة.

2- مقال لـــ **بن زيتوني ندى** سنة 2023 تحت عنوان **التجمعات الريفية و نمط الحياة الحضري، دراسة اجتماعية واقتصادية ببلدية الخروب (الجزائر)**، وقد تطرقت فيه الباحثة إلى استكشاف تمثيلات الهوية الحضرية والريفية في بلدية الخروب وتحديد العلاقات الاجتماعية والمكانية بين التجمعات الثانوية والمدينة وكذلك الريف على مستوى البلدية، وقد تمّ إجراء استبيان على العديد من التجمعات الثانوية التابعة لمدينة الخروب على مستوى المدارس الابتدائية لجمع بيانات عن تصورات وممارسات المقيمين وقد سمح تحليل الاستبيان باستخلاص عدة نتائج تساعد في تكوين صورة اجتماعية وديمغرافية واقتصادية للمناطق المدروسة.

وقد أسفرت نتائج البحث عن تركز غالبية فرص العمل في المركز الرئيسي الخروب وقسنطينة مما يدل على التبعية الاقتصادية القوية، حيث يشكل العاطلون عن العمل نسبة 36 بالمئة في حين أن العاملين في قطاع الخدمات 21 بالمئة أما القطاع الزراعي فيشكل نسبة 5 بالمئة من الفئة المدروسة،

بينما ينحدر 40 بالمئة من أرباب الأسر من مدينة قسنطينة و 38 بالمئة من مدينة الخروب مما يدل على هجرة قوية نحو التجمعات الثانوية، ويرجع السبب الرئيسي لهذه الهجرة هو الاستفادة من السكن والمزايا التي يوفرها المجال الريفي (حديقة منزلية ، العلاقات الاجتماعية القوية ..الخ) بالإضافة إلى توفرها على بنية تحتية حديثة من شبكة الغاز والكهرباء والمياه، يعكس درجة التحضر التي وصلت إليه التجمعات الثانوية مع الاحتفاظ بالخصائص الريفية، ويعتمد أغلب سكان التجمعات الثانوية على مدينة الخروب للحصول على الخدمات الطبية والإدارية والتجارية بالرغم من استقلالية معينة من حيث الخدمات الأساسية إلا أنها تظهر ارتباطا وظيفيا قويا مما يجعلها عرضة للتهميش والإقصاء من المرافق الضرورية والهامة.

ومع ذلك فإن التطورات التي شهدتها التجمعات الثانوية لمدينة الخروب إلا أنها لا تزال تظهر خصائص حضرية وريفية مزدوجة مع تسيد للهوية الريفية بالرغم من التأثيرات المتزايدة للمجال الحضري، وتسلط الباحثة الضوء فيما يخص الحاجة الى سياسات حضرية وريفية متكاملة لتعزيز التنمية المحلية وتجنب الصراعات وضمان التكامل بين الريف والمدينة لتحقيق مستقبل مستدام في ظل الازدواجية الحضرية الريفية لهذه التجمعات الثانوية.

خطة البحث :

تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول مع مقدمة وخاتمة عامة، حيث خصص الفصلين الأول والثاني للمفاهيم والتعاريف النظرية المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة (التمدد الحضري و شبه الحضرية) من أجل الإلمام الكامل به، في حين خصص الفصل الثالث إلى عرض الظاهرة الحضرية في الجزائر وأهم المراحل التي واكبت السياسة الحضرية منذ الاستقلال ومختلف أدوات التهيئة الإقليمية التي تم تطبيقها خلالها، أما الفصل الرابع فقد خصص لدراسة الظاهرة شبه حضرية على مستوى المجموعة العمرانية سكيكدة حيث تعطي لنا رؤية حول التحديات التي تواجهه المجالات شبه الحضرية في ظل التمدد الحضري وذلك من خلال تقديم منطقة الدراسة وخصائصها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والتغيرات التي طرأت على مجالها شبه الحضري والتركيز على تطورها العمراني من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة.

الفصل الأول : دراسة عامة عن التوسع الحضري و أشكاله.

الفصل الثاني : شبه الحضرية مقوماتها وآثارها.

الفصل الثالث : ظاهرة التحضر في الجزائر.

الفصل الرابع : دراسة شاملة لظاهرة شبه الحضرية على مستوى التجمع البلدي لمدينة سكيكدة.

الفصل الأول :

دراسة عامة عن التوسع الحضري و أشكاله

تمهيد:

يعيش الآن أكثر من 50 في المائة من سكان العالم أي حوالي 3.9 مليار شخص في مدن وبلدات كبيرة مصنفة على أنها حضرية، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 66 ٪ بحلول عام 2050، من المتوقع أن يؤدي التحضر في إفريقيا وآسيا، على الرغم من أنه أقل حاليًا من المناطق الأخرى في العالم إلى زيادة عدد سكان الحضر من 40 إلى 56 في المائة في إفريقيا، ومن 48 إلى 64 في المائة في آسيا بحلول عام 2050.

1- مفهوم التحضر:

يُعرَّف التحضر Urbanisation بأنه « عملية تحدث بمرور الزمن والتي تؤدي إلى النمو السكاني للمدن بالنسبة لسكان الريف»(UNDESAPD, 2015) ، وهو يمثل « تحويل المجال الريفي إلى مجال حضري، ومن المجتمع الريفي إلى المجتمع الحضري» (Beaujeu-Garnier, 1995; Wackermann, 2000; Paulet, 2005; Baud, Bourgeat, & Bras, 2008)، لا يعني هذا التطور تغييرًا في التركز المكاني للسكان فقط وإنما أيضا إلى تركز للأنشطة في التجمعات ذات الطبيعة الحضرية . J .LEVY) LUSSAULT . M ., 2003)، هذا التحول يصاحبه تغييرات عميقة في أنماط الحياة حيث يتكيف الوافدون الجدد مع الطابع المميز للحياة الحضرية، وبشكل أساسي فإنه يشير إلى التغيير المعقد لأنماط الحياة التي تنبع من تأثير المدن على المجتمع (Bhatta, 2010).

في الوقت الحالي، تعتبر الجغرافية ساسكيا ساسن التحضر على أنه « ظاهرة عالمية معقدة، تتميز بظهور مدن عالمية وترابط الشبكات الحضرية في جميع أنحاء العالم »(Sassen, 2014)، فالتحضر عبارة عن ظاهرة ناتجة عن هجرة سكان المناطق الريفية نحو المراكز الحضرية والمدن وذلك من أجل البحث عن الفرص الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتعليمية إلى جانب نوعية الحياة التي توفرها المدينة (Hoornweg, D., Freire, M., Baker-Gallegos, J. & Saldivar-Sali, 2013)، بينما يعتبر طوم لينسن التحضر بأنه « عملية تؤدي إلى إعادة توزيع السكان من القرى إلى المدن و المراكز الحضرية المختلفة» (حمرا كروا، 2007) .

يشير Bocquier و Eggerick الى انه يمكن حصر التحضر في أربعة مفاهيم تتعلق بكل من الجانب الاقتصادي والديمغرافي والاجتماعي والجغرافي، بالنسبة للمفهوم الاقتصادي: يتمثل التحضر في

التركيز التدريجي للأيدي العاملة (خارج قطاع الزراعة) وأدوات الإنتاج ورأس المال في المدن، ويشير هذا المفهوم إلى الترابط بين التحضر من جهة والتصنيع والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، أما المفهوم الاجتماعي فهو يستند إلى التغير في السلوكيات والخصائص الخاصة بالمجتمع الريفي(العلاقات العائلية و علاقات الجوار) والذي يختلف مع السلوكيات في المجتمع الحضري (العلاقات الأحادية و العلاقات الفردية)، في حين يعتبر المفهوم الجغرافي التحضر على أنها عملية تركيز للأنشطة أو الوظائف الحضرية والناس في فضاء جغرافي محدد (المدينة أو المركز الحضري)، أما المفهوم الديمغرافي فإنه يشير إلى العملية التي تقوم على نمو سكان الوحدات الحضرية وزيادة عددها.

من خلال ما سبق يمكننا تقديم تعريف إجرائي حول مفهوم التحضر وهو: عملية تعنى بزيادة عدد سكان الحضر نتيجة الهجرة الريفية والزيادة الطبيعية والتي تؤدي إلى اتساع المدن والمناطق الحضرية نحو الأطراف وما يصاحبه من تغييرات على مستوى الجانب الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

1-2- الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لعملية التحضر:

يرى M. Bassand أن "التحضر هو عملية تتعلق بتطور العلاقة بين الظواهر الحضرية والمجتمع الحضري الذي يشمله، وهذا يعني أن التحضر ليس عملية اجتماعية-ثقافية معزولة، بل يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية وكذلك النظام الاجتماعي "(GUECHI, 2018) ، يشير Amos Ouma Onyango (2018) في دراسة أجراها على اتجاهات التحضر العالمية والإقليمية وبصماتها البيئية والاقتصادية، بأن التحضر عملية متعددة الأبعاد تؤثر على كل من السكان والمكان الذي يعيشون فيه، حيث انها تساهم في النمو السكاني السريع والتغير في الغطاء الأرضي، تتضمن التحولات في المناطق الحضرية في الغالب على ثلاث أنواع من التغييرات: 1- الانتقال من مكان إلى آخر، 2- النمو السكاني، 3- التغيرات المجالية بسبب توافد المهاجرين والنمو السكاني، تساهم هذه العوامل في كيفية تشكيل المجالات الحضرية وينعكس تأثيرها على كل من المجتمع والبيئة والوضع الاقتصادي.

1-2-1- الآثار الاقتصادية للتحضر :

تكمن أهمية التحضر في أثاره العميقة، حيث ساهم التحضر في تركز الأنشطة والصناعات المختلفة في المدن والمناطق الحضرية وبالتالي أدت إلى التوزيع الغير متكافئ في الدخل ما بين القرى والمدن وما بين الصناعة والزراعة (Abdouni, A & ,.El Allam, A.، 2021)، حيث أصبح يعتمد سكان الريف

بشكل متزايد على الوصول إلى العمالة غير الزراعية لا سيما بعد التطور التكنولوجي ومكننة مجال الزراعة بدلاً من اليد العاملة البسيطة، بالإضافة إلى التغيرات الكبيرة التي شهدتها الهياكل الاقتصادية العالمية والإقليمية والوطنية(Cecilia, Tacoli et Jytte, Agergaard, 2017) ، ساهمت في هجرة جماعية للعمالة الريفية الفائضة نحو المدن والتجمعات الحضرية واستقرارهم في الأحياء الفقيرة والأطراف (Davis, 2006)، في الواقع، اعتبرت الهجرة من الريف إلى الحضر عملية إيجابية حيث ركزت العديد من الدراسات على آثار الاستيطان الدائم للعمال وأسرهم في المناطق الحضرية، إلا أنه مع مرور الوقت أصبح من الواضح أن خلق فرص العمل في قطاع الصناعة كان أقل بكثير من المتوقع ولم يتمكن من استيعاب النمو السريع لسكان المناطق الحضرية (Tacoli, 1998) .

1-2-2- الآثار الاجتماعية للتحضر:

ساهمت الهجرة الريفية والنمو الاقتصادي في تطور النظام الحضري داخل المدن (فراجي، 2017)، وفي دراسته للتحضر والتقاليد، يعتبر جيرالد بريز Gerald, Breese بأن المدينة ليست مجرد شكل جديد من أشكال التنظيم الاقتصادي أو بيئة مادية مختلفة، بل هي نظام اجتماعي جديد له تأثير كبير على السلوك والتفكير البشري، يرجع ظهور التحضر كأسلوب حياة إلى تأثير حجم السكان وكثافتهم وتنوعهم الثقافي على العلاقات الاجتماعية والإنسانية، مما يؤثر بشكل كبير في البناء الاجتماعي والعمليات والنظم الاجتماعية (مولاي، 2021).

وللتركيبة الاجتماعية آثار سلبية قد تؤثر على الاتجاهات السكنية للوافدين الجدد وظهور فوارق مجالية خاصة فيما يتعلق بالتهميش والإقصاء (فراجي، 2017)، وترى ساسكيا ساسان عالمة الاجتماع بأن للتحضر آثارا اجتماعية هامة حيث تشير إلى أن" التحضر يؤدي إلى تركز الفرص الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في المدن والتجمعات الحضرية ويساهم أيضًا في خلق انقسامات اجتماعية وعدم المساواة، حيث يمكن لبعض فئات المجتمع الحصول على المزايا والموارد بينما يمكن تهميش فئات المجتمع الأخرى " (sassen, 1991) .

1-2-3- الآثار البيئية للتحضر :

أدى التحضر السريع و تركز الأنشطة الاقتصادية والصناعية في المدن والمناطق الحضرية إلى نمو عمراني وزيادة المساحة المبنية واتساعها مما أثر على البيئة المحيطة، حيث يؤدي التحضر والتصنيع إلى عدد من المشاكل البيئية مثل أزمة الطاقة وتلوث الهواء والمياه بسبب زيادة حركة المرور والنفايات

الصناعية، وكذلك استنفاد الأراضي الزراعية والتنوع البيولوجي (CHOUDHARY، 2016)، في حين أن التحضر السريع قد ساهم في تغييرات في المشهد الطبيعي العام، فقد أدى إلى تدمير الموائل الطبيعية وتجزئة الأنظمة الإيكولوجية وزيادة الطلب على الموارد الطبيعية مما يؤدي إلى الاستهلاك المفرط لها وتفاقم المشاكل البيئية مثل إزالة الغابات والتدهور البيئي (Satterthwaite, 2008)، بالنسبة للمجال الحضري فإن النمو الديمغرافي الكبير صاحبه زيادة في النفايات السائلة والصلبة المرمية بشكل عشوائي وتراكمها داخل المحيط الحضري يؤثر على الصورة الجمالية للمدن وانتشار الأمراض والأوبئة خاصة في المناطق الفقيرة والغير مهيأة (البنى التحتية وشبكات الصرف الصحي) والتي يتم التخلص منها بطرق خاطئة أحيانا كالحرق (ربحي أبو قرع، 2018).

1-3- الديناميكية الحضرية:

الديناميكية الحضرية هي مصطلح أو تعبير يدل على التغيرات المعقدة التي تحدث في المساحات الحضرية، فمفهوم التغيير يتعلق بمجمل الاختلافات التي تحدث أثناء عملية التغيير في فترة زمنية معينة فهو يعني انتقال من حالة إلى حالة أخرى مختلفة عن سابقتها، عملية التغيير هذه ينتج عنها عدة تحولات سواء من الجانب المادي أو الجانب السياقي (turgut, 2010)، فالإنسان يتفاعل مع بيئته الحضرية وهي بدورها تؤثر عليه وذلك عن طريق سلسلة من العمليات المستمرة والمترابطة بين عناصر النظام الحضري من أنشطة وأبنية والتي تتفاعل فيما بينها والتي تؤدي مع مرور الزمن إلى تحولات على مستوى الهيكل الحضري للمدن وتطوره (فراجي، 2017)، فهي عملية تؤدي إلى التغير الوظيفي لمجال حضري ما بما يتناسب مع التحولات السوسيو-مجالية و القوى الخارجية و الداخلية المؤثرة، حيث تساهم في التحول السريع للمجال الحضري وتؤدي إلى توسعه العمراني وامتداده وانتشاره وأيضا تحضره وما ينتج عليه من تغييرات على مستوى المشهد الحضري العام والتأثيرات المجالية على مستوى المناطق المحيطة والشبه حضرية وما تطرحه من مشاكل بيئية ناتجة عنه (بديار، 2023).

وتشير الدينامكية الحضرية إلى التطور السريع والمستمر للمدن خاصة في البلدان النامية، التي تتميز بالنمو السريع والمرونة في التكيف مع التغيرات المتكررة والجذرية، مع الأخذ في الحسبان جميع المناطق الحضرية القانونية وغير القانونية، كما أنه ينطوي على تفكك اجتماعي ومكاني حيث تشمل العوامل الرئيسية في هذه الديناميكية حجم المدن ومرحلة تنميتها، في المدن الكبرى التي قيد التشكيل يعتبر إنتاج المساحات المبنية أكثر عمليات التطوير بروزًا، بينما في المدن القديمة تحدث تحولات كبيرة في

المساحات التي تم بناؤها بالفعل والتي تنتج عنها تنقل لسكان الحضريين داخل هذه المجالات الحضرية (Dureau, 2004).

في حين يرجع بعض الباحثين إلى أن الديناميكية الحضرية سمة تتميز بها المناطق الحضرية وبالأخص المدن والتي تعبر عن التفاعلات التي تحدث داخل المجال الحضري أو على جوانبه تحت تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية التي تساهم في عملية التحول الحضري والتوسع العمراني، وتؤدي في الغالب الى ظهور مشاكل مختلفة تتعلق بالإسكان والنقل والتلوث والبطالة، التي تتطلب من الفاعلين وأصحاب القرار التدخل من أجل إيجاد الحلول لتلبية المطالب والحاجيات المتزايدة للمجتمع الحضري.

1-4- التحولات الحضرية :

يقصد بالتحولات الحضرية (mutations urbaine): الظاهرة التي تؤثر بشكل حاسم على شكل المدينة وتخطيطها الحضري وتنظيمها ومناظرها الحضرية وهندستها المعمارية، ولاسيما على نوعية حياة سكانها، حيث يعتبر التحول الحضري مظهرا من مظاهر إعادة التنظيم وإدخال شكل جديد لا يعمل فقط على الفضاء المادي، ولكن أيضا على الفضاء الاجتماعي والوظيفي والاقتصادي وما إلى ذلك.

ويمكن أن تكون هذه التغييرات والتحولات التي تحدث في المدن على عدة مستويات، داخليا: يتمثل في تحويل وهدم وإعادة بناء الأنسجة المعمارية والحضرية وخارجيا: وذلك بتوسيع الحدود المكانية للمدينة من خلال نقل التحضر للمواقع التي لم يتم تطويرها من قبل والتي تقع خارج حدود التكتل (De Smet، 2011)، تتأثر التغيرات الحضرية أيضا بالابتكارات التقنية والتغيرات في الممارسات الاجتماعية (SIMARD, Martin . MERCIER, Guy, 2011). بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تشير الطفرة الحضرية أيضا إلى الامتداد العمراني، وهو النمو غير المنضبط لمنطقة حضرية فوق المناطق الريفية المحيطة (messaadi, 2021).

1-5- التخطيط الحضري :

1-5-1- تعريف التخطيط: يعبر التخطيط عن مختلف الوسائل والأساليب المستعملة التي يمكن من خلالها تغيير الأشياء والظواهر، فالتخطيط هنا كعملية تتسم بالرؤية المستقبلية والتفكير العقلاني من

أجل الوصول إلى الأهداف المرغوبة والتي يسعى من خلالها المخطط إلى تحقيق التكامل بين أبعاده المختلفة في مدى زمني معين (أحمد عبد الحق، 2009).

1-5-2- تعريف التخطيط الحضري :

يعتبر لويس كيب التخطيط الحضري بأنه " **علم و فن يتعلق بأسلوب استخدام الأرض** " (بوزغاية، 2014) ومنه يمكننا القول إن **التخطيط الحضري** هي الأساليب والإجراءات المتخذة من طرف المخططون لتحويل وتنمية أو ضبط نمو وتوسع المدن والمجالات الحضرية، ويعني أيضا عملية دراسة وفهم للواقع الحضري من أجل إعداد استراتيجيات مستقبلية تهدف إلى معالجة المشاكل الحضرية (سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية) أو تحسين وتطوير المجال الحضري وفقا لرؤى مجموعة متكاملة من المختصين والفاعلين الحضريين (أحمد عبد الحق، 2009).

1-5-3- التخطيط الإقليمي :

لم يعد التخطيط الحضري يقتصر فقط بالتخطيط للمنطقة المبنية من أجزاء المدينة بل أصبح يتعدى الحدود الحضرية الموضوعة ليشمل الإقليم الذي تقع فيه المدينة في حدّ ذاتها، في الوقت الراهن تحول التخطيط الحضري إلى ما يعرف بالتخطيط الإقليمي (أحمد عبد الحق، 2009)، حيث يهدف التخطيط الاقليمي الى استخدام مختلف الإمكانيات والثروات المتاحة في الإقليم ضمن إطاره العمراني الذي يسمح له بالاستفادة منها من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للسكان بشكل عقلاني ورشيد (بديار، 2023).

1-6- المدينة :

تكمن صعوبة تحديد مفهوم المدينة وفقًا لعدة عوامل ووجهات نظر مختلفة، و ذلك لكونها عبارة عن حقيقة مادية ملموسة تجتمع فيها مجموعة من الوظائف الاجتماعية والاقتصادية حيث تلعب التبادلات المادية وغير المادية دورًا هاما، والتي تشمل أيضا مجموعة من العناصر والعوامل المتباينة التي يصعب من خلالهم حصرها في تعريف موحد (Aguejdad, 2009)، في الجغرافيا تُعرَّف المدينة على أنها شكل مكاني أو جسم حيوي ينطوي على بُعدين رئيسيين، الأول مكاني: يتميز بكثافة المساكن وتنوعها، وتركز نسبيً للسكان، بالإضافة إلى جانب مورفولوجي خاص بهذا المجال وطريقة استخدام الأرض مغايرة (عن

الريف)، والثاني وظيفي: تعتبر المدينة نظامًا معقدًا فهي مكان للتبادل ومركزا لتدفقات الناس ورأس المال والسلع والثقافات والمعلومات والأفكار والتفاعلات الديناميكية بين عناصره (saidani, 2020).

1-6-1- تعريف المدينة :

يمكن تعريف المدينة على أنها وحدة حضرية تتميز بالاكتظاظ السكاني في مساحة محدودة، حيث تتميز باحتوائها على وظائف رئيسية غالبا ما تكون على شكل أنشطة ثالثية مثل النقل والتجارة والخدمات (belkhiri، 2009)، في حين يعرّف جاك ليفي (Jacques Lévy) المدينة بأنها « منظمة مكانية تتميز بالتفاعل بين الكثافة والتنوع، حيث تعتبر المدينة مكانا لتركز الناس والاحتياجات والإمكانيات مع القدرة على التنظيم والنقل » (saidani، 2020).

وفي قاموس P. Robert تعتبر المدينة بأنها« البيئة الجغرافية والاجتماعية التي تتكون من مجموعة متصلة وكبيرة نسبيا من المباني بما في ذلك المساكن، والتي تؤدي وظائف هامة للمجتمع ككل وتوفر لسكانها نوعا معينا من الحياة » (belkhiri، 2009)، هذا التعريف يتعلق بمدى توفر المرافق والبنية التحتية والخدمات مثل المدارس والمستشفيات والمتاجر وما إلى ذلك في المدينة والتي تنعدم أو تقل عن المناطق الريفية، مما يتيح لسكانها المزيد من فرص العمل والأنشطة الثقافية.

تعتمد بعض البلدان لتعريف المدينة على المعيار الإحصائي الذي يعتمد على الحد الأدنى من تركز السكان في التجمعات والذي يختلف من بلد إلى آخر، على سبيل المثال، في فرنسا، حسب المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية l'INSEE يعرف المدينة على أنها بلدية يزيد عدد سكانها عن 2000 نسمة (مع شرط الاستمرارية في النسيج)، و في الدنمارك يتم تحديد الحد الأدنى عند 200 نسمة أما في اليابان تعتبر المدينة كل تجمع يبلغ عدد سكانه 50000 نسمة ،،، إلخ (belkhiri، 2009).

في الجزائر ظهر مصطلح المدينة لأول مرة في ظل أمر 67-24 والمتعلق بالبلدية بالرغم من عدم تعريفها بشكل مباشر، الى غاية صدور القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة الذي عمد الى تصنيف المدن الى ثلاثة أصناف: الحاضرة الكبرى، المدينة الكبيرة والمدينة الجديدة، إلا أنه لم يذكر أي تعريف للمدينة، ليأتي أخيرا قانون 06-06 المؤرخ في 2000/02/20 والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة ليعطي لنا تعريفا وذلك طبقا لنص المادة 3 منه بأنها: " كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية " (بن صوط، 2022).

1-6-2- مؤشرات المدينة:

للمدينة عدة مؤشرات أو خصائص يمكن تمييزها في الوسط الحضري والتي تختلف من مدينة لأخرى ويرجع ذلك إلى ظروف نشأتها والعوامل المساعدة على تطورها أو تدهورها، C, Lacour في تقرير له سنة 2015 تحت عنوان « La ville en thèse » يميز لنا عدة مؤشرات للمدينة، نذكر منها:

- يعتبر العامل البشري من بين أهم المؤشرات التي تجدها في المدينة، فسكان المدينة يتميزون باختلاف سلوكاتهم وتمثيلاتهم وصورهم وإسقاطاتهم المجالية.

- المباني الرمزية، التي ترمز إلى السلطة والحكم مثل: البلدية، مقرات الأمن، أو على صعيد الدولة ذات بعد الجمهوري والتي أيضا ترمز للروح الجمهورية والسيادة.

- التخصص المكاني، في المدينة يوجد أماكن مخصصة للاستعمالات المحدودة والمتعلقة بنوع واحد من الأنشطة، كالمباني الدينية ومنتزهات التسلية وقاعات الفنون والعروض ...الخ.

- الشبكات المرئية والمتجسدة والشوارع والطرق والساحات التي تهيكل الفضاء الحضري.

في حين يرى بعض الباحثين مؤشرات تتعلق بالجانب الكمي للمدينة بما في ذلك:

- نسبة التحضر: والتي تدل على نسبة السكان المقيمين في المدن من مجموع سكان الإقليم أو الدولة.

- المؤشرات المرجعية: تقديرات كثافة استعمال الأرض والتي تتعلق بالاستعمالات السكنية والأنشطة (Gervasoni، 2018).

- الاستمرارية في التجاور في المباني (juxtaposition) أي لا يتعدى المسافة بين بناية وأخرى 200 متر.

1-6-3- نماذج تخطيط المدن :

المدينة هي انعكاس لمختلف للظروف الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والسياسية التي مرت في كل عصر (SIMARD, Martin . MERCIER, Guy، 2011)، و بالتالي فهذه الظروف هي التي تحدد الكيفية التي تتشكل وتتطور من خلالها المدن والتي اتخذت عدة أشكال حضرية متباينة تعكس الحقبة الزمنية التي أنشئت فيها والمبادئ العمرانية التي كانت سائدة في ذلك الوقت، فقد كانت المشكلة الرئيسية

الكامنة وراء تطور النماذج الحضرية هي البحث عن نوع من النظام في البنية الداخلية للمدينة (Racine, 1971)، وعليه ظهرت عدة دراسات حول المدن الأمريكية خاصة مع الانتعاش الكبير التي شهدته مدرسة شيكاغو في الدراسات الاجتماعية والبيئة الحضرية، خلصت إلى ثلاثة من نماذج التخطيط العمراني سمحت لنا بفهم كيفية تطور هذه المدن و وظائفها وتنظيمها المكاني:

1-6-3-1- نموذج بورجيس للمنطقة متحدة المركز Burgess's concentric-zone model سنة 1925 :

استمد بورجيس فكرة هذا النموذج من دراسة مدينة شكياغو ويعرف أيضا بـــ نموذج الدوائر المتراكزة، يفترض هذا النموذج أن نمو المدينة ينشأ انطلاقا من المركز ويبدأ في التوسع على شكل سلسلة من الحلقات الدائرية حيث تستوطن كل حلقة أنشطة متشابهة أو طبقة اجتماعية معينة، ويصف نموذج بورجيس الديناميكية التي تحدث وفق سلسلة من المراحل في استخدام الفضاء الحضري مما يسمح له بالتنبؤ بالتطور في كل منطقة من المناطق (calval, 1968). ومع ذلك، فقد تمّ انتقاد النموذج بسبب صلابة حدود مناطقها وتجانسها والتي لا تتوافق مع واقع المدينة (Aguejdad، 2009) (zennir، 2019).

ينقسم النموذج إلى عدة مناطق كالتالي :

- المنطقة 1: منطقة الأعمال المركزية (CBD)، وهي مركز النموذج حيث تحتوي على المكاتب، ومقار الشركات والفنادق، و تعتبر المنطقة الأسهل وصولية وسعر العقار فيها هو الأعلى وتتميز بحركية كبيرة.

- المنطقة 2: المنطقة الانتقالية وهي منطقة سكنية تتخللها بعض الصناعات الخفيفة التي توسعت خارج المنطقة الأولى، وتتميز هذه المنطقة بتدهور حالة المباني وكثافتها الكبيرة التي كانت في وقت سابق تقطنها الطبقة الغنية وتم هجرها من طرفهم نتيجة تردي الظروف البيئية والسكنية الغير ملائمة (calval، 1968)، تضم الطبقة الفقيرة و المهاجرين الذين وصلوا حديثا إلى المدينة.

- المنطقة 3: إقامة العمال هذه المنطقة مخصصة لمباني من بضعة طوابق، وتتميز باحتوائها للأسر ذات الدخل المنخفض أغلبهم من اليد العاملة في المصانع والمتاجر.

– المنطقة 4: مخصصة للأسر ذات الدخل المتوسط، تتميز بظروف بيئية حسنة وبوجود مباني في حالة أفضل، تم تطوير بعض الأنشطة الفرعية على مستواها مثل مراكز التسوق.

– المنطقة 5: وهي منطقة الضواحي مخصصة للأسر الغنية وذات الدخل المرتفع، تتميز بظروف بيئية ممتازة وأبنية جديدة وتقع على حدود الطرق الرئيسية.

وقد افترض بورجيس وجود منطقة أخرى سادسة تتعلق بالمناطق النائية البعيدة.

ويتجاهل النموذج أيضا بعض جوانب واقع النمو الحضري والبيانات الطبيعية، التي تؤدي دورا حاسما في تنظيم الهيكل الحضري، وعلى الرغم من هذه القيود يعتبر النموذج مرجعًا في علم البيئة الحضرية.

1-6-3-2- نموذج هومر هويت للمدينة القطاعية Le modèle de Hoyt de la ville sectoriel سنة 1939 :

يقدم هذا النموذج المعروف أيضًا باسم « نموذج المدينة القطاعية » المدينة وفقًا لتقسيم قطاعي، تبنى نظرية هذا النموذج على تقسيم المدينة إلى أقواس من الدوائر أو القطاعات وفقًا لمعيار توزيع الدخل، بحيث تتطور المدينة عن طريق التحول الشعاعي من المركز والذي يتصل مع القطاعات المحيطة بعضها تضم المناطق السكنية والبعض الآخر الصناعات (calval، 1968)، وتلعب خطوط المواصلات دورًا هيكليًا في هذا النموذج التي تظهر به عدة مراكز متباينة، هذا ما يعزز جاذبية بعض الأحياء في حين تتدهور الأحياء الأخرى (zennir، 2019).

حسب P.Calval (1968) فقد كان نموذج هويت حاسمًا في تطوير الدراسات على الأساس الاقتصادي، ومع ذلك فإن النمو حسب القطاعات لم يستند الى البيانات اللازمة والتي جعلت منه مخططا استقرائيا أكثر منه استنتاجي، حيث تبدوا حدود القطاعات متداخلة عكس ما كان في نموذج بورجيس الذي غالبًا ما يتعارض معه إلا أن النموذج هويت يبدو كمكمل له.

1-6-3-3- نموذج هاريس و اولمان للمدينة ذات الأنوية المتعددة Harris et Ullman de ville Le modèle de multi-noyaux سنة 1945 :

يقدم نموذج هاريس وأولمان والمعروف أيضا باسم "نموذج المدينة متعددة الأنوية "، تمثيلا متعدد المراكز للمدينة في شكل أنوية متعددة ذات مهن مختلفة مثل التجارة أو الصناعة، حيث تم تطوير هذا

النموذج من خلال نموذج هويت، وهو تمثيل قطاعي للمدينة حيث تتجمع الأنشطة المتشابهة والتكميلية معا، بينما تبتعد المناطق السكنية الغنية بنفسها عن المناطق السكنية الفقيرة مما يعزز ظهور مشاكل الفصل الاجتماعي (zennir، 2019).

حسب (pacione، 2009) فإن قيمة نموذج المدينة متعددة الأنوية تكمن في تعدد الوسائط التي تساهم في النمو الحضري، والتي لا يمكن إطلاقا التنبؤ بها والتي تتعلق بالعوامل الصناعية والاجتماعية والديمغرافية، حيث يؤدي التنافس فيما بينها بالتأثير على كيفية استخدامات الأراضي، عكس النموذجين السابقين (نموذج الدوائر المتراكزة و القطاعات) حيث يتم فيهما التحديد المسبق لنوع استخدامات الأرض للقطاعات مما يؤدي إلى ظهور مشاكل الفصل المجالي.

يوضح هذا النموذج أيضا أن التضاريس والعوائق الطبيعية أو خطوط النقل لها تأثير هيكلي على هذه القطاعات، يمكن تفسير ذلك على أن نموذج القطاعات يشير إلى أن الميزات الجغرافية والبنية التحتية يمكن أن تؤثر على تطوير وجاذبية المناطق المختلفة داخل المدينة.

الشكل رقم (01) : النماذج الثلاثة لهيكل المدينة التقليدية

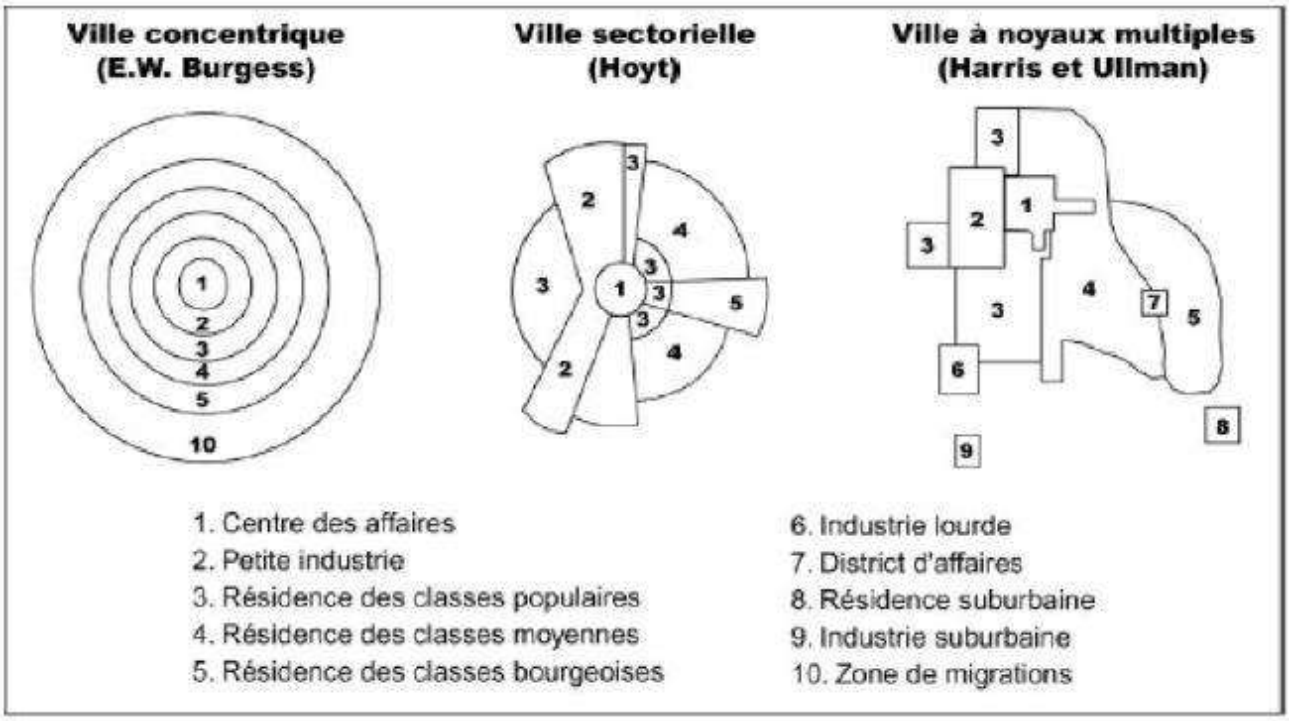

المصدر : Beaujeu-Garnier, 1997

2- النمو الحضري والتنمية الحضرية:

كثيرا ما يرتبط النمو الحضري بتحول البلدان من المجتمعات الزراعية والريفية إلى المجتمعات الصناعية والحضرية، حيث استغلت المدينة الثورة الصناعية ونزوحها الريفي لتسهيل عبور الجدار المحيط الذي كان يقيدها ويحدّ من توسعها لفترة طويلة (Piombini, 2006)، ويتسم هذا التحول بتغيرات اجتماعية واقتصادية عميقة حدثت على مدى السنوات الخمسين الماضية في البلدان النامية، وكثيرا ما ينطوي هذا التحول من المجتمع الريفي إلى مجتمع موجه نحو الإنتاج الصناعي والخدمات الصناعية على تغييرات كبيرة في التوزيع الإقليمي للسكان.

2-1- النمو الحضري: ظاهرة عالمية تتعلق بالتطور المستمر للمدن المعاصرة في ظل التحولات المختلفة التي صاحبت عملية التحضر، يعتبر النمو الحضري مفهوم متعدد الأوجه فهو عملية كمية وديمغرافية و مكانية، حيث تتعلق بالتركيز الديمغرافي المتزايد، و تتجلى آثاره في النمو المادي للمدينة واتساعها وذلك النمو يكون بشكل أفقي أو رأسي حسب الحالة (Nascimento، 2009)، فهي عملية معقدة تتدخل فيها عدة عوامل مترابطة تشمل في ذلك كل من الديناميكيات السكانية والأنشطة الاقتصادية والقوى الاجتماعية والسياسية (Bhatta, 2010)، يتعلق النمو الحضري بزيادة المساحة المبنية والكثافة السكانية في المدن والمناطق الحضرية نتج عنها ظهور منطقة الضواحي والأطراف (pacione, 2009)، بالإضافة الى زيادة الاحتياجات المكانية للأفراد، وهذا ما يطرح عدة مشاكل تتعلق بالاكتظاظ السكاني وزيادة نسبة استهلاك الفرد من الفضاء الحضري (De Smet، 2011).

يربط H.CERDA سنة 1867 الذي يعتبر مؤسس العمران الحديث (l'urbanisme récent)، أن ظهور الضواحي ونموها راجع لعدة عوامل رئيسية : 1- شبكة الطرق التي تلعب دورا رئيسيا في تشكيل الامتدادات حضرية على طول البنية التحتية، 2-توطين الصناعة وتطوير أنشطة جديدة في الضواحي شجع على توسيع مواقع سكنية جديدة، 3- تشبع المركز الحضري والضغط المسلط عليه يؤدي في بعض الأحيان الى التوسع الافقي للمدينة (ENAULT، 2003).

2-2- التنمية الحضرية:

لطالما ارتبطت التنمية الحضرية بنمو المدن أو توسعها، وغالبًا ما يُنظر إليها على أنها علامة على التقدم وأنه انتقال من الحياة الريفية إلى الحياة الحديثة (Lacour, 2015)، فهي تشير الى تحسين جودة

الحياة للسكان داخل المدن وهذا عن طريق تطوير الهياكل الأساسية والخدمات الحضرية، مثل الإسكان والنقل والمرافق الضرورية لتلبية الاحتياجات المتغيرة للسكان، وترتبط التنمية الحضرية ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة، لأنها تسعى إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار البيئية للنمو الحضري وجعل المدن صالحة للعيش ومرغوبة لسكانها دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

2-3- نظريات النمو الحضري:

تشير نظريات النمو الحضري إلى علاقات مختلفة بين حجم المدينة والعوامل المساهمة في نموها وهي تنقسم الى ثلاث مجموعات (M. Dimou, A. Schaffar ، 2011) هي:

- **نظريات النمو العشوائي:** تعتبر أن نمو المدن هو عملية عشوائية مستقلة عن تأثيرات التكتل، تتبع هذه النظريات النموذج الأساسي لـــ GABAIX (1999) والذي تم تطويره في ظل فرضيات مقيدة للغاية لتزايد عدد السكان وحرية تنقل العمالة للأسر الشابة والعوائد المستمرة من التطور التكنولوجي، حيث أنها مرتبطة بالصدمات الخارجية موزعة بشكل عشوائي مثل التغييرات في السياسة العامة (تتعلق بمستوى الضرائب، أو مكافحة التلوث، أو نوعية الحياة العامة) أو المرافق الحضرية.

- **النظريات الحتمية للنمو :** تشير إلى أن نمو المدن يتأثر بعوامل مثل خيارات موقع العمل وتركيز رأس المال البشري، تسمح هذه المؤشرات بتحديد كيفية نمو المدن وتخصصها الوظيفي وتكشف لنا أيضا بعمل مقارنة حول مزايا وعيوب في كل مدينة.

- **النظريات الهجينة :** هي التي تجمع بين عناصر النظريات العشوائية والحتمية، حيث تخضع لتأثير كل من عوامل خيارات العمل والصدمات الخارجية، وتعتبر الأقل انتشارا ومع ذلك فإنه يمكنك ملاحظة أن المدن التي تمتلك خصائص مشتركة تتطور بالتوازي .

2-4- العوامل المساهمة في النمو الحضري: يرجع النمو الحضري إلى عدة عوامل تتمثل في ما يلي:

- الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وغالبا ما تكون مدفوعة بالتحولات في القطاع الزراعي، والفوارق في الأجور بين المناطق الحضرية والريفية (Abdelhak, 2010).

– الزيادة الطبيعية في عدد سكان الحضر، والتي تنجم عن انخفاض معدل الوفيات وارتفاع معدلات المواليد، ويعود ذلك إلى تحسين نوعية الحياة والتحسينات في الخدمات الصحية الحضرية (belkhiri, 2009) .

– إعادة تصنيف التجمعات الريفية إلى مناطق حضرية، وهو ما قد يعود إلى الإصلاحات الإدارية أو التغييرات في ترسيم الدوائر الانتخابية الحضرية(Manirakiza, 2015) (Abdelhak, 2010) .

– الآليات الاقتصادية، مثل توسيع الصناعة الحضرية وخلق فرص العمل، التي يمكن أن تحفز الهجرة إلى المناطق الحضرية وتسهم في تنمية المناطق الحضرية (Abdelhak, 2010) .

– العوامل التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية، والتي يمكن أن تجعل بعض المناطق أكثر جاذبية وتعزز تطوير السكن حول المدن القائمة (belkhiri، 2009) .

2–5– أشكال النمو الحضري (من المدينة المدمجة الى المدينة المجزأة):

يشير النمو الحضري إلى التحول من الأشكال المدمجة و المستمرة إلى أشكال حضرية أكثر تعقيدًا بمرور الوقت، في البداية اعتبرت المدن على أنها كيانات مدمجة ومركزية ذات هيكل هندسي واضح ومع نموها تغيرت هذه الرؤية لتصبح المدن الآن كيانات أكثر تعقيدًا يمكن ان تحتوي على أكثر من مركز واحد (ENAULT, 2003) ، هذا التغيير كان مدفوعًا بعوامل مختلفة على سبيل المثال: ساهم تطور المساحات الحضرية الوظيفية و بناء التقسيمات الفرعية الجديدة الى تناقص المساحة المتاحة في المدن هذا ما أثر بشكل مباشر على الهيكل المكاني للمدن (Sykora Ludek, Cermak Zdenek، 1998).

ومع ذلك، أدى هذا التغيير أيضًا إلى تغيير في تعريف المساحات الحضرية حيث تحولت المساحة الحضرية التي كانت مدمجة وواضحة ذات يوم تدريجياً إلى مجموعات متعددة، مما أدى إلى اختفاء المفهوم التقليدي للمدينة (ENAULT، 2003)، ففي السنوات التي تلت الثورة الصناعية لم يعد النمو الحضري يعتمد على تكثيف المباني الداخلية فقط بل على العكس من ذلك عن طريق الانتشار المكاني (Andan O., Tabourin E., ., 1998)، بما في ذلك التوسع الخارجي للحدود الحضرية الحالية وتنمية الضواحي، حيث ساهم ظهور وسائل النقل العامة والسيارات في عملية نمو المناطق الحضرية لما لها من أثر كبير على عملية تكثيف المواقع البعيدة والقريبة من خطوط المواصلات الرئيسية.

وقد أدت التطورات في تكنولوجيا النقل والنمو السكاني في تغيير الأشكال الحضرية عما كانت عليه قبل الثورة الصناعية وطريقة توزيع استخدامات الأراضي وكثافتها، حيث مرت عملية النمو الحضري بثلاث مراحل على التوالي:

2-5-1- الأحياء الشعبية المحيطة (faubourgs): وهو الجزء من المدينة الواقع خارج محيطها (خارج الأسوار) على مشارفها بسبب المسافات المادية والاجتماعية (Brunet R., Ferras R., Théry R, 1992)، يكون التوسع هنا على امتداد خطوط المواصلات الرئيسية انطلاقا من المركز على شكل مخطط إشعاعي، يتم تحديد النمو السطحي عن طريق وجود عوائق تمنع التوسع المساحي(الأسوار)، وتتميز بكونها مناطق سكنية تنتظم حول المنشآت الدينية كمركز لها، تعتبر امتدادا للمركز الحضري حيث تمتزج معه شيئا فشيئا لتصبح جزءا من المدينة (Beauchêne، 2000).

2-5-2- الضاحية (banlieue) : والتي ترتبط بشكل أساسي مع عملية التصنيع، تأتي هذه المرحلة بعد تشبع الأحياء الشعبية المحيطة، حيث تختلف عنها في كونها عملية توسعية مساحية قوية مع المحافظة على دور خطوط النقل الرئيسية كوصلة ربط مع المركز الحضري، نتج عن انتقال السكان (الطبقة المتوسطة والغنية و رغبتهم في العيش في مساكن أكثر اتساعًا والتمتع ببيئة جميلة ونوعية حياة أفضل) والأنشطة خاصة الصناعية خارج المراكز الحضرية إلى نمو المناطق الطرفية (الضواحي)، حيث ساهم إنشاء التجمعات السكنية الكبرى (les grands ensembles) و التحصيصات و تحويل الأنشطة الاقتصادية نحو الأطراف بدرجة كبيرة في تغيير الهيكل العميق للمدن، أدت إلى إنشاء مناطق جديدة للنشاط وغيرت جذريا شكل المدن وتنظيمه (Céline Boiteux-Orain et Jean-Marie Huriot, 2001) . ، ديناميكية النمو الحضري عملت على توزيع السكن والسكان بشكل كبير نحو الضواحي قابله انخفاض أو ثبات في المركز، هذا ما أدى إلى توسعها على حساب المساحات الطبيعية والأراضي الزراعية المجاورة.

يمكن تقسيم منطقة الضواحي الى 3 أقسام:

الضاحية القريبة : هي المنطقة التي تحيط بالمركز الحضري وتتميز بتوطين الهياكل الصناعية الثقيلة والأحياء السكنية للأسر العاملة في الأراضي الحرة، تتميز بكثافة سكانية منخفضة نوعا ما.

الضاحية المتوسطة: وتتضمن التحصيصات السكنية (les lotissement pavillonnaires) التي تم انشاؤها ما بين الحربين.

الضاحية البعيدة: وهي التجمعات السكنية الكبرى (les grands ensembles) التي تم إنشاؤها بعد الحرب العالمية الثانية، تقع على مسافة بعيدة عن المركز خارج المحاور الرئيسية وتتميز بكثافة سكانية مرتفعة مقارنة بالضاحية الوسطى والقريبة.

2-4-3- التحضر غير المستمر (L'urbanisation discontinue) :

تتميز هذه المرحلة بالتناوب ما بين القطع المبنية وغير المبنية متجاوزًا في ذلك نموذج المدينة المدمجة نحو مخطط تنمية متعدد على نطاق حضري، حيث تبلورت ديناميكيات التحضر حول النوى الموجودة على نطاقات أعلى (REUX، 2014)، ساهم ارتفاع أسعار الأراضي وتوافر الخدمات الحضرية والهياكل الأساسية في الضواحي في تحفيز تنمية الأراضي الغير مطورة سابقا، مما يؤدي إلى ظهور شكل من أشكال التنمية الحضرية "المشتتة" أو "المتقطعة" (H. Taubenböck, C. Gerten et al، 2019) ، تعتبر هذه المناطق شبه حضرية لأنها تجمع ما بين الخصائص الحضرية والريفية في نفس الوقت ولكنها منفصلة عن النسيج الحضري بسبب وجود عوائق لا تسمح باستمرار النسيج الحضري، في الغالب ما يعارض التحضر المتقطع المدينة المدمجة، و لكن يتم تقديمه أحيانا كشكل حضري فعال لأنه يسمح بتكوين احتياطيات الأراضي للتحضر في المستقبل(Reux, 2013) .

الشكل رقم (02) : أشكال النمو الحضري

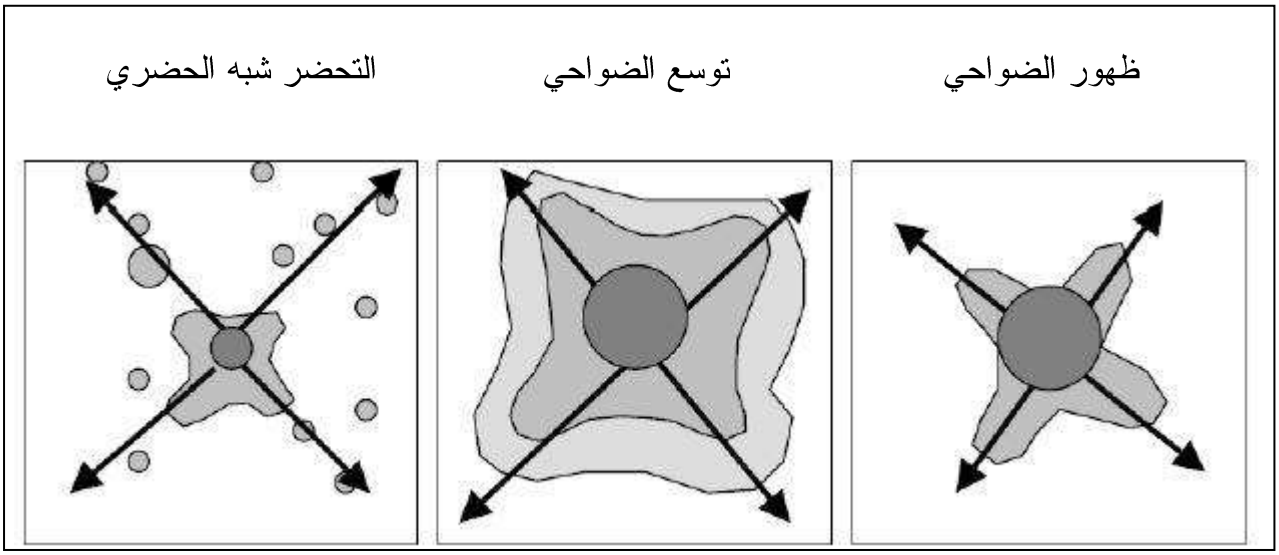

المصدر : (ENAULT، 2003)

2-5- التوسع المجالي:

يتضمن التوسع المكاني للمدن أهمية بالغة، حيث يؤدي النمو السريع وغير المنضبط في كثير من الأحيان إلى تطوير مناطق واسعة من المساكن العشوائية، ويتضح ذلك بشكل خاص في بلدان السائرة في طريق النمو (دول إفريقيا و آسيا)، حيث أدى التحضر إلى استهلاك مساحة أكبر من اللازم وغالبا بطريقة غير منظمة.

يشير التوسع المجالي إلى العملية التي تساهم في تطوير المجال وذلك بزيادة الأبعاد والمدى، مما يؤدي ببساطة إلى زيادة المحيط الحضري ونموه (Merlin, 1998)، يعتبر النمو الديمغرافي المحرك الأساسي والسبب الرئيسي لحدوث التغييرات داخل الأنظمة الحضرية، فقد شكل الارتباط بين السكان والعمران دورا مهما في عملية التوسع الحضري (المبارك, حصة عبد العزيز و الحاجي , زكية راضي محمد، 2018)، ولقد عرّفه هاربر وكوتمان بأنه عملية انتشار وامتداد للشكل الحضري خارج الحدود التقليدية للمدينة، أي توسع البنية الحضرية الذي لا يقتصر حدوده على المناطق الحضرية التي حدثت فيها عملية التحضر، يشير مصطلح التوسع الحضري إلى التوسع الحجمي للمناطق الحضرية والمدن الكبرى والذي يتم على شكل تخطيط منظم أو عشوائي (بوزغاية، 2014)، يتم فيها نمو الهيكل الحضري وتوسيعه بشكل أفقي أو رأسي (Zuchelli، 1993).

ويرى بعض الباحثين أن تأثير التوسع المجالي يتم وفقا لطريقتين رئيسيتين :

2-6-1- التقارب (la conurbation): يرتبط باستمرار عملية التعمير نحو المناطق الطرفية للمدينة، يتم فيها استهلاك العقار الحضري الموجه للبناء ضمن المخططات العمرانية وينتهي بتلاحم ما بين المراكز الحضرية القريبة واحتواء التجمعات الصغيرة.

2-6-2- التحضر المتقطع (l'urbanisation discontinue): ويتم على مستويين :

- **على المستوى المحلي** : أي على مستوى قطعة الأرض، حيث يتم تمثيل التحضر المتقطع من خلال تشتت المساحات المبنية، وهو انقطاع مورفولوجي.

– **على مستوى المنطقة الحضرية:** يتم تمثيل التحضر المتقطع من خلال نقل التحضر إلى المناطق المحيطة على شكل امتدادات حضرية ، والتي يمكن أن تتخذ أيضا شكلا مورفولوجيا متقطعا .

2-6- الشكل الحضري :

حسب قاموس المدينة والعمران الذي يعرف لنا "الشكل الحضري على أنه: كلمة مأخوذة من المصطلح اللاتيني (forma) الذي يعني القالب أو الشكل، يعتبر أن إعطاء شكل للمدينة يشير إلى أن لها تكويناً معيناً، حيث يتم التلاعب فيه بين الأجزاء الفارغة والممتلئة في المساحة المبنية، يعد مسرحا لإنشاء تمثيلات خاصة أو جعله نموذجا مثاليا. » (D.PUMAIN, T.PAQUOT et R.KLEINSCHMAGER، 2006)

2-7-1- العناصر المحددة لشكل الحضري :

يتكون الشكل الحضري من أربعة عناصر أساسية: كثافة التحضر، والانقطاعات في استخدام الأراضي، والتصنيف السكني على أساس قيمة الأرض، وإمكانية الوصول التي يعبر عنها عن طريق التنقل الشخصي ما بين المناطق الحضرية (intra-urbains)، كما يتعلق الأمر بتنظيم المباني السكنية والصناعية والتجارية والمؤسساتية التي تبني المشهد الحضري (Sénécal, G., Hamel, P. J & .Vachon, N.، 2005).

الجدول رقم (01) : الأشكال الخمسة للتوسع المكاني و عواقبها

العملية	تعريفها	مظهرها	الآثار المجالية	تأثيرها حول تطور نسبة التحضر	تأثيرها حول زيادة عدد التجمعات	تأثيرها حول تطور معدل سكان التجمعات
التمدد etalement	تغزو المساحة المبنية للتكتل الأراضي التي لم يتم البناء عليها بعد		الانتشار عن طريق التمدد البسيط	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الاندماج fusion	النسيج المبني للتكتلات الحضرية تتجمع لتكون لنا تكتل واحد		تشكيل التجمعات الحضرية	لا يوجد	يتناقص	يتزايد

الاحتواء absorption	المساحة المبنية للتكتل الحضري تنضم إلى القرى و المشاتي أو البنايات المعزولة المتواجدة داخل التكتل		إضافة المباني الريفية إلى المستوطنات الحضرية	زيادة نسبية	لا يوجد	يتزايد
اعادة التصنيف عن طريق التلاحم reclassement par coalescence	المساحة المبنية للقرى و المشاتي تصبح ضمن أو تتحد مع بعضها ، مجموع سكانها يتجاوز 10 آلاف نسمة		ظهور تجمع حضري جديد	زيادة خالصة	يتزايد	انخفاض نسبي
اعادة التصنيف عن طريق الزحف العمراني reclassement par mitage	المساحة التي تشغلها المباني المنعزلة تصبح أكثر كثافة بحيث يصبح متوسط المسافة التي تفصل بينها أقل من 200 متر، و يتجاوز إجمالي عدد السكان 10 آلاف نسمة		ظهور تجمع حضري جديد	زيادة خالصة	يتزايد	انخفاض نسبي

المصدر : H.Gazel et al (2015)

3- نماذج النمو الحضري : الانتقال من المدينة أحادية المركز الى المدينة متعددة المراكز :

إن الانتقال من مدينة أحادية المركز إلى مدينة متعددة المراكز ينطوي على التحول من الشكل المدمج ذات المركز الوحيد والسائد حيث تكون العلاقة الثنائية المركز–المحيط مرئية بوضوح، إلى تكوين حضري أكثر تشتتا يتميز بتكوين تجمعات شاسعة متعددة المراكز، و كثيرا ما يكون هذا التحول مصاحبا بالتغييرات الديمغرافية في الأسر و انتشار التحضر مما يؤدي إلى مدن ناشئة « villes émergentes » تنشأ فيها مراكز جديدة (DEBBABI, 2020) .

في المدينة ذات المركز الواحد، تتركز جميع الوظائف في مركز قوي وفريد من نوعه، تتميز بكونها متعددة الوظائف مع أنشطة تخصصية عالية المستوى تتركز في المركز، بمرور الوقت تغادر هذه

الوظائف الأساسية المركز التاريخي تدريجياً أين يتم تنظيمها وتحويلها نحو مساحات جديدة مما يخلق مركزية ثانوية محددة (Aguejdad، 2009).

في المقابل، تتميز المدينة متعددة المراكز بالتمدد المكاني للمدينة المهيمنة عادة ما يكون مصحوبًا بدمج المراكز القديمة الموجودة مسبقًا وإنشاء مراكز ثانوية جديدة ذات وظائف حديثة، حيث تتناقص جاذبية المركز الرئيسي لصالح المراكز الثانوية، لكن المركز التاريخي لا يزال يحتفظ بتأثيره القوي والجاذبية الكبيرة للأنشطة أو الخدمات النادرة أو الفاخرة (Aguejdad، 2009).

يسمح ظهور مراكز ثانوية في مدينة متعددة المراكز لسكان المناطق المحيطة بأن يكونوا أقرب إلى الوظائف والخدمات مما يقلل من التنقلات اليومية للأفراد نحو مراكز الحضرية (DEBBABI، 2020)، يؤدي النموذج متعدد المراكز إلى عملية تفكيك التركيز للأنشطة ينتج عنه عملية الانتشار المكاني للوظائف المخصصة سابقًا لوسط المدينة (Aguejdad، 2009).

يعد الانتقال من مدينة أحادية المركز إلى مدينة متعددة المراكز جزءًا من تطور المدن وهو وسيلة لتوزيع السكان والأنشطة على الإقليم، هذا الانتقال ليس مثاليًا حيث توجد تفاوتات تمنع تعدد المراكز بشكل كامل (DEBBABI، 2020)، في الواقع اضطرت المدن إلى التكيف في نموها مع عدد من القيود ذات الطبيعة المختلفة (Mangin, 2004)، مما ساهم في جمعها حول خمسة أنماط أساسية للتنظيم المكاني تميز معظم الخطط الرئيسية للتجمعات الكبيرة (Allain, 2004).

ويمكن تصنيف الأشكال الكبرى وأنماط التنمية الأساسية الناتجة عن النمو الحضري إلى عدة فئات، لكل منها خصائص مميزة من حيث الجودة و وظائفها المجالية (zennir، 2019):

3-1- النموذج النجمي: ويسمى أيضًا نموذج النمو المحوري، ويتميز بتركز السكان حول مركز حضري مع التوسع على طول طرق النقل الرئيسية (MIGNOT D , AGUILERA A, BLOY D, 2004)، يؤدي إلى إنشاء مدن ذات امتدادات خطية للمناطق السكنية والتجارية على طول محاور النقل بدلاً من التوسعات متحدة المركز حيث تخدمها وسائل النقل بشكل جيد وأيضا تساهم في تحسين الاتصال بين المناطق الحضرية والريفية، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تنظيم مكاني أكثر تجزئة وتوزيعًا غير متساوٍ للخدمات والبنية التحتية خاصة المناطق التي يصعب الوصول إليها (Aguejdad، 2009)، وكثيراً ما يُرى هذا النوع من النمو في مدن مثل كوبنهاجن و واشنطن ... الخ .

3-2- النماذج المركزية الإشعاعية: تتطور هذه الأنماط من خلال حلقات دائرية حول المركز الرئيسي أو منطقة الأعمال المركزية (CBD) بامتدادات شعاعية، يمكن أن تكون بسيطة أو معقدة، غالبًا ما يرتبط هذا النموذج بالتطور المزدوج للسكان والمساحة الحضرية، مما يؤدي إلى تغييرات داخل المدينة نفسها، مثل انخفاض عدد السكان في المناطق المركزية وزيادتهم في الحلقات المحيطية (Antoni، 2003)، نجد هذه الأشكال في مدن مثل باريس وأتلانتا ... الخ.

3-3- النموذج متعدد المراكز المتقطع: يتميز هذا النموذج بتطوير عدة مراكز حضرية ثانوية متفرقة بشكل غير منتظم وغير مترابطة في الغالب، تكون متخصصة في وظائف مختلفة حول مركز رئيسي الذي يحافظ على كونه مركزا متعدد الوظائف (Mathieu Van Criekingen, M. Bachmann et al، 2007)، هذا النموذج يؤدي إلى تحديات فيما يتعلق بالتنقل وكفاءة نظام المواصلات، من بين المدن التي تستعمل هذه النماذج نجد : بيكين، لندن وموسكو ...الخ.

3-4- النموذج الشبكي متعدد المراكز: يتميز هذا النموذج بوجود خطوط نقل كثيفة تربط بين المراكز الحضرية الثانوية وبين المركز الحضري الرئيسي لتشكل لنا شبكة من المدن حيث تتقاسم الوظائف الاقتصادية و الاجتماعية، مثل لوس أنجلس و نانت ...الخ.

3-5- النماذج الخطية: تتميز هذه الأنماط الخطية للنمو الحضري بتطورها على طول محاور النقل وغالبًا ما تكون على شكل شريط أو خط مستقيم، وتتأثر هذه الأنماط بشكل خاص بالبنية التحتية للنقل مثل الطرق السريعة والسكك الحديدية مما يسهل على السكان التنقل والوصول إلى الخدمات (DEBBABI، 2020).

الشكل رقم (03) : الأشكال الكبرى ونماذج التخطيط الأساسية للنمو الحضري

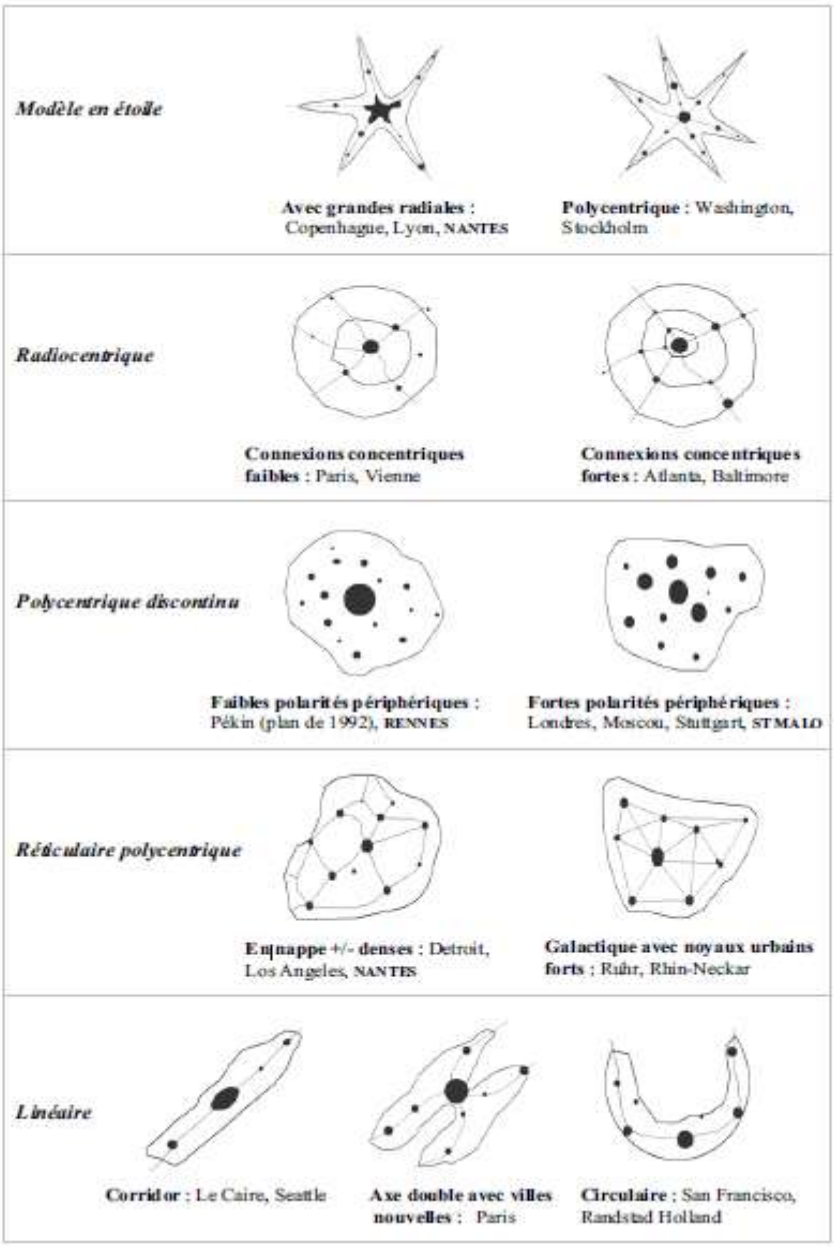

المصدر : (zennir، 2019)

حسب (Aguejdad، 2009) يمكن تصنيف النمو الحضري الى ستة نماذج موضحة كالتالي:

3-6- المدينة المدمجة « La ville compacte» : تتميز بالتكثيف داخل حدودها حيث يتم استيعاب السكان الإضافيين من قبل الضواحي الحالية، ويتم ضمان إمكانية الوصول عن طريق وسائل النقل العام، يعتبر هذا النموذج بشكل عام قابلا للتطبيق تماما بحيث تكون وسائل النقل العام أكثر ملائمة، أمستردام

هي مثال، حيث تبلغ كثافة سكانها أكثر من 55 نسمة لكل هكتار ويبلغ متوسط المسافة بين المنزل والعمل 7 كم.

3-7- المدينة المنفجرة «La ville éclatée»: يتميز هذا النموذج بتطوير عقد بعيدة عن وسط المدينة، ويتم اعتبار هذه المراكز كمدن تابعة، بالإضافة إلى ذلك، سيتم تنفيذ الامتدادات الجديدة بعيدا تاركة لوحات شاغرة داخل المدينة (قفزة)، ويتم ذلك على حساب المساحات الطبيعية، نتيجة لذلك، أصبحت هذه المدينة تعتمد بشكل كبير على السيارات وزيادة المسافات المقطوعة وبالتالي لا يعتبر هذا النموذج حلا مستداما، وتُعد ستوكهولم أحد أبرز الأمثلة على "المدينة المُنقسمة " إذ تتميز بكثافة سكانية عالية جدًا تبلغ حوالي 55 نسمة لكل هكتار، ومتوسط المسافة من المنازل إلى أماكن العمل هو 11 كم.

3-8- المدينة المخلصة لتكوينها التقليدي «La ville fidèle à sa configuration traditionnelle»:

يتم تطور هذه المدينة باستمرار من خلال تكثيف المساحات التي لا تزال شاغرة، حيث تعتبر السيارة الخاصة هي وسيلة النقل الرئيسية، تعد مدينة لوس أنجلوس مثالا نموذجيا لمدينة آلية مخلصة لتكوينها التقليدي: "هناك حوالي 700 سيارة لكل 1000 نسمة، ولا تتجاوز الكثافة حوالي عشرين نسمة لكل هكتار ولا يتم استخدام وسائل النقل العام، يصل متوسط المسافة من المنزل إلى العمل هو 15 كم، لذلك لا يعتبر هذا النوع من النمو مستداما للغاية على المدى الطويل".

3-9- مدينة النمو شبه الحضرية « edge city » : يتميز هذا النموذج من التجمعات بديناميكيات النمو الديموغرافي والاقتصادي في المناطق شبه الحضرية ، تغطي هذه العقد شبكة طرق فعالة بشكل جيد مما تعزز القرب من خلال تقديم خدمات أقرب وتقليل المسافات المقطوعة، نتيجة لذلك تعتبر صلاحية هذا النوع من المدن أعلى من النموذج السابق، ومع ذلك فإن تشتت و انتشار العقد يحد من تغطية وسائل النقل العام، معظم هذه التجمعات في الولايات المتحدة: دنفر وبوسطن أمثلة على هذا النموذج، حيث تبلغ الكثافة الإجمالية 20 نسمة لكل هكتار، ويبلغ متوسط المسافة بين المنزل والعمل حوالي 11 كم.

3-10- المدينة الخطية « La ville linéaire»: تتطور المدينة الخطية أو الممر من المناطق التجارية من خلال توسيع الشعاعات الحالية، وهذا الشكل من التوسع يتجنب مساوئ النمو شبه الحضري ويعتبر نموذجا قابلا للتطبيق، مدينة فيينا هي مثال حيث تبلغ كثافتها أكثر من 75 نسمة لكل هكتار ويبلغ متوسط المسافة بين المنزل ومكان العمل 6 كم، يبدو أن استخدام وسائل النقل العام متطور بشكل جيد.

3-11- المدينة الهامشية « fringe city »: تتميز المدينة الهامشية بتطور يتركز في ضواحيها مع كثافات منخفضة، حيث أن استخدام وسائل النقل العام لا يزال محدودا وتعتمد المدينة كليا على استخدام السيارات الخاصة، يعتبر هذا النموذج غير قابل للتطبيق بسبب المسافات الطويلة التي يجب قطعها للوصول إلى أقطاب النشاط الاقتصادي، تعتبر مدينة سيدني هي واحدة من أكثر التجمعات السكانية تعقيدا وديناميكية في هذا الصنف حيث تصل الكثافة حوالي 17 نسمة لكل هكتار.

الشكل رقم (04) : النماذج الأساسية للنمو الحضري في العالم

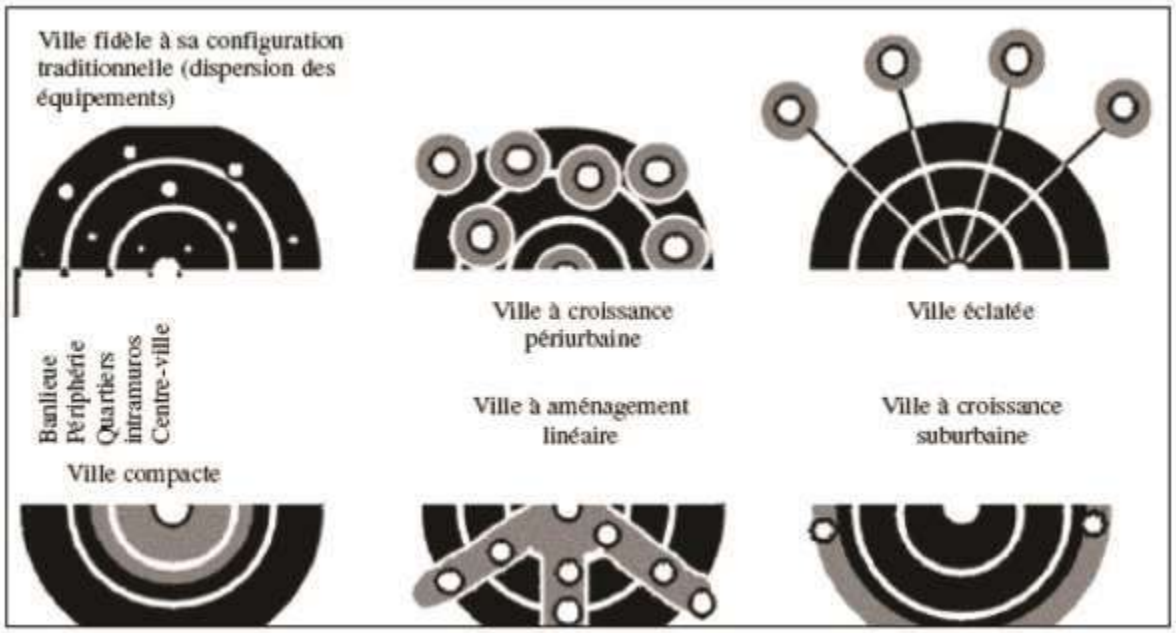

المصدر : (Aguejdad، 2009).

4- النظام الحضري :

المدن هي أنظمة معقدة ومتطورة، يكمن تعقيدها في أنها منظمة هرميا ومترابطة من خلال شبكات متعددة و متميزة، وهي تتطور لأنها تدمج دائمًا الزمن التاريخي في هيكلتها، كانت المدن الكبيرة أولا وقبل كل شيء بلدات صغيرة، وعلى مدى عدة آلاف من السنين التي ظهرت فيها المدن، أظهرت هذه الأشكال الخاصة من الإسكان للمجتمعات وتنظيمها الإقليمي قدرات ملحوظة على التكيف والتحول وبالتالي فإن المدن لها ديناميكياتها الخاصة التي تشكلها (Pumain، 2006)، فيما يتعلق بمفهوم «نظام المدن» ظهر في المقال الأساسي لـــ B.BERRY الذي نُشر في عام 1964 بعنوان: « *cities as systems within systems of cities* »، و يعرف A.PRED نظام المدن في كتابه (نظم المدن في المجتمعات

المتقدمة ،1977 ، ص 13) باعتبارها «مجموعة وطنية أو إقليمية من المدن المترابطة، بحيث أن أي تغيير كبير في النشاط الاقتصادي أو التكوين الاجتماعي أو إجمالي دخل أو عدد سكان المدينة في المجموعة سيغير بشكل مباشر أو غير مباشر أي شيء في الأنشطة الاقتصادية أو التكوين الاجتماعي أو إجمالي الدخل أو عدد سكان المدن الأخرى في المجموعة» (D.PUMAIN, T.PAQUOT et R.KLEINSCHMAGER، 2006).

تم استخدام مفهوم نظام المدن لدراسة التحضر في القرن العشرين، و الكشف عن التفاعلات التلقائية بين الأفراد والمدن (Cottineau، 2012)، النظام بالنسبة لـــ Von BERTALANFFY هو « تنظيم كامل، مصنوع من عناصر تضامنية لا يمكن تعريفها إلا فيما يتعلق ببعضها البعض » (L.KADDOURI، 2004)، حيث تهدف النظرية العامة للأنظمة التي اقترحها Von BERTALANFFY (1968) إلى الإجابة على هذه المشكلة من خلال اقتراح رؤية عالمية للعالم قابلة للتطبيق على جميع المجالات، مع الأخذ في الاعتبار هذه المجموعات في شكل أنظمة متداخلة في بعضها البعض (Antoni, 2003)، وتعرف هذه النظرية النظام على أنه مجموعة من العناصر المتفاعلة والموجهة نحو هدف مشترك وذلك سواء كانت بطريقة عفوية أو مخططة.

يمكن أن تتميز الأنظمة الحضرية بنظام مركزي أو حضري حول حكومة وسط المدينة والبنية التحتية الحضرية الرئيسية، ونظام شبه حضري يتكون من كوكبة من الحكومات المحيطية (Amarouche، 2021)، في البلدان الغربية ما بعد الحرب كان مبدأ الفصل بين الوظائف الحضرية هو أساس التخطيط الحضري لاسيما في أمريكا الشمالية، أدى ذلك إلى تطور حضري يتميز بتكاثر أبراج المكاتب واستخدام الخرسانة والصلب والزجاج في مدينة مصممة للسيارات (SIMARD, Martin . MERCIER, Guy، 2011)، وقد تسارع تركيز الناس والأنشطة والثروة في المدن الغربية الرئيسية وحولها منذ الستينات مما أدى إلى تكاثر المناطق الحضرية الكبيرة والتمدد الحضري، وقد ساهم ذلك إلى ظهور مناطق حضرية كبيرة متعددة المراكز ومتفرقة للغاية ومتقطعة (Perrin، 2009) .

ويتم استخدام الأسلوب المنهجي (L'approche systémique) في الدراسات بشكل متزايد لمعالجة المشاكل الجغرافية ، ولا سيما مشاكل الجغرافيا الحضرية لأنه يختلف عن النهج التحليلي ويعكس بشكل أفضل تعقيد العالم الحضري (Antoni، 2003)، يمكن استخدام النماذج القائمة على العوامل لمحاكاة تأثيرات السلوك غير الخطي للأفراد على تغيير الأرض والأنظمة الحضرية المعقدة، النموذج

القائم على الوكيل مناسب للتغلب على مشكلة بعض النماذج الأخرى في عدم القدرة على دمج العوامل البشرية والاجتماعية والاقتصادية (Manson, 2005; Crooks et al., 2008; Rousseaux et al., 2011; Robinson et al ., 2012)، وبما أن النماذج القائمة على العوامل مرتبطة بإمكانية تمثيل الحركة بشكل مستقل عن الحجم، فيمكن استخدامها كتقنية محاكاة دقيقة لمجموعة واسعة من التطبيقات المكانية من أجل محاكاة النمو الحضري وتغيرات استخدام الأراضي.

لكل نظام حضري جوانب هيكلية ووظيفية و يشكل كل منهما النموذج العام للنظام بأكمله، يعكس الجانب الهيكلي النظم الخطية المرتبطة بوسائط النقل المختلفة التي تحدد و تبرز الحدود الخارجية والشكل العام لهيكل النظام والعناصر المكونة له وارتباطاتها مع بعضها البعض، في حين أن الجانب الوظيفي يتضمن ترتيب الأنظمة الهرمية في التيجان العادية أو المتخصصة حسب الوظيفة وتشمل مختلف التدفقات ومراكز القرار وردود الفعل سواء من حيث الاستجابة أو التدخل.

4-1- المقاربات التحليلية للنظام الحضري :

تستخدم دراسة النظم الحضرية العديد من النهج التحليلية تهدف إلى فهم دور المدن في الأنظمة الحضرية وأوجه الترابط بينها على المستوى المحلي والوطني أو الدولي:

4-1-1- نظرية أقطاب النمو لــ فرانسوا بيرو سنة 1955 :

تم استخدام مصطلح أقطاب النمو لأول مرة من طرف الفرنسي فرانسوا بيرو (François Pevroux) عام (1955) وذلك من خلال مقاله المشهور (Note sur la nation De pole De Croissance)، حيث تشير نظرية أقطاب النمو إلى أن التنمية الاقتصادية أو النمو ليست موحدة عبر المنطقة، ولكنها تحدث حول قطب معين غالبًا ما تتميز هذه المجموعة بصناعة رئيسية تتطور حولها الصناعات ذات الصلة، وتجتذب المزيد من التطوير بسبب المزايا التي توفرها من حيث البنية التحتية أو العمالة الماهرة، و تشير النظرية إلى أن نمو هذه الأقطاب سيؤدي في النهاية إلى تنمية اقتصادية أوسع في المنطقة .

الشكل رقم (05) يوضح : نظرية أقطاب النمو

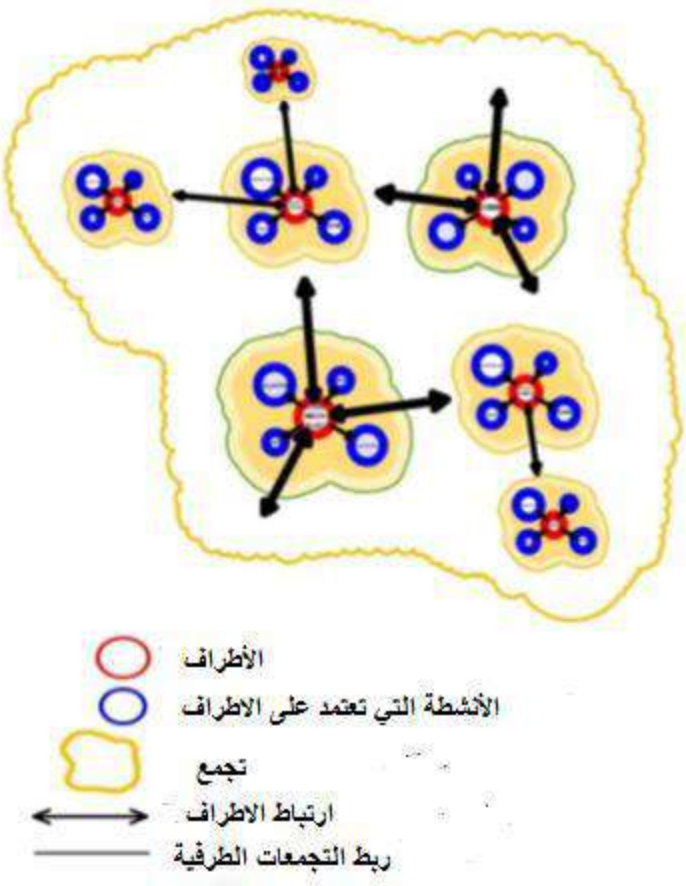

المصدر : (بديار، 2023)

4-1-2- نظرية الأماكن المركزية لولتر كريستالر سنة 1933:

تحاول نظرية ولتر كريستالر للأماكن المركزية شرح الموقع المحدد للمدن وإثبات أن توزيعها عبر البلد ليس عشوائيًا، حيث تقدم هذه النظرية تفسيرًا لعدد المدن وحجمها والمباعدة بينها، وفقًا لكريستالر فإن المدن تنقسم إلى نوعين: الأماكن المركزية والمراكز ذات المستوى الأدنى، المواقع المركزية هي مدن رئيسية تقدم مجموعة واسعة من الخدمات والوظائف، في حين أن المراكز ذات المستوى الأدنى هي مدن أصغر تقدم خدمات أقل ولها مجال نفوذ أصغر.

يتميز نموذج كريستالر بانتظام مزدوج: انتظام نسب الحجم في التباعد وانتظام التباعد في التسلسل الهرمي، وهذا يعني أن هناك اتجاهاً ثابتاً في حجم المدن والمباعدة بينها وبين بعضها البعض، فضلاً عن وجود اتجاه ثابت في المباعدة بين المدن داخل التسلسل الهرمي الحضري.

تشير النظرية إلى أن المدن منظمة بشكل هرمي، وتوفر المدن الكبيرة خدمات أكثر تخصصًا والمدن الصغيرة التي تقدم الخدمات الأساسية، ويتحدد التباعد بين المدن بمجموعة السلع والخدمات التي تقدمها والعتبة السكانية اللازمة لدعم تلك الخدمات، ومع ذلك من المهم ملاحظة أنه في حين أن نظرية كريستالر توفر إطارًا مفيدًا لفهم توزيع وتنظيم المدن، إلا أنها نموذج نظري قد لا يعكس تمامًا تعقيد الأنظمة الحضرية في العالم الحقيقي.

حسب فرضيات التي وضعها كريستال لنظريته، استخلص ثلاثة مبادئ يمكن من خلالها توزيع العلاقة بين المركز والمجال المحيط به:

المبدأ الأول: مبدأ السوق، يتوافق مع الحد الأقصى لعدد المواقع المركزية حيث تخدم المدينة التابعة 3 مواقع مركزية (k2 = 3).

المبدأ الثاني: يميل مبدأ النقل إلى تقليل طول البنية التحتية للنقل اللازمة لضمان الربط بين المواقع المركزية، حيث يخدم المدينة التابعة موقعان مركزيان (k = 4).

المبدأ الثالث: يميل المبدأ الإداري إلى تحديد موقع المراكز التي لم تعد على حافة السداسيات، في منافسة مع المراكز الأخرى من نفس المستوى ولكن في وسط كل منطقة، حيث يخدم المدينة التابعة موقع مركزي (k = 7) (D.PUMAIN, T.PAQUOT et R.KLEINSCHMAGER، 2006).

يشير k = إلى عدد المدن التابعة اعتمادا على موقع مركزي ويختلف وفقا لفرضية التمثيل.

الشكل رقم (06) : المبادئ الثلاثة لتنظيم الاماكن المركزية

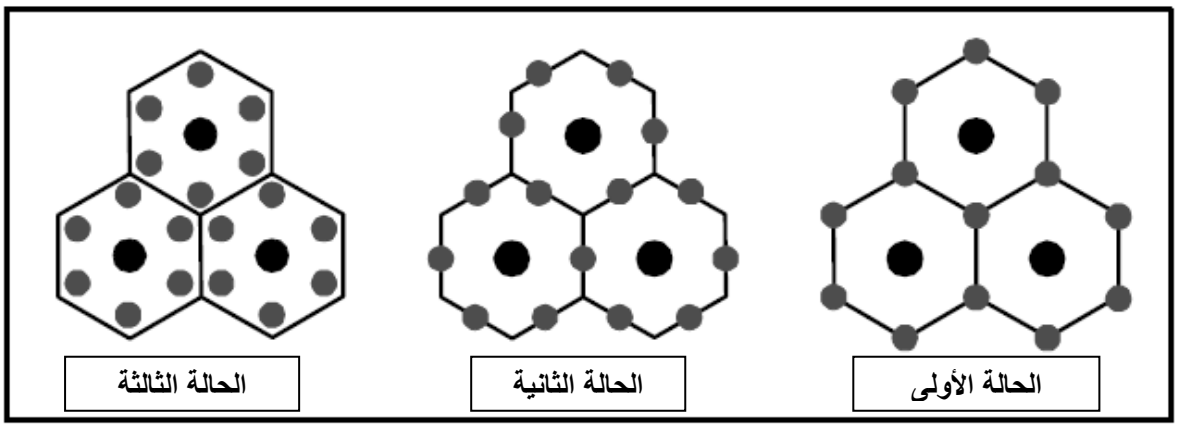

المصدر : (L.KADDOURI، 2004)

5- التمدد الحضري :

تمهيد :

التمدد الحضري ظاهرة عالمية ظهرت في أمريكا الشمالية في الخمسينيات من القرن الماضي وانتشرت إلى أوروبا في ستينيات و سبعينيات، مدفوعة بعوامل مثل تعميم السيارات والاستثمار العام في شبكات الطرق أدت إلى هيكلة المناطق الحضرية حول استخدام السيارات الخاصة، سرعته ومنطقة اصطدامه مهمة، حيث أنها تتجاوز خصائص النمو الحضري التقليدي لدرجة أنه تم استبدال مصطلح «النمو الحضري» بمصطلح «التمدد الحضري» لوصف التحضر الأخير للأطراف الحضرية (De Smet، 2011)، يشير كل من روسي هانسبرغ و رايت بأن المدن المعاصرة هي نتاج الاستخدام المكثف للعلوم في الصناعة، حيث ساهم انتشار الطاقة الكهربائية واكتشاف السيارة وغيرها من مظاهر الثورة التكنولوجية إلى نمو وانتشار المجالات الحضرية، مع التركيز على العلاقة التفاعلية بين المنظمات الاقتصادية والحضرية (M. Dimou, A. Schaffar ، 2011).

تعود جذور التمدد الحضري إلى مختلف القرارات والعوامل التي تؤدي إلى تموقع كل من الأفراد أو الأسر أو الشركات في محيط المدن والمراكز الحضرية (Simard M.، 2014)، فيما يشير بعض الباحثين إلى أن التنمية الحضرية غير المنضبطة والاستخدامات المتقطعة والمجزأة جغرافيا للأراضي والبنية التحتية والأنشطة (PSRC، 2005) ساهمت في تمددها الحضري، غالبا ما تتميز بكثافة منخفضة نسبيا وتوسع مكاني للنسيج الحضري هذا ما يدفع بحدود المدينة نحو مساحاتها المجاورة (الريفية) غير المطورة (zennir, 2019) (messaadi, 2021).

نشأت هذه الظاهرة حول التجمعات الكبيرة والمتوسطة الحجم، مدفوعة برغبة السكان و تفضيلهم الاستقرار في مساكن ضواحي المدن، وقد أدى النمو السريع لسكان الحضر إلى زيادة الضغط على محيط المدن، مما يزيد من خطر التمدد الحضري غير المخطط له وغير المستدام، ما يؤثر بشكل سلبي على مختلف جوانب الحياة الحضرية.

5-1- تعريف التمدد الحضري :

وفقا لتقرير وكالة البيئة الأوروبية الصادر في نوفمبر 2006، فإن هذا مظهر جديد من مظاهر التوسع الذي يتسم بظهور ونمو مناطق سكنية غير مستمرة ومنخفضة الكثافة محيطة بالمدن، وهي مناطق

ذات طبيعة زراعية، يمكن اعتبارها احتلالاً غير متوقع وغير مهيأ للمجال (بديار، 2023)، مما يؤدي إلى زيادة في الأنشطة السكانية والاقتصادية في المناطق المحيطة بالمدن، ويمكن أن يشمل ذلك زيادة الكثافة السكانية وتشييد مبان وهياكل أساسية جديدة وتحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق حضرية (Reux، 2013).

وفقًا لقاموس la ville et l' urbain، فإن التمدد الحضري هو امتداد للجسم على السطح، يشير (Aguejdad، 2009) بأن التمدد الحضري هو شكل حديث وعفوي من التوسع أو النمو الحضري، وأنه شكل من أشكال النمو الحضري غير المخطط له الذي يحدث وفقًا لاحتلال فوضوي للمجال، وتتجلى هذه الظاهرة من خلال التنقل القوي مع زيادة المسافة بين أماكن السكن والعمل، وانخفاض كثافة المباني السكنية والتحول شبه الحضري للوظائف والتحول الريفي – الحضري.

يمكن القول بأن هناك تمدد حضري عندما يتجاوز« معدل استخدام الأراضي واستهلاكها لأغراض التحضر معدل النمو السكاني خلال فترة زمنية محددة» (E.E.A، 2006)، حيث تتميز بزيادة الاعتماد على السيارات وعملية فصل على مستوى المناطق السكنية والتجارية والصناعية (Ewing, R., Pendall, R., & Chen, D، 2003).

إنها عملية تحضر غير مخطط لها، يتم فيها استهلاك مفرط للفضاء وامتداد أفقي للمساحة المبنية في المدينة، تؤدي إلى تكثيف الأراضي الواقعة بعيدًا عن مركز المدينة من خلال نقل السكان من المركز إلى الأطراف، وتطوير الأنشطة في الأطراف وتحويل استخدام الأراضي وتدهور البيئات الطبيعية (zennir، 2019).

في حين يرجع آخرون إلى أنه يمكن اعتباره امتدادًا للمدينة ويؤدي إلى تحضر الريف المحيط بها من خلال اختفاء الأنشطة الزراعية وأنماط الحياة المعتادة والراسخة في المناطق الريفية (Lacour، 2015)، وكثيرا ما يرتبط التمدد الحضري بتوسع المناطق المبنية وتشتت التجمعات، وزيادة المساحة التي تشغلها الهياكل الأساسية الحضرية، وتجزؤ المساحات الطبيعية (Dureau، 2004)، مما يؤدي إلى توسيع مساحة المعيشة اليومية لسكان الحضر وتكثيف التنقل الجغرافي داخل المناطق الحضرية (Simard M.، 2014).

في الأدبيات الانجليزية يُترجم التمدد الحضري إلى « urban sprawl » ويشير إلى نمو غير منضبط وغير منظم لمنطقة حضرية في الريف المحيط (messaadi، 2021).

5-2- أسباب التمدد الحضري :

يرجع التمدد الحضري أساسا إلى النمو السكاني الذي تشهده المراكز الحضرية وخيارات الهجرة الذي يتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل، تشمل في ذلك ارتفاع سعر العقار داخل المدن يقابله توافر الأراضي بأسعار معقولة في ضواحي المدن، بالإضافة إلى عوامل الأخرى مثل توفر وسائل النقل وسياسات التخطيط الحضري، نتج عنه تنقل لسكان الحضر داخل الإقليم الحضري مما أدى إلى إعادة توزيع الكثافات السكانية ما بين المركز والضواحي والأطراف.

ويمكن حصر أسباب التمدد الحضري على ثلاثة جوانب أساسية، سياسيا وتتعلق ببرامج الحكومة المركزية وصنع القرار، اقتصاديا بتنمية وإنشاء مناطق صناعية القريبة من المدن، التي تنعكس على عملية الهجرة وجذب السكان واجتماعيا تتمثل في النمو السكاني وتلبية احتياجات السكان (بديار، 2023).

بعض العوامل التي تأثر على تشكل ظاهرة التمدد الحضري (EDDAZI, 2011):

-5-2-1- النمو السكاني: يؤدي النمو السكاني إلى زيادة الطلب على الإسكان والبنية التحتية، مما قد يؤدي إلى التوسع المجالي للمدن والمناطق الحضرية.

-5-2-2- سوق العقار: تؤثر المضاربة العقارية على ارتفاع سعر الأراضي في مراكز المدن، دفع بالمطورين العقاريين الى البناء في ضواحي المناطق الحضرية الحالية أين تكون الأرض وفيرة وغير مكلفة.

-5-2-3- سياسات التخطيط المكاني: يمكن للسياسات الحكومية أن تشجع أو تثبط التمدد الحضري بتشجيع تكثيف المناطق الحضرية القائمة أو بالسماح بالبناء في الأطراف:

- ساهمت اتجاهات التنمية المدفوعة من قبل الدولة باستخدام أدوات التخطيط والتهيئة، التي فضلت المدن الكبرى على المدن الصغيرة و إهمالها.

- التحضر غير المنضبط والاستيلاء التلقائي على الأراضي خارج أي رقابة إدارية.

- ضعف التنسيق بين القطاعات، تؤدي إلى عدم قدرة الدولة على ضبط التحضر العشوائي.

-5-2-4- البنية التحتية للنقل: يمكن لوجود بنية تحتية للنقل، مثل الطرق السريعة أو خطوط النقل العام، أن يسهل الزحف الحضري بجعل المناطق المحيطة أكثر وصولية.

-5-2-5- تفضيلات السكان: يفضل بعض السكان العيش في مناطق أقل كثافة، مع مساحة أكبر ومساحات خضراء، مما يمكن أن يعزز الزحف الحضري.

-5-2-6- الأنشطة الاقتصادية: يمكن أن يؤثر موقع الأعمال والوظائف على الزحف الحضري، حيث قد يختار العمال العيش بالقرب من مكان عملهم.

-5-2-7- السياسات الضريبية : يمكن للسياسات الضريبية أن تشجع على التوسع من خلال تقديم مزايا ضريبية للمطورين الحضريين الذين يبنون على مشارف المناطق الحضرية الحالية.

-5-2-8- القيود البيئية: قد تكون بعض المناطق محمية بسبب قيمتها البيئية، مما يحد من التمدد العمراني في هذه المناطق.

-5-2-9- تكاليف البناء: يمكن أن تؤثر تكاليف البناء على التمدد العمراني، حيث قد يكون البناء على مشارف المناطق الحضرية الحالية أرخص.

5-2-10- أنماط الحياة و التفضيلات الثقافية: يمكن أن تؤثر أنماط الحياة والتفضيلات الثقافية أيضًا على التمدد الحضري، حيث يفضل بعض الناس العيش في مناطق ريفية أو ضواحي أكثر بدلاً من المناطق الحضرية الكثيفة.

5-3- المستويات الثلاثة للتحليل لفهم أسباب الزحف العمراني :

يمكن معالجة فهم أسباب الزحف العمراني بشكل فعال باستخدام المقاييس الكلية والوسطى والجزئية، حيث يقدم كل منها معلومات فريدة ويساهم في تحليل شامل متعدد المستويات (De Smet، 2011):

-5-3-1- المقاييس الكلية *L'échelle macro*: وتركز على التأثيرات العامة الواسعة النطاق مثل السياسات الاقتصادية واستراتيجيات التنمية الإقليمية والشواغل البيئية العالمية، ولكن أيضا الاتجاهات

الاجتماعية والديموغرافية مثل انخفاض حجم الأسرة وزيادة متوسط الدخل وتخفيض تكاليف التنقل والتقنيات الجديدة التي تحدد أنماط النمو الحضري واستخدام الأراضي على نطاق واسع.

-5-3-2- المقاييس الوسطى Les échelles méso: يعتبر المجال المفضل للباحثين لشرح السياق الهيكلي للتمدد الحضري: الهياكل الديموغرافية والهجرات التي ذكرناها في المستوى الكلي، والسياقات الاجتماعية والاقتصادية والخصائص المحلية وخاصة سياسات الإسكان والتخطيط المكاني الإقليمية، حيث تسد الفجوة بين المقياس الكلي والجزئي وتدرس الديناميكيات الحضرية مثل الاتصال داخل المدن ودور تنفيذ السياسات متوسطة المستوى التي تؤثر على التمدد الحضري.

-5-3-3- المقاييس الصغيرة L'échelle micro: وتنظر في الدراسات المفصلة والمحلية للسلوكيات الفردية أو المجتمعية، والتطورات العقارية المحددة، والآثار البيئية المفصلة في المناطق الحضرية الصغيرة أو الضواحي، ويعكس تأثيرها على الزحف الحضري: الأفضلية من حيث الإسكان وموقع الأنشطة الاقتصادية والخيارات من حيث التنقل والاستهلاك وما إلى ذلك.

وتعد النماذج المتكاملة متعددة المستويات التي تجمع بين المعرفة من جميع المستويات الثلاثة ضرورية لمعالجة تعقيد التمدد الحضري مما يسمح بفهم دقيق للعلاقات السببية وتطوير التدخلات المستهدفة، يمكن للتفاعل بين المقاييس المختلفة أن يكشف كيف تتجمع القرارات والسلوكيات على المستوى الجزئي للتأثير على النماذج الحضرية على المستويين المتوسط والكلي والعكس بالعكس مما يوفر نظرة شاملة لديناميكيات التمدد الحضري.

الشكل رقم (07) : المقاييس السببية الثلاثة للتمدد العمراني

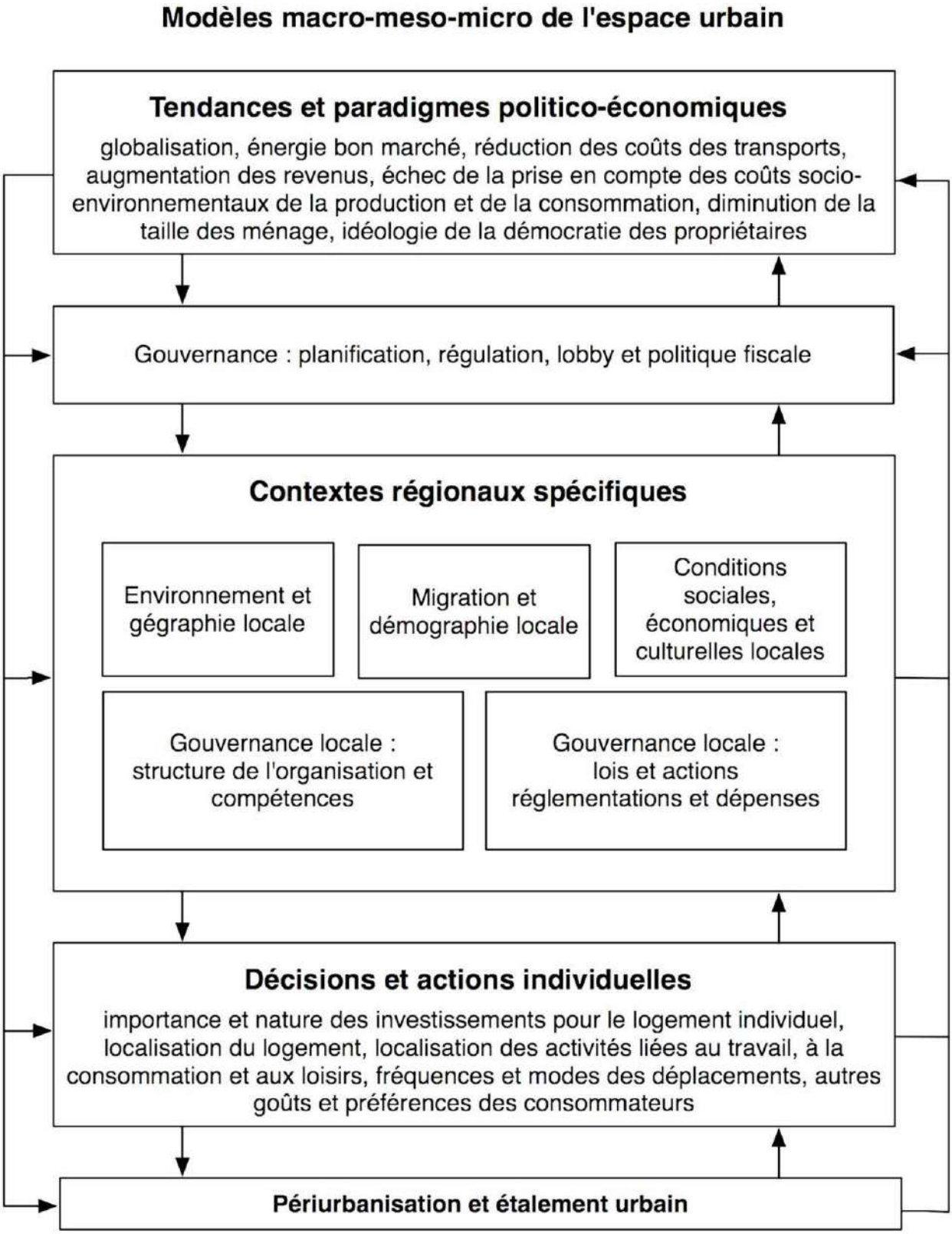

المصدر : (De Smet، 2011)

5-4- مراحل التمدد الحضري :

قد تختلف مراحل التمدد العمراني حسب طبيعة كل منطقة و بلد، يقدم (ENAULT، 2003) وصفا مثيرا للاهتمام لعملية التمدد الحضري في ثلاث مراحل متتالية، حيث يعتبر المدينة مركزا باعثا قادرا على تحويل المناطق الريفية إلى مناطق حضرية، يحدث هذا التحول عن طريق الاتصال البسيط بين المنطقة الحضرية والريف كمرحلة أولية لتهيئة المجال (تدفئته) لتوطين المزيد من المباني، هذا ما يسمح للمركز الحضري باستقطاب منطقة ريفية كبيرة تتضاءل "إمكانيات نموها" كلما ابتعدنا عن وسط المدينة، تتم عملية الاجتياح عن طريق استهلاك المساحات القريبة بينما ترسل قفزات على شكل فتائل مشتعلة لمسافات طويلة، مما يسمح لها بتكوين مراكز ثانوية جديدة تعمل كمحرك رئيسي للتنمية كما هو الحال في عملية الانتشار الكلاسيكية، و هكذا يستمر التمدد الحضري عن طريق الانتقال كالعدوى (zennir، 2019).

الشكل رقم (08) : مراحل التمدد الحضري

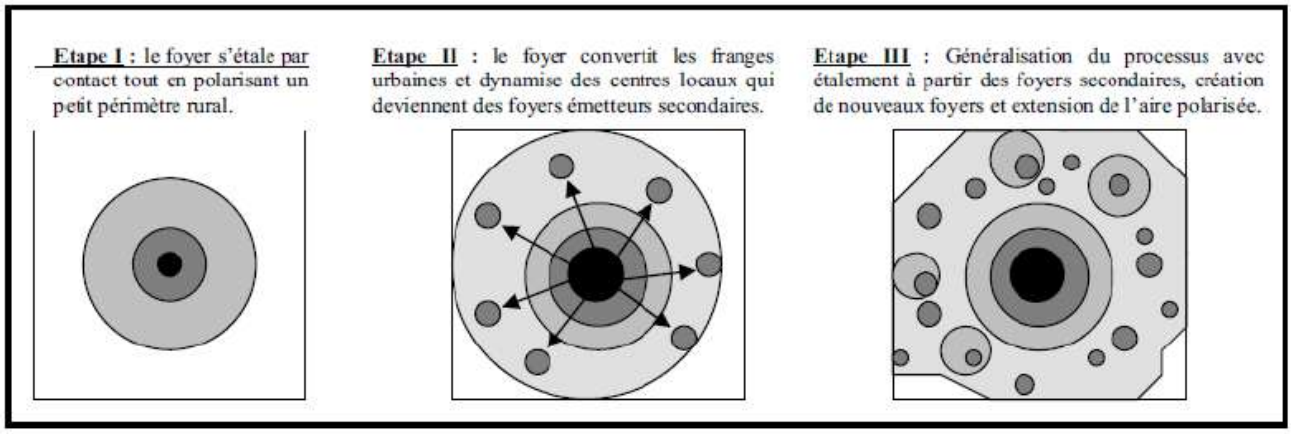

المصدر : (ENAULT، 2003)

5-5- عوامل التمدد الحضري: تصاحب ظاهرة التمدد الحضري عدة عمليات تساهم في عملية تحويل للمناطق الريفية نذكر منها (EDDAZI، 2011) :

-5-5-1- توسيع البنية التحتية: يشمل ذلك بناء طرق جديدة وشبكات مياه وصرف صحي وخطوط كهرباء، وما إلى ذلك لتلبية احتياجات السكان المتزايدة.

-5-5-2- إنشاء مناطق سكنية جديدة: تم بناء تقسيمات فرعية جديدة وتطوير عقاري لاستيعاب الطلب المتزايد على الإسكان.

-5-5-3- توسع المناطق التجارية والصناعية: تنشأ مناطق تجارية وصناعية جديدة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية المتزايدة.

-5-5-4- زيادة التنقل: مع التمدد الحضري، غالبًا ما تكون هناك زيادة في حركة المرور على الطرق والاعتماد على السيارات، مما قد يؤدي إلى مشاكل الازدحام والتلوث.

-5-5-5- التكثيف الحضري : في بعض الحالات، يمكن أن يؤدي التمدد الحضري إلى تكثيف المناطق الحضرية القائمة، مع تشييد مبان أطول واستخدام أكثر كثافة للمساحات المتاحة.

الشكل رقم (09) : أشكال التمدد الحضري

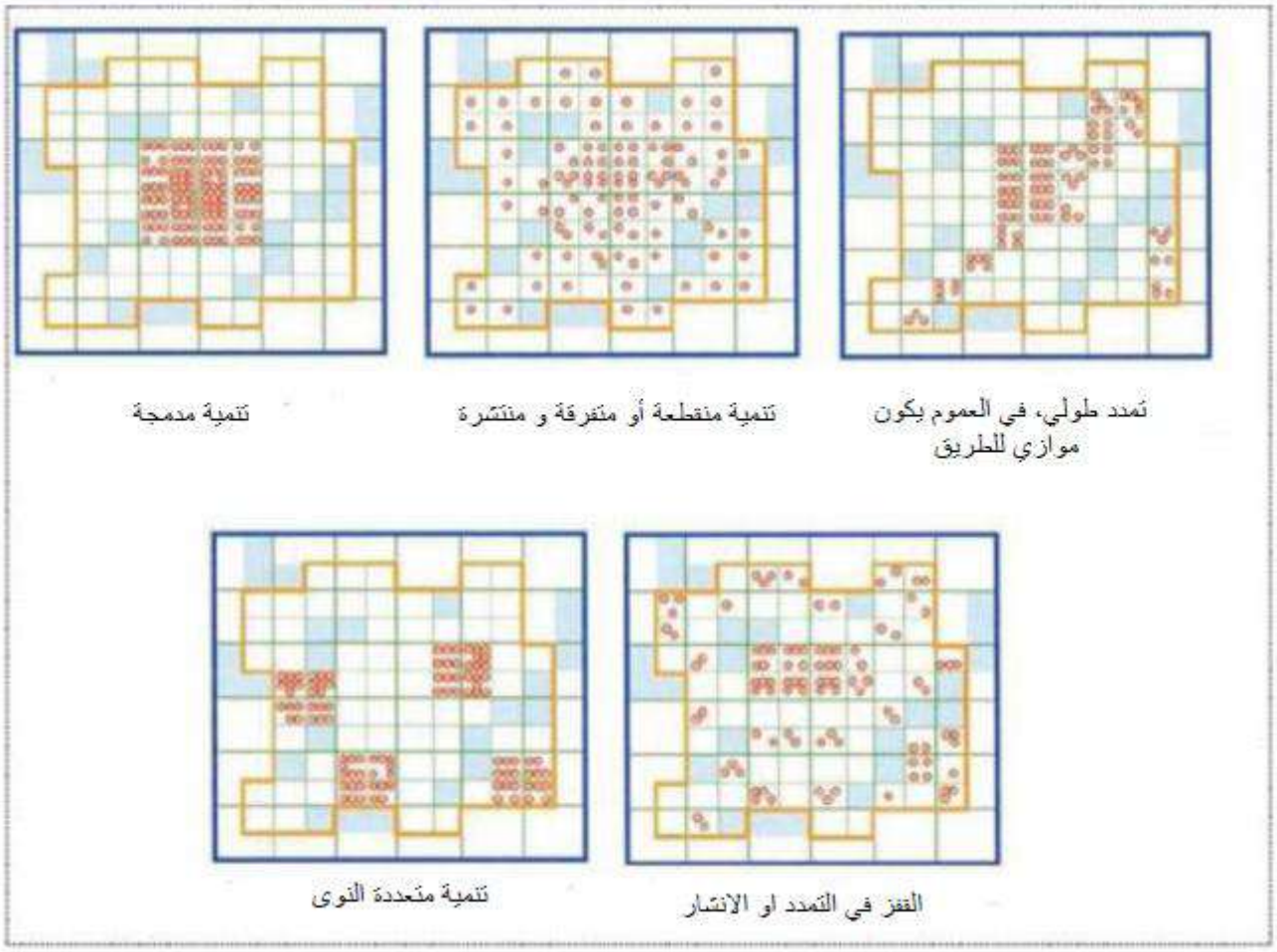

المصدر: (بديار، 2023)

5-6- تحديات ظاهرة التمدد الحضري :

مفهوم الزحف الحضري هو مفهوم كلاسيكي في الجغرافيا والعمران يحظى باهتمام متزايد حول العالم وقد اعتبرته الأمم المتحدة مشكلة عالمية ، وتتميز بتوسع المناطق الحضرية إلى مناطق هامشية، مما يؤدي إلى انخفاض كثافة الإسكان وتقسيم الأراضي الزراعية (Simard M.، 2014) وتوزيع الأسر المعيشية وفقًا لهيكلها ومستويات دخلها، مما يؤدي إلى جغرافيا جديدة للفقر تتميز بظهور مناطق عدم الاستقرار والاستبعاد، تختلف درجة تفاوت هذه المناطق بالاختلاف الموارد المتاحة والديناميكيات الاجتماعية لكل مكان (Raymonde Séchet, O. David, 2005).

ويتميز مفهوم التمدد العمراني بالحركة المزدوجة للتخفيف (dédensification) والتشتت (dispersion)، مما أدى إلى إنتاج قطع أراضي واسعة وموقعها المنتشر، ويتمثل التحدي في إنشاء تشكيلات إقليمية تحد من الأعباء الجماعية للتحضر غير المنضبط مع تلبية التوقعات الفردية للأسر (Jean-Marc Lambotte, L. Bruck، 2008).

يغير التمدد العمراني من استخدامات الأراضي ووجه الريف حيث يهدد الزراعة شبه الحضرية، وله عواقب بيئية، فهو يسبب اضطرابا للنظم الإيكولوجية ويشكل تهديدا خطيرا للتنوع البيولوجي، في السياق الحالي للتسارع في صناعة الأراضي، فإن دراسة الزحف العمراني وتقييم وتوقع آثاره تهم الباحثين ومديري الأراضي على حد سواء (Aguejdad، 2009).

أدى الزحف العمراني الحالي إلى امتداد المسافات دون القدرة على تحقيق التوازن في توزيع الخدمات بين وسط المدينة وبقية التكتل، بالإضافة إلى ذلك فقد أحاطت المساحات المركزية للمدينة والتي تستمر في الجذب على الرغم من القطبية التجارية المحيطية المنظمة أو العفوية (Hassani، 2009) .

يعتبر الامتداد الحضري على أنه تحدٍ كبير للتخطيط الإقليمي، وله تأثير قوي بشكل خاص على مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية:

-5-6-1- الأثر الاقتصادي: تعد السيطرة على التمدد العمراني قضية اقتصادية مهمة للغاية، ولكن من الصعب تقييم تكلفتها لأن كثافة المساكن والأنشطة تولد تكاليف إضافية، ويؤدي إلى زيادة العبء المالي على السلطات المحلية والتكاليف التي تتحملها الأسر لاسيما بسبب الاعتماد على السيارات، يمكن أن يساهم أيضًا في أزمة العقارات من خلال توسيع أسعار الأراضي (messaadi، 2021)، حيث يؤدي

الامتداد العمراني أيضا إلى إهدار هائل للأراضي المستخدمة لبناء البنية التحتية للنقل، ويعتبر أكثر تكلفة بالنسبة للإسكان شبه الحضري لضمان إمكانية الوصول إليه مقارنة بالإسكان في هيكل أكثر كثافة.

-5-6-2- الأثر الاجتماعي: يمكن أن يؤدي التمدد العمراني إلى الفصل الاجتماعي المكاني مع هيمنة الأسر التي لديها أطفال في المناطق المحيطة بالمدن وتركيز الأفراد والمسنين في المدن المركزية ، كما يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الفوارق بين البلديات وتعزيز أسلوب حياة الاكتفاء الذاتي « entre-soi » (Aguejdad، 2009).

-5-6-3- الأثر البيئي: يؤثر الزحف الحضري تأثيراً سلبياً على البيئة، لاسيما عن طريق الحد من استهلاك الطاقة وتجزئة الفضاء، كما أنه يسهم في تدهور نوعية المياه والهواء وانتشار النفايات المنزلية (zennir، 2019).

5-7- التمدد ومسألة التماسك و الاندماج الحضري (Antoni، 2003):

تثير ظاهرة التمدد الحضري مسألة الاندماج والتماسك الحضري، حيث يشير الاندماج الحضري إلى عملية اندماج بين المناطق الحضرية والريفية والتي تأثرت بسبب التمدد الحضري، هذا التغيير في العلاقة بين المدينة والريف ساهم في خلق الصراع بين هذين المجالين السابقين والذي يمكن أن يظهر كعامل مهم في اضطراب البيئة والتوازنات البيئية على الهوامش شبه الحضرية يصل إلى حد يخلق انقطاعًا في الاندماج، مما يؤدي إلى إدراك أنه إذا استمر النمو فمن الأفضل عدم الاستمرار في انتشار المدن.

بينما يشير التماسك الحضري إلى وحدة وشعور الانتماء لسكان المدن الذين يتشاركون نفس المدينة، في حين يؤدي التمدد الحضري إلى تحول ديموغرافي واجتماعي يغير بشكل كبير مفهوم التماسك الحضري، وفي بعض الحالات يتحدى وحدة سكان المدن وشعورهم بالانتماء.

يظهر دراسة الزحف العمراني وعواقبه أنه إذا كان من الممكن اعتبار المدينة المترامية الأطراف ككل، فإنها تتحلل بالفعل إلى عدة مجموعات تتوافق مع العديد من المجتمعات، كل مجتمع يعيش في مساحاته الخاصة بإيقاعات مختلفة وبوظائف مختلفة وانتماءات مختلفة وخصائص اجتماعية-مهنية.

كما أن التمدد العمراني يغير العلاقات بين المدن والبلد، إنه يؤدي إلى إعادة تعريف العلاقات الاجتماعية، التي أصبحت ممكنة بفضل هذه الطريقة الجديدة لاحتلال الفضاء وبالتالي إعادة التجميع وهذا يولد سلوكيات جديدة وردود فعل مكانية زمنية جديدة، حيث تلعب الشبكات دورًا أساسيًا بأخذ المدينة شكل خطوط متحركة ويتم اختيار التوطين حول هذه الخطوط وفقًا لأولويات جديدة ومسافات جديدة.

علاوة على ذلك، يقسم التمدد الحضري المجال الحضري إلى ثلاث حلقات (الضواحي وشبه الحضرية والريفية)، مضيفًا خصائصه الطباعية والتي تساهم في وجود أشكال جديدة من التقسيم الاجتماعي للمجال.

5-8- التقسيم المجالي للتمدد الحضري :

من أجل فهم تمدد المدن أو تخفيفها أو تشتتها في المجال بشكل أفضل، سيكون من المفيد الاقتراب من عملية التحول المجالي وتحديد الفضاء المحيطي الذي تحدث فيه ظاهرة الانتشار أو التمدد هذه، وفقًا لـــ B.Prost (1994): هذه المساحة الطرفية للمدينة هي مجال انتظار فقط بحيث يمكن شغلها بوتيرة احتياجاتها التوسعية، لذلك يبدو أنه كمجال عمل للامتداد بحيث يتوافق مع التجاور في حلقات متتالية مركزية لثلاثة مساحات لها خصائصها الخاصة : الضواحي وشبه الحضرية و الريف المتحضر (rurbain) (Prost, 1994).

5-8-1- **مساحة الضواحي L'espace suburbain:** منطقة تنتظر التمدن:

حدد برونيت و آخرون (1992) مساحة الضواحي على أنها « الجزء الخارجي من المدينة التي تقع ما وراء الأحياء السكنية الشعبية » (Brunet R., Ferras R., Théry R، 1992)، في حين يعتبر لوهري و آخرون (2015) أن مصطلح الضواحي « يشير الى جميع المناطق الموجودة أو التي كانت موجودة مؤخرًا أو بالقرب من الأطراف الحضرية المتنامية » (Lehrer , U., Harris,R.,& Bloch,R., 2015) ، إنها في الواقع جميع الضواحي الواقعة على الأطراف بالقرب من المدينة، وفقًا لـــ جي اف انطوني (2003) لا يزال لهذه الضواحي موقع داخلي من الناحية الشكلية للمدينة و يتخذ احتلالا مستمرا وكاملا نسبيًا، و قد تعتبر هذه المساحات هي محركات النمو الاقتصادي حول العالم، إنها نتيجة لعمليات تحويل المجال حيث تحتوي على هياكل معقدة بسبب العمليات المخطط لها والعمليات التلقائية غير المنضبطة.

5-8-2- **المساحة شبه الحضرية L'espace périurbain:** المنطقة البينية لا هي حضرية و لا هي ريفية:

تُعرَّف المساحة شبه الحضرية بأنها منطقة تقع حول المدن وبالقرب منها والتي تتأثر بالمدينة بشكل كبير ولكنها في نفس الوقت تتميز بالطابع الريفي وخصائصه، بالنسبة لي جي بوجو-غارنييه (1997) يعتبر المجال الشبه حضري على أنه « مكان الاتصال حيث يتداخل عالمان ويتصادمان: الريف والحضر» (Beaujeu-Garnier, 1997) وبهذا المعنى فإن المناطق شبه الحضرية تعمل كحدود بين المدينة والريف وبين المناطق الحضرية والريفية (Antoni، 2003) هذا ما يمنع في كثير من الأحيان من توصيفه وتعيينه بدقة، حيث يعتبره الآخرون «مساحة ثالثة» فريدة من نوعها لا هي حضرية ولا هي ريفية .

5-8-3- المساحة الحضرية-الريفية L'espace rurbain:

Bauer, G. and Roux, J-M يصفان كل منطقة ريفية بأنها « مساحة حضرية-ريفية » التي تقع بالقرب من المراكز الحضرية وتخضع للمساهمة السكنية للسكان الجدد معظمهم حضريون [...] و التي تتميز بكونها تحافظ على بقائها مجالا ريفيا مهيمنا إلى حد كبير (Bauer, G. and Roux, J-M, 1976)، وهي تشير إلى سكان المدينة الذين يعيشون في القرى القريبة من المدن والتي تختلف عن المناطق شبه الحضرية من خلال تسليط الضوء على طابع القرية للأشخاص والأشياء التي تغطيها (Antoni، 2003) وتتألف المنطقة الحضرية-الريفية من بلديات ريفية شهدت زيادة ديمغرافية قوية بسبب الهجرة من المدن المركزية وضواحيها والتي تجسدت في شكل تمدد عمراني ريفي – حضري، يشير Robert Chapuis_ (1995) إلى أنها ظاهرة لا ترتبط بشكل خاص بوجود مدينة مركزية أو حتى بالمدن بشكل عام (Chapuis، 1995) .

الشكل رقم (10) : التقسيم المجالي للتمدد الحضري

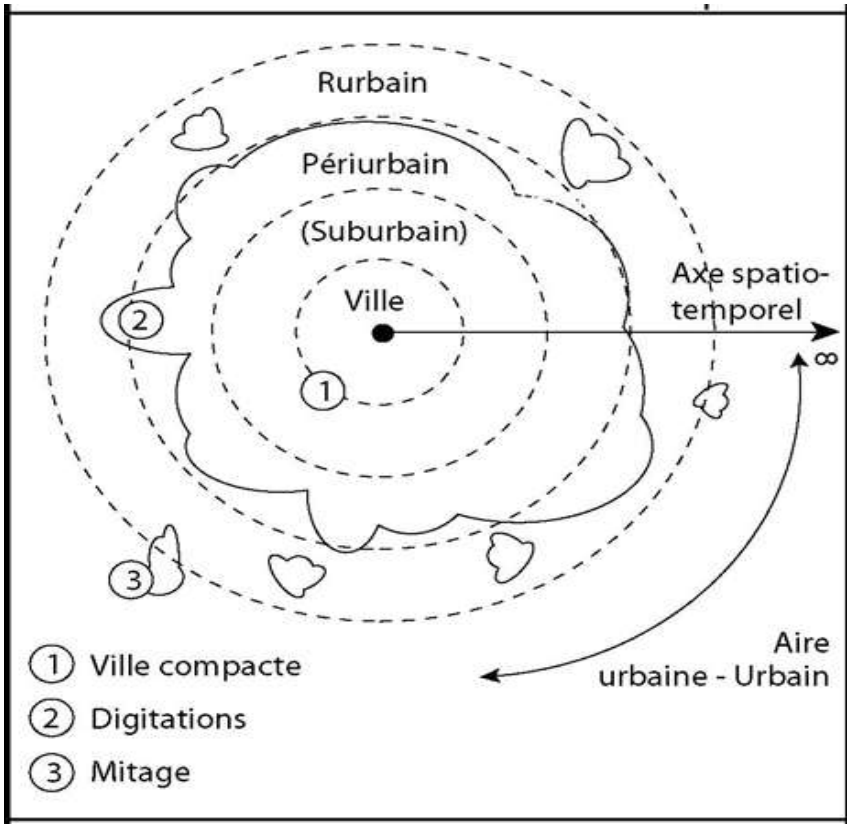

المصدر : (Antoni، 2003)

تظهر هذه المساحات الثلاثة كنتيجة لعملية انتشار المدن وتمددها والتي تساهم في محو الحدود المورفولوجية لها والدخول في مرحلة من التطور الجديد بعيدا عن الشكل التقليدي للمدينة المدمجة (Le Jeannic, 1997). وتظهر لنا الخريطة الموالية التوسع المجالي لمدينة بلفور في فرنسا مثالا جيدا في ما يخص هذا الموضوع حيث أنه من السهل ملاحظة وقراءة الخريطة بشكل واضح، حيث توضح الحلقات الثلاث كل منها يتوافق مع المساحات السابقة الذكر: نرى في مركز الحلقة الأولى والتي تمثل المدينة المدمجة والضواحي، في حين أن الحلقة الثانية تشير إلى المجال شبه الحضري أما في الحلقة الأخيرة نلاحظ المجالات الريفية–الحضرية ، و التي تبتعد عن المركز بمسافات متباينة (الحلقات مبنية على مبدأ الاستمرارية الإدارية) (Antoni، 2003).

الخريطة رقم (01) : توضح المساحات الثلاثة للتوسع المجالي لمدينة بلفور الفرنسية

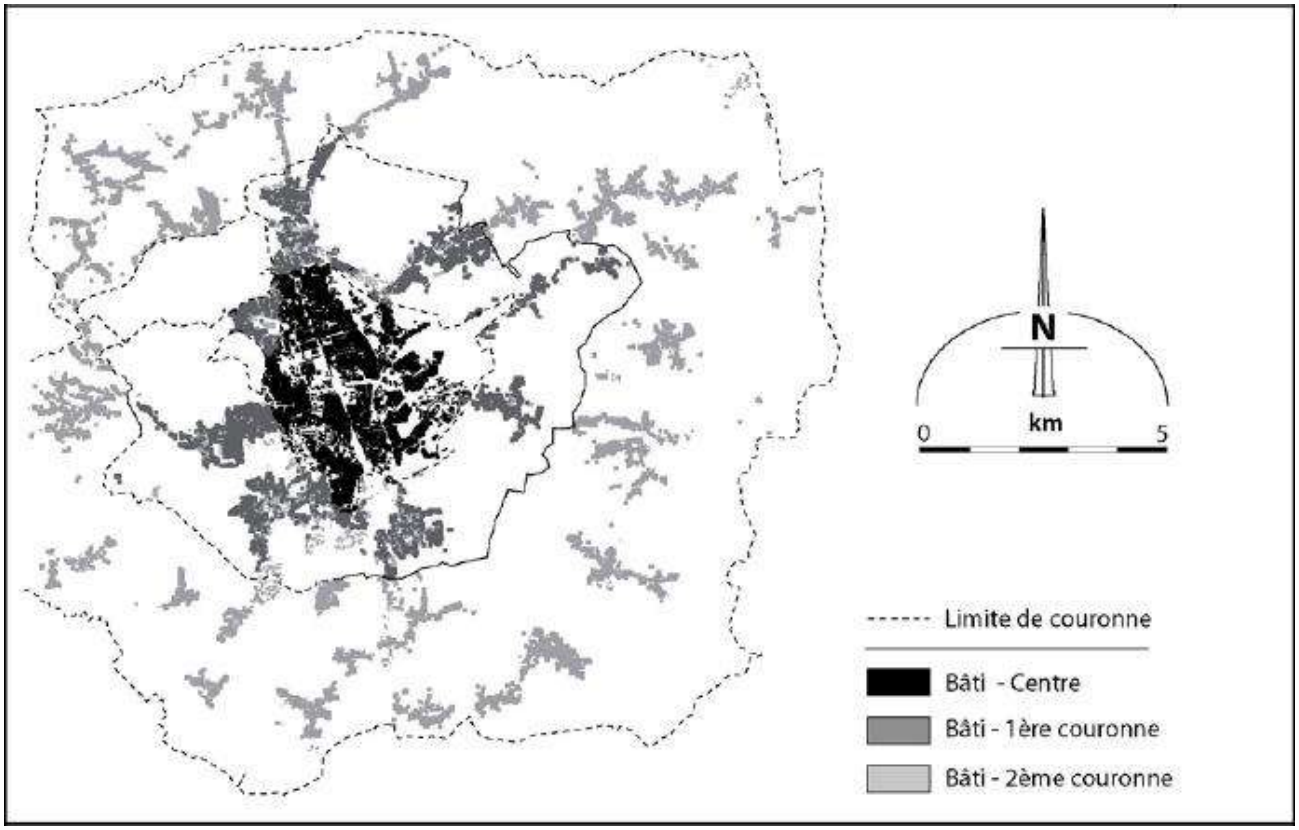

المصدر : (Antoni، 2003).

ملخص :

من خلال كل ما سبق، فقد حاولنا في هذا الفصل التطرق لمختلف المفاهيم والظواهر المتعلقة بالمدينة والاضطرابات التي تحدث ضمن محيطها الحضري والتي صاحبتها تغييرات عميقة وهامة تعكس التطور الذي وصلت إليه المجتمعات البشرية، فالمدينة بأبعادها ووظائفها تعتبر مركز ثقل هام وسط نظام حضري مميز يختلف جاذبيته ومجال نفوذه كلما زادت أهمية هذا المركز وبالتالي فهي مصدر كل التأثيرات والعوامل التي تؤدي إلى نمو وتمدد مجالها الحضري، وقد تطرقنا في هذا الفصل لمختلف النظريات التخطيطية التقليدية والظواهر الحديثة المتعلقة بتطور المدن وتحضرها والتحولات التي حدثت في تكويناتها المجالية وانتقالها من المدينة وحيدة المركز إلى المدينة متعددة المراكز، حيث تعاني غالبية المدن في العالم من مشكلة التحضر السريع والتمدد الحضري الذي يساهم بشكل كبير في إحداث مشاكل عديدة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية في ظل عدم قدرة سياسات التنمية المحلية من إصلاح هذه الاختلالات وإعادة التوازن الإقليمي بين المجالات الحضرية والريفية.

الفصل الثاني :

الظاهرة شبه حضرية ، خصائصها و مقوماتها

الظاهرة شبه حضرية ، خصائصها و مقوماتها

تمهيد:

شبه الحضرية ظاهرة معقدة وديناميكية وقد تطورت في المناطق المحيطة بالمدن بمرور الوقت من منطقة متجانسة إلى مجال يتصف بالتعقيد والتنوع، يتجلى هذا التحول في إعادة هيكلة التنقل والتنويع الاجتماعي المكاني وتكثيف المساحات الوسيطة، وتعكس هذه التغيرات التحديات والفرص المرتبطة بالتوسع الحضري المحيط، ولاسيما من حيث الوصول إلى الموارد الحضرية وإدارة العلاقات بين الأقاليم الحضرية والريفية، يرتبط التطور التاريخي للتوسع شبه الحضري على الصعيد العالمي بنموذج الانتقال الحضري (modèle de transition urbaine) الذي يصف تركيز المستوطنات البشرية في المناطق الحضرية، وقد تأثرت هذه العملية بزيادة التنقل والتوزيع المكاني المعقد للأنشطة الاقتصادية، مما أدى إلى مزج المناطق الحضرية والريفية بأشكال مختلطة (Halleux، 2015)، حيث أدى الزحف العمراني بشكل كبير إلى تطوير المناظر الطبيعية شبه الحضرية التي تمتد إلى ما وراء مراكز المدن حيث كان هذا التوسع مدفوعا بعوامل مثل التصنيع والإسكان ميسور التكلفة والبنية التحتية للنقل (A. Narayani, R. Nagalakshmi ، 2022) .

ثم إنه لم يظهر مصطلح « **périurbanisation** » في المجال العلمي الفرنسي إلا في وقت متأخر، حيث تم تطوير هذه التسمية المكانية الجديدة من قبل INSEE عام 1996 م (Le Jeannic T.، 1996)، والتي تشير إلى عملية التمدد الحضري أو التوسع الخارجي للمناطق الحضرية في المناطق الريفية المحيطة، وقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام كبير في العقود الأخيرة مع استمرار نمو المدن وزيادة معدلات التحضر على الصعيد العالمي، على اعتبار أن شبه الحضرية مفهوم متعدد الأوجه يشمل جوانب مختلفة من التنمية الحضرية بما في ذلك التوسع السكني والتجاري والصناعي خارج الحدود الحضرية التقليدية.

6-1- تعريف الظاهرة شبه الحضرية :

تختلف تعاريف الظاهرة شبه الحضرية بين المؤلفين حيث تتميز بالتنوع والتناقض في بعض الأحيان مما يعكس عدم وجود توافق في الآراء حول تعريف واحد أو طريقة معترف بها لفهم العملية وقياسها كميا.

ويمكن تعريف الظاهرة شبه الحضرية على أنه عملية تحضر تتطور في ضواحي المدن في مساحات منخفضة الكثافة في البداية وغالبًا ما تكون ريفية دون استمرارية مباشرة للإسكان مع التجمع الحضري الرئيسي، وتتميز بهيمنة المباني السكنية أو الفيلات التي تشغلها عادة طبقات اجتماعية متوسطة (Certu، 2007) ، يقدم E. ROUX و M. VANIER تعريفا في كتابهما بعنوان "Periurbanization: Problems and Perspectives" محاولان فهم ظاهرة التحضر المحيط مع مرور الوقت: « نسمع كل شيء عن شبه الحضرية، تعتبر هذه العملية قد ولت أو أنها تواصل إحراز تقدم عميق في المناطق، توصف بشكل مختلف بأنها شكل من أشكال التحضر على نطاق واسع أو كبداية لعصر جديد للحياة الريفية، ويروها بأنه مجرد انحطاط للعلاقة التقليدية بين المناطق الحضرية والريفية يحتاج الى تصحيحه أو أنها تجاوزتها كليا، كما ينظر إليه على أنه توسع حضري يقلل من الكثافة أو على أنه خلق أقطاب جديدة على الأطراف»، و يضيفان بأنها تشير إلى « العملية التي تساهم في عزل المجتمع بشكل متزايد بسبب التنقل غير المتكافئ، أو ما إذا كان يعكس كل التنوع الاجتماعي سواء تم فرضه في الغالب أو تم اختياره بشكل أساسي، سواء كان يخفي الثروة بعيدا عن المدن أو يؤدي إلى تهميش الأسر الفقيرة، سواء كان ذلك يؤدي إلى تنامي مظاهر الفردية أو يشجع أشكالا من استقلالية المجتمع، سواء كان يساهم في كارثة بيئية أو يشجع على بناء بيئة مغايرة على نطاق صغير، سواء كان ذلك يقوض التضامن داخل مناطق المعيشية أو يساهم في خلق مناطق جديدة، أو ما إذا كان يبني مناطق جديدة وأنها ليست مستدامة و لكنها ستستمر» (E.ROUX, M.VANIER، 2008).

والظاهر أن هذا التعريف يقدم عدة جوانب علمية من أجل دراسة وفهم ظاهرة شبه الحضري والتي تعتبر حقيقة حضرية لا مفر منها وتكتسب أهميتها من خلال آثارها على الحياة في المدينة، والتي يمكن استشعارها في اختلاف المفردات المستخدمة والتي تعكس أيضا تنوع العمليات والتي تختلف اختلافا كبيرا من سياق إلى آخر.

6-2- لمحة تاريخية عن تطور الظاهرة شبه الحضرية :

الشبه حضرية « La périurbanisation » هي مصطلح ظهرت في مجال العلوم الاجتماعية في سنوات الستينات من القرن الماضي لوصف الأسلوب الجديد للنمو الحضري الذي لم يعد يتم من خلال تكثيف النسيج المبني والمستمر مع المدينة الأم، ولكن من خلال امتداد السكان ثم الأنشطة في المناطق

الريفية السابقة، التي تم تحويلها ودمجها مع المدينة إن لم يكن بالمعنى المورفولوجي على الأقل إلى النظام الحضري بالمعنى الوظيفي (Bonnin-Oliveira, 2012) .

وقد ظهر مفهوم شبه الحضرية (التحضر المحيط) أو توسع المناطق الحضرية في المناطق النائية المحيطة لأول مرة في الولايات المتحدة منذ عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية، تحت تأثير النمو الاقتصادي القوي وزيادة النزعة الاستهلاكية وصعود الملكية الخاصة التي يسرها ظهور السيارات وتوسع الضواحي (Beauregard، 2006)، في حين أن التحضر سابقًا تميز بتطور المدن الكثيفة إلا أنه خلال القرن العشرين ظهرت موجة جديدة من التحضر الطفيلي « parasitaire » ، حيث تطورت هذه الظاهرة إلى نموذج معترف به للتنمية الحضرية من القرن الماضي، ثم لوحظ في أوروبا وفرنسا حيث تميز بالنمو السكاني في الضواحي المحيطة بالمدن الكبرى.

ويطلق مصطلح شبه الحضرية لتسمية ظاهرة التمدد الحضري التي تتميز بالنمو السكاني للتيجان المحيطية للمدن الكبرى من الستينيات (Haran, L., Garnier, M. et Baccaïni, B. ، 2018)، ثم انتشرت حول التيجان لجميع الأقطاب الحضرية من السبعينيات، في فرنسا كما هو الحال في الولايات المتحدة وقد ساهمت سياسات تطوير الطرق السريعة وتشجيع الوصول إلى الملكية الخاصة في تنامي ديناميكيات التمدد العمراني هذه (Glaeser، 2013)، حيث ساهم النمو السكاني المستمر للمدن في نقل التحضر إلى الريف المجاور (Paulet، 2010)، يشير كيل (2013) إلى أن شبه الحضرية يمكن اعتبارها أيضا جزء من عملية التحضر الذي تعيشه أغلب الدول وهذا يشمل المجتمعات المنغلقة (les gated communities) والمناطق المحرومة والعديد من الأشكال والعمليات وأنماط الحياة المبنية في المساحات البينية (Keil, 2013)، حيث تركزت في البداية في البلدان متقدمة النمو ولكنها امتدت منذ ذلك الحين لتشمل جميع المناطق وبالأخص البلدان النامية نتيجة انفجارها السكاني.

ويفترض COURTOT et PERRIN (2005) أن العلاقة بين سكان الحضر والمجال الذي يستقرون فيه تتطور بشكل متناقض نتيجة تدهور البيئة الحضرية وجودة الحياة، حيث أبرزت الجهات الفاعلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية منطقا مختلفا في مناطق حضرية جديدة أو في المناطق التي يحتمل أن تتحضر بآثارها المكانية وكثيرا ما تتناقض في أهدافها (R.COURTOT et C.PERRIN، 2005)، وعليه شهدت الديناميكية شبه الحضرية انتعاشا كبيرا حيث ساهمت التغيرات الديمغرافية وعملية

جذب السكان نحو المناطق شبه الحضرية، نتيجة الهجرة العكسية للسكان من المدن القديمة إلى المناطق شبه الحضرية مما أدت إلى تفريغ مراكز المدن.

تطورت هذه الظاهرة في أطراف وهوامش المدن حيث تتميز هذه المناطق بكثافة منخفضة وبدون استمرارية للمساكن مع التكتل الحضري (Certu، 2007)، بحيث تعتبر شكل من أشكال النمو الحضري وذلك من خلال نشر البيئة الحضرية (الثقافة الحضرية) في المناطق الريفية (Bonnin-Oliveira، 2012)، وساهمت في ظهور أنماط جديدة لاستخدامات الأرض في منطقة التي تلي الضواحي (post-banlieues) تحت تأثير مختلف المظاهر الحضرية من تكثيف وتعقيد وتنويع، صاحبتها تحولات كبيرة في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات لاسيما في أطراف المدن الكبرى، حيث يؤدي الانتقال من الممارسات ذات التوجه الزراعي إلى التوجه العمالي الحضري إلى تغيرات في استخدام الموارد مثل الأراضي ومصادر المياه.

ترتبط ظاهرة شبه الحضرية (التحضر المحيط) كذلك بعملية التمدد الحضري حيث يتم إدخال العناصر الحضرية في المناطق الريفية والتي تتميز عن الضواحي التي هي من الناحية الهيكلية جزء من المدينة، وتشمل هذه العملية تفكيك البيئات الريفية وإعادة هيكلتها مما يؤدي إلى تعزيز النسيج الحضري، بما أنه يتم اعتبارها شكلا من أشكال التمدد الحضري فإنه على الأقل يجب أن تكون قيمة أحد المتغيرات التالية منخفضة: الكثافة والاستمرارية والتركيز والاستقطاب وتعدد المراكز والوظائف والقرب.

6-3- الاتصال الحضري – الريفي:

غزت علامات التحضر الأقاليم ولم تعد هناك حدود يمكن تحديدها بوضوح بين المجالات الحضرية والريفية (SAIDOUNI, 2010)، إذ يشير مصطلح الاتصال **الحضري – الريفي** إلى عملية الانتقال التدريجي والتبادلات بين المناطق الحضرية والريفية (Belguesmia, S., Yousfi, B. & Otmane, T.، 2019)، والتي غالبًا ما تتميز بحدود مادية واجتماعية واقتصادية غير واضحة، ويشمل مصطلح الاتصال الريفي – الحضري أيضا مفهوم المساحات الثالثة «les tiers espaces » أو الأماكن الوسيطة «les espaces intermédiaires » التي ليست حضرية بالكامل ولا ريفية بالكامل أيضا، حيث أن التعارض بين القيم الحضرية والريفية وانعكاسه يؤدي إلى عدم وضوح في الهوية والمؤهلات، ومنه تمت

صياغة مصطلح " التحضر الريفي" للإشارة إلى ظهور نمط جديد من المناطق الريفية الخاضعة لتأثيرات التحضر والتي تفكر في نفسها وتحكم نفسها كما لو كانت مدنا (Mathieu، 1998).

والمجال باعتباره إسقاطًا اجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا لمجتمع ما في فترة زمنية معينة من تاريخه، فإن التحولات التي يتم إجراؤها على الأرض والفضاء والبيئة المبنية كلها تحدد طابعه الخاص المكتسب من خلال تجسيده المكاني (Beauchêne، 2000)، وتؤدي ازدواجية العلاقة والاستمرارية بين المجال الحضري والمجال الريفي في ضوء العملية الديناميكية إلى تداخل بين المجالين مما ينتج عنه شكل إقليمي هجين يجمع ما بين الخصائص الحضرية والريفية (DEBARBIEUX, Bernard et VANIER, Martin، 2002)، حيث ساهم نمو المراكز الحضرية خارج أنويتها وتمددها بالإضافة إلى ديناميكية المجال الريفي حول المدن إلى طمس الحدود التي كانت تقسم المجالات الريفية والحضرية في العصر ما قبل الصناعة وخلاله (SCHMITT, Bertrand et GOFFETTE-NAGOT, Florenc، 2000)، مما يقودنا إلى إعادة تحديد جديدة في ظل ظهور أشكال مكانية وسطية بين المدن والريف تؤدي في الغالب إلى اختلال التوازن بين المجالين الريفي والحضري، هذا ما يجعلنا نتساءل حول ماهية المجال الحضري والمجال الريفي؟ ماهي المنطقة الشبه حضرية و ماهي خصائصها؟

الشكل رقم (11) : يوضح التداخل بين المجال الحضري و المجال الريفي

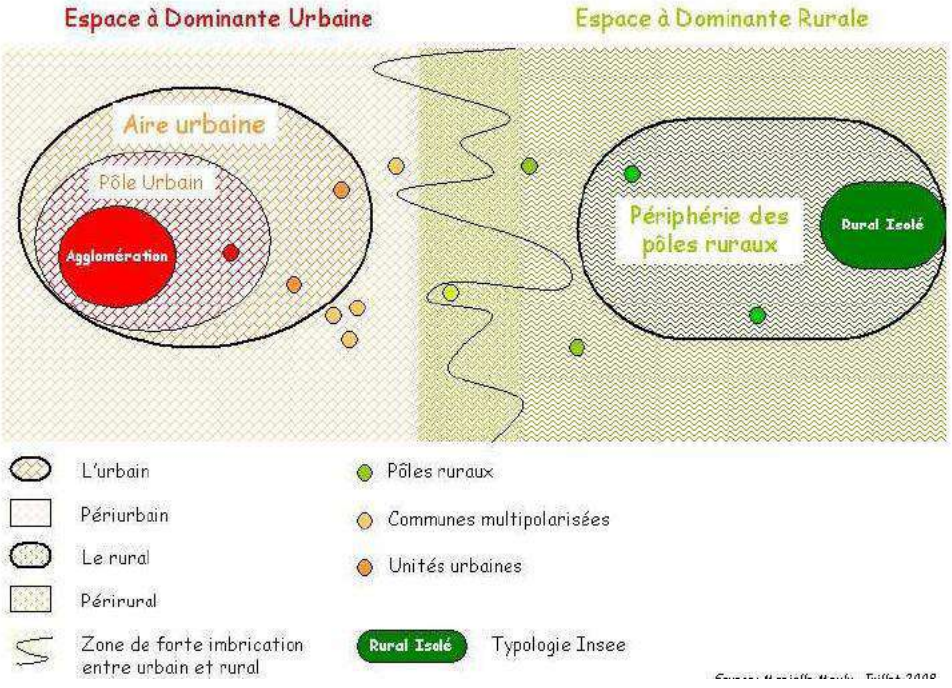

المصدر : (GHEZAL, 2014)

6-3-1 المجال الريفي :

المعلوم أن مصطلح المجال الريفي لا يتضمن الناحية المادية فحسب بل يشمل أيضًا التعابير اللغوية والرمزية التي تمثل مفاهيم مرنة ومتعددة الأوجه لما يشكله المجال الريفي (Corbett، 2015)، إذ يعود الفضل للباحثين Nicole Mathieu و Jean-Claude Bontron (1973, 1974) في انتشار المصطلح – **المجال الريفي (l'espace rural)**– بدل مصطلح الريف (**la campagne**) و المفاهيم الأخرى المستعملة في تلك الفترة، كونهما كانا جزءا من التطورات الأدبية الأخرى التي شاركت في ذلك (Pistre, 2012)، ويمكن تعريف الريف على أنه المساحة التي تتعارض ببساطة مع المدينة والتي تتميز بانخفاض الكثافة السكانية وقلة الأراضي الاصطناعية مع وجود تأثير قوي للأنشطة الزراعية (SCHMITT, Bertrand et GOFFETTE-NAGOT, Florenc، 2000)، حيث أن المجال الريفي لا يشمل النشاط الزراعي فحسب بل يشمل أيضا الصناعة الريفية والحِرف والسياحة وما إلى ذلك (Simard، 2003)، ولكنها تشمل أيضا مناطق ذات آليات اقتصادية محددة تفسر تشتت السكان والأنشطة.

و يمكن أن تشمل معايير تحديد المجال الريفي النسبة المئوية للسكان النشطين اقتصادياً العاملين في مجال الزراعة، والمستوى العام لتزويد بشبكة الكهرباء أو المياه الصالحة للشرب في المساكن، فضلاً عن سهولة الوصول إلى المرافق الطبية والمدارس والمرافق الترفيهية (B.I.T، 2008)، وغالبا ما تكون هذه المجالات أقل تفضيلا من حيث الاستثمار في إنشاء الأعمال التجارية أو الهياكل الأساسية أو توفير الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم، كما تتميز المناطق الريفية بحيوانات ونباتات مختلفة عن المناطق الحضرية (Aguejdad، 2009).

وتميز منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (L'OCDE) خمسة 'عوالم' ريفية، يدعو كل منها إلى إطار محدد للسياسة العامة: المزارع الكبيرة أو المشاريع الزراعية التجارية؛ والمزارعون التقليديون والأعمال التجارية غير القادرة على المنافسة دوليا؛ الأسر المعيشية والمشاريع الصغيرة العاملة في الزراعة لتلبية اكتفائها الذاتي؛ والأسر المعيشية غير المالكة للأراضي والمؤسسات الصغيرة جدا في المناطق الريفية؛ وأخيرا، الأسر الريفية التي تعيش في فقر مزمن (OCDE، 2006).

6-3-2 المجال الحضري :

يعتبر مفهوم "المجال الحضري" الذي اقترحه جان جوتمان (1961) من بين المفاهيم المؤثرة التي شكلت بشكل كبير فهمنا للتوسع الحضري، لاحظ جوتمان ظهور مشهد حضري مستمر أصبحت فيه المدن والمناطق المحيطة بها مترابطة ومتصلة بشكل متزايد، حيث تحدت هذه الفكرة الانقسام التقليدي بين المساحات الحضرية والريفية ومهدت الطريق لفهم أكثر دقة للديناميكيات المعقدة التي تشكل المناطق الحضرية المعاصرة (Gottmann، 1961)، إذ يشير المجال الحضري إلى الأبعاد المادية والاجتماعية للمدن بما في ذلك الأشكال المبنية والمساحات الفارغ (A. Dupagne, Jacques Teller , 1997) ، حيث ظل هذا المفهوم موضوع بحث مستمر وإعادة التفكير من حيث جوانبه المكانية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية (Zepf، 2009)، و يعتبر (Aguejdad، 2009) المجال الحضري على أنه بيئة معقدة وغير متجانسة تتميز بتدفق مكاني كبير مع استمرارية التطور، يتألف من مجموعة متنوعة من الأسطح « les surfaces » التي تتكون من مواد ذات طبيعة مختلفة وأشياء ذات أحجام متباينة و قد تشمل في ذلك التربة والهياكل المعدنية والمساحات الخضراء والأسطح المائية بحيث تشكل لنا فسيفساء حضرية، هذا التباين في المجال الحضري هو نتيجة التفاعلات بين العوامل الطبيعية وعوامل بشرية المنشأ التي تؤثر على المحيط الذي تشغله، يمكن ملاحظته من خلال الأحجام التي تأخذ شكلا عموديا مرئيًا بحيث يعتبر من أشكال تكثيف الأرض الحضرية.

تشير الأبحاث المعاصرة إلى أن المساحات الحضرية أصبحت مسرحا للتفاعلات الاجتماعية، حيث يجد الناس في المدن مصادر متعددة لتحسين جودة حياتهم يشمل ذلك: السلامة والتنقل والتواصل الاجتماعي، ولكن أيضا الثقافة والمعرفة والعواطف (OFCE, 2020)، وقد اقترح Kian Tajbakhsh (2002) نهجًا ثلاثيًا متعدد التخصصات يربط بين العمل والفضاء والهيكل، أولاً: كما يقول، لا يمكن فهم الهويات الحضرية من خلال وجهات نظر فردية أو مجتمعية أو طبقية بل عبر الطيف المتغير من التأثيرات الثقافية والسياسية والاقتصادية، ثانيًا: المساحات الحضرية المتراكبة وغير المكتملة التي نسكنها ونخلق معنى فيها يتم تمثيلها بشكل أفضل ليس من خلال صورة المساحات المادية المحددة، ولكن من خلال الحدود المتداخلة والمتحركة، ثالثًا: تشمل القوى الكلية التي تشكل المجتمع الحضري التدخلات البيروقراطية والحكومية التي لا يستوعبها نموذج اقتصادي بحت (Tajbakhsh، 2002)، حيث يعكس

المجال الحضري الهوية الثقافية للمجتمع الذي يقطنه، مما يستدعي بيئة حضرية فريدة من أجل تلبية احتياجاته الخاصة (Bruno, 1998)، بحيث يمكن أن تؤدي طفرة في المجتمع إلى طفرة في المجال.

تطورت المجالات الحضرية بشكل ديناميكي بمرور الوقت متأثرة بالمتغيرات والعوامل المختلفة مثل التحولات المجتمعية والتقدم التكنولوجي، وقد أدى التحضر السريع الذي عرفتها بعد الثورة الصناعية إلى تطور هيكلها المورفولوجي والوظيفي، في إشارة إلى تحول على مستوى العناصر المادية المهيكلة للمدينة، التي أثرت على طريقة استخدام المجال الحضري من خلال تعاقب الوظائف أو نقلها نحو أقاليم جديدة (Marta Chmielewska et Marius Otto, 2013).

والملاحظ لديناميكية الحضرية يرى أن عملية تحويل الأراضي داخل المجال الحضري تتم بصورة سريعة (أحيانا بطريقة نظامية أو عشوائية) مما يستوجب التحليل على مستويات مختلفة، هذا ما يعكس تعقيد تطور المجالات الحضرية وظيفيا، ثم إن عملية تحويل الأراضي لمناطق سكنية وهياكل صناعية أكثر نشاطًا من مساحات الخدمات العامة والتجارية يؤدي إلى حدوث عدم التكافؤ في استخدامات هذه المساحات (Guolei Zhou , Chenggu Li , Yanjun Liu, and Jing Zhang، 2020)، في الغالب تتمركز الأنشطة والخدمات العامة والتجارية في المراكز الحضرية في حين الأحياء السكنية والأنشطة تتوزع على الأطراف أو في المناطق المحيطية مما ينتج عنه مركز حضري ذو تغطية خدماتية عالٍ في حين الأطراف والمناطق المحيطية أقل إن لم تكن غير متوفرة إطلاقا.

6-3-3 المنطقة شبه حضرية le périurbain :

يشير مارتن فانيير إلى أنه لا يوجد تعريف واحد يمكن أن يحدد المجال شبه الحضري وإنما تعريفات عديدة (Vannier, 2012)، و تتباين هذه التعريفات باختلاف وجهة نظر الباحثين وتوجهاتهم مما يعكس التنوع في الخصائص المتداخلة التي لا تقتصر على المظاهر الحضرية ولا الريفية مما يتطلب اعتماد نهج مرن ومحدد السياق، يرجع جان بيير بوليه إلى أن صعوبة تحديده يكمن من حقيقة أن «المدينة» في حد ذاتها يصعب تحديدها (Paulet، 2010)، كما أن المناطق المحيطة بالمدن «غالبًا ما يتم تقديمها على شكل نقيضين، حيث تعتبر على أنها انحراف لكل من المدينة والريف » (Rémy، 2004). في تقرير صدر عام 2016 يطرح المهندس المعماري فريديريك بونيه التساؤل عما إذا كان استخدام مصطلح «القرى الحضرية» لن يكون أفضل من استخدام مساحات شبه الحضرية (Bonnet، 2016)،

ومع ذلك بالنسبة للمفوضية العامة للأراضي (CGET) فهي تعتبر المجال شبه حضري عبارة عن «مساحة هجينة بين المدينة والريف» والتي «تتميز بوظيفتها السكنية المهيمنة» وهي تتميز بهيمنة المساكن الفردية وحركية كبيرة الأُسر المعيشية .

بالنسبة إلى جان شتاينبرغ Jean Steinberg " تعتبر المناطق شبه الحضرية بالمعنى الدقيق للمصطلح شكلا من أشكال الضواحي ولكن مع امتداد مكاني أكبر وانتظام متغير بالإضافة إلى انتشار واضح في المناطق الريفية، ويضيف أن المناطق شبه الحضرية القريبة (la première couronne) تنتهج نفس القواعد مثل الضواحي القديمة، وبعبارة أخرى لا بد أن تصبح على المدى الطويل إلى حدّ ما حلقة حضرية جديدة شريطة أن تصبح أكثر كثافة (Dézert B., Metton A., Steinberg J.، 1991).

ويوضح M. Berger و M-C. Jaillet في مقدمة عدد المراجعة Norois المخصصة لـــ "تجربة المساحات شبه الحضرية " حيث يصف المناطق شبه الحضرية بأنها مساحة ليست حضرية بالكامل ولا ريفية بالكامل وتتطلب تعريفا واسعا وسياقيا ليشمل ديناميكياتها السكنية والوظيفية المتنوعة (Bonnin-Oliveira، 2012)، وهذا ما يؤكده R. Brunet و آخرون (1992) حول المناطق شبه الحضرية بحيث تعتبر على أنها " كل ما هو حول المدينة و لكنه في الواقع جزء منها من خلال الأنشطة و أنماط حياة السكان " (Brunet R., Ferras R., Théry R، 1992)، والتي تشكل حزام خارج المدينة يأخذ شكل مساحة مختلطة حيث توجد أسر في وظائف حضرية ومزارعين، وهذا ما يجعلنا نعتبرها على أنها مساحة جغرافية ذات طبيعة حضرية سائدة إلى الحد الذي لا يمكن تمييزها من وجهة نظر وظيفية، بينما يرجع J. Cavailhès و آخرون (2003) إلى كونها مجالا " ريفيا في طريقة استخدام الأراضي حيث تتميز بالكثافة المنخفضة والتي تستخدم للأنشطة الإنتاجية الزراعية في الغالب ، ولكنها أيضًا حضرية بمعنى أن غالبية سكانها يعملون في المركز الحضري من خلال هجرات متناوبة " (Cavailhès, J. Peteers, D. Sékeris, E. & Thisse, J.F, 2003) .

يتضمن تعريف C,Cabanne مجمل الخصائص السابقة الذكر حيث يشير إلى أن المناطق شبه الحضرية هي " مساحات تقع على أطراف المدينة ومحيطها وتعد مسرحا لتحولات عميقة على المستويات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، يتخللها هجرة عدد كبير من سكان الحضر وانتقالهم للعيش في المجتمعات الريفية مع استمرارهم في العمل في المدينة ينعكس في المشهد العام من خلال التغيير في المساكن والطرق والمرافق وما إلى ذلك، مما يجعل تحليل المجال شبه الحضري معقد

للغاية كونه يقع على هامش مجالين ديناميكيين، يؤدي إلى اختلاف أشكال التحضر شبه الحضري " (Cabanne، 1984).

ويمكن تعريف المناطق شبه الحضرية بشكل عام بأنها :

1. مناطق تقع على أطراف المدن أو بالقرب منها ولكنها خارج الحدود الإدارية للمدينة.
2. تتكون من مجموعة من التجمعات السكنية غير المخططة وغير المنظمة.
3. تفتقر إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية المناسبة مثل: المياه والصرف الصحي والكهرباء والنقل والخدمات الصحية والتعليمية.
4. تجمع بين أنشطة حضرية (صناعية، تجارية، خدمية) وأنشطة ريفية (زراعية، رعوية).

6-3-4- عدة مصطلحات باختلاف السياق الجغرافي ؟

تستخدم مصطلحات « شبه حضري» «périurbain » و«suburban» و«Zwischenstadt» و«città diffusa» و«periferias » لوصف ظواهر مماثلة في سياقات جغرافية مختلفة، تشير تحديدًا إلى الأشكال المكانية وأنماط التحضر التي تحدث في المناطق الواقعة بين المدينة والريف.

ففي فرنسا، ظهر مصطلح شبه الحضري «périurbain » لأول مرة في تقرير Mayoux في عام 1979 م، وصفه بالمنطقة البينية «entre-deux sous influence urbaine »، حيث يستخدم هذا المصطلح لوصف المناطق المتأثرة بالتحضر مع الاحتفاظ ببعض السمات الريفية (Vigneron، 2016,).

وفي أمريكا الشمالية يستخدم مصطلح الضواحي « suburban » لوصف الأحياء السكنية التي انتشرت تدريجياً إلى ضواحي المدن، تم إدخال مصطلح «suburbanization » لوصف هذه العملية (Stilgoe, 1988)، ولكن سرعان ما تم استبداله بـــ «urban sprawl » وهو مصطلح أكثر سلبية يشير إلى نقص في الهيكلة (Vigneron، 2016,).

وفي ألمانيا يستخدم مصطلح "Zwischenstadt'، والذي يترجم إلى" بين المدن "، ولا يزال يشير إلى المناطق الواقعة بين المدينة والريف، أما في إيطاليا يستخدم مصطلح «città diffusa» والذي يترجم إلى «المدينة الممتدة»، الذي يشير إلى انتشار التحضر في المناطق الريفية.

أما في معظم المدن الجنوبية، فيستخدم مصطلح "periferias'، والذي يترجم إلى" الأطراف " في السياق البرازيلي الذي يستخدم هذا المصطلح بشكل شائع لوصف المساحات المتوسطة بين المدينة والريف، بينما يتم استخدام مصطلح المجالات المفتوحة في التخطيط الحضري في إشارة إلى تنوع المساحات غير المبنية من وجهة نظر حضرية (Banzo، 2015).

6-3-5- المجالات شبه الحضرية مناطق انتقالية تتعايش وتتفاعل فيها الخصائص الحضرية والريفية :

أصبحت نماذج التنمية الكلاسيكية الموروثة من ثنائية المدينة – الريف غير فعالة نتيجة التغييرات التي شهدتها المناطق شبه الحضرية، وقد حدد مجلس أوروبا (CEMAT) المجالات شبه الحضرية على أنها مناطق انتقالية بين المجالات الريفية بشكل أساسي ومناطق حضرية بالكامل (CEMAT، 2007)، تتميز بمزيج من استخدامات الأراضي والتفاعل المستمر بين البيئتين جعلت منها مناطق هجينة لا هي ريفية ولا هي حضرية، سواء كان ذلك من وجهة نظر التنظيم المادي للفضاء أو من وجهة نظر تنظيم العلاقات الاجتماعية وهياكل الإدارة وأساليب التنظيم، والتي تخضع لضغوط عقارية قوية ولكن على عكس ما يعنيه مصطلح «الانتقال» فإن هذه المساحات تحافظ على وجودها وذلك بكونها في الغالب ما تنتهي بتشكيل مناطق جديدة معمرة تمامًا (Mancebo، 2014)، مما يجعلها عرضة لضغوطات متزايدة من طرف عملية التحضر والتمدد الحضري.

والمؤكد في الواقع أن المجالات شبه الحضرية تواجه مشاكل كثيرة بسبب انعدام الكفاءة المؤسسية الذي تحدثه التناقضات بين القانون «الحديث» السائد في المراكز الحضرية والقانون «العرفي» الذي لا يزال يشكل سلطة لسكان مستوطنات القرى (Trefon، 2009)، حيث ساهم توافد سكان الطبقات الوسطى والعليا إلى تغيير على مستوى التركيب الاجتماعي وتنوعه، مما أدى إلى تغيير الديناميكيات السكنية والاجتماعية التقليدية.

6-3-6- المجال شبه الحضري من منطقة ذات هوية مبهمة إلى منطقة متعددة الهويات :

تتميز المساحات شبه الحضرية بهويتها المزدوجة حيث توازن بين الموقع الحضري والهوية الريفية وتعمل كحلّ وسط بين الكثافة الحضرية والعزلة الريفية (Bonnin-Oliveira, 2017) ، وباعتبارها مناطق لامركزية ومتفرقة في ضواحي المدن والتي غالبا ما تفتقر إلى معالم إقليمية واضحة وهويات سياسية محددة (J. Cidell, David Prytherch ، 2018)، وكان ينظر في بداية الأمر إلى المنطقة شبه

الحضرية على أنها امتدادات متجانسة جدا للمدن وذات ديناميكية ضعيفة للغاية تفتقر إلى عوامل التنمية والهياكل المساعدة و تعتبر أماكن للإقصاء المجالي والاجتماعي، إلا أنها تمر حاليا بعملية تعقيد و"نضج" (Berger, M., Aragau, C., Rougé, L ،. 2014) مستمرين، ولكن في الواقع يقدم المجال شبه الحضري فسيفساء من المنافذ الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة مما يعكس تعدد الهويات وأساليب الحياة، حيث تشهد هذه المناطق كثافة وتعقيدًا خاصة مع ديناميكيات التنقل بين الإدارات (intra départementaux) داخل المناطق شبه الحضرية والتي تعكس نوعا ما استقرار السكان بدلاً من الهجرات البسيطة من المدينة إلى الأطراف (Bonnin-Oliveira S. , 2012)، فهي تعتبر مكان الإقامة المفضل للأسر ذات الدخل المزدوج التي لديها أطفال والتي تبحث عن سكن مناسب للحياة الأسرية (Certu، 2007)، بحيث تساهم هذه الظروف في إعطاء هوية للمساحات شبه الحضرية وذلك من خلال الإنتاج المشترك للفضاء عن طريق العلاقات الاجتماعية التي تؤثر على أنماط استخدام الأراضي وقرارات سبل العيش، ويشمل ذلك الأفراد الذين يشاركون في مختلف أنشطة كسب العيش والذين يتفاوضون بشأن التغييرات في استخدام الأراضي على مستويات متعددة، من المستوى المحلي إلى مستوى الاقتصاد الكلي (Smith، 2018).

وتتميز المساحات شبه الحضرية بصفة المقاومة، وهي آلية اجتماعية ثقافية تستمد وتدعم المقاومة الفردية والجماعية وتساعد هذه الهوية المجتمعات على استعادة والحفاظ على الوصول إلى السلع المشتركة، والتوسط في الانتقال من المقاومة اليومية إلى المقاومة الجماعية وغالبًا ما ترتكز على تكوين غير متجانس للهويات المهنية والبيئية والروحية والإقليمية والأسرية (Zapata Campos, María José Patrik Zapata، 2022) ، فهي مسألة تتعلق بفهم التطورات الأخيرة التي تحدث على مستوى الأطراف والمناطق شبه الحضرية حيث تعمل على تطوير مراكز ثانوية جديدة ومناطق معيشة مستقلة والتي تتفاوض بشأن مكانها في إدارة المدن الكبرى وتبتعد عن الاعتماد الوظيفي على المدن المركزية، يُنظر إلى هذه المساحات بشكل متزايد على أنها مناطق متعددة الأقطاب تدمج المدن الصغيرة والأحياء الريفية، هذا ما يساهم في إعادة تعريف التسلسل الهرمي داخل المناطق الحضرية الكبيرة.

6-4- المجال شبه الحضرية منطقة صعبة التحديد :

واحدة من السمات اللافتة للنظر للمناطق شبه الحضرية تكمن في صعوبة تحديد حدودها، وتوضح مفاهيم مثل المدينة المنتشرة والمدينة الداخلية والمدينة الناشئة وما بعد الضواحي الطرق المختلفة التي

يمكن من خلالها تصور المناطق شبه الحضرية وفقًا للديناميكيات المحلية والسياقات المختلفة، حيث تشير كل من هذه المفاهيم إلى عمليات التحضر التي تنتج عن ديناميكيات تنمية البنية التحتية الاقتصادية والصناعية والاجتماعية المختلفة والتي يتشكل من خلالها ظاهرة شبه الحضرية ، تحول هذه الديناميكيات الخصائص المورفولوجية لهذه المناطق والتي تتم عن طريق «اختراق» المناطق الحضرية والريفية، وعلاقاتها مع المركز الحضري وتطوراتها المحتملة والتي تؤدي إلى تطوير أنشطة وسمات وأساليب حياة محددة (Charmes, 2015).

حيث يوصي الباحثون بنهجٍ أكثر مرونة ونوعية لتحديد المنطقة شبه الحضرية مع مراعاة الخصوصيات والتفاعلات المحلية بين المدينة والريف، يؤكد أصل الكلمة على الطابع المحيطي للمنطقة الحضرية والذي يشير بعبارة أخرى إلى فكرة المدينة المركزية ووجودها المسبق، مما يشير إلى أن أي مساحة حول المدينة هي منطقة شبه حضرية، لكن عندما ننظر إلى التعريفات التي تقدمها المعاهد الإحصائية يبدو أن الإشارة إلى المكان وخصائصه تتلاشى مقارنة بعوامل أخرى بحيث تعتبر المعايير المبنية على بيانات ذات طبيعة أخرى بمثابة حجر الأساس في تعريف المساحات شبه الحضرية وحدودها العملية (De Smet، 2011).

وعليه يتم تحديد المجال شبه الحضري من خلال عدة طرق ومعايير متنوعة ومتعددة الأبعاد وتشمل الجوانب المورفولوجية والوظيفية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث يستخدم كل منها أساليب تحليلية ومصادر بيانات مختلفة :

6-4-1- المعيار المورفولوجي :

- **الانقطاع المورفولوجي :** تعتبر المنطقة شبه حضرية إذا كانت مفصولة عن المركز الحضري بمساحة غير مبنية لا تقل عن 200 متر (Bonnin-Oliveira S.، 2012) (Reux S.، 2015).

- **الكثافة :** تتميز المساحات شبه الحضرية بكثافات متوسطة ، فهي ليست بكثافة المراكز الحضرية ولا متناثرة مثل المناطق الريفية.

6-4-2- المعيار الوظيفي:

- **الهجرة اليومية:** يعمل ما لا يقل عن 40 % من السكان النشطين في البلديات المحيطة بالمدن في المركز الحضري، مما يدل على اعتماد وظيفي قوي على المنطقة الحضرية (Reux S. L., 2015).

- **الاستخدامات المتنوعة:** تُستخدم المساحات شبه الحضرية للأنشطة السكنية والتجارية والزراعية والترفيهية وأنشطة إنتاج الطاقة، مما يخلق منافسة على استخدامات الأرض.

6-4-3- المعيار الاجتماعي والاقتصادي و الثقافي :

- **السكان:** ويتعلق بانتقال العائلات نحو المناطق شبه الحضرية من أجل الإقامة الدائمة أو المؤقتة والتي غالبا ما تتميز بتنوعهم الطبقي مما يعكس تنوع أساليب الحياة لديهم كل حسب انتماءاتهم.

- **أنواع السكن:** تتميز المناطق شبه الحضرية ببناء السكنات الجديدة باعتبارها مناطق توسعية من أجل امتصاص الفائض السكاني للمراكز الحضرية، في الغالب عبارة عن سكنات فردية أو تحصيصات مع نسبة قليلة من السكنات الجماعية.

- **نوعية الحياة:** تجتذب المناطق شبه الحضرية السكان الذين يبحثون عن نوعية حياة أفضل، ويرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى انخفاض الكثافة السكانية وإمكانية الوصول إلى المنازل الفردية.

- **نمط الحياة:** يشير مصطلح المناطق شبه الحضرية في كثير من الأحيان إلى أسلوب حياة محدد، يتميز بقيود التنقل (مكان العمل – المنزل) واستعمالات السيارة بالإضافة الى الممارسات اليومية.

6-4-4- معيار الانتقال والتداخل:

- **المجال الانتقالي:** المساحات شبه الحضرية هي مناطق انتقالية بين المناطق الحضرية والريفية، حيث تكون الحدود المادية والاجتماعية والاقتصادية غير واضحة.

- **تداخل المناطق:** تتميز هذه المساحات بتداخل قوي بين المناطق الطبيعية أو الزراعية والمناطق الحضرية.

الشكل رقم (12) : موقع المناطق شبه الحضرية بالنسبة للمركز الحضري

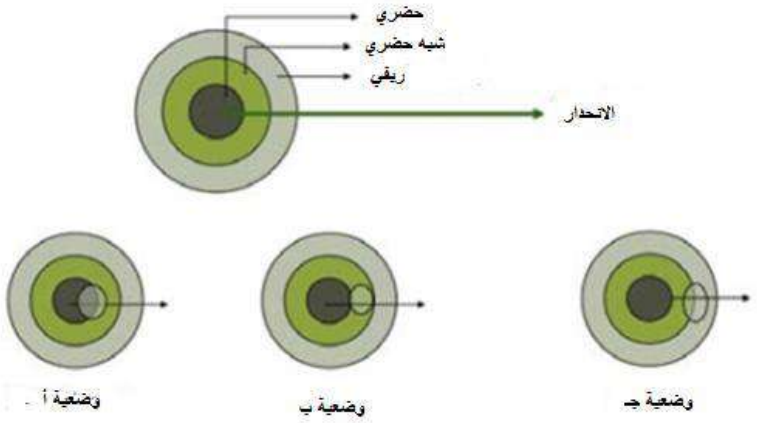

المصدر : (بديار ، 2023)

6-5- ديناميكية المناطق شبه الحضرية :

غالبًا ما يُنظر إلى المساحات شبه الحضرية على أنها مناطق انتقالية بين المناطق الحضرية والريفية، مع ممارسات وأنماط حياة محددة يمكنها من إعداد طرق جديدة للعيش، يفترض فيرونيك ديبون إلى أن هناك عاملين مهمين لفهم ومعرفة القوى التي تؤثر على المناطق شبه الحضرية (Dupont):

أولا: عامل الاستيطان، حيث يعتبر أنه من الضروري تحليل طرائق الاستيطان في المناطق شبه الحضرية وتقييم مكوناتها المختلفة انطلاقا من عدد السكان والموائل وأيضا من نسبة المهاجرين مقارنة بالسكان الأصليين (القرويين) وما هي سماتهم الاجتماعية والاقتصادية ؟ والذي يؤثر طبعا على طرق وأساليب الإنتاج وتطور المساحات المبنية وتحولاتها، مما يسمح لنا من فهم كيفية الاستيطان حول المراكز الحضرية.

ثانيا: إمكانية الوصول، سواء من حيث وسائل النقل والوظائف الحضرية، أو من حيث البنية التحتية والمعدات والخدمات الحضرية، حيث يلعب دورا هاما في فهم تموضع سكان المناطق المحيطة بالمدن: موقع محيطي بسيط (بالمعنى الجغرافي) أو الهبوط (relégation) على هامش المجتمع الحضري؟

سمح لـــ Yves Jean و Christian Calenge (1997) في تحليل وصفي لتجمعات Centre-Ouest باستخلاص سلسلة من النتائج التالية:

1- تتطور الظاهرة شبه الحضرية وفقًا لخصائص مشتركة إلى حد ما في جميع المدن: صافي الهجرة الإيجابية، أهمية المباني الحديثة والمجهزة تجهيزًا جيدًا ويفضل أن تكون في منازل فردية، سكان جدد من الأزواج الشباب مع الأطفال، الهجرات المتناوبة والتنقل العالي بشكل عام ... و مع ذلك، يوجد تنوع كبير في الأوضاع البلدية المرتبطة بإيقاعات الظاهرة وشدتها ومكوناتها والسياسات المحلية، فهي بالتالي عملية عامة ولكن ذات نطاق وكثافة متغيرين.

2- يتسم نمو مجموع سكان التجمع السكاني بانخفاض عدد سكان البلدة المركزية أو النواة المركزية بسبب ركود أو زيادة طفيفة في الضواحي المجاورة في حين تشهد المناطق شبه الحضرية تقدما كبيرا في عدد السكان خاصة منذ التعداد السكاني الأخير (1990)، حيث أصبح عدد سكان المدينة المركزية أقل عددًا من سكان المناطق المحيطة وهذا ما يشير بوضوح الى الانعكاس الديموغرافي، إلا أن الجهات الفاعلة المحلية يجب أن تدرك الحاجة إلى التفكير في المدينة/التجمع الحضري/شبه الحضري كمنطقة ككل.

3- إن المنطقة شبه الحضرية ترتبط بالفعل ارتباطاً وثيقاً بالتكتل ومركز المدينة وهذا بسبب تاريخ الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لإيقاعات التطورات.

6-6- أنماط النمو شبه الحضري :

تشير الأدبيات الحديثة حول حقيقة أن الديناميكيات شبه الحضرية عملت على تجاوز النماذج الكلاسيكية للأطراف الحضرية والتي تسير جنبا إلى جنب مع ظهور مساحات متعددة المراكز ومتعددة الوظائف، إذ لم تعد المناطق شبه الحضرية مجرد مناطق عبور ولكنها أصبحت أماكن إقامة دائمة مع انخفاض الهجرة من المراكز الحضرية إلى هذه المناطق، والتي تتزامن مع إعادة هيكلة نظام التنقل بين المركز والأطراف وتنويع سوق العقارات بدءا من العمليات وليس من النماذج، حيث تعتبر هذه الفرضية مفيدة لمقارنة تطور المساحات شبه الحضرية وتأثيرها على إمكانية الوصول إلى الخدمات والمرافق (Phelps, N.A., Wu, F.، 2011)، وأصبحت تخضع لمعاني إقليمية وإمكانيات جيوسياسية جديدة مثل المدن الطرفية « villes périphériques » وما بعد الضواحي « post-banlieues » والمدن الناشئة « villes Émergents » مما يعكس تحولًا من السياسات الحضرية والضواحي التقليدية إلى التحضر الإقليمي الأكثر تعقيدًا (J. Cidell, David Prytherch ، 2018).

يتبع النمو شبه الحضري أنماطا من التوسع المكاني من المراكز الحضرية إلى المناطق الريفية المحيطة (R. Salvia, R. Halbac-Cotoara-Zamfir et al, 2020)، والذي يأخذ بشكل أساسي شكلين: الانتشار: ناتج عن التجمع الحضري ولكنه يقع في مساحات متقطعة معه وتتميز بكونها موجهة للاستخدامات السكنية بشكل عام، والتمدد الحضري: ناتج عن امتداد النسيج الحضري بأشكال متناثرة وغير منظمة حول حافة المنطقة الحضرية القائمة (DRA، 2009)، وهي عملية يمكن أن تكون عشوائية وتتأثر بقوى السوق العقاري بدلا من التخطيط المكاني (R. Salvia, R. Halbac-Cotoara-Zamfir et al، 2020)، مما يجعل من الصعب التحكم فيها وتؤدي في نهاية المطاف الى خلق مركزيات وديناميكيات اقتصادية جديدة.

6-6-1. **الانتشار :** يتميز هذا الشكل من النمو الحضري بتوسيع المناطق الحضرية بطريقة متفرقة وغير منظمة حول النسيج الحضري القائم، وهي تؤدي في المقام الأول وظيفة سكنية ولكنها يمكن أن تولد أيضًا ديناميكيات اجتماعية واقتصادية جديدة مما يؤدي إلى إنشاء مراكز صناعية وتجارية جديدة، غالبًا ما يؤدي هذا النوع من النمو إلى مشهد حضري مجزأ له تأثيرات كبيرة على استخدام الأراضي والبيئة (GHEZAL، 2014).

الشكل رقم (13) : يوضح كيفية الانتشار

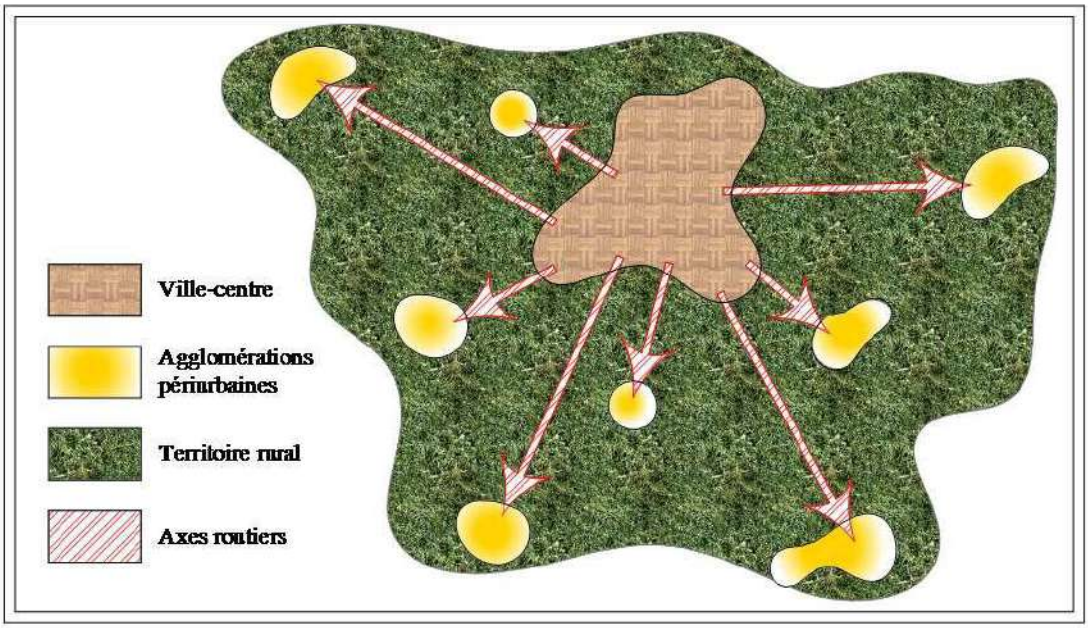

المصدر : (GHEZAL، 2014)

6-6-2. **التمدد الحضري:** على شكل أنسجة حضرية ذات كثافة منخفضة وهيكل ضعيف التجانس:

يتم هذا النمو شبه الحضري عن طريق شكلين هما:

- التوسع الحضري المشتت

- التوسع الحضري الخطي ، على طول الطرق الرئيسية

الشكل رقم (14) : مدينة كوبنهاجن على شكل أصابع القفاز

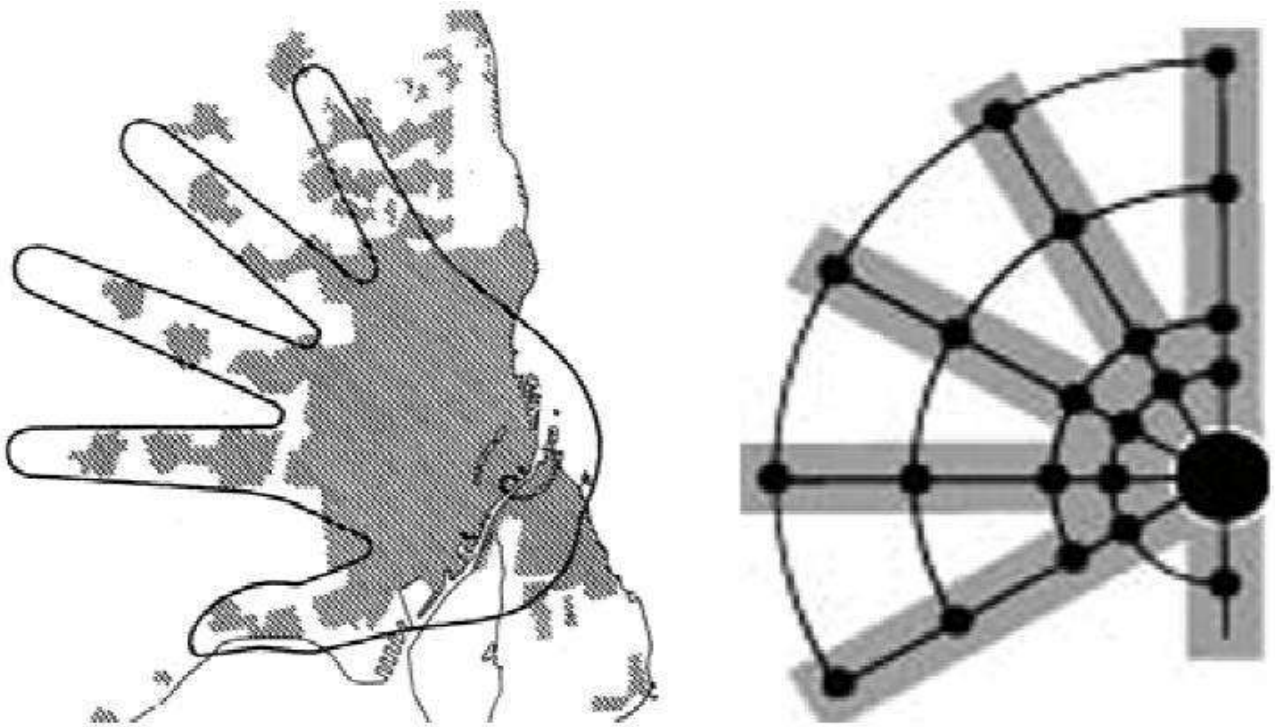

المصدر : (GHEZAL، 2014)

6-7- تصنيف المساحات شبه الحضرية :

يعتمد تصنيف المساحات شبه الحضرية على عدة مناهج لتصنيفها وذلك وفقا لمعايير مختلفة مثل: الكثافة السكانية واستخدامات الأراضي والهياكل الأساسية والأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى المسافة، حيث تصنف المساحات شبه الحضرية إلى ثلاثة مناطق كل واحدة تتميز بخصائص مختلفة عن الأخرى، وهي :

6-7-1. المنطقة شبه الحضرية القريبة:

وتتميز هذه الحلقة بكثافة سكانية معتبرة بالإضافة إلى تنوع في استخدامات الأراضي ما بين السكن والصناعة والتجارة والفلاحة وتحتوي على خطوط نقل هامة كونها قريبة من المركز الحضري، حيث تعتبر من بين المناطق الأكثر حركية مابين المركز والأطراف نتيجة توفر وسائل النقل العامة، وتتميز بهيمنة المركز بشكل كبير في الغالب يتم امتصاصها من قبل المراكز الحضرية عن طريق التمدد الحضري.

6-7-2. المنطقة شبه الحضرية المتوسطة:

تختلف المنطقة المتوسطة بكونها منطقة متعددة المراكز تتميز بهيمنة الوظيفة السكنية مقارنة مع المنطقة الأولى مع وجود بعض الأنشطة الخاصة والمتنوعة سواء تجارية أو صناعية، وتعتمد بشكل كبير على استعمال السيارة الخاصة خلال تنقلاتهم، وتتميز بزيادة سكانية معتبرة يسمح لها بتكوين مراكز ثانوية مستقبلية.

6-7-3. المنطقة شبه الحضرية البعيدة:

تعتبر هذه المنطقة الأقل ديناميكية من حيث الزيادة السكانية وتتميز بنقص على مستوى المرافق والتجهيزات وبطئ في عملية التنمية، مع تسيد للطابع الريفي والطبيعي فيه.

6-8- العوامل المساهمة في تطور الظاهرة شبه الحضرية:

يشير (Halleux، 2015) إلى أن أسباب نشوء ظاهرة التوسع شبه الحضري يعود إلى عولمة التحضر (mondialisation de l'urbanisation) التي ساهمت في توسع المدن إلى أقاليم أكبر بكثير، حيث أدت هذه العملية إلى طمس الانقسام التقليدي بين المناطق الحضرية والريفية، مما أدى إلى ظهور أشكال مختلطة وجديدة من الاستيطان، هذا التحول الحضري هو في الواقع انتقال شبه حضري بحيث يشكل تحديات كبيرة على عدة مستويات كالحكم والسياسة العمرانية، وتشمل عوامل تطور الظاهرة شبه الحضرية مزيجًا من الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية والتي تتأثر بسياقات محلية محددة، وتتمثل في ما يلي:

6-8-1. العوامل الاقتصادية:

- التكاليف المنخفضة للأراضي و العقارات:

وتكمن مسألة الأراضي في صلب هذا التفاعل بين الجهات الفاعلة حيث تقوم مؤسسات الدولة وكذلك المقاولون الخواص أو الفئات الاجتماعية بوضع استراتيجيات للحصول على الأراضي من أجل إنتاج المساكن (Belguesmia, S., Yousfi, B & .Otmane, T.، 2019)، حيث تعزز آليات سوق الإسكان التحضر المتقطع وذلك من خلال تحقيق تطلع الأسر إلى منازل فردية مع حديقة من خلال بناء المساكن واللوائح التي تشجع الإسكان المنتشر والكثافة المنخفضة في المناطق شبه الحضرية، حيث يستخدم مُلاّك الأراضي استراتيجيات تقييم الأراضي لتلبية الطلب السكني وغالبا ما يتم عن طريق تحويل الأراضي الزراعية إلى أراضي بناء من خلال المضاربة العقارية والتي تؤدي إلى زيادة أسعار الأراضي، مما يجعل عمليات التعمير في المجالات شبه الحضرية أكثر ربحية من الممارسات الزراعية (Reux S. L., 2015)، والتي تؤثر على استخدامات الأراضي في اتجاه التوسع السكني بشكل واسع، وتعتبر المجالات شبه الحضرية أماكن للابتكار تجتذب إليها المستثمرين ورجال الأعمال والمبدعين مما يعزز الإرساء المحلي للمقيمين الجدد الذين يمكنهم العثور على عمل بالقرب من المكان الذي يعيشون فيه (Mancebo، 2014).

- توسيع البنى التحتية و الطرق:

يعتبر التنقل من بين أحد شروط نمط الحياة المرتبط بالسكن الفردي في المناطق الشبه الحضرية (DESJARDINS، 2009)، والذي يتطلب نموذج يعتمد على وسائل النقل مما يساهم في زيادة استهلاك المجالات شبه الحضرية بشكل مفرط (MERLIN، 2009)، حيث ساهم تطوير وتوسيع البنية التحتية للنقل بشكل كبير في تنامي ظاهرة شبه الحضرية وذلك من خلال تسهيل الوصول إلى مناطق جديدة للتحضر، في البداية أدى إدخال وسائل النقل العام وخاصة القطارات إلى تحويل الأطراف إلى أحياء سكنية دائمة (Vigneron، 2016,)، ثم عرفت المناطق شبه الحضرية عملية تمدد حضري واسعة نتيجة تعميم استعمال السيارات وانخفاض كلفة النقل أدت إلى زيادة المسافة بين التجمعات السكنية و المراكز الحضرية والمدن، وذلك من خلال إنشاء الطرق المزدوجة السريعة التي ساهمت في تحسين الرحلات سواء من حيث السرعة أو الراحة، حيث يشير Orfeuil (1994) إلى أن " المدة الزمنية للرحلات المقطوعة

يتناقص باستمرار، وهذا ما يلغي المسافات بفضل أداء البنية التحتية للنقل " (Reux S.، 2015) ما أدى إلى تغيير القيم الحضرية وسلوكيات التنقل.

الشكل رقم (15) : تطور أنماط النقل

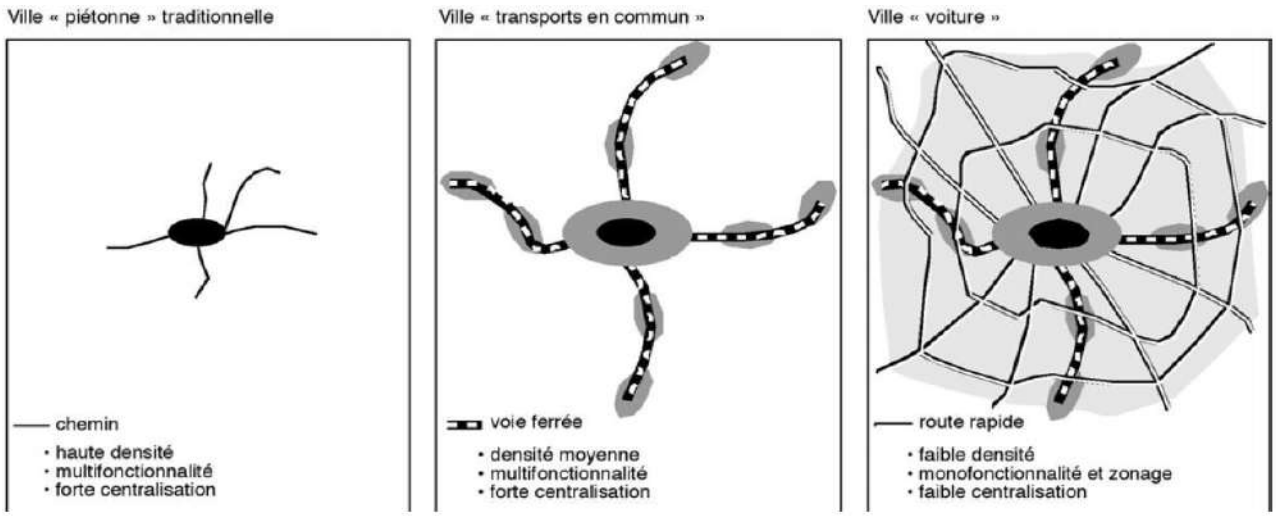

المصدر : (zennir, 2019)

6-8-2. العوامل الاجتماعية:

- الخيارات السكنية:

تتأثر الخيارات السكنية بمثالية الحياة في الريف مع الأخذ بالاعتبارات البيئية مما يعكس التطلع إلى بيئة معيشية أكثر صحة وهدوءًا فضلاً عن ردّ فعل ضد مساوئ الحياة الحضرية (Bonnin-Oliveira S. ,2012)، حيث توفر المناطق شبه الحضرية بدائل سكنية أقل تكلفة وذات أحجام كبيرة مع حديقة وكثافة سكانية منخفضة مما يعطي شعورًا بالمساحة والأمان، مع المحافظة على أنشطتهم في المراكز الحضرية في نفس الوقت (Coslado, 2015).

- الرغبة في الحصول على ملكية المنازل للأسر :

غالبًا ما تكون الرغبة في الحصول على ملكية المنازل في المناطق المحيطة بالمدن هي الخيار الوحيد القابل للتطبيق للأسر المهاجرة وذات الدخل المنخفض بسبب ارتفاع سعر العقار والمباني في المراكز الحضرية، مما يؤدي إلى اتجاه الهجرة السكنية من داخل المدينة إلى المناطق شبه الحضرية

(LAMBERT، 2015)، هذا الانتقال لا يعني بالضرورة على أنه انسحاب ولكن يمكن اعتباره على أنه الطريقة " للوصول إلى وضع سكني قيم " (GIRARD, 2014) وهو امتلاك سكن خاص بهم .

6-9- تحديات الظاهرة شبه حضرية :

تظهر خصائص التوسع شبه الحضري أن استنزاف المساحات المحيطة بالحضر هو ظاهرة معقدة ويشكل تحديات كثيرة على مختلف الأصعدة والتي تتأثر بالديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، حيث تساهم في عملية تطوير أو تدهور هذه المناطق شبه الحضرية، يمكن تلخيص تحديات التوسع شبه الحضري على النحو التالي:

6-9-1. **الانفصال الاجتماعي والاقتصادي:** يؤدي التمدد الحضري إلى انفصال الطبقات الاجتماعية مع تحسين مراكز المدن ورحيل الطبقات الوسطى نحو المناطق شبه الحضرية مما يساهم في التمايز المجالي.

6-9-2- **التجزئة المكانية:** غالباً ما تكون المساحات شبه الحضرية مجزأة مع تشتت المساكن والخدمات مما يؤدي إلى فقدان التماسك الاجتماعي وزيادة التكاليف التي يتحملها المجتمع.

6-9-3- **الضغوط البيئية:** للزحف العمراني آثار سلبية على البيئة لا سيما من خلال استهلاك الطاقة وتجزئة المناظر الطبيعية وفقدان التنوع البيولوجي.

6-9-4- **تحويل المناظر الطبيعية:** يؤدي التحضر في المناطق المحيطة بالحضر إلى تحويل المناظر الطبيعية الريفية إلى مساحات حضرية وغالبًا ما تكون حساسة لعدم تجانسها وافتقارها إلى التماسك.

6-9-5- **الجاذبية السكنية:** تجتذب المناطق شبه الحضرية السكان الذين يبحثون عن نوعية حياة أفضل مع انخفاض الكثافات السكانية والمساحات الخضراء داخل هذه المناطق، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تغييرات في المشهد الطبيعي العام.

6-9-6- **تراجع المراكز الحضرية:** يساهم الزحف العمراني في التدهور الديموغرافي وتدهور المراكز الحضرية مع رحيل أعداد كبيرة من الطبقات الوسطى والعليا إلى الأطراف.

6-9-7- **تنوع الاستخدامات و تضاربها:** تتميز المساحات شبه الحضرية بتنوع الاستخدامات بما في ذلك المناطق السكنية والمساحات الزراعية ومناطق الأنشطة التجارية والمساحات المحمية للتنوع البيولوجي والذي يمكن أن يؤدي إلى تضارب الاستخدام مما يتطلب ضوابط للحد من هذه التضاربات.

6-9-8- **التحديات الاقتصادية:** يؤدي الزحف العمراني إلى تكاليف إضافية على المجتمع مرتبطة بالتشتت الجغرافي للمساكن والحاجة إلى تقديم الخدمات على مساحة أكبر .

7- أمثلة :

توضح أمثلة باريس والمدن البرازيلية الكبيرة استيعاب القرى المحيطة بأطراف المناطق الحضرية وتشتت سكان الطبقة المتوسطة والعليا نحو المساحات الطرفية من خلال العديد من العمليات والمفاهيم الرئيسية :

- استيعاب القرى المحيطة :

باريس : قامت المدينة بتوسيع حدودها مع مرور الوقت، واستوعبت تدريجياً القرى المجاورة في نسيجها الحضري، وقد أدت هذه العملية إلى دمج هذه القرى في دوائر باريس العشرين وما وراء الطريق الدائري الذي يحيط بالمدينة، وكان هذا التوسع مدفوعًا بالحاجة إلى مساحة أكبر للأنشطة السكنية والتجارية، فضلاً عن انخفاض تكلفة الأراضي في المناطق النائية.

- تشتت الطبقة الوسطى والعليا من السكان :

- المدن البرازيلية : في المدن البرازيلية الكبيرة، هناك تشتت ملحوظ لسكان الطبقة المتوسطة والعليا نحو المناطق الطرفية حيث ويعود هذا الاتجاه إلى البحث عن ظروف معيشية أفضل وأمن وفرص عقارية جديدة.

ويبدو أن مفهوم "المحيط المفرط" يصف الأطراف البعيدة للمدن الكبرى البرازيلية، والتي تتميز بالإقصاء الاجتماعي والمكاني الكبير، وعلى العكس من ذلك تشير "الأطراف الموحدة" إلى المناطق التي تتمتع ببنية أساسية وخدمات جيدة وهو ما يميزها عن الأطراف "غير الموحدة" التي تتميز بظروف محفوفة بالمخاطر.

- الديناميكيات الاجتماعية المكانية:

باريس: أدى توسع باريس أيضًا إلى نقل فرص العمل إلى الضواحي البعيدة، مدفوعًا بالحاجة إلى مساحات أكبر وانخفاض تكاليف الأراضي، وقد أدى ذلك إلى وجود نسبة أكبر من الوظائف في الضواحي، مما ساهم في الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة العاصمة.

المدن البرازيلية: أصبحت الديناميكيات الاجتماعية المكانية في المدن البرازيلية معقدة بشكل متزايد، مع زيادة التنوع الاجتماعي في المناطق الطرفية، ويشمل ذلك وصول سكان الطبقة المتوسطة والعليا، مدفوعا بتوسع سوق العقارات الرسمية وتحسين فرص الحصول على الائتمان، وقد ساهم تطوير المجتمعات المسورة والمنتجات العقارية الجديدة في هذه المناطق في التفتت المكاني وتحويل التفاعلات بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

باريس مقابل المدن البرازيلية : في الوقت الذي شهدت فيه باريس استيعاب القرى المجاورة ونقل الوظائف إلى الأطراف، شهدت المدن البرازيلية تنوعًا اجتماعيًا ومكانيًا أكثر وضوحًا في أطرافها. يوضح كلا السياقين مدى تعقيد وعدم تجانس الأطراف الحضرية، مما يشكل تحديًا للنماذج التقليدية للمركز والأطراف.

وباختصار، تُظهر أمثلة باريس والمدن البرازيلية الكبرى استيعاب القرى المحيطة بالأطراف الحضرية وتشتت سكان الطبقة المتوسطة والعليا نحو المساحات الطرفية من خلال عمليات التوسع الحضري ومساحة التنويع الاجتماعي وتطوير العقارات الجديدة والمنتجات العقارية، وتوضح مفاهيم مثل "المحيط المفرط" و"الأطراف الموحدة" الديناميكيات الاجتماعية المكانية المتنوعة في هذه السياقات الحضرية .

ملخص :

تسمح لنا هذه القراءة ببناء معرفة والإلمام أكثر بموضوع الدراسة، حيث تم التطرق لمختلف جوانب الظاهرة شبه الحضرية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو المجالية أو البيئية وسياقها التاريخي انطلاقا من تعريفها، حيث اتضح لنا أن شبه الحضرية يمكن اعتبارها حالة وعملية في نفس الوقت نظرا للديناميكية التي ساهمت في تكوينها أو ظهورها، فهي تعكس العلاقة الوثيقة بين تطور المجتمع وطريقة سكنه في بيئته التي قد تؤدي بدون قصد إلى عواقب وخيمة على المحيط بالدرجة الأولى واجتماعيا بالدرجة ثانية في ظل التناقض الذي يكتنف المناطق شبه الحضرية.

والظاهرة شبه الحضرية مرتبطة بدرجة كبيرة بعملية تمدد المدن، حيث يعتبر المجال شبه الحضري فرصة ثانية للمدينة من أجل تحسين مستوى الحياة لدى سكانها وإعادة تنظيم مجالها العمراني، إلا أن التداخل الكبير بين الوظائف واستخدامات الأراضي والتنافس فيما بينهم ساهم في تدهور المحيط وزيادة التنقلات اليومية، حيث انحرفت عن غايتها الأولى وتسببت في ظهور مشاكل جديدة تتعلق باستدامة الأراضي وتلوث النظم الايكولوجية.

الفصل الثالث :

الظاهرة الحضرية في الجزائر

الظاهرة الحضرية في الجزائر :

تمهيد :

مرت المدن الجزائرية بتحولات عديدة تعكس التغييرات الكبيرة الذي عرفها المجتمع الجزائري أدى إلى ظهور بعض الأشكال الفوضوية في نموها الحضري نتيجة الاستغلال العشوائي أو الاستيلاء على الأراضي في ظل التخبط الذي كانت تعيشه السلطات الجزائرية أثناء أزماتها والذي يهدد انسجامها ودورها في عملية البناء والتطوير، رغم الجهود الجبارة من قبل السلطات العمومية من خلال عمليات الإصلاح وسن التشريعات و تطوير أدوات التسيير إلا أنها لم تكن كافية للحدّ من ظاهرة انتشار البناء والمجالات الفوضوية والذي أثر بطبيعة الحال على قدرة المصالح العمومية على تسيير وتنظيم مجالاتها الحضرية.

هذا وقد عرفت الجزائر نموا حضريا سريعا منذ الاستقلال ساهم في ذلك النمو الديموغرافي الكبير الذي شهدته المدن الجزائرية عامة والكبرى خاصة والتي أدت إلى نموها واتساعها، انعكس ذلك على القرى والتجمعات السكنية المحيطة التي استوعبت الفائض في النمو السكاني، حيث يقترب عدد سكانها الحضريين الذي كان 31.4 % فقط في عام 1966 من 70 %، في حين انخفض معدل سكان الريف الذي قدر بنحو 68.6 % في عام 1966، إلى 30 % وفقاً لآخر إحصاءات عام 2008.

هذه الزيادة العددية في سكان الحضر كانت نتيجة إعادة تصنيف التجمعات وارتقاء التجمعات الثانوية إلى مصاف المدن وانتشار الظاهرة شبه الحضرية حول مختلف المدن الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وبالتالي تمكنت هذه المناطق الطرفية من اكتساب صفة الحضرية حيث لعبت العوامل التاريخية والديموغرافية والاقتصادية دورا هاما في هذه الديناميكية (GHEZAL، 2014)، حيث تم إحصاء سنة 1966 م ما يقارب 1787 تجمع حضري ليتجاوز عددها في الوقت الحاضر 4563 حسب آخر إحصاء سنة 2008 (ONS، 2008).

1- التعريف الاحصائي للمناطق الحضرية والريفية في الجزائر :

بعد استقلال الجزائر اعتمدت الدولة عدة تصنيفات لتحديد وتعريفات للمناطق الحضرية و الريفية وشبه الحضرية عبر مختلف المراحل التي واكبت التنمية الحضرية في البلاد، حيث تم سنة 1987 م تصنيف التجمعات الحضرية انطلاقا من خمسة معايير أساسية وهي (بديار، 2023) :

- عدد السكان
- النشاط الاقتصادي
- الخصائص الحضرية
- متوسط معدل السكان
- الرتبة الإدارية

ومنه فإن تصنيف المساحات الشبه الحضرية اعتمد على الحدّ الأدنى لهذه المعايير، حيث تم تحديد عدد السكان عند 5000 نسمة كحد أدنى و عدد العاملين في المجال غير الزراعي عند 1000 عامل، هذا وقد تم إدراج سنة 1998 معيار توصيل الشبكات ومدى توفر الخدمات العامة والذي أدى إلى تحديد 04 مناطق وهي كالتالي : **المناطق الحضرية الخاصة، مناطق حضرية ، الضواحي والمناطق شبه الحضرية،** حيث تعتبر هذه الأخيرة أن نسبة تغطية الشبكات والتجهيزات تكون في الغالب ضعيفة أو تقدم حد أدنى من الخدمات.

ومع ذلك يبقى مشكل تصنيف أو تحديد المساحات شبه الحضرية في الجزائر صعب للغاية نتيجة تداخل بين المناطق الحضرية والريفية خاصة مع عدم وجود رتبة إدارية تفصل ما بين ما هو حضري وريفي.

2- الديناميكية الحضرية في الجزائر :

2-1- تطور سكان الحضر مقارنة مع سكان الريف في الجزائر:

شهد النمو الديموغرافي في الجزائر تطورات سريعة خلال السنوات الماضية حيث انتقل من خلالها عدد السكان من 11 مليون مطلع الاستقلال إلى حوالي 36 مليون سنة 2008 م ليقارب 45 مليون في وقتنا الحالي، تخللتها تفاوتات في نسب النمو راجع إلى الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد في كل فترة، هذا النمو كان له آثار كبيرة على مستوى التخطيط العمراني و تهيئة الإقليم للمدن الجزائرية.

الشكل رقم (16) : تطور نسبة سكان الأرياف و الحضر في الجزائر منذ 1886-2008

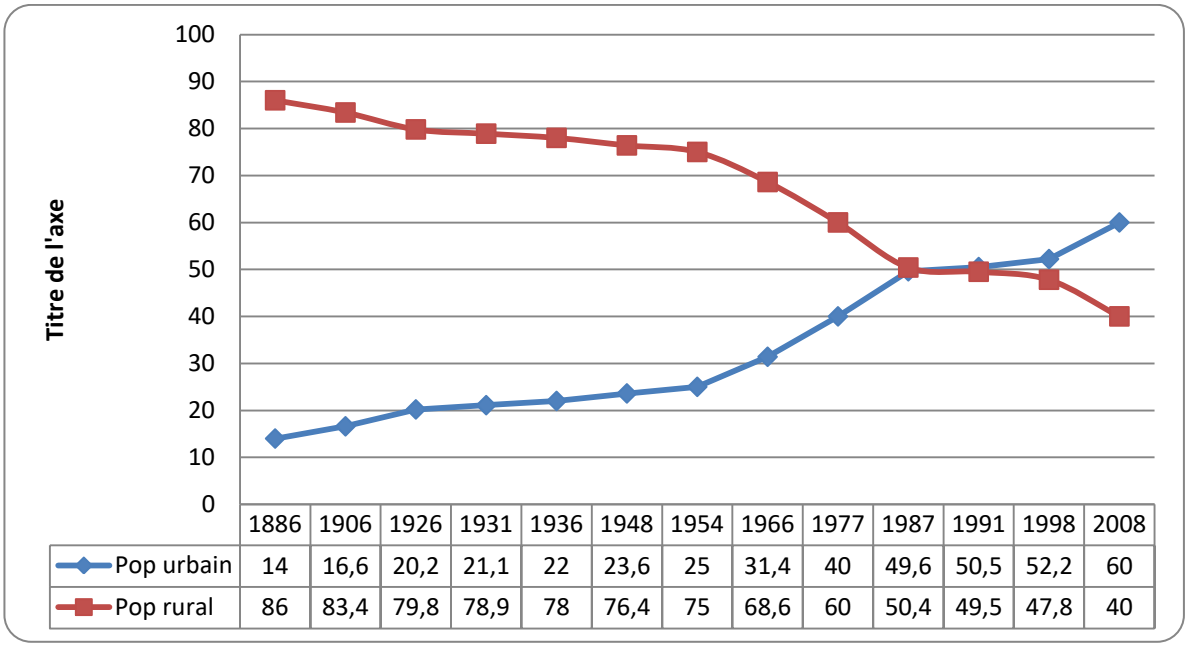

	1886	1906	1926	1931	1936	1948	1954	1966	1977	1987	1991	1998	2008
Pop urbain	14	16,6	20,2	21,1	22	23,6	25	31,4	40	49,6	50,5	52,2	60
Pop rural	86	83,4	79,8	78,9	78	76,4	75	68,6	60	50,4	49,5	47,8	40

المصدر : ONS 2008

مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر كانت الدولة لا تزال ريفية في معظم أرجائها حيث أن نسبة السكان المقيمين في المدن لا تتجاوز ال 14 بالمئة بينما نسبة سكان الأرياف كانت تمثل 86 بالمئة سنة 1886 م، في تلك الفترة لا يزال المجتمع الجزائري آنذاك يتميز بالنظام القبلي و الهجرات المتناوبة (من الشمال نحو الجنوب في الشتاء ومن الجنوب نحو الشمال في الصيف) (M.CÔTE, 1996)، إلا أنه مع بداية الاستيطان الفرنسي وقدوم المعمرين الأجانب وصدور المراسيم التي تقتضي عملية نزع الأراضي وتحويلها لصالحهم أدى ذلك إلى حصر هذه الهجرات وتثبيتها في التجمعات الصغيرة حول النوايا الكولونيالية.

في نهاية القرن ال 18 و بداية القرن 19 م ، لم تعرف المدن الجزائرية زيادة سكانية معتبرة نتيجة اندلاع الثورات في مختلف جهات الوطن بالإضافة إلى سياسة القمع التي كانت تنتهجها السلطات الاستعمارية و التهجير ، مع ذلك فان نسبة التحضر كانت تتزايد بشكل طفيف نتيجة النزوح الريفي نحو المدن بسبب الأزمة الزراعية المرتبطة بالارتفاع الديموغرافي وإفقار الفلاحين بشكل عام حيث أدت إلى هجرة ريفية سنة 1930 م والتي شكلت أولى الأحياء الفقيرة والفوضوية حول المراكز الحضرية (الجزائر العاصمة، قسنطينة) (Côte، 1988) .

حتى سنة 1954 م لم تكن هناك تطورات مهمة في عدد السكان الحضريين أين لم تتجاوز نسبة السكان الحضر 25 بالمئة، رغم إنشاء المستعمر شبكة كثيفة من القرى في شمال البلاد خاصة في سهل متيجة وسهول وهران وفي السهول المرتفعة القسنطينية (zennir، 2019) والتي تم تعزيزها بالسكة الحديدية إلا أنها في الغالب كانت مخصصة للمستوطنين وبعض العمال الجزائريين المستخدمين من طرفهم، حيث عرفت المدن الجزائرية التي كانت غالبيتها من المعمرين عمليات نزوح ريفي كبيرة من أجل البحث عن العمل وبالتالي بداية تواجد الأهالي الجزائريين في المدن، حيث كان لا يتجاوز عددهم 5 بالمئة من إجمالي السكان الجزائريين والذي قدر ب 3 ملايين نسمة (التيجاني، 2000).

لقد كان للسياسة الاستعمارية دور كبير في تسارع عملية التركز الحضري للمجتمع الجزائري وفي عملية تثبيت السكان والهجرة الريفية نحو المدن حيث قامت ببناء المحتشدات وضيقت الخناق على المزارعين و سكان الأرياف وهذا من أجل قطع الطريق عن المجاهدين مع بداية حرب التحرير وأثنائها .

ومع نهاية حرب التحرير والتي كللت بالاستقلال ورحيل الأوروبيين أدى إلى هجرة سكان الأرياف نحو المدن للاستفادة من السكنات التي تركها المعمرين خاصة في المدن الكبرى (قسنطينة، عنابة، الجزائر العاصمة و وهران)، وقد ساهم هذا في زيادة نسبة التحضر لتصل الى 31.5 بالمئة سنة 1966 م والذي كان مفترضا حسب التقديرات السابقة أن لا تتجاوزها، أدت هذه التدفقات إلى تسريع عملية التحضر بشكل كبير (Côte، 1988)، حيث استقبلت الجزائر العاصمة ما يقارب 700 ألف مهاجر في الفترة ما بين عامي 1964 و 1966 و الذين استوطنوا في المرتفعات وعلى الإطراف.

في الفترة ما بين 1977 و 1998 هاجر ما يقارب 5 ملايين من سكان الأرياف قراهم نحو المدن على شكل هجرة جماعية بسبب تفاقم ظروف الحياة في ظل الأزمة الاقتصادية وفترة اللأمن التي شهدتها البلاد أثناء العشرية السوداء (MOYATE, 2017)، حيث كان هذا مؤشرا لبداية تحضر البلد، حيث تجاوز عدد السكان الحضريين التي قدرت سنة 1991 ب 50.5 بالمئة عدد سكان الأرياف التي قدرت ب 49.5 بالمئة لأول مرة منذ الاستقلال .

الجدول رقم (02) : تطور الهيكل الحضري حسب طبقات الحجم بين عامي 1977 و 1987 في الجزائر

التجمعات	السكـــــان (بالآلاف)						المجموع
	أقل من 5	10–5	20–10	50–20	100–50	أكثر من	

	100						
209	8	16	36	70	47	32	سنة 1977
% 100	% 8.5	% 24.7		% 66.8			
447	16	26	79	92	185	49	سنة 1987
% 100	% 3.5	% 23.8		% 72.7			

المصدر : (zennir، 2019)

بعد سنة 1998 م ودخول البلاد في مرحلة جديدة من السلم والأمن والذي صاحبه أيضا تحسن في الظروف المعيشية وزيادة في نسبة النمو الطبيعية والتي كان لها دور كبير في تنامي ظاهرة التحضر في الفترة الأخيرة لتصل نسبة سكان الحضر الى 60 بالمئة مقارنة مع سكان الريف 40 بالمئة سنة 2008 م، حيث عرفت أغلب المدن الجزائرية نموا حضريا واكتظاظا سكانيا كبيرا مما أدى الى أزمة سكن حادة نتجت عنها تمدد عمراني عشوائي وغير منظم في ظل عدم قدرة السلطات على مواكبة هذا التطور السريع، هذه العوامل أدت الى هجرة عكسية لسكان هذه المدن نحو الأطرف والضواحي والمناطق شبه الحضرية من أجل البحث عن مسكن لائق بعيدا عن ضوضاء المدينة لتدخل الجزائر في مرحلة جديدة من التحضر شبه الحضري.

1-3- التطورات المجالية و الإقليمية للمدن الجزائرية :

عرفت المدن في الجزائر تغييرات وتطورات كبيرة على مر العصور فأحيانا تزدهر وتصبح قبلة لمختلف مظاهر الحياة الراقية وأحيانا تتعرض للغزو والتدمير، هذا وقد تنوعت المدن باختلاف مواقعها الجغرافية و أسباب نشأتها بين الشمال والجنوب والشرق والغرب انطلاقا من الحضارات القديمة مرورا بالتواجد العثماني والحقبة الاستعمارية والتي تركت لمستها بشكل واضح في المدن الجزائرية المعاصرة وصولا إلى مرحلة ما بعد الاستقلال و السياسات العمرانية و الاقتصادية التي تم اتخاذها والتي كان لها أثر بالغ الأهمية في التحولات العمرانية في وقتنا الحالي .

ومع ذلك فإن المدن الجزائرية لم تكن كيانا مستمرا وكثيفا، فهي تعكس أيضا مجموعة الحضارات المتتابعة التي قامت في البلاد والتي تقوم في بعض الأحيان بعملية محو وطمس للحضارة التي ما قبلها وهذا ما جعلها دولة غنية بالآثار وتضم مجموعة متنوعة من الأشكال والمساحات الحضرية والتي نشأت

نتيجة عمليات التخطيط المكاني وأيضا عن طريق التطورات غير الرسمية وغير المخطط لها في الماضي.

2-3-1- المدن الفينيقية:

يعتبر التجار الفنيقيون من بين المؤسسين الأوائل للمدن في شمال افريقيا حيث اعتمدوا في رحلاتهم وتجارتهم على إنشاء المدن على طول الشريط الساحلي الجزائري انطلاقا من عنابة، سكيكدة، جيجل، بجاية، الجزائر العاصمة، شرشال، تنس والغزوات واتخاذها مراكز تجارية نحو المناطق الداخلية أو عبارة عن مناطق وأسواق لتبادل السلع خلال العصور القديمة والتي ستلعب دورا هاما في تكوين الأنوية الأولى للمدن فيما بعد (L. Abbas. & Lakhdar Hamina Y، 2015).

2-3-2- المدن الرومانية:

امتدت الحضارة الرومانية على طول حوض البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك الجزائر حيث تعتبر ثاني دولة مليئة بالآثار الرومانية بعد إيطاليا، بحكم أنها حضارة عسكرية فقد كان بناء القلاع شائعا من أجل حماية الجيوش الرومانية وبسط النفوذ وإحكام السيطرة على الأقاليم كخطوة أولى ثم تأتي عملية بناء المدن والاستقرار كخطوة ثانية، تم إنشاء العديد من المدن في التراب الجزائري أهمها: تيمقاد، كويكول، سيتيفيس، هيبوريجيوس، يوماريا ... الخ (حربوش، 2017).

2-3-3- المدن الاسلامية:

بعد قدوم الفاتحين لشمال افريقيا واستقرارهم فيها قاموا بإنشاء العديد من المدن ذات الطابع الإسلامي العربي، حيث ساهمت هذه المدن في تطوير الشبكة الحضرية مع تعاقب الدويلات الحاكمة في الجزائر، من الرستميين والأغالبة والحماديين والمرابطين والموحدين إلى المرنيين والزيانيين وتعتبر المدن مثل: بجاية، تيهرت، المنصورة (تلمسان)، قلعة بني حماد (المسيلة)، الجزائر من بين أشهر المدن الاسلامية في الجزائر (حربوش، 2017)، حيث تتميز أغلب هذه المدن بوجود سوق أو مسجد في المركز أين تتفرع منه عدة طرق شعاعية وتنتهي بعدة أبواب رئيسية للحماية.

2-3-4- التواجد العثماني في الجزائر :

بعد سقوط الأندلس وتعرض المدن الجزائرية الساحلية للعديد من الهجمات من قبل البحرية الإسبانية وطلب العون من الدولة العثمانية وفرض الحماية عليها، أصبحت المدينة في العهد العثماني تلعب دورا هاما في عملية التسيير وقد تطورت الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها أين اجتذبت المدن الجزائرية مختلف الحرفيين وأصحاب المهن نتيجة هجرة عرب ومسلمي الأندلس بعد سقوطها، وهذا ما ساهم في ازدهار الحياة الحضرية ونمو المدن خاصة قسنطينة وتلمسان ليتجاوز عدد سكانهم 50 ألف نسمة، وكذلك الحال في مختلف المدن الساحلية (الجزائر، وهران ...الخ) وبعض المدن الداخلية، و لم تكتفي فقط في تسيير الحياة الحضرية بل تعدت إلى تسيير مجالها الإقليمي والعسكري (التيجاني، 2000) حيث تم تقسيم الإقليم الجزائري الى ثلاثة أقاليم وهي : **بايلك الشرق** و عاصمته قسنطينة و**بايلك الغرب** وعاصمته وهران و**بايلك التيطري** وعاصمته المدية و **دار السلطان** (الجزائر) وهي مقر الحاكم.

2-3-5- المدن الجزائرية أثناء الحقبة الاستعمارية 1830-1962:

بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر وبعد القضاء على المقاومة الشعبية، عمل الاستعمار الفرنسي على إجرائين أساسيين هما:

- تكثيف شبكة المدن:

اعتمدت السلطات الفرنسية على إنشاء شبكة حضرية جديدة من القرى والمدن الصغيرة على كامل المناطق الشمالية للوطن مع ربطها بشبكة للطرق وخطوط السكة الحديدية خاصة في السهول الخصبة الشمالية (سهل متيجة، وهران، الشلف، عنابة، والسهول القسنطينة المرتفعة ... الخ) من أجل تلبية احتياجات الاقتصاد الفرنسي عن طريق نقل المنتوجات الفلاحية والثروات من الداخل نحو موانئ المدن الرئيسية في الساحل(الجزائر، وهران، عنابة، سكيكدة، بجاية، مستغانم وبني صاف ...الخ) وبدورها نحو فرنسا، ففي الفترة ما بين 1848 و 1928 تم انشاء 631 منطقة استيطانية بما في ذلك 475 قرية تم بناؤها لإيواء المستوطنين الجدد (zennir، 2019) وبذلك استحدثت العديد من مراكز العبور التي سوف تشكل فيما بعد الأنوية الأولية للمدن نذكر منها: سطيف، باتنة وسيدي بلعباس، وإبان الثورة التحريرية قام المستعمر ببناء العديد من المحتشدات وعمل على تجميع سكان القرى والمداشر فيها لإحكام السيطرة وعدم السماح للمواطنين من دعم المجاهدين، هذا وقد اعتمد المستعمر على مخططات عمرانية جديدة تعكس

العمران الفرنسي (**plan en damier**) والذي يهدف إلى توسعة النسيج الحضري وتجهيزه بمختلف الخدمات الإدارية لصالح المعمرين بصفة أولى (التيجاني، 2000) .

– تغريب المدن القائمة:

بعد قدوم المعمرين الأوروبيين ومصادرة ممتلكات المواطنين الجزائريين وإفراغ المدن منهم أو حصرهم في الأحياء الهامشية، عملت السلطات الفرنسية إلى عدة عمليات تحسين وتطوير للمدن القائمة، حيث تم إضفاء الطابع الأوروبي للبنايات حول المدينة القديمة التي شكلت حزام حائط بغرض مراقبة السكان المحليين وتحديد تحركاتهم من جهة ومن أجل الاستيلاء على أنشطتها الرئيسية من جهة أخرى لتقوم في نهاية المطاف باحتوائها كليا، حيث قام المستعمر بإنشاء أحياء جديدة اعتمادا على مبدأ الوصولية والاهتمام بجودة البيئة الحضرية من حيث التشمس والتهوية وذلك عن طريق خلق طرق واسعة وساحات عامة إضافة إلى الجانب الجمالي وذلك عن طريق بناء المباني الأثرية والمنشآت المطلة على البحر، وبالتالي مساهمة المستعمر في زيادة الفروقات بين المدن التي يقطنها المعمرين والريف (zennir، 2019).

– الشبكة الحضرية في الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي: تتيح لنا الشبكة التعرف على خمس طبقات أساسية من المدن (Rahmani، 1982):

– الحواضر: مثل الجزائر العاصمة، قسنطينة و وهران .

– المدن متوسطة الحجم: والتي يقطنها أغلبية جزائرية مسلمة والتي تكيفت مع الوظائف الجديدة للاستعمار أو تلك التي تم إنشاؤها من قبل المستعمر والتي يقطنها أغلبية فرنسية ذات أنشطة صناعية زراعية.

– المدن الساحلية الصغيرة في الشمال: والتي تعتبر نقاط دعم للمجال الاستعماري، حيث تم انشاؤها من أجل عملية تصدير المنتوجات والموارد من وإلى فرنسا، تؤدي في الغالب وظائف إدارية وتجارية وهي قرى جديدة مصممة وفق مخطط رقعة الشطرنج.

– مدن ذات الطابع العسكري و الاداري: وهي المدن التي تم إنشاؤها من قبل العسكر الفرنسي، هدفها تأمين المناطق النائية.

– **المدن الصحراوية:** والتي تقع في الجنوب الكبير والواحات والتي تتميز بهندستها التقليدية (القصر)، وتخدم مناطق واسعة بحكم المساحة الكبيرة وتعتبر أماكن للراحة أثناء السفر وتتميز بكونها تؤدي وظائف إدارية و تجارية.

3– السياسة العمرانية في الجزائر :

تميزت السياسة الحضرية في الجزائر بتفاعل معقد بين أدوات التخطيط و الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية، حيث كانت عملية التحضر في المدن الجزائرية مدفوعة بتوافر الأراضي وديناميات المضاربة مما أدى في كثير من الأحيان إلى الاستهلاك المفرط للمواقع الرئيسية للإسكان، وقد تفاقم ذلك بسبب الضغط المزدوج على صانعي القرار للاستجابة لكل من المطالب المحلية وتوجيهات الحكومة المركزية مما أدى في كثير من الأحيان إلى تخطيط حضري تفاعلي (réactive) وليس استباقي (proactive)، حيث ساهمت ازدواجية القوى المركزية والمحلية مع هيمنة الولاية على تسيير البلدية حدت من فعالية الحكم المحلي ودور المجتمع المدني في الإدارة الحضرية، وقد أعاق هذا الهيكل الإداري تعميم ممارسات الإدارة الحضرية في جميع أنحاء الجزائر.

ولعب السياق التاريخي أيضًا دورًا مهما بعد الاستقلال، أين اعتمدت الجزائر على قوانين التخطيط الحضري الفرنسية، ولكن الإصلاحات الهامة بدأت فقط في التسعينيات مع إدخال القانون 90–29 المتعلق بالتهيئة والتعمير الذي يعتبر الإطار القانوني الرئيسي الذي يسترشد به التخطيط الحضري في الجزائر حيث أدخل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU ومخطط استخدام الأراضي POS، وعلى الرغم من هذه الأدوات فقد واجه التخطيط الحضري في الجزائر أوجه قصور كبيرة ولم يستطع مواكبة النمو الحضري السريع والتغيرات الديمغرافية مما أدى إلى استمرار الفجوة بين نوايا التخطيط والنتائج .

تطورت السياسة الحضرية في الجزائر عبر عدة مراحل متميزة متأثرة بعوامل تاريخية واجتماعية واقتصادية:

3–1– المرحلة الاستعمارية 1830–1962 م: بدأت الحضرية الحديثة في الجزائر خلال الاستعمار الفرنسي حيث تعكس السياسات واللوائح الحضرية إلى حد كبير سياسات وأنظمة فرنسا مع تعديلات طفيفة للتكيف مع الظروف المحلية، ويمكن تقسيمها إلى:

– **الفترة 1830 – 1919 م:** حيث تميزت هذه الفترة بتطبيق مخطط الموائمة والاحتياطات (plan d'alignement et de réserves) والذي يهدف إلى (L. Abbas. & Lakhdar Hamina Y، 2015):

– إنشاء شوارع جديدة ومساحات عامة.

– تكوين محفظة عقارية من أجل المشاريع المستقبلية.

– إعادة تحديد ارتفاقات المناطق العسكرية.

– إنشاء أقسام فرعية.

– **الفترة 1919 إلى 1954 م:** في هذه الفترة طبقت الإدارة الفرنسية العديد من مخططات التهيئة بعد إصدار ما يسمى بقانون CORNUDET المؤرخ في 14 مارس 1919 م الذي تمّ تطبيقه بعد الحرب العالمية الأولى 1919–1924 م في فرنسا ومستعمراتها بما في ذلك الجزائر بعد المرسوم الصادر في 5 يناير 1922 والذي يتضمن خطة التهيئة والتوسع والتجميل (Plan d'Aménagement, d'extension, et d'embellissement) التي تتعلق بالمراكز الحضرية التي يتجاوز عدد سكانها 10 آلاف نسمة، وتهدف هذه الخطة التي تعتبر مؤقتة إلى تنظيم عمليات البناء وذلك بتعميم إصدار رخص البناء و تجميل وتوسيع المدن وذلك بتنظيم عملية تقسيم القطع وجاءت أبرز أهدافها في (L. . & Lakhdar Hamina Y Abbas، 2015):

– مراقبة الطرق ورخص البناء وتحديد الارتفاقات .

– إنشاء الحدائق العامة والساحات وتخصيص مناطق غابية داخل المحيط الحضري.

– تنظيم عملية البناء في كل منطقة وفق الشروط المنصوص عليها في المخطط .

– **الفترة 1954 إلى 1962 م:** مع انطلاق ثورة التحرير و تنامي ذروتها أصبح ضروريا توجيه السلطات الفرنسية اهتماماتها نحو المواطنين الجزائريين من أجل محاولة امتصاص بعض الغضب، حيث أطلقت سنة 1958 مشروع قسنطينة الذي يهدف إلى تحسين الجانب الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين، وقد عرفت هذه الفترة بصدور المرسوم 58–1463 المؤرخ في 31 ديسمبر 1958 م حيث تم استحداث العديد من أدوات التخطيط منها المخطط العمراني التوجيهي (PUD) والخطط التفصيلية التي نظمت عملية

التنمية الحضرية وضمان توازن الهيكل الاقتصادي وتنظيم القطاعات وتحديد مناطق التوسع المستقبلية بشكل عام.

هذا وقد أصدرت السلطات الفرنسية عدة مخططات تهدف إلى تحسين الأحياء المتدهورة والمراكز الحضرية القديمة وتهيئتها كمخطط التعمير وإعادة الهيكلة وخطة التحديث والتجهيزات (PME) وبرامج التخطيط العمراني والمناطق المبرمجة للتعمير حسب الأولوية (Z.U.P) التي تتعلق بالضواحي والمناطق النائية للتوسع والتي تكملها شبكة التجهيزات التي تم وضعها عام 1959 م من قبل المستشار الفني لوزير البناء DU PONT مستخدما معايير لبرمجة التجهيزات وهذا انطلاقا من التسلسل الهرمي من وحدة الحي التي تحتوي من 800 إلى 1200 وحدة سكنية إلى الحي الذي يحتوي على 2500 إلى 4000 وحدة سكنية إلى المجمع الكبير الذي يحتوي على 10 آلاف وحدة سكنية (Lakhdar Hamina Y & L. Abbas.، 2015).

3-2- مرحلة ما بعد الاستقلال (1962 – 1990):

بعد حصولها على استقلالها في عام 1962 م، ركزت الجزائر لأول مرة على المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الملحة والتي أثرت بشكل كبير على سياساتها وأنظمتها الحضرية، ففي البداية اعتمدت على قوانين التخطيط الحضري الموروثة من فرنسا واستمرت في تطبيقها ريثما يتم تطوير سياسات جديدة، حيث ورثت الجزائر مجالا جغرافيا متباينا يتميز بتنوع التضاريس والتربة والمناخ التي تهيمن عليه الفوارق الإقليمية بشكل واضح مما جعل الفضاء الجزائري صعب التهيئة والتطوير والإدماج، حيث ركزت الجهود على الإنعاش الاقتصادي من خلال التخطيط المركزي والتنمية الصناعية واستغلال ثرواته الطبيعية لتحويل الثروة الوطنية وتقليل الاعتماد الاقتصادي، وقد أدت هذه الأولوية العاجلة إلى التحضر السريع وزيادة التفاوتات الإقليمية.

منذ 1962 عمدت الجزائر إلى تطبيق عدة برامج وأدوات للتعمير تهدف إلى تحسين التوازن بين المدينة والريف في ظل اختلال التوازن نتيجة الممارسات الاستعمارية السابقة، حيث أدخلت في عام 1962 الخطة الحضرية الأولية (plan d'urbanisme de principe) والتي خصصت فقط نحو البلديات التي لا يتعدى عدد سكانها 10 آلاف نسمة من أجل تنظيم تطورها و تحضرها، غير أن التنمية المحلية لم تكن ناجعة للغاية هذا حسب رأي عابد بن جليد كونها " تستند الى إجراءات غير شاملة وغير

خاضعة للرقابة وسيئة التأطير، وأن برامج التهيئة الإقليمية لم تقدم أي فائدة لمعالجة هذه الاختلالات الإقليمية " (Bendjelid, 1983) ، حيث اعتبرت السنوات الأولى للاستقلال بأنها مرحلة للتقييم و التردد و الانتقال.

لتأتي بعد ذلك مرحلة التنفيذ والتي تهدف إلى التشييد و التخطيط و التطوير من أجل تحقيق تنمية عامة و متوازنة انطلاقا من خطة الثلاث سنوات و الأربع سنوات (في 1967 و 1970) حيث افتتحت الجزائر عصر ما يسمى بالتخطيط الحتمي (impérative) استبدلت فيه الجزائر نموذج الإدارة الذاتية المستوحى من يوغسلافيا بالشركات الوطنية والمكاتب المتخصصة مع الاستمرار في تطبيق النموذج الاشتراكي الذي يعطي الأولوية للتحويل المحلي للثروة الوطنية وتراكم رأس المال الداخلي عن طريق الحد من الاستهلاك وتعزيز تصنيع البلاد على حساب الزراعة والصناعة الأساسية والاستهلاكية (Tessa، 2007) حيث تبنت الجزائر سياسة اقتصادية تقوم على ثلاث توجهات رئيسية :

- عملية التصنيع .
- الصحة و التعليم .
- السكن و التهيئة العمرانية .

ومع تأميم المحروقات والغاز الطبيعي سنة 1971 م أعطيت دفعة قوية للبلاد وذلك بإطلاق المشاريع الاقتصادية والصناعية في الشمال والمناطق الساحلية ما أثر سلبا وزاد من حدة الفوارق الجهوية وظهور مشاكل إدارية لا يمكن التغلب عليها لا على المستوى الكمي أو النوعي نتيجة التحضر السريع الذي عرفته أغلب المدن بسبب النزوح الريفي في ظل الاستقطاب الذي عرفته المدن الصناعية.

نفذت الجزائر عملية إعادة التنظيم الإداري عام 1974 والذي يهدف إلى تحقيق اللامركزية وتحقيق التوازن بين التنمية الإقليمية وتعزيز المراكز الحضرية الصغيرة، وقد أدت إعادة التنظيم هذه إلى رفع المركز الإداري للعديد من المدن الصغيرة مما ساهم في تطورها السريع وتعديل المشهد الحضري الجزائري وذلك عن طريق:

- إطلاق سياسة التوازن الإقليمي والتي تهدف إلى مواجهة والتقليل من مخاطر التفاوتات الموروثة من الفترة الاستعمارية والتي تم التعبير عنها في خطتين رباعيتين (1970–1973 و 1974–1977)

(ATHMANI، 2001)، وذلك عن طريق تطبيق سياستين الأولى تتعلق بالثورة الصناعية والتي خصص لها 51 بالمئة من إجمالي الغلاف المالي مع إعطاء الأولوية لإنشاء المناطق الصناعية والتي تم توقيعها على مستوى المدن الساحلية بما يسمى سياسة أقطاب النمو (عنابة، سكيكدة، سطيف، الجزائر، أرزيو، تلمسان.. الخ)، والثانية تتعلق بالثورة الزراعية حيث شرعت الدولة في تأميم الأراضي الزراعية وذلك بمصادرتها لفائدة التعاونيات الزراعية والتي بلغت مساحتها حوالي 938.227 هكتارا، هذا ويستغل قطاع الثورة الزراعية 14 بالمئة فقط من المساحة الزراعية الصالحة للاستخدام وتضم مزارع ذات أصناف مختلفة والتي تتوزع حول 4898 جمعية تعاونية زراعية و 58 جمعية تعاونية للتسويق الزراعي و 542 مجموعة تنموية و10 مجموعات غير مقسمة (Tessa، 2007) .

– إطلاق برنامج الطوارئ الخاصة لفائدة 14 ولاية والذي يهدف إلى تقليص الفوارق الجهوية، حيث تم استحداث اللجنة المشتركة ما بين الوزارات للتهيئة الإقليمية -**CIMAT**- التي وضعت تحت إشراف رئاسة الجمهورية، ويرجع سبب إنشائها إلى إيجاد حلول للمشاكل والاختلافات التي تقع ما بين القطاعات في مواقع التوطين الصناعي والتي خلفت عدة مشاكل منها انتشار مدن الصفيح والبناء غير القانوني حول المجمعات الصناعية الكبرى (LATRECHE, 2008).

ومن أجل متابعة ومراقبة سير هذه المشاريع فقد اعتمدت الدولة على مجموعة من الأجهزة، نذكر منها:

– **الصندوق الجزائري للتهيئة الاقليمية (CADAT):** والذي تم إنشاؤه سنة 1956 م وبعد الاستقلال تم تأميمه وأصبح قيد الاستعمال انطلاقا من عام 1963 م حيث تولى مسؤولية التسيير تحت وصاية وزارة الاشغال العمومية والبناء التي كانت تشرف بشكل خاص على التهيئة الحضرية، وتولى مسؤولية جمع المعلومات وتنسيق مختلف عمليات التخطيط والتهيئة المكانية ولديه عدة ملحقات جهوية في كل من وهران، الجزائر، عنابة، قسنطينة والشلف.

– **اللجنة الوطنية الاقتصادية و الاجتماعية (CNES):** والتي أنشئت بموجب مرسوم ديسمبر 1966 وهي هيئة ذات طابع استشاري، يتكون من قسم التخطيط وقسم الأعمال وقسم الرواتب والأسعار وقسم الشؤون الاجتماعية.

ساهمت هذه المشاريع في زيادة التنمية المكثفة والمتسارعة في جميع أنحاء البلاد، وقد أدت المشاريع الكبرى إلى تحولات اقتصادية ومكانية مهمة، غير أن السياسة العامة لتهيئة الإقليم الموضوعة في الخطط الرباعية لم تتم صياغتها بشكل صريح والتي تهدف إلى الإنتاج وليس التنظيم (Tessa, 2007)، أدت في نهاية المطاف سياسة التصنيع وأقطاب النمو بالإضافة إلى مشاكل الثورة الزراعية والتي تتجلى في سوء استخدام الأراضي الزراعية والنزوح الريفي إلى خلق المزيد من الاختلالات الإقليمية بين الشمال والجنوب وبين المدن والمناطق الريفية.

وقد أدى إدخال أدوات جديدة للتخطيط مثل الخطة الحضرية الرئيسية (PUD) وخطة التحديث الحضري (PMU) إلى زيادة دعم جهود اللامركزية مع إعادة النظر في طريقة تسيير الأقاليم وهذا عن طريق منح التسيير للسلطات المحلية لتسهيل تطبيق مخططات التنمية والتهيئة على المستوى المحلي وذلك عن طريق مختلف أدوات التهيئة والتعمير نذكر منها:

- **خطة التنمية البلدية الخاصة (PCD):** وهذا بإعطاء دور جديد للبلديات حيث تهدف إلى تشكيل برنامج قصير المدى يتراوح مدته 3 سنوات، ويشمل مختلف الإجراءات المتعلقة بتنمية إقليم البلدية وتهيئته والذي يتم تقديمه إلى السلطات العليا من أجل اعتماده، ويستثنى من ذلك البلديات التي لديها خطة التحديث الحضري (PMU)، حيث كلفت البلدية بمهمة متابعة سير ومراقبة مختلف المشاريع المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتنظيم المكاني من أجل تطوير الصناعات والزراعة المحلية (Tessa، 2007)، وبهذا تكون الدولة قد خطت خطوة ايجابية نحو تجسيد اللامركزية الإدارية إلا أنه يوجد بعض العراقيل فيما يخص المصادقة على الاعتماد يتعلق بحجم الغلاف المالي والمدة الزمنية والتي قد تستغرق وقت طويل مما يجعل نجاعة البرنامج متأخرة في ظل الديناميكية الحضرية السريعة.

- **إنشاء المخطط التوجيهي للتعمير (PUD):** والذي يعتبر أداة لتنمية وتهيئة المجال الاجتماعي والمادي الحضري، ويتكون من مجموعة من الوثائق التي تؤطر عملية التعمير مع مراعاة الجانب القانوني والنوعي والتقني، ويتمثل دوره في توفير أرضية مناسبة للتخطيط العمراني ويحدد الإجراءات القانونية والأحكام الإلزامية الواجب اتباعها مع طرق الردع والمراقبة من قبل المسؤولين المحليين لتسيير إقليمه البلدي

– **مخطط التعمير المؤقت (PUP)**: والذي يحدد الاحتياجات اللازمة من العقار الموجه للبناء في الأمد القريب والمتوسط مع ضرورة حماية الأراضي الزراعية في ظل الانتهاكات التي حدثت نتيجة الاستهلاك السريع للعقار ويأتي هذا المخطط المؤقت من أجل تسوية وتنظيم عمليات التعمير وذلك بتحديد ارتفاعات المباني واتجاهات التوسع الحضري مع احترام حق المواطن من المساحة المعيشية.

– **مخطط التحديث الحضري (PMU):** يتعلق الأمر بالمدن الكبيرة التي تعاني من تدهور الحالة المادية للمباني ومراكزها القديمة، و يتيح برنامج PMU تطوير وتجديد شبكة الطرق وقنوات الصرف الصحي بالإضافة إلى المنشآت وهياكل الإنتاج والمساكن التي تدهورت حالتها المادية وهذا من أجل إعادة استغلالها ورفع مستوى الخدمات الحضرية في ظل النقص الفادح وعدم قدرة المصالح المعنية من توفير الاحتياجات اللازمة للمواطن.

– **الاحتياطات العقارية (les reserves foncières):** وقد تم إنشاؤها بموجب المرسوم 74–26 المؤرخ في 20 فبراير 1974 من أجل تنفيذ سياسة إدارة الأراضي، والذي يسمح للبلدية من توفير الأراضي اللازمة من أجل تنفيذ المشاريع على مختلف الآجال القريبة والمتوسطة والبعيدة، وتهدف إلى إعادة التنظيم والتجديد وإعادة هيكلة المجال الحضري في ظل استهلاك مجمل الأراضي وذلك عن طريق استرجاع أراضي أملاك الدولة والجماعات المحلية مع إمكانية مصادرة الأملاك الخاصة من أجل المنفعة العامة و تعويضهم، وقد سمحت الاحتياطات العقارية بتكوين محفظة عقارية للبلدية مما يسهل عليها توفير الأرضية العقارية لانجاز مختلف المشاريع خاصة المناطق السكنية الحضرية الجديدة والقضاء على المضاربة العقارية كونها المتحكم الوحيد في سوق العقار وأي معاملة لا تتم عن طريق البلدية فتعتبر غير قانونية، بالإضافة إلى محاربة تحويل الأراضي الزراعية وحمايتها من الغزو الحضري.

وقد ساهمت الخطط القصيرة للتهيئة والتخطيط التي تم تنفيذها في المراحل السابقة في زيادة التفاوت المجالي والإقليمي، لهذا اعتمدت الدولة خططا جديدةً تتمثل في البرامج الخماسية (1980–1984 و 1985–1989) من أجل أن تعيد صياغة سياستها الإنمائية في المسار الاشتراكي (Cote, 1983) ، حيث ركزت الدولة جهودها نحو تنمية المناطق الداخلية والهضاب العليا والجنوب لضمان التوزيع العادل لمشاريع التنمية والسكان (شايب ذراع، 2014) تهدف هذه البرامج إلى إعادة إصلاح شامل بدءا بعملية التخلي عن سياسة القرى الاشتراكية إلى إعادة تنظيم القطاع الصناعي وتوزيعه وهذا عن طريق تأجيل المشاريع الكبرى المزمع إنجازها أوالتخلي عنها لصالح زيادة الشركات الصغيرة والمتوسطة (Tessa,

(2007، حيث أصدرت الدولة بهذا الشأن القانون رقم 87-03 المؤرخ في 27 يناير 1987 والمتعلق بتهيئة الإقليم حيث برزت فكرة اللامركزية لأول مرة في التقرير العام للمخطط، ويحدد هذا القانون أدوات تخطيط استخدام الأراضي الواردة في التصميم الوطني لتهيئة الاقليم (SNAT) و التصميم الجهوي لتهيئة الاقليم (SRAT) وعلى مستوى المحلي في مخطط تهيئة الولاية (PAW) وخطة تنمية البلدية (PAC).

ومن أجل إعادة التوازن الإقليمي والتقليل من الاختلالات المجالية اعتمدت الجزائر على تقسيم إداري جديد سنة 1984 م حيث ارتفع عدد الولايات إلى 48 بدلا من 31 والبلديات إلى1541، تم تصنيفها إلى 447 مركزا حضريا يتضمن المدن الكبرى والمتوسطة والصغيرة حسب الديوان الوطني للإحصاء (ONS) سنة 1987 موزعة عبر كامل التراب الوطني (التيجاني، 2000)، وتأتي فكرة المدن الجديدة من أجل السيطرة على الهجرة الريفية وتنويع الأنشطة حول الفضاءات الحضرية والحد من النمو الفوضوي للمدن الكبيرة وذلك بإنشاء مدن التوابع، حيث تهدف إلى تنظيم وتطوير المجال الإقليمي وتنشيط المناطق الريفية وذلك من خلال تعزيز الإمكانات الاقتصادية المحلية والإقليمية، ومع الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط (1986) أدت إلى خلق أزمة مالية حيث اضطرت الجزائر إلى اتخاذ تدابير اقتصادية صارمة وذلك بتقليل الواردات وتجميد أو تعليق أغلب المشاريع الكبرى والخطط التنموية (Tessa، 2007).

3-3- مرحلة التحرير والتحديث (1990 حتى 2008):

من التسعينات إلى وقتنا الحاضر اعتمدت الجزائر نهجا أكثر تحررا من خلال إعطاء أهمية أكثر لأدوات التخطيط الحضري الجديدة بمشاركة جهات فاعلة خاصة وتحديث الأطر التشريعية لتحسين إدارة التنمية الحضرية و الاقتصادية للأنظمة الحضرية و تعزيزها، وذلك بعد التحولات السياسية التي عرفتها البلاد والتحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي ودخول الجزائر اقتصاد السوق.

خلال السنوات 1990 -1999 م تراجعت خطط التنمية الإقليمية في ظل الأزمة المالية والاضطرابات السياسية مما أدى إلى تنفيذ إصلاح اقتصادي مكاني عميق أبرزه تنفيذ خطة التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي (FMI/BM) (Tessa، 2007)، من ناحية أخرى سمح دستور 1989 م بإعادة تقييم الإجراءات العامة في المناطق الحضرية من بينها تحرير قطاع العقار وذلك بإلغاء قانون الاحتياطات العقارية بموجب قانون التوجيه العقاري 90/25 وإصدار أدوات تخطيط جديدة وفقا لقانون التعمير 90/29 والذي يتضمن إنشاء المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخطط شغل

الأراضي (POS)، تم استبدال التحضر أحادي الوظيفة الذي ساد في الفترة الاشتراكية بالتحضر متعدد الوظائف حيث يسعى المخطط الحضري إلى تحقيق التوازن والتكامل بين مختلف الوظائف الحضرية والتي تتعلق بكل من السكن، الصناعة، الزراعة، التجارة والخدمات (MOYATE، 2017)، بالإضافة إلى تحرير دراسات تخطيط المدن حيث لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد من خلال مكاتبها بل تم إشراك فاعلين جدد وفق ما يحدده السوق الحر من أجل تحقيق تنمية إقليمية في ظل عدم قدرة الدولة على تلبية الاحتياجات (zennir، 2019).

ومن أجل تحرير سوق العقار اعتمدت الجزائر على عدة أدوات لتسهيل تخطيط استخدام الأراضي نذكر منها (Tessa، 2007):

- **القانون رقم 25-90** المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 م والمتعلق بالتوجيه العقاري، ويهدف إلى تحرير ملكية الأراضي وحق التصرف للمالكين في المعاملات العقارية وتشمل الأصول العقارية للأراضي الزراعية والأراضي الرعوية والمناطق المعمرة والقابلة للتعمير.

- **اللجنة الوزارية للعقار**، تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 117 المؤرخ في 27 أفريل 1991، حيث يترأسها وزير الجماعات المحلية وتجمع مختلف رؤساء الوزارات بما في ذلك الدفاع، الفلاحة، العدالة والداخلية، وتضمن هذه اللجنة السير الحسن لسوق الأراضي وتنسيق المشاريع الحكومية وتقييم إجراءات التطوير أو تخطيط استخدام الأراضي.

- **الوكالة المحلية لإدارة وتسوية العقار**، تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-405 المؤرخ في 22 نوفمبر 1990، وتهدف هذه الأداة لإعادة تشكيل الوعاء العقاري للجماعات المحلية حيث تعمل على توفير المساحة العقارية للمستثمرين وتعزز تنظيم سوق العقار مما يسهل عليها تحديد مواقع الأنشطة .

- **قانون الاستثمار**، أنشئ بموجب مرسوم تشريعي مؤرخ سنة 5 أكتوبر 1993 م ويهدف إلى تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي وهذا بإشراكهم في عملية التسيير التنمية المحلية والإقليمية ويسمح لهم تولي الفروع الاقتصادية التي تنازل عنها القطاع العمومي ويستفيد من مزايا محددة تتمثل في الغاء الضرائب والائتمانات المصرفية بالإضافة إلى توفير الوعاء العقاري لتنفيذ المشاريع في المناطق التي يتم الترويج لها.

ورغم التسهيلات التي شهدتها هذه الفترة إلا أن الظروف السياسية والأمنية لم تسمح بتحقيق الأهداف المرجوة في ظل العجز المالي التي تعرفه الدولة مما نتج عنه أزمة حادة شملت مختلف جوانب الحياة من ناحية السكن إلى ارتفاع نسبة البطالة، تدهور المحيط الحضري وتشبعه بالإضافة إلى غياب المراقبة و قلة المشاريع السكنية الحكومية ونزع الدعم الحكومي لبناء السكنات لفائدة المواطنين وتوقف أغلب البرامج التنموية، وقد تم مراجعة سياسة التخطيط العمراني وتجديدها سنة 1995 م من قبل وزارة التجهيز والتهيئة الإقليمية تحت ما يسمى بـــ (**جزائر الغد**) حيث تضمنت هذه الوثيقة الخطوط العريضة للاستراتيجية الوطنية الجديدة للتهيئة العمرانية وتحدد الآليات المتبعة من أجل تحقيق التوازن في توزيع الثروة الوطنية وشغل الفضاء من خلال إضفاء الطابع المؤسساتي على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) و المخطط الجهوي للإقليم (SRAT) (LATRECHE، 2008)، ويرتكز على 04 مشاريع جهوية كبرى لتهيئة تنمية منطقة الهضاب العليا تشمل 16 ولاية والتي تهدف الى تنمية وتطوير مجموعة من المراكز الحضرية يترواح عدد سكانها ما بين 8000 الى 10000 نسمة بقدرة استيعاب تصل إلى 50 ألف نسمة و تطوير القطاع الزراعي والصناعي على مستوى كل واحدة (عقاقبة، 2017).

لتأتي بعدها مرحلة الانتعاش الاقتصادي ابتداء من سنة 1999 حتى 2004 نظرا إلى ارتفاع سعر النفط، حيث خصصت الدولة غلافا ماليا قدره 1000 مليار دينار سنويا ساهم في إعادة إحياء المشاريع التنموية، كما تم إنشاء وزارة التهيئة الإقليمية والبيئة بهدف تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في عملية التهيئة الإقليمية وذلك عن طريق إصدار مجموعة من الأدوات تتمثل في:

- القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بإعداد مخططات التهيئة الإقليمية (SNAT ، SRAT,PAW, SDAAM)، وتهدف هذه الخطط إلى جعل هذه المجالات الإقليمية أماكن قابلة للحياة وتساهم في الحد من عدم المساواة المكانية والسيطرة على النمو الحضري وتحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع والتكامل الإقليمي (Tessa، 2007).

- القانون رقم 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، والذي يحدد الأحكام المتعلقة بكيفية اعداد خطط التوسع الحضري بعيدا عن الساحل.

- القانون 08-02 المؤرخ في 08 ماي 2002 المتعلق بإنشاء المدن الجديدة وتهيئتها.

وتهدف هذه القوانين إلى تنمية شاملة للتراب الوطني وذلك عن طريق تحقيق وتجسيد ما يلي (بديار، 2023):

– خلق الظروف المناسبة لتنمية الثروة الوطنية والقضاء على البطالة والمساواة بين جميع المواطنين من أجل تحقيق التنمية والازدهار.

– التوزيع العادل والمناسب لدعائم التنمية و وسائلها بين المناطق والأقاليم.

– تخفيف الضغوط على الساحل والمدن الكبرى وذلك بترقية الأوساط الريفية والمناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب من أجل استقرار سكانها.

– إعادة التوازن للبنية الحضرية وذلك بترقية الوظائف الجهوية والوطنية والدولية للحواضر والمدن الكبرى.

ومع ذلك فإن المحيط الحضري للمدن عرف تدهورا كبيرا نتيجة التراكمات السابقة حيث أصبح من الضروري اتباع نهج جديدة للتوسع الحضري والتركيز على القضاء على الاختلالات المكانية وإدخال المدن في منظور جديد للتحديث وفق مبادئ التنمية المستدامة (zennir, 2019)، حيث تم إصدار القانون 06–06 المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق لـــ 20 فبراير 2006 والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة، والذي يهدف الى توفير أداة دعم لبناء استراتيجية وطنية لتنظيم الإطار الحضري والحصول على هيكل حضري متوازن و متعدد المراكز للمدن لضمان أشكال جديدة من العلاقات بين المدينة والريف ولضمان إمكانية الوصول إلى البنية التحتية والعديد من الدراسات (مخطط التماسك الحضري: SCU، نظام المعلومات الجغرافي: GIS، الخريطة الاجتماعية الحضرية: CSU، خريطة الأرض الحضرية: CFU)(LATRECHE, 2008) ، بالإضافة الى قانون التسوية 08–15 المؤرخ في 17 رجب 1429 الموافق لـــ 20 يوليو 2008 م الذي يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمامها وشروط شغل الأراضي ووضعية البنايات قيد الإنجاز أو المنجزة، يهدف هذا القانون إلى ترقية الإطار المبني وتحسين المظهر الجمالي للمدن الجزائرية.

- منظومة التخطيط المجالي والحضري في الجزائر:

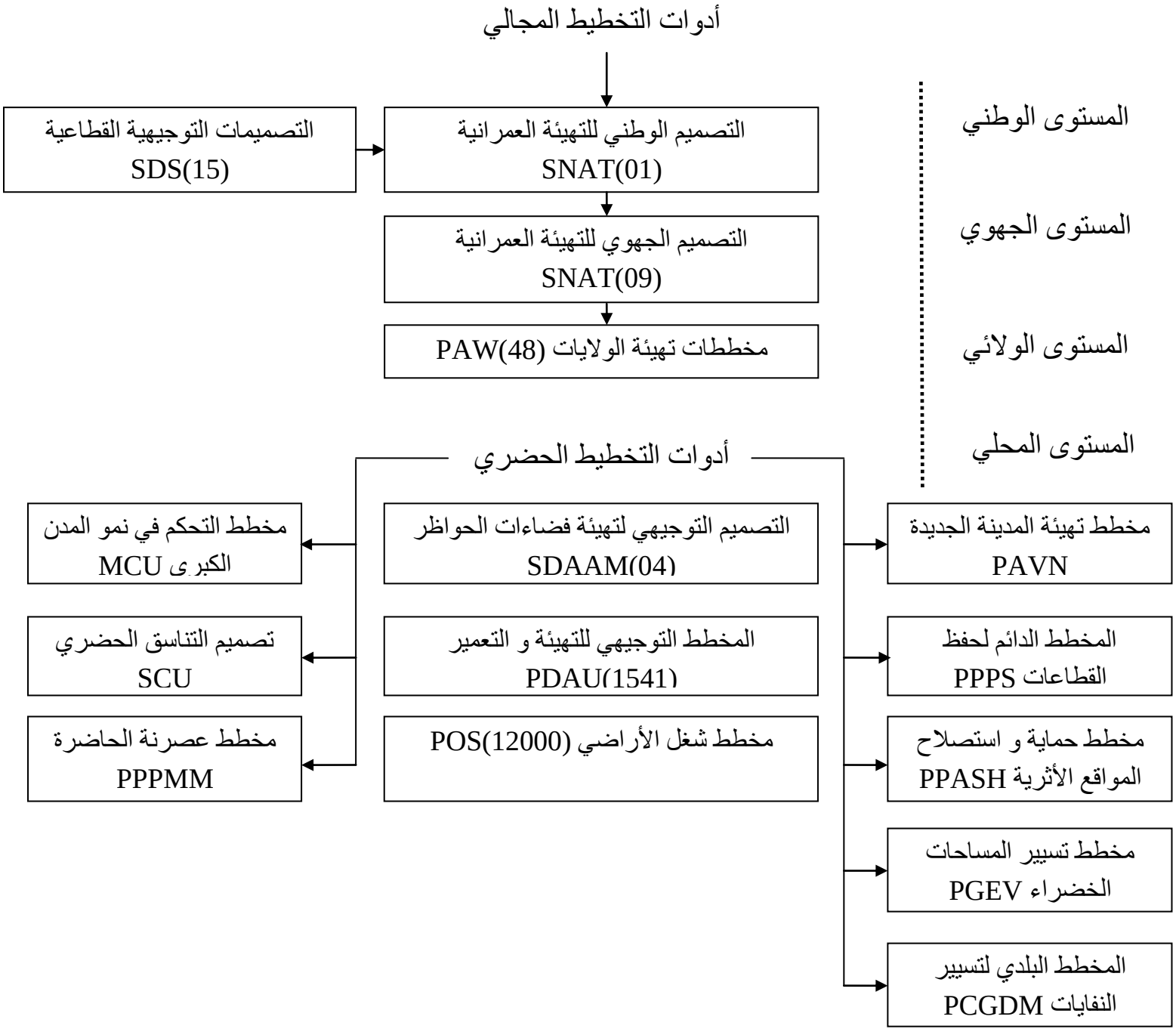

المصدر : محمـــد الهادي لعروق (2008)، "تسيير وتهيئة الحواضر الجزائرية، هندسة السلطة ورهانات الحكم الراشد"، مجلة مخبر التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 7.

3-4- سياسة الإسكان في الجزائر :

يعتبر الإسكان من بين أهم القضايا في الوقت الراهن، لأن توفير السكن يتطلب المزيد من الوقت والموارد بالإضافة إلى برامج مدروسة من أجل تنفيذه مع الأخذ بعين الاعتبار الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، فقد تأثرت سياسة الإسكان في الجزائر بشكل كبير بماضيها الاستعماري واستقلالها اللاحق، ففي خلال الفترة الاستعمارية حاولت الحكومة الفرنسية إدارة تدفق العمال الجزائريين من خلال إنشاء مساكن جماعية خاضعة للرقابة تعرف باسم "foyer"، وبعد الاستقلال اعتمدت الحكومة الجزائرية سياسات الإسكان الاجتماعي مماثلة لتلك الموجودة في فرنسا مع التركيز على مشاريع الإسكان الجماعي الكبيرة لاستيعاب عدد سكان المناطق الحضرية المتزايد والقوى العاملة الصناعية.

وبعد الاستقلال ورحيل المعمرين، ورثت الجزائر حظيرة سكنية شاغرة (Benidir، 2007) سمحت باستيعاب الفائض السكاني الذي زحف من القرى والأرياف و لكن مع استمرار النزوح الريفي والزيادة الطبيعية أدى ذلك إلى نمو ديموغرافي كبير عمل على تضخم المدن مما نتج عنه تشبع على مستوى الحظيرة السكنية، حيث طبقت الجزائر عدة سياسات للإسكان بمختلف المسميات من أجل امتصاص الطلب المتزايد على السكن، والملاحظة التي يمكن استخلاصها هو أن هذه السياسات تميزت بكونها برامج استعجالية، حيث يعتبر مشكل الإسكان من أبرز المشاكل التي تواجه الحكومة الجزائرية في الماضي وحتى الوقت الراهن وقد أثبتت سياسات الإسكان المتبعة عدم نجاعتها في ظل تزايد وتيرة الطلب على السكن (GHEZAL، 2014).

3-4-1- بوادر أزمة السكن :

ظهرت بوادر أزمة السكن في الستينات ، ففي سنة 1962 كانت الحظيرة السكنية تضم ما يقارب 2 مليون وحدة سكنية يعود إنشاؤها إلى الفترة الاستعمارية، والتي تم تدعيمها ب 30 ألف وحدة سكنية جديدة بمتوسط 11 ألف وحدة سكنية في السنة، ومع ذلك لم تستطع الحكومة الجزائرية مواكبة النمو السكاني والذي قدرت نسبة النمو ب 3 بالمئة في حين أن متوسط نمو قطاع السكن لا يتجاوز 0.5 بالمئة

(GHEZAL، 2014)، حيث أظهر تعداد سنة 1966 م[1] عجزا في توفير السكن قدر بـــ 300 ألف وحدة سكنية (BELTAS, 2016).

كما قدر معدل نمو الحظيرة السكنية ما بين 1966–1987 بنحو 25 بالمئة في حين أن معدل النمو السكاني تجاوز 3 بالمئة وهذا باعتبار أن المسكن الواحد يشغل خمسة أشخاص وفق معيار معامل شغل المسكن الوطني نتج عنه اكتظاظ كبير في المساكن (BELTAS، 2016)، على الرغم من أن متوسط التسليمات الجديدة بلغ 70 ألف وحدة سكنية سنويا إلا أن العجز زاد بمقدار 2.2 مليون شخص، من العوامل التي أدت الى تفاقم أزمة السكن تكمن في توزيع المشاريع الجديدة التي يقع 45.5 بالمئة منها في المناطق الريفية إلا أن النمو السكاني في المناطق الحضرية كان أعلى بمقدار 2.5 مرة من النمو السكاني في المناطق الريفية (GHEZAL، 2014).

وقدرت الحظيرة السكنية عام 1998 بـــ 5024977 وحدة سكنية، ومع الانتعاش الاقتصادي بداية الألفية كثفت الدولة جهودها من أجل تعويض التأخير في المناطق الريفية وخاصة الولايات المتضررة من الهجرة الريفية بسبب انعدام الأمن بسبب الأزمة الأمنية، حيث وضعت الحكومة أهدافاً طموحة مثل بناء مليون وحدة سكنية شملت مختلف الأنواع السكن العمومي والبناء الريفي، حيث استلمت البلاد 116.500 وحدة سكنية عام 2004 (Tessa، 2007) لكن هذه الجهود عالجت في المقام الأول الاحتياجات الكمية وأهملت الجوانب النوعية في كثير من الأحيان.

ومع التحضر السريع الذي عرفته الجزائر والتوزيع الغير متكافئ في السكان عبر الأقاليم وبين المدن والمناطق الريفية، حيث تضاعف عدد السكان الحضر بمقدار 2.83 ما بين 1966 و 2008 بنسبة 60 بالمئة، تم سنة 1998 إحصاء 5.1 مليون أسرة في كامل التراب الوطني في حين أن 3.1 مليون أسرة تقيم في المناطق الحضرية وتهمين عليها الاسر الكبيرة والتي تتوزع بشكل كبير في المناطق الشمالية الساحلية والمدن الكبري الذي بلغ عدد سكانها 20 مليون نسمة بينما يعيش 10 بالمئة فقط من السكان على ما يقارب 83 بالمئة من المساحة الاجمالية الوطنية (BELTAS، 2016)، ومع التقدم الديموغرافي المستمر والانفصال الأسري ساهم في زيادة الطلب على السكن حيث لم تستطع البرامج

[1] – تم احتساب هذا العجز من خلال الفرق بين عدد الأسر و الذر قدر بـــ 2,280,000 و عدد الوحدات السكنية المتاحة 1,980,000 .

العامة تلبية العجز في السكن بالرغم من المشاريع السكنية المقترحة في فترة مابين 2010–2014 (1.2 مليون وحدة سكنية بما يسمى مشروع الاسكان عدل aadl) (Belguidoum، 2021).

3–4–2– البرامج السكنية :

– **القرى الفلاحية :** تم الشروع في إنشاء برنامج 1000 قرية فلاحية عقب الثورة الزراعية والذي يهدف إلى إزالة جميع الحواجز والتناقضات التي تعيق التنمية الريفية ومحاولة تثبيت الفلاحين وذلك عن طريق استبدال علاقات الإنتاج القائمة على استغلال اليد العاملة الريفية بعلاقة جديدة تتمثل في تطبيق أولوية العمل على ملكية الأرض وتوفر الأساس لتنمية زراعية أكثر كثافة وعدالة، إلا أنه لم يتم استكمال هذا المشروع حيث تم بناء 200 قرية فلاحية فقط عبر التراب الوطني نظرا للمشاكل التي واجهتها والمرتبطة بموقعها المنعزل في الفضاء الريفي دون الأخذ بعين الاعتبار بالعلاقات التي يجب أن تقيمها مع الإطار الحضري القائم، حيث لم تؤدي الغرض من إنشائها والمتمثل في النهوض الاجتماعي بسكان الريف وتطوير وسائل الإنتاج و مكننة الزراعة، لتصبح القرى الفلاحية كمرقد للعمال الذين نزحوا نحو المدن للعمل في الإدارات العامة أو في الشركات الوطنية (Tessa, 2007) .

– **المناطق الحضرية السكنية الجديدة les zones d’habitats urbains nouvelles:** تم إنشاؤها بموجب منشور رقم 355 المؤرخ في 19 ديسمبر 1975 م من قبل وزير السكن والبناء بهدف تطوير القدرة الاستيعابية للمدن وإدماج عمليات الإسكان في المحيط الحضري ودعم ظهور المدن متوسطة الحجم (Tessa، 2007)، حيث تم اختيار أكثر من 100 تجمع حضري من أجل أنشاء أكثر من 250 منطقة سكنية حضرية جديدة بمساحة إجمالية تقدر بـــ 23,000 هكتار وبقدرة استيعاب تفوق 650,000 مسكن (Bendouina، 2010).

ولقد مُكنت المناطق السكنية الحضرية الجديدة من تحقيق بعض الأهداف التنموية التي تتوافق مع خيارات التخطيط الحضري السائدة في ذلك الوقت والتي تتعلق بتقسيم المناطق على نطاق واسع، حيث تغطي كل منطقة ZHUN في المتوسط مساحة 90 هكتار بسعة تصل إلى 2600 وحدة سكنية بمتوسط كثافة يبلغ حوالي 30 وحدة سكنية في الهكتار، وقد ساهمت هذه المشاريع السكنية بتوحيد المشهد الحضري في جميع أرجاء الوطن وقد خلقت امتدادات عمرانية غير متناسبة والتي في نهاية المطاف استهلكت مجمل الاحتياطات العقارية للبلدية (zennir، 2019)، وفي هذا الصدد يصف M.CÔTE الوضع

بـــ « *si, du centre ville , on se déplace vers les périphéries urbains, le phénomène marquant des paysages et des partiques est le grand ensemble ... on les retrouve partout identiques, des petites villes de l'intérieur jusqu'aux banlieues algéroises* »
(M.CÔTE، 1996) .

– **السكن الريفي:** يهدف السكن الريفي إلى توطين سكان الريف و تحسين ظروف سكنهم فيما يتعلق بالبرنامج الوطني للتنمية الريفية، يشمل الإسكان الريفي المساكن الريفية التي يتم بنائها من طرف المستفيد نفسه وهذا عن طريق تقديم الدعم المادي من طرف الدولة حيث تم تحديد سقف لها بـــ 300,000 دج، ثم تم رفعها الى 500,000 دج ثم تم رفعها مجددا لتصبح 700,000 دج.

– **البرامج السكنية الموجهة لسكان الحضر:** لمواجهة أزمة السكن أنشأت الجزائر نظام المساعدات السكنية للأفراد والعقارات و تتمثل في:

- برنامج السكن البيع بالإيجار
- برنامج السكن الترقوي العمومي L.P.P
- برنامج السكن الترقوي المدعم L.P.A
- برنامج السكن الاجتماعي L.P.L

3–4–3– آثار السياسة العمرانية و الإسكان: كانت لسياسة التهيئة الإقليمية والإسكان في الجزائر آثار متعددة الأوجه على المجالات الحضرية نذكر منها:

– **التنمية الحضرية:** على الرغم من إدخال أدوات التخطيط الحضري الحديثة PDAU وPOS، استمرت التنمية الحضرية دون تحسينات كبيرة في نوعية الحياة أو البيئة المبنية مما أدى إلى زحف عمراني غير مخطط وفقدان الهوية، وكان التوسع الحضري السريع مدفوعا بالتصنيع والهجرة الريفية مما أدى إلى نمو المدن الكبيرة وتحول المراكز الريفية إلى مناطق حضرية.

– **الجهات الفاعلة من القطاع الخاص:** شهد تحرير السوق في التسعينات زيادة في مشاركة الجهات الفاعلة من القطاع الخاص في التنمية الحضرية وكان الهدف من هذا التحول من التنمية التي تسيطر عليها الدولة إلى التنمية الموجهة نحو السوق هو إدماج الجزائر في اقتصاد السوق العالمي.

– **الأطر التشريعية:** أُدخلت تغييرات تشريعية هامة لتيسير التحضر بما في ذلك تطبيق اللامركزية في إصدار تراخيص البناء على أساس حجم المشروع، غير أن تنفيذ هذه الخطط لم يتكيف في كثير من الأحيان على أرض الواقع مما أدى إلى عدم الكفاءة.

– **الجانب الجمالي:** أدى التحضر السريع والفوضوي في كثير من الأحيان إلى انتشار المستوطنات العشوائية والإنشاءات الفردية منخفضة الجودة، مما أدى إلى تدهور الجمالية الحضرية وقد طغت الحاجة الملحة إلى الاستجابة لنمو سكان الحضر على التأثيرات التاريخية والاستعمارية على التخطيط الحضري.

– **جودة البيئة:** ساهم التصنيع وهو عنصر أساسي في الاستراتيجية الاقتصادية للجزائر في حدوث مشاكل بيئية وإيكولوجية كبيرة، وقد تعرضت المناطق الحضرية ولا سيما في الشمال لمخاطر من المرافق الصناعية وتدهورت النوعية العامة للبيئة بسبب الزحف الحضري والأنشطة الصناعية غير المنظمة.

4– تمدد وتوسع شبه الحضري للمدن الجزائرية:

4–1– التوسع الحضري للمدن الجزائرية:

ساهمت الممارسات السابقة في توسع المدن الجزائرية حيث أدت فكرة التقسيم المناطقي zoning إلى إنشاء مناطق حضرية منفصلة وغير مترابطة، كما ساهم برنامج المناطق السكنية الحضرية الجديدة في خلق توسعات عمرانية شاسعة وغير مندمجة مع النسيج الحضري القائم، وبصفة عامة فإن التوسع الحضري للمدن الجزائرية تم بناؤها على شكل حلقات متتالية تعكس كل حلقة المرحلة الزمنية التي مرت عليها (Côte، 1988)، من خلال تأثير عمليات إعادة الاستيلاء وإعادة البناء المتتالية والهياكل المعمارية الجديدة التي تحول الأماكن و المواقع الحضرية، انطلاقا من الأنوية الاستعمارية أو المدينة القديمة، الأحياء المحيطة بالمركز، الضواحي والأطراف الحضرية (Belguidoum، 2021).

ويمكن تلخيص التوسعات الحضرية للمدن الجزائرية في أربعة أنماط وفق M.CÔTE (1997):

– **المدن الساحلية:** يتم توجيه نمو المدن الساحلية عن طريق البحر من جهة والجبال من جهة ثانية، لتتجه نحو الجنوب كخيار وحيد لتوسعها، أين يحدث الانتشار على الأراضي المسطحة المفتوحة على الميناء وبالتالي فهي تتحول من منطقة سفح الجبل نحو الأراضي المنبسطة، وتعتبر الجزائر العاصمة خير مثال على ذلك فهي تتميز في موقعها المطل على البحر وانفتاحها على سهل زراعي شاسع.

الشكل رقم (17) يوضح : المدن الساحلية

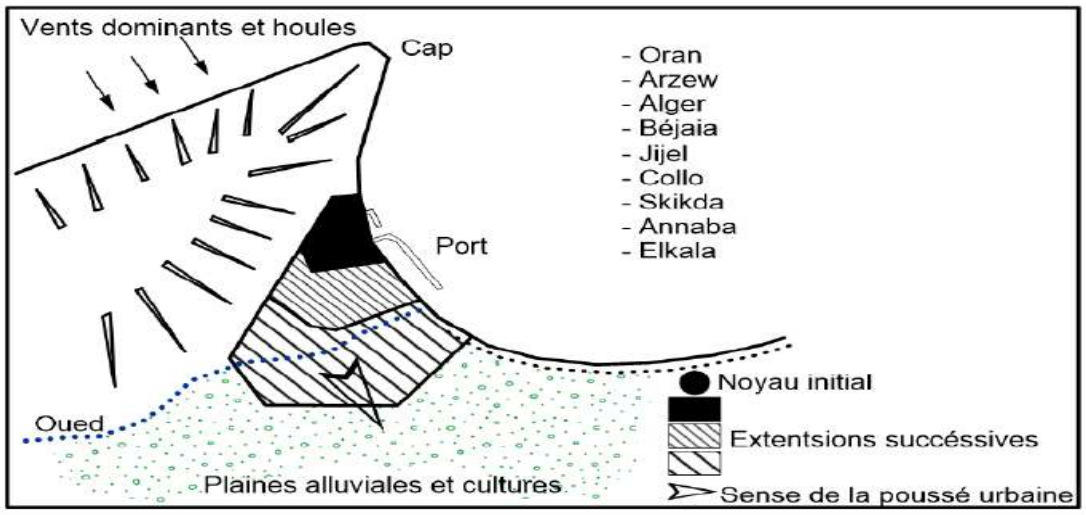

المصدر : (zennir، 2019)

– **المدن الداخلية قديمة المنشأ:** يعود تأسيسها إلى العصر الإسلامي، تتميز بموقعها الدفاعي مما يجعل من الصعب توسعها العمراني، تم إنشاء الأنوية الاستعمارية بالقرب منها وفي الغالب يتم ابتلاعها من طرفها مما يؤدي إلى احتلالها جزء صغير من المساحة الكلية للمدينة (CÔTE, 1997).

الشكل رقم (18) يوضح: المدن الداخلية قديمة المنشأ

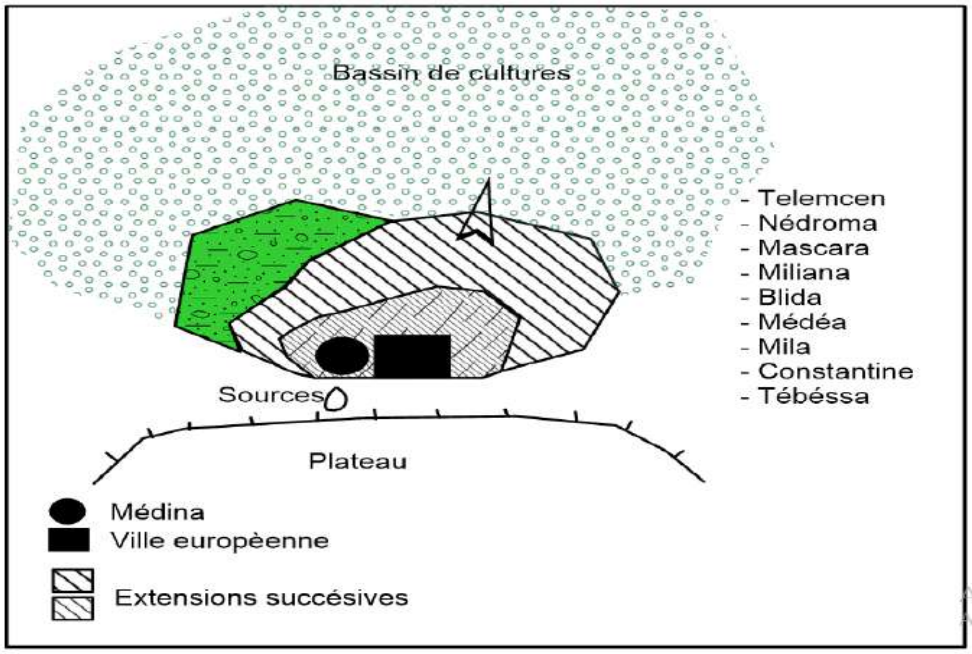

المصدر : (zennir، 2019).

– **المدن الداخلية ذات النشأة الاستعمارية:** والتي تم إنشاؤها بهدف بسط السيطرة والنفوذ على المناطق المجاورة، حيث تم بناؤها وسط الأحواض الزراعية وتتميز في مخططها الشطرنجي الغير متجانس مع الامتدادات الأخيرة على مساحات واسعة، توسعها يتم على شكل حلقات متتالية حيث تضاف الضواحي الاستعمارية ثم الأطراف العشوائية وبعد ذلك الأطراف الحديثة.

الشكل رقم (19) يوضح : المدن الداخلية ذو النشأة الاستعمارية

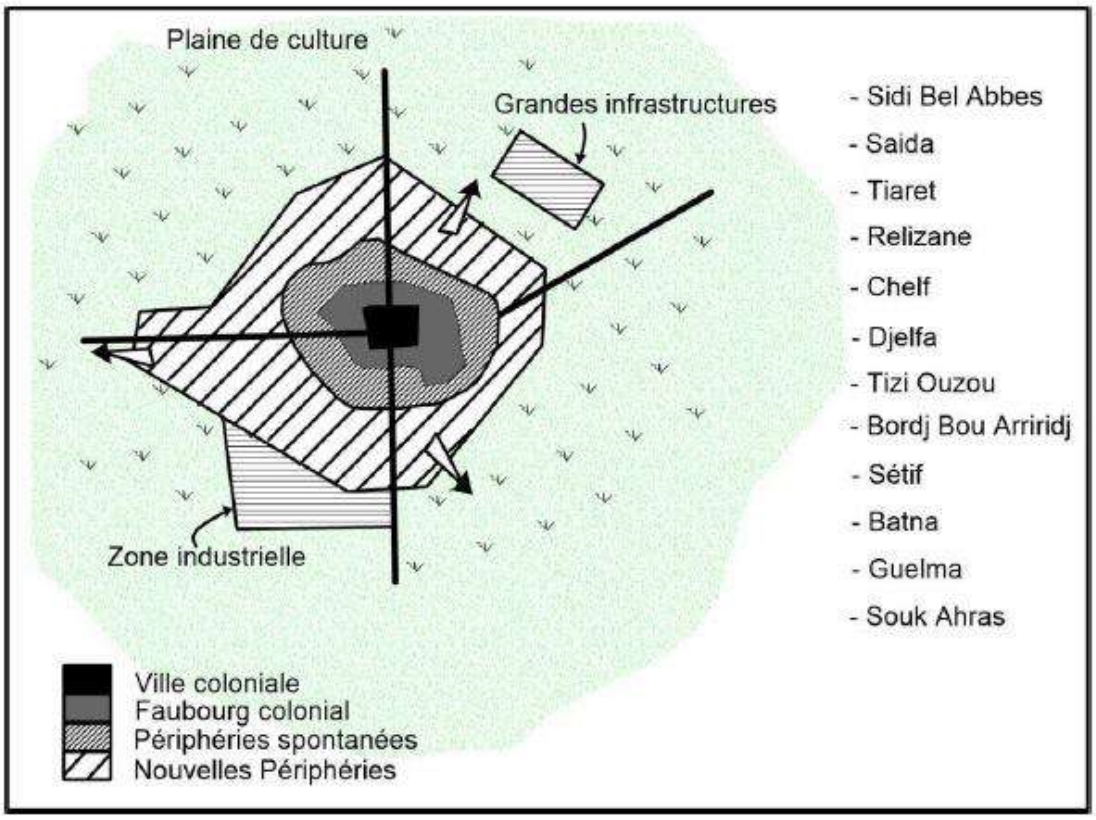

المصدر : (zennir، 2019)

– **المدن الصحراوية :** لم تشهد هذه المدن ازدواجية حضرية حيث تم إهمالها من طرف المستعمر، ويتم توسعها المجالي بدون ارتباط تام مع أنماط البناء التقليدي حيث تم اجتياح أغلب الأراضي الزراعية المحيطة التي تحتوي على بساتين النخيل في بعض المدن.

الشكل رقم (20) يوضح : المدن الصحراوية

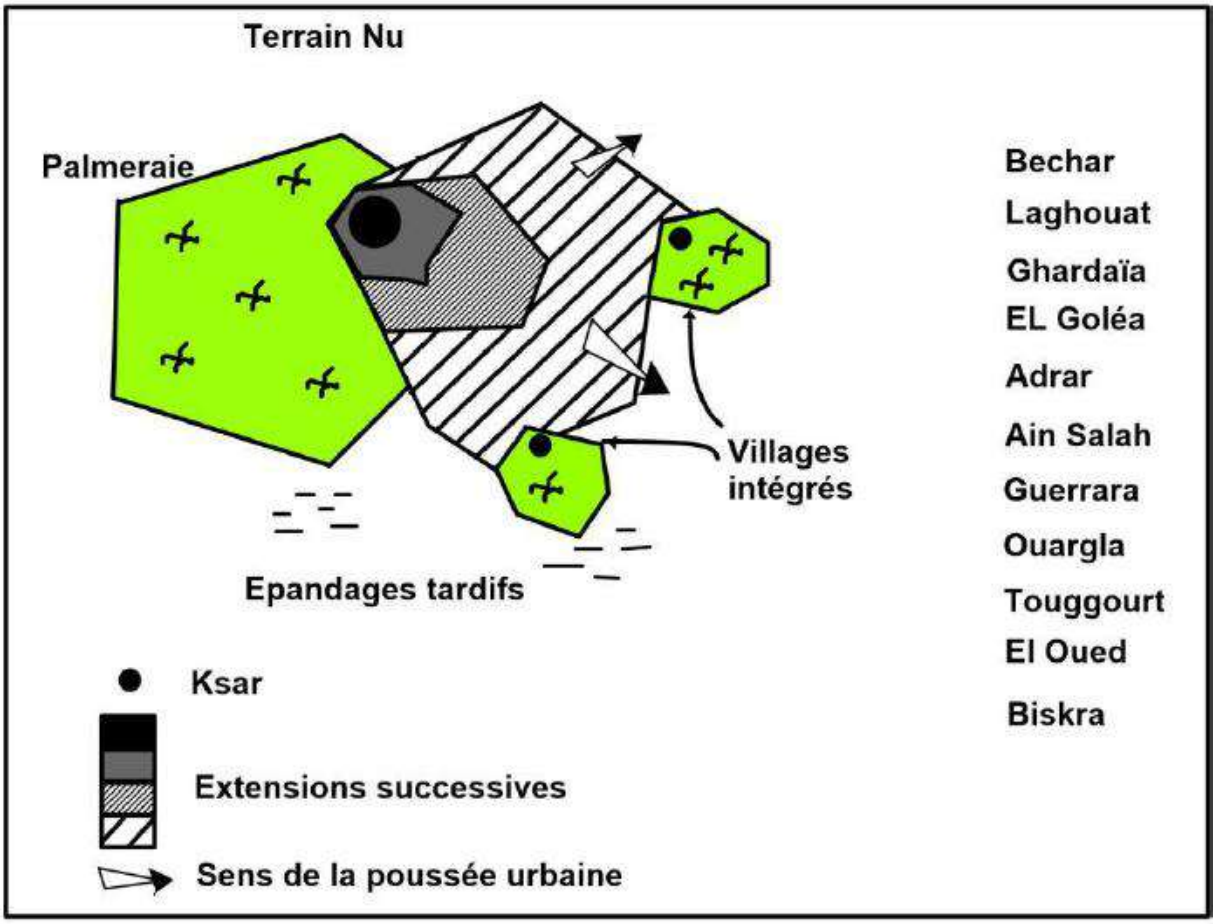

المصدر : (zennir، 2019) .

4-2- تطور المناطق شبه الحضرية حول المدن الجزائرية :

منذ بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين شهدت الجزائر مرحلة جديدة من التحولات الحضرية نتيجة سياسات التهيئة الوطنية والتحضر التلقائي، غالبا ما تظهر المدن على أنها مجموعات من الأنسجة الحضرية مجزأة ومتتالية تحيط بالمركز الحضري (Belguidoum، 2021)، حيث تم تجاوز النسيج القديم المتجانس والمكتظ بالسكان تدريجيا والذي أصبح غير قادر على الاستقطاب وتشكيل نواة مركزية، و هذا ما سمح بإنشاء مدن مركبة متعددة المراكز أو بما يسمى المدينة المنتشرة، مما أدى إلى عملية تفريغ للمراكز الحضرية نتيجة لعملية مزدوجة تتمثل في: التطور التدريجي للقطاع الثالثي وإعادة توزيع السكان والسكنات (Khelifi, M & .Trache, S. M، 2020)، حيث تتميز المناطق المحيطة بالمدن بتركيز كبير للسكن وتدفق مختلف أنشطة التجارة ومستودعات التخزين ومصانع الإنتاج، تعيد هذه

العناصر تشكيل المشهد العام للمدن المعاصرة والتي تتناقض مع الأشكال الحضرية الموروثة من قبل الاستعمار (MOYATE، 2017).

وعلى مدى السنوات الأخيرة أدت الديناميكيات الحضرية الكثيفة التي تجسدت من خلال الزحف التدريجي للمدينة على أطرافها المباشرة نتيجة السياسات الحضرية المختلفة (تطوير السكن الفردي، المجمعات السكنية الجماعية الكبيرة، التعاونيات العقارية ...الخ) التي تم تنفيذها في محيط المدن قد ولدت حراكا عكسيا نحو الأطراف (Khelifi, M & .Trache, S. M، 2020) ساهمت في تطوير المناطق شبه الحضرية وذلك بإنتاج فضاء حضري–ريفي ساعد في تكوين قطبيات ثانوية وتحويل المجال المحلي، حيث نجد أن الأحياء السكنية الجديدة دمجت مختلف الأنشطة الاقتصادية والتجارية بالإضافة إلى الوظيفة السكنية وساعد في ذلك شبكة من البنى التحتية، ومن بين العوامل التي ساهمت في تطور العملية شبه حضرية في الجزائر نجد:

4-2-1- توزيع السكان و تشتتهم في المناطق شبه حضرية:

في ظل التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المناطق الحضرية والتي أدت إلى ارتفاع سعر العقار والمباني نتيجة المضاربة، تشهد المناطق شبه الحضرية استقطاب هام راجع لوجود عدة مزايا تتعلق بانخفاض سعر العقار والقرب من المحاور الرئيسية، ساهمت في هجرة الطبقة المتوسطة والفقيرة وانتشارها في المناطق الهامشية وشبه الحضرية حيث يصف دونواديو (1998) المناطق شبه حضرية على أنها أماكن شعبية يتم فيها بناء فضاء حضري–ريفي جديد (Benzitouni، 2023)، يتميز التوزيع السكاني في الجزائر بشيخوخة تدريجية للسكان في المراكز الحضرية بينما تشهد الأطراف الحضرية تجديداً راجع إلى انتقال العائلات الحديثة (Trache, 2010)، وقد أدت هذه العملية إلى تغيير كبير في المناظر الطبيعية الريفية التقليدية وتحويلها شيئا فشيئا إلى مناطق شبه حضرية تتميز بمزيج من الخصائص الحضرية والريفية.

الجدول رقم (03): توزيع السكان حسب نسبة التشتت و التجمع في الجزائر منذ 1966 الى 2008 م

السنوات	عدد السكان بالآلاف			نسبة السكان المتجمعون	نسبة السكان المنتشرون
	المناطق التجمعية	المناطق المنتشرة	المجموع		

1966	6409	5613	12022	53.31	46.69
1977	9909	7039	16948	58.47	41.53
1987	16287	6764	23051	70.66	29.34
1998	23698	5403	29101	81.44	18.56
2008	29216	4864	34080	85.73	14.27

المصدر : (Benzitouni، 2023)

من خلال الجدول أعلاه يمكننا أن نلاحظ أن نسبة تشتت السكان تتناقص تدريجيا مقارنة مع التجمعات السكانية، حيث سجلت نسبة 46.69 بالمئة سنة 1966 م في حين أن التجمعات السكانية سجلت في نفس السنة ما نسبة 53.31 بالمئة، لتبدأ بالتناقص لتصل الى 14.27 بالمئة سنة 2008 م، بينما نلاحظ تزايد على مستوى التجمعات السكانية لتصل الى 85.73 بالمئة سنة 2008 م، هذا وقد سجلت التجمعات السكانية زيادة مطلقة قدرت بحوالي 13 مليون نسمة ما بين إحصائي سنتي 1987 و 2008 م، في حين سجلت في نفس الفترة المناطق المنتشرة انخفاض في عدد السكان ما يقارب 2 ملايين نسمة.

هذا التباين راجع إلى السياسات العمرانية وسياسات الإسكان المنتهجة في السنوات السابقة (القرى الفلاحية و التحصيصات السكنية) بالإضافة الى إنشاء مستوطنات من السكن غير القانوني والفوضوي، حيث ساهمت المشاريع الموجهة نحو المناطق الريفية وشبه الحضرية في عملية تكتل وتجميع السكنات المنتشرة (urbanification de mileux rural).

الشكل رقم (21) : توزيع السكان حسب نسبة التشتت و التجمع في الجزائر منذ 1966 الى 2008 م

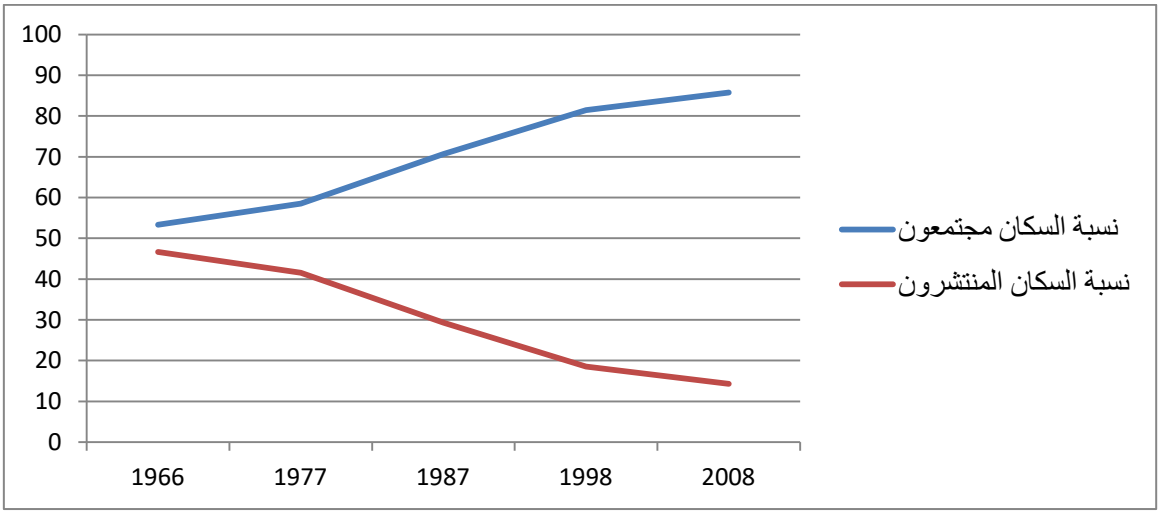

المصدر : من اعداد الباحث 2024 .

الخريطة رقم (02) : توزيع التجمعات التي يزيد عدد سكانها عن ألف نسمة سنة 1966م في الجزائر

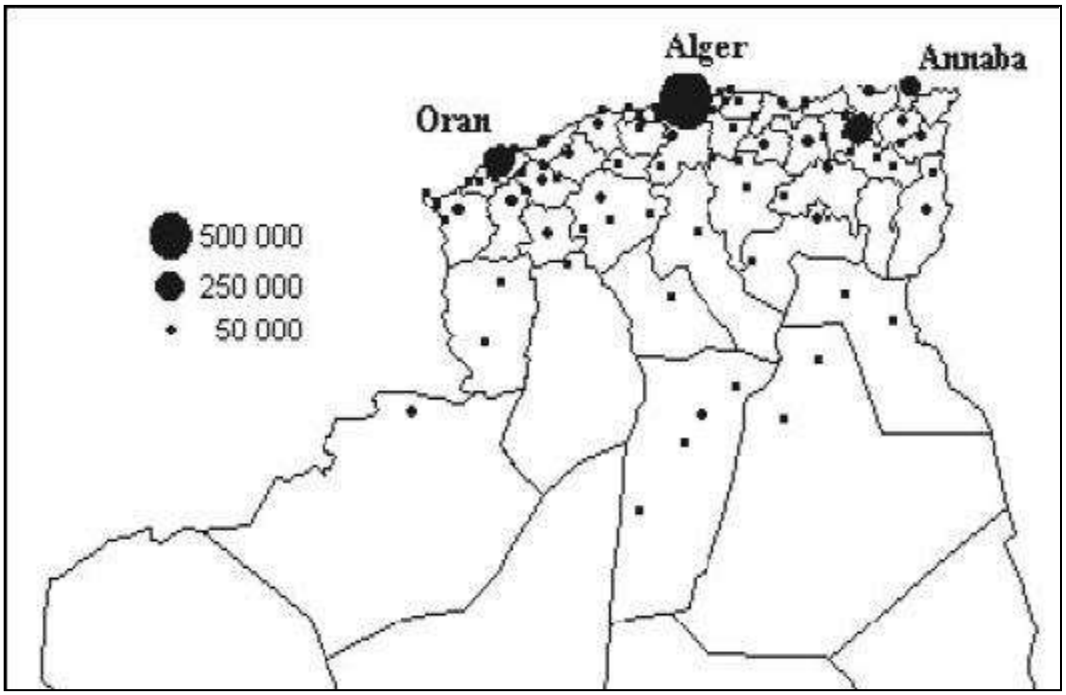

المصدر : (KATEB، 1999)

الخريطة رقم (03) : توزيع التجمعات التي يزيد عدد سكانها عن ألف نسمة سنة 1998م في الجزائر

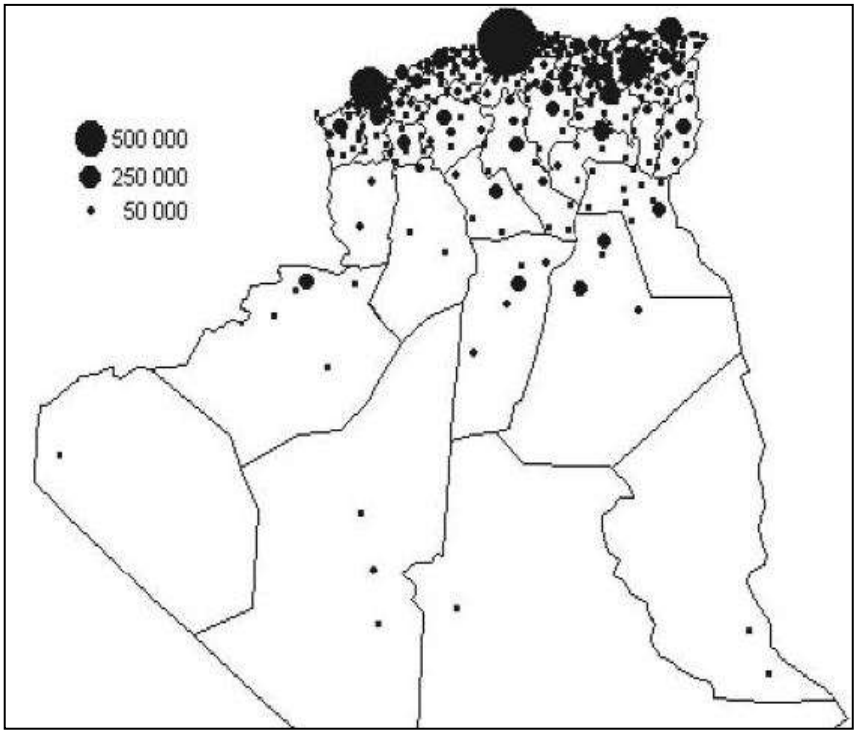

المصدر : (KATEB، 1999)

4-2-2- التغييرات في التركيبة الاجتماعية-الاقتصادية :

من خلال الجدول في الأسفل نلاحظ أن هنالك تحولا في الوظائف مع تسيد في القطاع الثالثي مثل التجارة والخدمات والإدارة حيث سجلت نسبة 56.61 % سنة 2008 م، بينما نلاحظ انخفاضا كبيرا على مستوى قطاع الزراعة حيث تم تسجيل نسبة 13.96% فقط سنة 2008 م في حين كانت قد سجلت سنة 1966 ما نسبته 51.63 %، بينما سجل كل من قطاع الأشغال العمومية والصناعة نسب متذبذبة قدرت بـــ 17.22 % و 12.48 % على التوالي حيث شهد هذان القطاعان مرحلة الانتعاش في الفترة ما بين 1977-1987 نتيجة سياسة التصنيع والسياسة العمرانية المنتهجة (إنشاء المناطق الصناعية وبناء المناطق السكنية الحضرية الجديدة).

الجدول رقم (04) يوضح : تطور اليد العاملة حسب القطاعات منذ 1966 الى 2008 م .

القطاع	احصاء 1966		احصاء 1977		احصاء 1987		احصاء 1997		احصاء 2008	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الزراعة	873000	51.53	692160	32.63	724699	19.32	884000	15.49	1252000	13.96
الأشغال العمومية	71000	4.19	345816	16.30	659137	17.57	588000	10.30	1575000	17.22
الصناعة	123000	7.26	401462	18.93	652153	17.39	584000	10.23	1141000	12.48
الخدمات ، تجارة والادارة	627000	37.01	681583	32.13	1714531	45.71	3651000	63.97	5178000	56.61
المجموع	1694000	100	2121021	100	3750520	100	5707000	100	9146000	100

المصدر: (Benzitouni, 2023)

الشكل رقم (22) يوضح : تطور اليد العاملة حسب القطاعات منذ 1966 الى 2008 م في الجزائر .

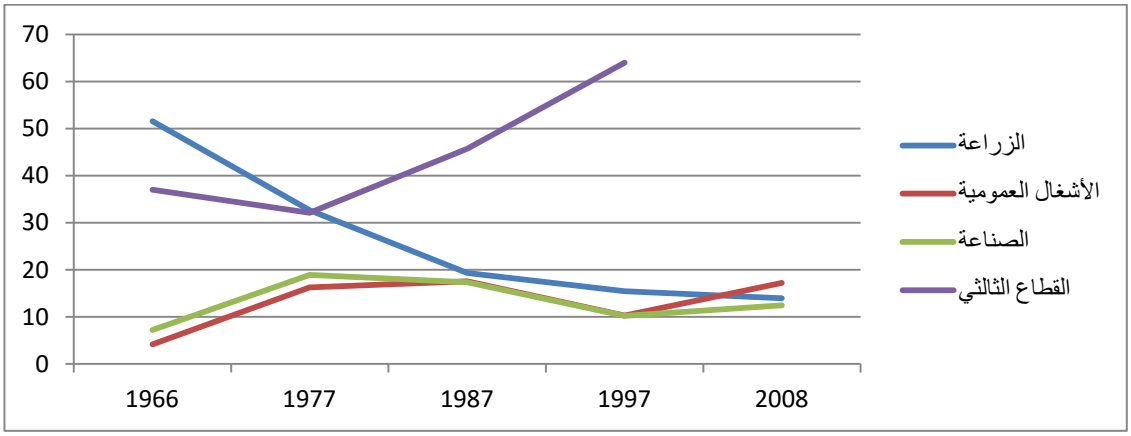

المصدر: معالجة بيانات الجدول رقم (04) + اعداد الباحث 2024 .

شهدت المناطق الحضرية المركزية تحولا من الوظائف السكنية إلى الوظائف الثالثية، حيث فسحت عملية الهجرة العكسية أو تحويل السكان نحو الأطراف إلى تحويل المساحات السكنية لأغراض تجارية وخدماتية، في حين أن المناطق شبه الحضرية أصبحت مجالات متنوعة وتحتوي مجموعة من الاستخدمات والتي في بعض الأحيان تكون متضاربة (زراعة – صناعة – و تجارية).

4-3- تطور الحظيرة السكنية:

من خلال الجدول أسفله نلاحظ تطور على مستوى برامج السكن المبرمجة (الفردية و الجماعية)، مع تسيد واضح للسكنات الفردية حيث سجلت زيادة قدرت بنحو 800 ألف سكن فردي بنسبة نمو بلغت 34.41 %، تليها السكنات الجماعية بزيادة قدرت بـــ 350 ألف وحدة سكنية بنسبة نمو 51.16 %، بينما نلاحظ تراجع في كل من السكنات التقليدية والسكنات الغير المستقرة بنحو 11.53 % و 9.1 % على التوالي، في حين أن السكنات غير المصرح بها عرفت زيادة ضخمة قدرت بـــ 130 ألف مسكن بنسبة 949.56 % ما بين الاحصائين.

الجدول رقم (05) يوضح : تطور الحظيرة السكنية ما بين عامي 1998 و 2008 م في الجزائر

	احصاء سنة 1998	احصاء سنة 2008	نسبة النمو %
السكنات الجماعية	657491	1007000	% 51.16
السكنات الفردية	2299629	3091000	% 34.41
السكنات التقليدية	860164	761000	% -11.53
سكنات أخرى	28332	63000	% 122.36
السكن غير مستقر	222421	202000	% -9.18
السكنات غير مصرح بها	13720	144000	% 949.56
المجموع	4081749	5268000	% 29.06

المصدر : (BELTAS، 2016)

يعيش أكثر من 61.8 بالمئة من السكان في منازل فردية مقابل 35.4 بالمئة فقط في مباني سكنية جماعية و 1.9 بالمئة في مباني غير مستقرة، حيث نجد أن نسبة الأسر التي تملك مسكنا خاصا جد

مرتفعة تقدر بـــ 70.2 بالمئة (Belguidoum، 2021)، تتموقع في الغالب في المناطق المحيطة وشبه الحضرية راجع إلى رغبة الأسر الاستفادة من منزل خاص بها بعيدا عن المباني السكنية الجماعية (الحرمة) والاستفادة من المزايا الطبيعية والهروب من ضغط المدينة.

4-4- استهلاك العقار الفلاحي :

إن التغييرات السريعة التي حدثت في الجزائر خلال العقود الماضية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي أصل الديناميكيات الحضرية والريفية الحديثة حيث ساهمت في ظهور تنظيم مكاني جديد أدى إلى زيادة المنافسة في استخدام الأراضي، و قد ساهمت الهجرة الريفية نحو المدن والاستقرار في الضواحي والمناطق المحيطة التي يغلب عليها الطابع الزراعي إلى العديد من التغييرات بما في ذلك التغييرات في استراتيجيات ملاك الأراضي، حيث تمكنت المضاربة على الأراضي من الوصول إلى المناطق شبه الحضرية والريفية المحيطة بالمدن خاصة خلال الثمانينات والتسعينيات والتي اتسمت بغياب المراقبة وضعف مؤسسات الدولة تسببت في الانتقال من الدخل الزراعي إلى الريع العقاري مما زاد في تعزيز الهيمنة على المساحات شبه الحضرية، وبالإضافة إلى ذلك ساهم تطوير المساكن الفردية على شكل تحصيصات وانتشار المساكن غير القانونية في الأراضي الزراعية في تحويل مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية والتي أدت في نهاية الأمر إلى تجزئة المناظر الطبيعية في مختلف المدن الجزائرية .

5- أمثلة : حول التمدد العمراني في المجالات شبه الحضرية للمدن الجزائرية:

5-1- الجزائر العاصمة :

شهدت الجزائر العاصمة كما في باقي الحواضر الكبرى في الجزائر بدء عكس اتجاه الهجرة نحو المناطق شبه الحضرية في السبعينيات من القرن الماضي وتسارع خلال العقود التالية عندما لم يعد تطور السكان مرتبطا بالنزوح الريفي، ويعود السبب في ذلك إلى السياسات المتعلقة بالأراضي و العقارات التي وضعتها الحكومة (PRENANT، 1997)، حيث فضلت سياسة الإسكان البناء في البلديات المحيطة بالجزائر العاصمة ما أدى إلى إعادة توزيع السكان وتوسيع المساكن غير القانونية بسبب الهجرة الريفية، وعلى الرغم من أن برامج الإسكان تخطط للاستجابة بسرعة للاحتياجات السكنية (saidani, 2020)، إلا

أنها كثيرا ما كانت غير متزامنة مع تنمية القطاعين الثانوي والثالثي ما أدى إلى تدفق كبير للسكان أنتج لنا مناطق طرفية فقيرة من حيث الخدمات وتفاقم مشاكل النقل والتلوث (Bendouina، 2010).

قدرت المساحة المبنية لمدينة الجزائر العاصمة سنة 1985 م بـــ 10,000 هكتارا إلا أنه مع مرور الزمن فإن المساحة المبنية قد تضاعفت خلال السنوات اللاحقة نتيجة التمدد الحضري، حيث تم استهلاك احتياطات الأراضي للبلدية من خلال عمليات المجمعات الكبرى والمرافق والتقسيمات الفرعية واجتياح السكن غير القانوني للأراضي الزراعية، إذ تعرض سهل متيجة المحادي للمدينة إلى استهلاك أغلب أجزائه والذي يعتبر من بين السهول الخصبة في البلاد مما ينذر الى ظهور أزمات تتعلق بالغداء في المستقبل القريب إذا استمر استهلاك الأراضي بهذه الوتيرة.

الخريطة رقم (04) توضح : شغل الأرض للمجال الحضري لمدينة الجزائر العاصمة سنة 1970 م

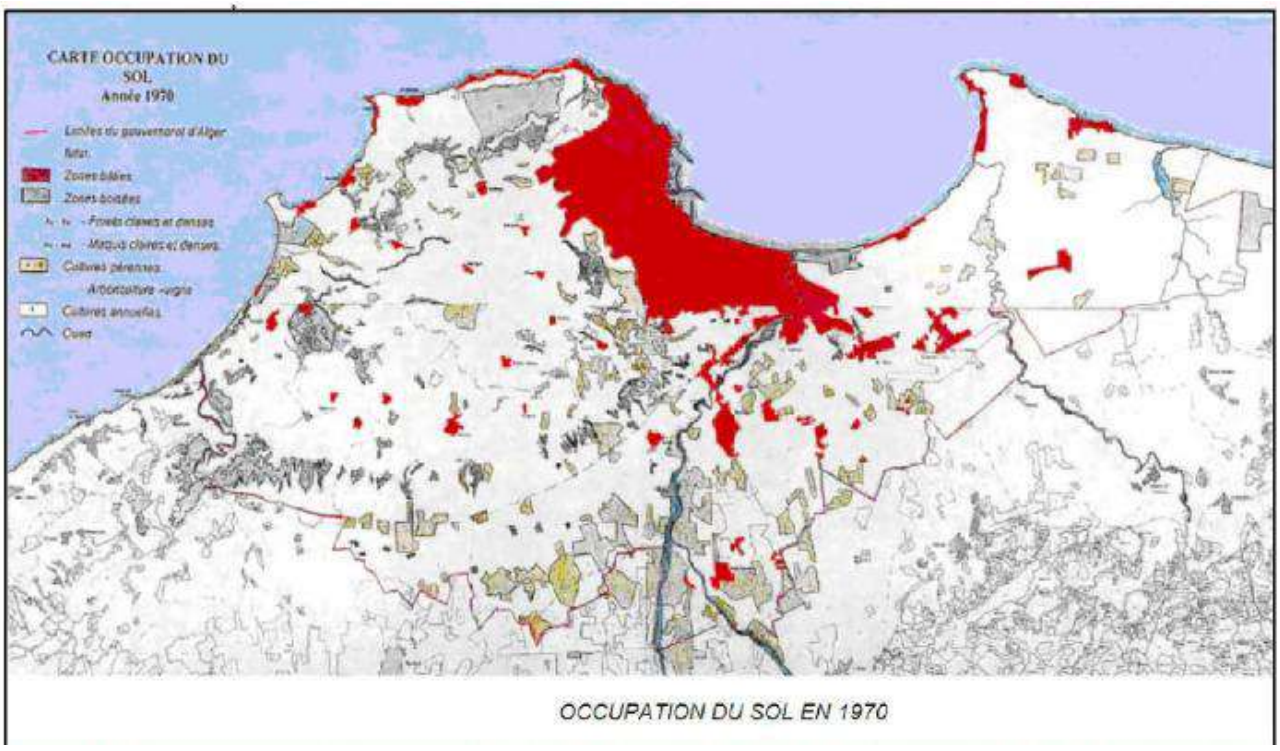

OCCUPATION DU SOL EN 1970

المصدر : (zennir، 2019) .

الخريطة رقم (05) توضح : شغل الأرض للمجال الحضري لمدينة الجزائر العاصمة سنة 2000 م

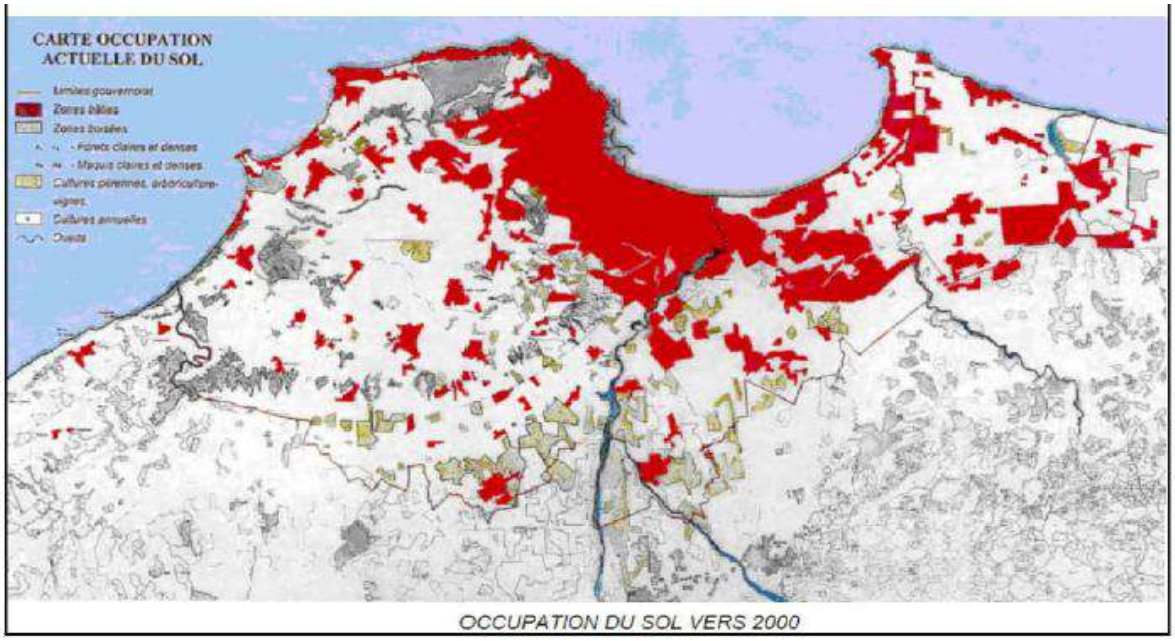

المصدر : (zennir، 2019)

الخريطة رقم (06): التمدد الحضري في المجال الميتروبولي لمدينة الجزائر العاصمة بين 1987 و 2007م

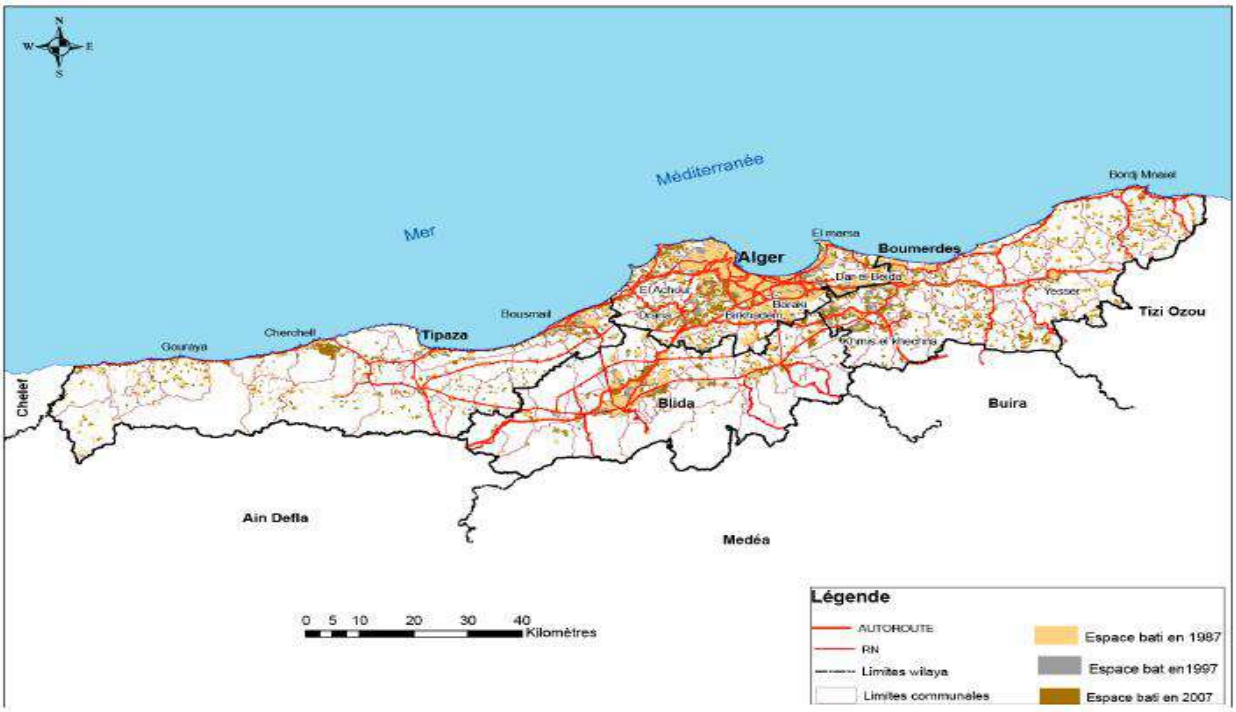

المصدر : (zennir، 2019)

5-2- مستغانم :

تعرف مدينة مستغانم تغييرات سريعة في المشهد العام نتيجة التمدد الحضري للمركز وعملية تمدين للقرى المجاورة والتجمعات الثانوية المحيطة، وتعتبر المدينة زراعية بامتياز حيث يشتغل ما يقارب من 56 بالمئة من سكانها شبه الحضريين في الزراعة إلا أن القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسكنية والزراعية أخذت بالظهور نتيجة أعمال التنمية التي تم تنفيذها كونها تعتبر قبلة سياحية هامة في الغرب الجزائري.

وتتميز الديناميكية شبه حضرية في مستغانم بزحف مكاني كبير خاصة على مستوى الحلقة الأولى التي تشكل المجموعة الحضرية لمستغانم والتي تم استهلاك فيها ما يقارب 5000 هكتارا من الأراضي الزراعية خلال العقدين الماضيين، في حين أن البلديات البعيدة نوعا ما عن مركز الحضري لم تشهد حركية كبيرة وأن استهلاك الأراضي يبقى في حدود 1500 هكتار في نفس الفترة، وشملت عملية التمدد الحضري في مستغانم المحاور الرئيسية الكبرى (الطرق الوطنية : 90 و 23, والطرق الولائية: 9 و23) والتي تجمع مختلف الأنشطة الحضرية سواء كانت سكنية واقتصادية، تجارة الجملة والمستودعات ومختلف الصناعات وما إلى ذلك، إلا أن التوسع الحضري المنتشر خارج الطرق والمحاور الرئيسية يتم في قلب المناطق شبه الحضرية على أراضي زراعية أين تشكل أنوية حضرية ذات وظيفة سكنية بحتة ويتم تقسيم هذه الأراضي إلى أجزاء منفصلة عن بعضها البعض لتشكل لنا فسيفساء من تتابع الأراضي والقرى الصغيرة والتي يتم احتوائها في الأخير.

الجدول رقم (06) يوضح : استهلاك الأراضي الزراعية في مدينة مستغانم و ما جاورها ما بين 1998 و2018

البلدية	المساحة الزراعية الكلية سنة 1998	المساحة الزراعية الكلية سنة 2018	الأراضي الزراعية المفقودة
مستغانم	5000	1806	3194
صيادة	4500	3124	1376
مازاغران	2000	1548	452
حاسي معمش	6300	5652	648
خير الدين	4500	4778	(+278)

مصرى	4500	3510	990
المجموع	26.800	20.418	6382

المصدر : (Otmane, T & .Belguesmia, S., Yousfi, B، 2019)

الخريطة رقم (07): التمدد الحضري لمدينة مستغانم ما بين 1998 و 2018

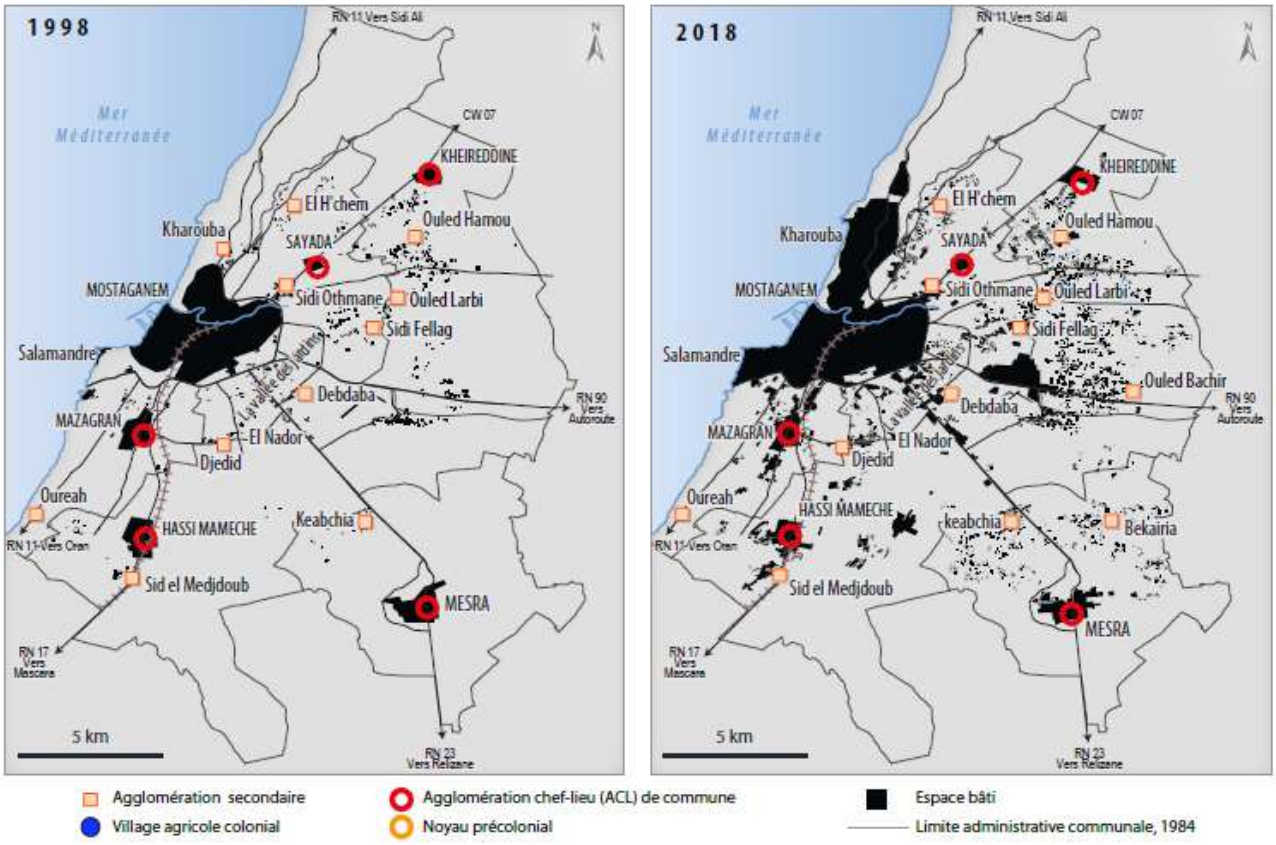

المصدر : (Otmane, T & .Belguesmia, S., Yousfi, B، 2019)

5-3- حامة بوزيان :

موقعها المجاور لمدينة قسنطينة ساهم في عملية تمدينها حيث تلعب علاقات الترابط مع المركز الحضري دورا فعالا في تطور الظاهرة شبه الحضرية على مستوى حامة بوزيان، باحتوائها على منابع كثيرة للمياه بالإضافة إلى واد الرمال الذي يمر عليها جعلها إقليما زراعيا بامتياز حيث يغطي القطاع الزراعي نسبة 87 بالمئة من أراضي البلدية، وتقدر المساحة الزراعية الكلية المستغلة بـــ 5200 هكتار بنسبة 71 بالمئة من المساحة الزراعية الكلية (SAU) .

تميز النمو العمراني والمجالي للتجمع الرئيسي حامة بوزيان بامتدادات مصحوبة بتغييرات اجتماعية ووظيفية والتي أثرت بشكل واضح على أطرافها والتي ستشكل في وقت لاحق أنوية للتجمعات الثانوية، وتشبع المركز الحضري لمدينة قسنطينة ساهم بتمددها نحو المدن التابعة لها من بينها حامة بوزيان كونها الأقرب لها حيث لا تبعد إلا بـــ 7 كم فقط، حيث تعتبر كمخزون عقاري لإقامة المشاريع خاصة السكنية (التجمع الثانوي بكيرة كمثال).

الخريطة رقم (08) : اتجاهات التوسع شبه الحضرية في مدينة الحامة بوزيان

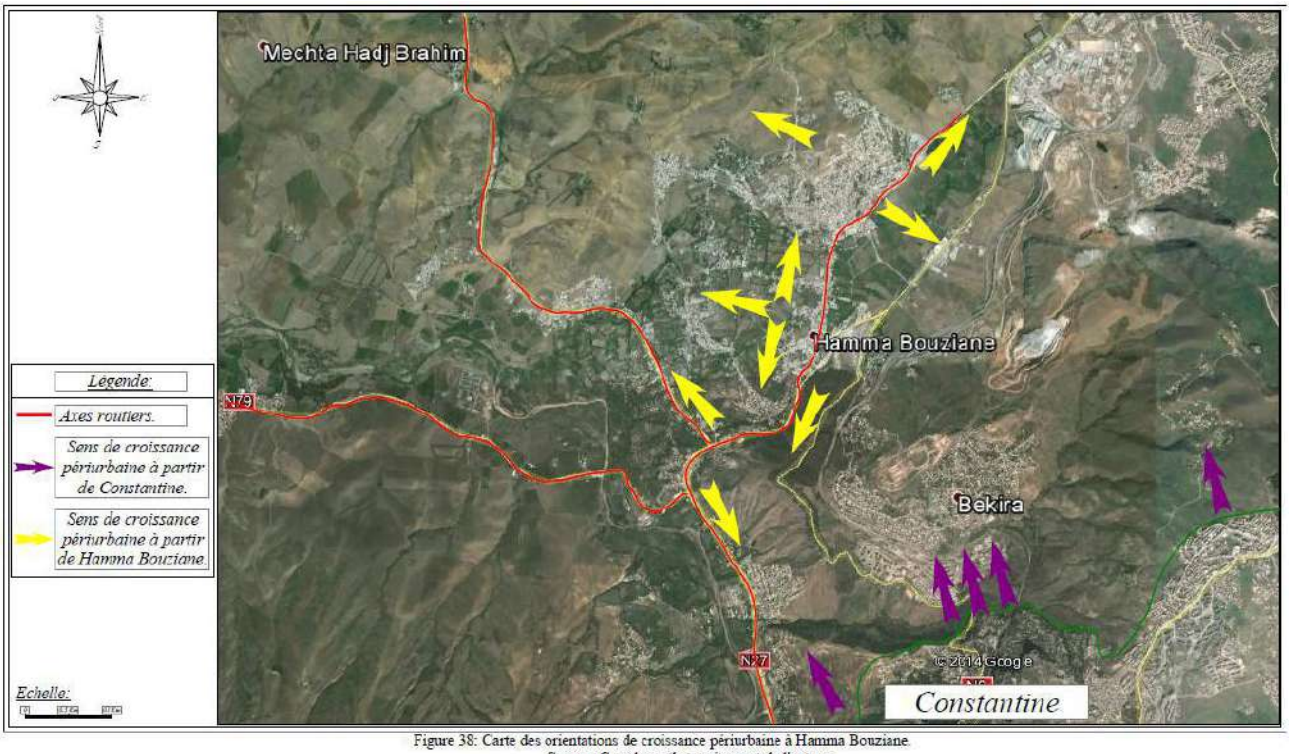

Figure 38: Carte des orientations de croissance périurbaine à Hamma Bouziane.
Source: Google earth + traitement de l'auteur.

المصدر : (GHEZAL، 2014).

حيث عرفت تمددا عمرانيا يعتمد على نوعين :

النموذج الخطي: والذي يكون على مستوى محور الطريق الرابط بين قسنطينة وحامة بوزيان وديدوش مراد، وبالتالي يتم التحضر على شكل شرائط على جانبي الطريق بكثافة عالية نسبيا إلا أن عرضها لا يتجاوز بضع عشرات من الأمتار.

نموذج البقع الزيتية (Tache d'huile): يتعلق بالتجمعات الثانوية المنتشرة والتي تنتشر على شكل تجمعات سكنية متقطعة ومتناثرة هنا وهناك ، والتي تتميز بانخفاض كثافتها وتسيد الوظيفة السكنية وتقع ضمن المناطق الزراعية الواقعة في محيط التمدد العمراني أو بالقرب منه.

الخريطة رقم (09) : التحضر خارج المحيط العمراني في مدينة الحامة بوزيان سنة 2009

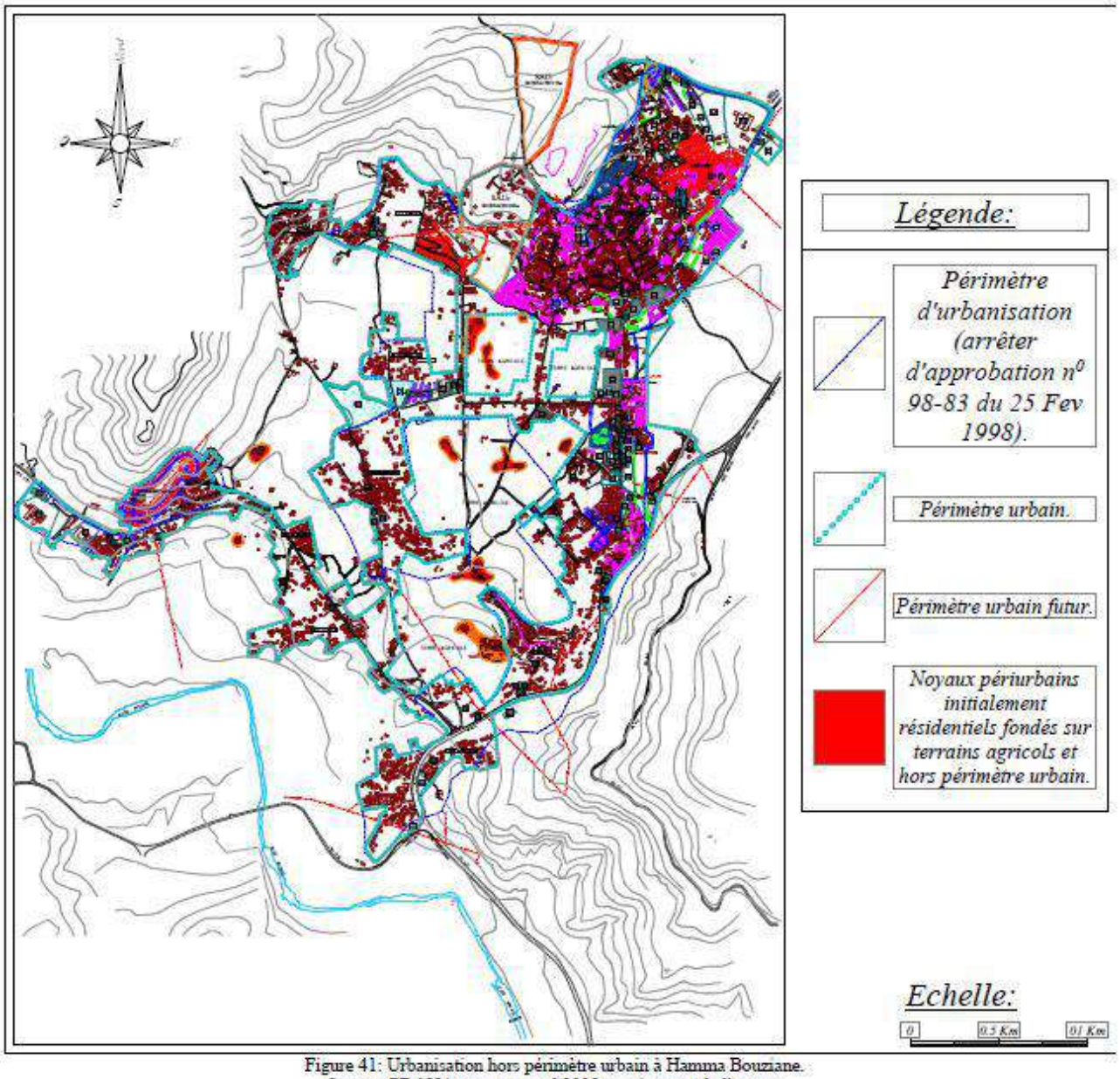

Figure 41: Urbanisation hors périmètre urbain à Hamma Bouziane.
Source: PDAU intercommunal 2009 + traitement de l'auteur.

المصدر : (GHEZAL، 2014)

ملخص :

تتميز ظاهرة التحضر بالجزائر بالعديد من التناقضات و الاختلالات المجالية سواء على مستوى التوزيع غير المتكافئ للسكان عبر تراب الوطن أو على مستوى القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان من السكن و التجهيزات و البنى التحتية، وقد ساهمت أدوات التخطيط الإقليمي في تنامي الفوارق المجالية و توحيد المناظر الحضرية على شكل مناطق سكنية حضرية جديدة في كامل ربوع الوطن.

وقد ساهمت الهجرة الريفية بشكل كبير في نمو أغلب المدن الجزائرية والكبرى خاصة ما أدت إلى توسعها وزيادة مساحاتها الحضرية حيث اضطر المخططون لوضع استراتيجيات مختلفة خلال المراحل التي تلت الاستقلال انطلاقا من سياسية الاقتصاد المخطط (الاشتراكي) والتي حققت في بداياتها الأهداف المرجوة إلا أن التحضر السريع وزيادة الضغوطات على التنمية المحلية وتعدد المشاريع والجبهات أدخلت السلطات العمومية في متاهات في ظل مركزية القرار وسيطرة الدولة، لتأتي مرحلة إعادة التصحيح والانتقال إلى سياسة الاقتصاد الحر وتحرير السوق العقاري واستحداث العديد من أدوات تخطيط المدن (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأرض) والتي تهدف إلى إعادة التنظيم المجالي للمدن وتحديد الاحتياجات اللازمة بدون تبذير خاصة على مستوى العقار، إلا أن الأحداث السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد ساهمت في تأخير التنمية المحلية، حيث تسببت الأزمات المتتالية في تفاقم الوضع على مستوى المدن نتيجة أزمة السكن المتزايدة والتوسع العمراني العشوائي والفوضوي الذي ساهم في استهلاك مفرط للأراضي وامتداد النسيج الحضري ليشمل المناطق الريفية المحيطة والذي كان على حساب الأراضي الزراعية، مما نتج عنه تدهور على مستوى الانظمة البيئية ونقص في الهياكل والخدمات الأساسية في المدن ومناطقها شبه الحضرية.

الفصل الرابع :

الدراسة التحليلية للظاهرة شبه حضرية على مستوى المجموعة العمرانية لمدينة سكيكدة

الدراسة التحليلية للظاهرة شبه حضرية على مستوى المجموعة العمرانية لمدينة سكيكدة

تمهيد:

عرفت سكيكدة مثل باقي المدن الجزائرية تحضرا سريعا منذ السبعينات من القرن الماضي خاصة بعد إنشاء المنطقة الصناعية، وتعكس مدينة سكيكدة من خلال تطورها العمراني الكبير منذ الاستقلال الديناميكية الكبيرة من خلال البرامج والمشاريع خاصة في مجال البناء التي تم تنفيذها من قبل السلطات المحلية من أجل تطوير مجالها الحضري وتلبية الاحتياجات الملحة للمواطن، والذي ساهم في توسع مجالها الحضري مما أدى إلى استهلاك الأراضي والمناطق المجاورة لها ومحتويا التجمعات والمراكز الحضرية الثانوية المحيطة بها، مما اضطرت السلطات المحلية إلى إعادة تنظيم المجال الحضري من أجل مواكبة التطور السريع وتنظيم عملية النمو الحضري والتي تتم أحيانا بطريقة عشوائية غير منظمة نتيجة الممارسات السابقة تحت تأثير التصنيع والمضاربة وانتشار السكن غير القانوني والبناء الفوضوي واستهلاك العقار الفلاحي.

شهدت مدينة سكيكدة تطورات مكانية ووظيفية ومورفولوجية عميقة، بدءا من كونها إقليما ريفيا-سياحيا بامتياز، ومع توطين المنطقة الصناعية أدى الى اختلالات مجالية وتغيرات على مستوى استخدامات الأراضي عكست التوجهات السياسية والاجتماعية التي صاحبت ارتقائها لمصاف الولاية سنة 1974 م، واستفادتها من عدة مشاريع كبرى أدى بها إلى الانتقال السريع وتغير وظيفتها الإقليمية كقطب حضري فعال، وقد ساهم الاستقطاب الكبير الذي شهدته في تنامي الظاهرة شبه الحضرية في الإقليم الحضري ما بين المدينة القديمة وحول المنطقة الصناعية البيتروكيماوية والتي أصبحت تلعب دورا كبيرا في عملية التنمية المحلية في ظل أزمة الإسكان التي تعاني منها المدينة.

1- تقديم منطقة الدراسة:

تعتبر سكيكدة من بين المدن التي لها أهمية كبيرة على المستوى الوطني بحكم موقعها الاستراتيجي في الشمال الشرقي للبلاد حيث تمتلك مؤهلات طبيعية وزراعية بالإضافة إلى كونها مدينة سياحية جعلت منها قبلة للغزاة على مر العصور أين شهدت المدينة تعاقب عدة حضارات، « حيث يعود تاريخ بناء روسيكادا (سكيكدة) إلى الفترة الفينيقية بين القرنين الثاني عشر والثامن عشر قبل الميلاد ثم احتلت من طرف الرومان الذين أطلقوا عليها اسم روسيكادا وقد تم تدميرها من طرف الوندال في عهد الملك **Genséric**، ثم عربت في عهد الفتوحات الاسلامية» (hadef، 2011) حيث لم تعرف المدينة تطورات كبيرة في هذه الفترة ، بينما يعود تاريخ تأسيسها في العصر الحديث إلى الاستعمار الفرنسي بعد الاحتلال سنة 1838 م على أنقاض مدينة روسيكادا وهذا من أجل تسهيل الاتصال بين شرق الجزائر وفرنسا أين قاموا ببناء المدينة وقد سميت « **Philippeville** » (zennir rabah , derradji saif eddine، 2022)، تخليدا لذكرى ملك فرنسا لويس فيليب.

يحد ولاية سكيكدة من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الغرب ولاية جيجل ومن الجنوب ولايات قسنطينة و ميلة وقالمة ومن الشرق عنابة، و يبلغ العدد الإجمالي لسكان الولاية 936,824 نسمة على مساحة قدرها 4137.68 كم2 بكثافة تقدر بـــ 220 نسمة في الكيلومتر المربع، وتضم 13 دائرة تنقسم إلى 38 بلدية حيث انبثقت من التقسيم الإداري لسنة 1974 م، وتتميز ولاية سكيكدة بشريط ساحلي يمتد على طول 140 كم من المرسى شرقا حتى واد زهور غربا بالإضافة إلى تنوع تضاريسها حيث نجد المناطق السهلية في الجنوب والمناطق الجبلية والغابية في المنطقة الغربية والشرقية وانتشار مناطق السفوح في باقي إقليم الولاية.

تبرز مدينة سكيكدة كمركز ثقل مهم في اقليم الولاية حيث يحتل المركز التاريخي موقعا مركزيا من ثلاث وجهات نظر، هندسيا: حيث يشكل محور المدينة أين يتم تنظيم الفضاء الحضري بأكمله حوله ونقطة اتصال المحاور الرئيسية، على المستوى الاجتماعي: تعتبر المدينة مركز ثقل للحياة المجتمع السكيكدي حيث تجتمع فيها مختلف مقرات الحكم (الولائية والبلدية والقانونية) ومعظم الخدمات الإدارية وعلى المستوى الاقتصادي: تتركز في المدينة مختلف الأنشطة التجارية وجزء كبير من تجارة التجزئة بالإضافة إلى المنطقة الصناعية ومنطقة النشاطات.

الخريطة رقم (10) موقع منطقة الدراسة

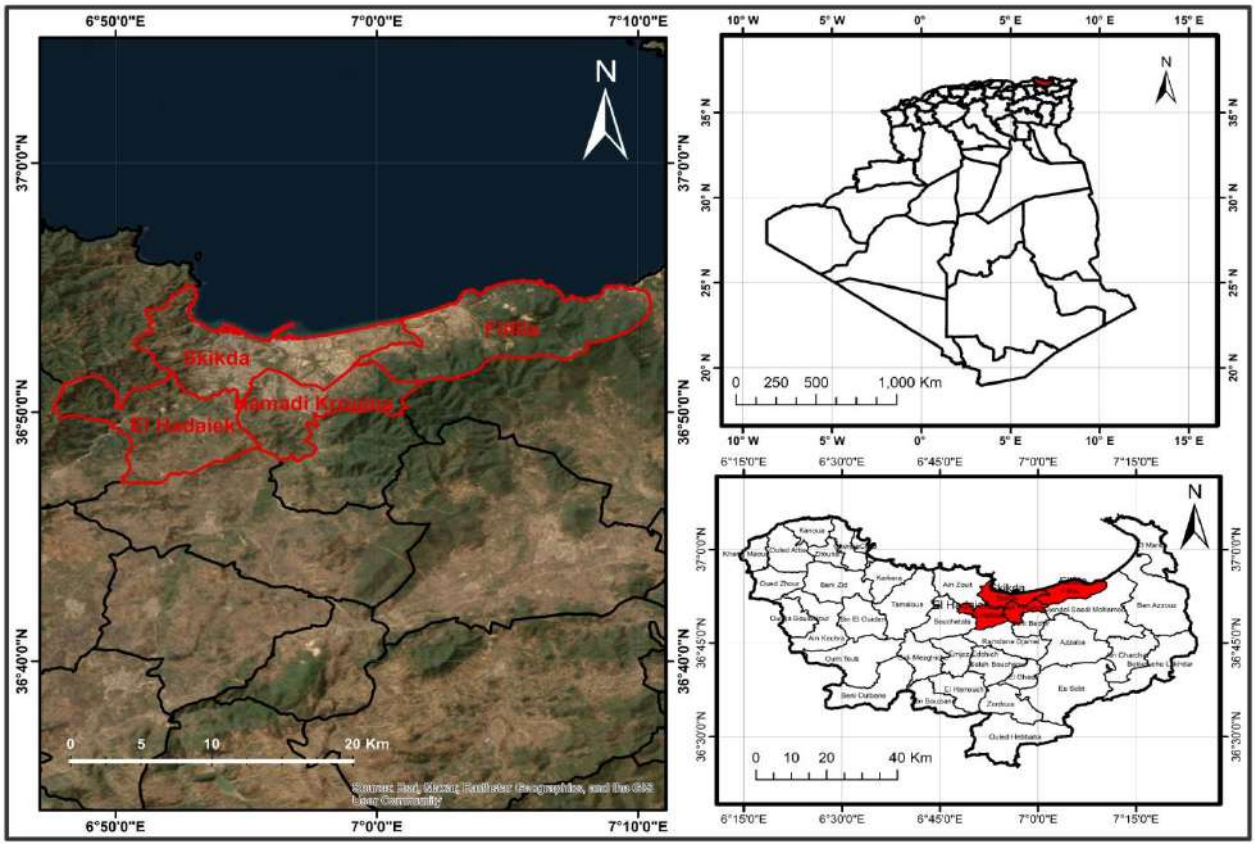

المصدر : من اعداد الباحث 2024 .

وتتموقع مدينة سكيكدة في وسط الولاية جعل منها مركز جذب وتأثير خاصة على البلديات القريبة والمجاورة لها، حيث يحتوي التجمع الحضري لمدينة سكيكدة على 26 بالمئة من تعداد السكان الإجمالي على مساحة صغيرة تقدر ب 5 بالمئة من المساحة الكلية وهذا ما يعكس الكثافة السكانية الكبيرة والتي تقدر ب 1248 نسمة/كم2 حسب مكتب الإحصاء الوطني سنة 2008 م.

2- الاطار الفيزيائي لمنطقة الدراسة:

تتطور مدينة سكيكدة في موقع يتميز بكثرة التضاريس والتعقيدات التي تشكل عوائق سواء طبيعية أو اصطناعية لتوسعها المجالي مما يطرح عدة سيناريوهات من أجل الخروج بحلول مناسبة، حيث عمدت السلطات المحلية إلى إجراء عملية مراجعة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وهذا بإدراج البلديات المجاورة وتشكيل مخطط موحد ما بين البلديات يضم كل من البلديات التالية: سكيكدة والتي تعتبر المركز

الرئيسي وقطب حضري والتي تندرج ضمن نطاقه الحضري كل من المراكز الثانوية: حمادي كرومة، الحدائق وفلفلة باعتبارها مجالات محيطة بالمدينة (Espaces périurbains).

– **بلدية سكيكدة:** تعتبر بلدية سكيكدة قطبا حضريا ومركزا لمختلف الأنشطة الحضرية والتجارية والإدارية في المنطقة والتي تلعب دورا هاما في تصدر المشهد العام وترأسه هذا أدى إلى توافد سكان البلديات والولايات المجاورة بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية، إذ نتج عنه تضخم على مستوى المجال الحضري وتشبعه في ظل وجود الارتفاقات التي تمنع توسعه خاصة من الجهة الغربية (المنحدرات والجبال) ومن الجهة الشرقية (المنطقة الصناعية وواد الصفصاف) ومن الجنوب الأراضي الزراعية، ليبقى التطور جنوبا الخيار الوحيد نحو بلديتي حمادي كرومة والحدائق.

– **بلدية حمادي كرومة:** تعاني بلدية حمادي كرومة من نفس إشكالية مدينة سكيكدة فهي تقع بين المنطقة الصناعية في الشمال ومدينة سكيكدة والحدائق في الجهة الغربية والجنوب الغربي والأراضي الزراعية في الجنوب، حيث تم اقتطاع مساحة كبيرة من إقليمها البلدي لإنشاء المنطقة الصناعية ومنطقة الإيداع مما أثر بشكل كبير على توافر العقار الصالح للبناء في ظل زيادة الطلب على مشاريع التنموية والاسكان، اتجاه التوسع نحو كل من سكيكدة والحدائق يؤدي الى تلاحمها.

– **بلدية الحدائق:** تقع بلدية الحدائق في جنوب مدينة سكيكدة على بعد 6 كم، بالرغم من كونها لا تواجه نفس العراقيل بالنسبة إلى سكيكدة وحمادي كرومة إلا أن موضعها وسط الأراضي الزراعية والبساتين يجعلها تحت قيود صارمة تحدّ من توسعها في ظل ارتفاع جودة الأراضي الزراعية المحيطة.

– **بلدية فلفلة:** تفصل المنطقة الصناعية بلدية فلفلة والتجمع الثانوي العربي بن مهيدي عن مدينة سكيكدة، وتعتبر المدينة الأقل استقبالا للمشاريع في السنوات الماضية بالرغم من كونها لا تعاني من مشاكل خاصة العقارية إلا أنه مع السنوات المتتالية أصبحت مركزا لمختلف الاستثمارات السياحية وبرامج الإسكان مما سمح بالنهوض بهذه البلدية (توطين كل من المنطقة السياحية والمدينة الجديدة بوزعرورة).

3- الطبيعة الجيولوجية والجيومورفولوجية لمنطقة الدراسة:

3-1- الطبيعة الجيولوجية:

تختلف التكوينات الجيولوجية في هذه المنطقة بين قمم الجبال ولسفوحها والأراضي المنبسطة، حيث نجد في القمم تكوينات من الشيست والفلسات اللذان يرجع تكوينهما إلى الزمن الثاني ويظهران بصورة جلية في أماكن شق الطرقات ومناطق الانزلاق وتحت تأثير التعرية المائية والريحية تتفتت وصخور - bed) rock)، هذه الصخور تمتزج بالطين والطمي وتشكل رواسب تكون غطاء البادروك الشيست وتستطيع تحمل من 2 إلى 5 بار، وهذه القمم تعتبر ملائمة للتعمير من ناحية الصلابة لولا صعوبة إيصال الشبكات وارتفاع تكلفتها، أما السفوح فهي تتكون من الرواسب الناتجة عن تحول الشيست وهي متوسطة التماسك، كما أنها تعتبر حساسة للماء حيث يؤدي تشبعها بالماء إلى حركات كتلية وهذه السفوح عموما تعتبر متوسطة الملائمة.

الخريطة رقم (11): الطبيعة الجولوجية لبلدية سكيكدة

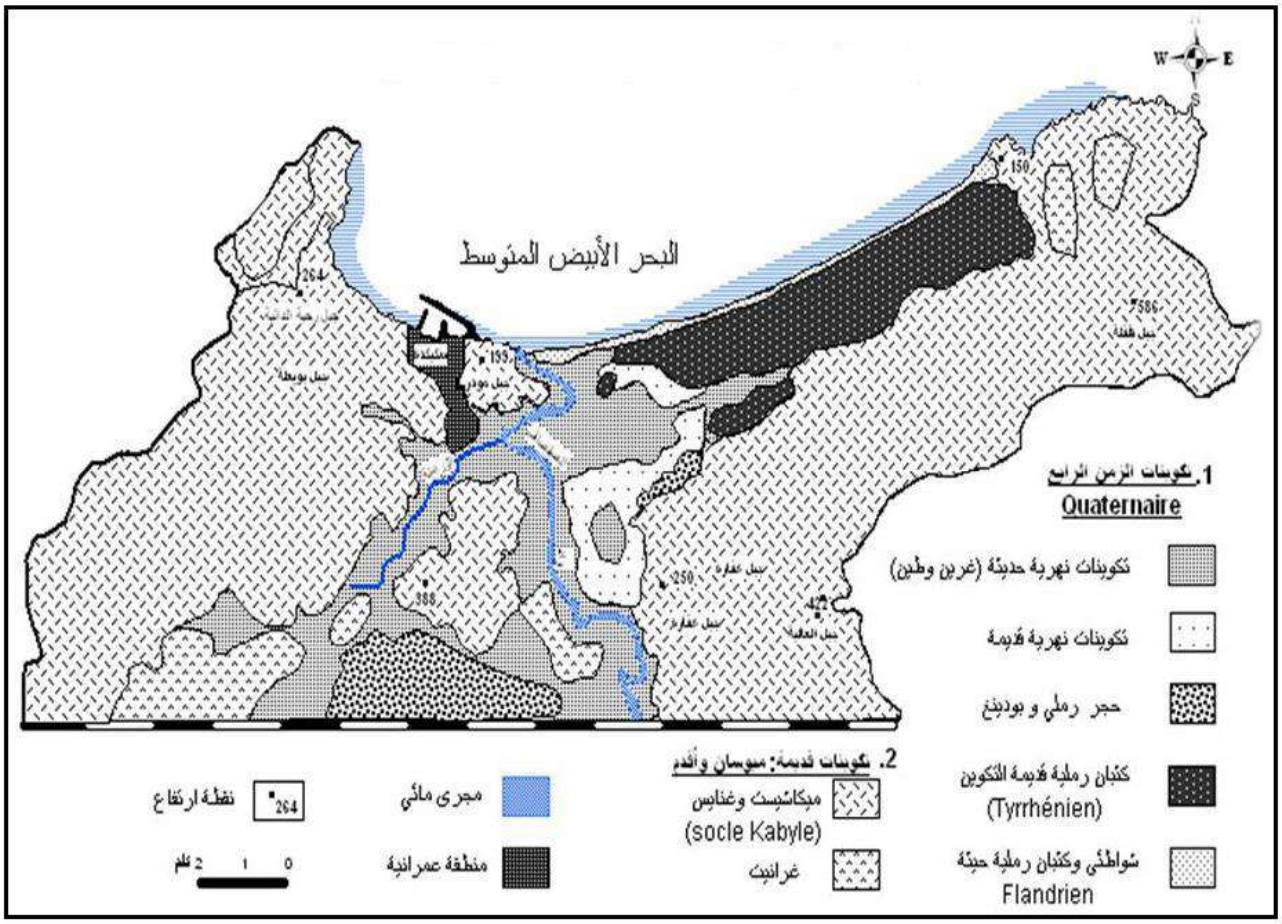

المصدر : سماعلي (2006) .

3-2- الجيوموفولوجية:

تتميز منطقة الدراسة بتنوع في التكوين المورفولوجي حيث نجد:

- **الجبال:** تغطي الجبال مساحة كبيرة من منطقة الدراسة حيث تتمركز في الجهة الغربية والجنوبية الغربية والشرقية لمدينة فلفة بصفة أقل، حيث تتميز بارتفاعات متباينة تصل الى 380 م فوق سطح البحر كأعلى قمة (PDAU, 2011).

- **سفوح الجبال:** وهي المناطق التي توجد بين أسفل الجبل و السهول تمتاز بارتفاعات متوسطة تتراوح ما بين 200 و 300 م فوق سطح البحر.

- **السهول:** تغطي السهول المنطقة الجنوبية المحادية لكل من واد الصفصاف وواد الزرامة وتمتد حتى مصب النهر في البحر، وواد القصب وواد ريغة في المنطقة الشرقية.

- **الكثبان الرملية:** تمتد بمحاذاة الشريط الساحلي للتجمع الثانوي العربي بن مهيدي الى واد ريغة في الشرق ويترواح عرضها ما بين 200 و 500 م وتغطي إقليم بلدية فلفلة بشكل كبير.

- **الشواطئ:** تحتوي منطقة الدراسة على الكثير من الشواطئ المجاورة و تمتد على مسافة تقدر بـــ 6 كم انطلاقا من المنطقة الصناعية حتى واد ريغة في الشرق وعلى مسافة تقدر ب 3 كم من الميناء الجديد حتى سطورة في الغرب، يترواح عرضها ما بين 20 إلى 100 متر في المنطقة الشرقية وما بين 10 إلى 20 متر في الغرب.

- **الفجاج:** نجدها في أقصى الغرب لمنطقة الدراسة بمحاذاة البحر وتتخللها بعض الشواطئ الصغيرة (سطورة).

الخريطة رقم (12): طبوغرافية مدينة سكيكدة والتجمع البلدي

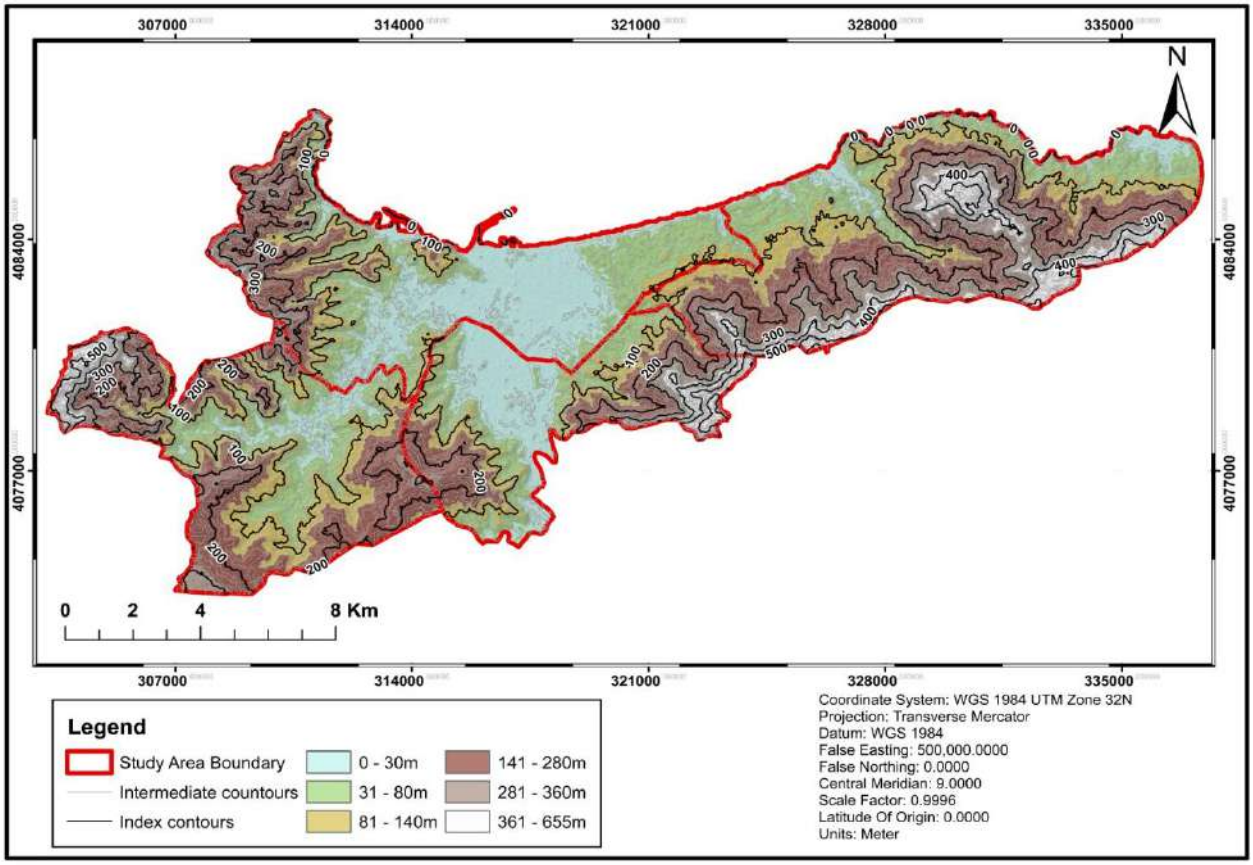

المصدر : من اعداد الطالب 2024 .

– **الانحدارات:** تتميز منطقة الدراسة بتدرج متباين في الانحدارات حيث تكون منحدرة جدا في الجهة الغربية لتبدأ بالانبساط كلما اتجهنا نحو الجنوب، وتتوزع على النحو التالي:

– **0 الى 7 %:** منطقة قليلة الانحدار، وتشمل المناطق المنبسطة ما بين جبل بويعلى وبوعباز والسهول الفيضية لكل من واد الصفصاف والزرامنة، تعتبر الأكثر عرضة للمخاطر الطبيعية كالفياضانات وتمثل نسبة قليلة من مساحة التجمع الحضري إلا أنها الأكثر كثافة من بين الأحياء المتواجدة فيها نجد: حي الممرات ومرج الذيب، وجزء من بلدية حمادي كرومة.

– **7 الى 12 % :** منطقة متوسطة الانحدار، تشمل المناطق السهلية العليا المتبقية و الهضاب المتوسطة تغطي مناطق كبيرة من مساحة التجمع البلدي الحضري وتمتاز بكونها أراضي قابلة للتعمير أو معمرة، تنتشر في كامل منطقة الدراسة مع تفاوت في كل من سكيكدة (التجمع الثانوي العربي بن المهيدي) وبلدية فلفلة.

– **12 الى 18 %:** مناطق شديدة الانحدار، تشمل سفوح الجبال والهضاب المرتفعة وتغطي الجهة الغربية والشرقية وأقصى الجنوب الشرقي.

أكثر من 18 %: مناطق شديدة الانحدار جدا، وتشمل قمم الجبال والمناطق الخطرة (les zones accidentés).

الخريطة رقم (13): توزيع الانحدارات في منطقة الدراسة

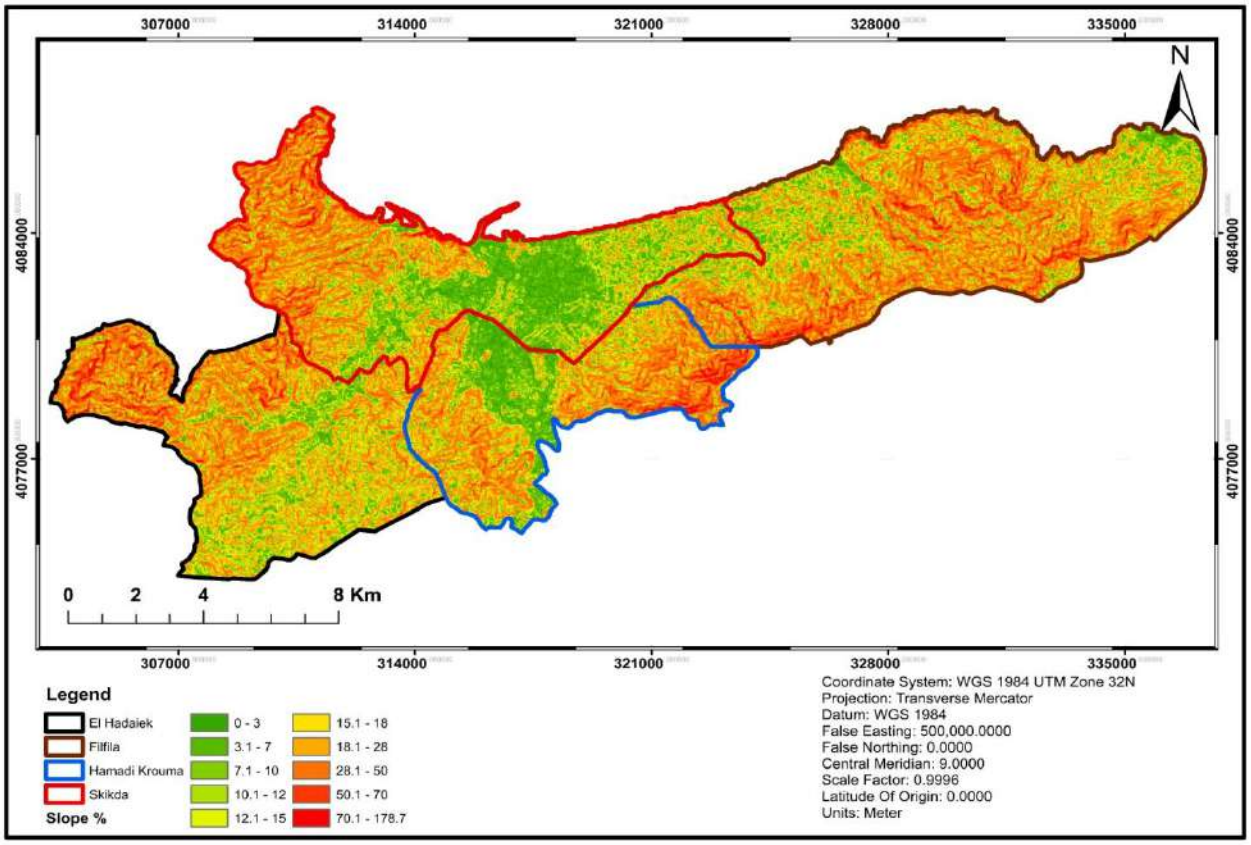

المصدر: من اعداد الطالب 2024.

3–3– الشبكة الهيدروغرافية: من بين أهم العوامل الرئيسية التي تحدد خصائص الشبكة الهيدروغرافية نجد: الجيومورفولوجية والطبيعة الجيولوجية للتربة والمناخ والغطاء النباتي (zennir، 2019)، حيث تلعب المنحدرات الجبلية دورا كبيرا في تكوين مجاري مياه الأمطار (les cours d'eau) والتي تغذي الأودية المتواجدة في إقليم منطقة الدراسة أهمها:

– **واد الصفصاف:** يعتبر واد الصفصاف من بين أهم الوديان في المنطقة، ينبع من جنوب السلسلة النوميدية ويعبر مجموعة من الأحواض التجميعية ليصل إلى البحر ليشكل سهل سكيكدة، حيث يقسم

المجال الحضري إلى قسمين مما يعرضه إلى خطر الفياضانات المستمر مما قد تسبب أضرارا مادية وبشرية جسيمة والتي تؤثر على المناطق الحضرية والريفية في حد سواء.

– **واد الزرامنة :** يتراوح طوله إلى حوالي 20 كلم، يقع في الجنوب الغربي لمدينة سكيكدة، رغم صغر عرضه إلا انه يكون سهلا فيضيا ويخترق المنطقة العمرانية الحدائق وسكيكدة، وتزدهر على حوافه زراعة الكروم والحمضيات كما تتوضع عليه مناطق عمرانية تتمثل في حي الزرامنة ومرج الذيب.

بالإضافة إلى واد القصب وواد ريغة ومعظم الشعاب المنتشرة في المنطقة والتي تذهب معظم مياهها السطحية إلى البحر.

– **المياه الباطنية:** مصادر المياه الباطنية تأتي من الأسمطة القديمة والحديثة والمناطق الكلسية وتبقى كميتها كافية ولا تلبي احتياجات السكان من الماء.

الخريطة رقم (14): توزيع الشبكة الهيدروغرافية في منطقة الدراسة

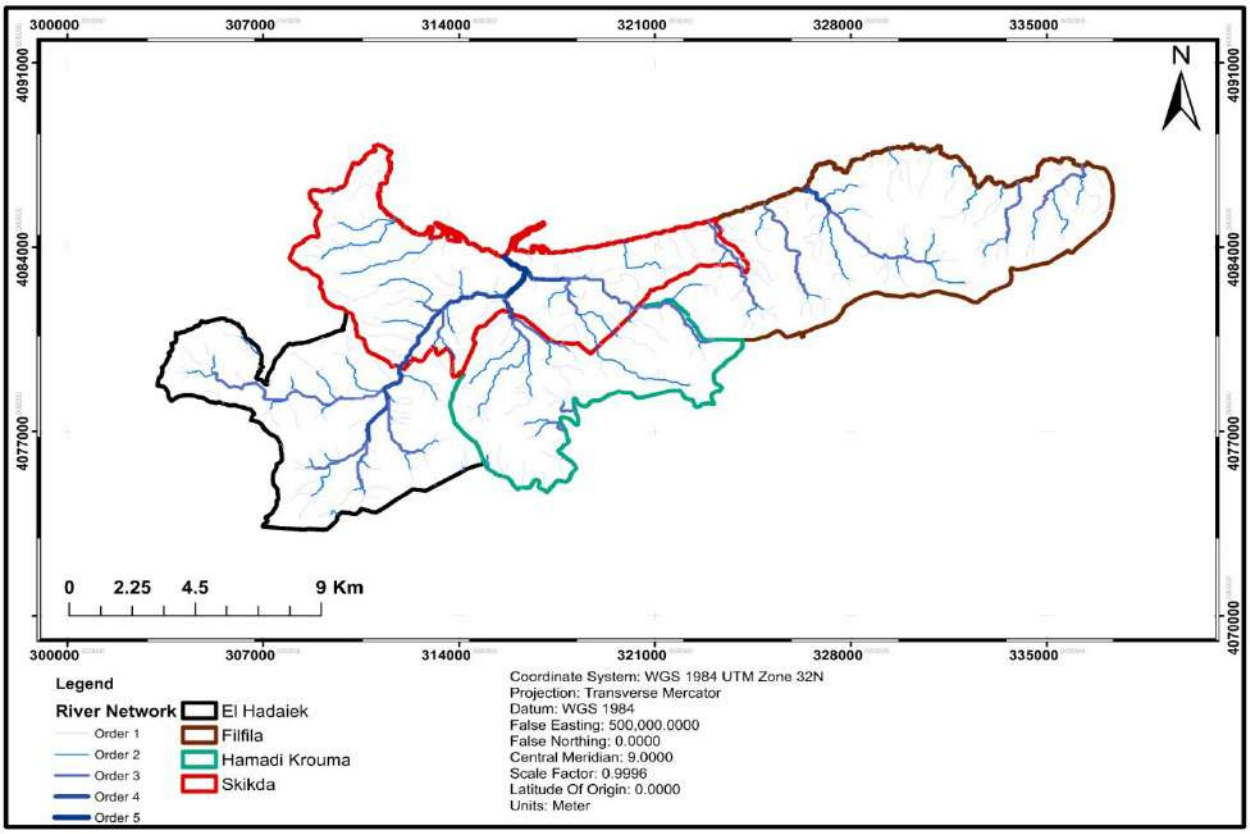

المصدر : من اعداد الطالب 2024 .

2-4- **الغطاء النباتي:** تتميز المنطقة بوجود غطاء نباتي ومختلف المزروعات التي تغطي نسبة كبيرة من إقليم منطقة الدراسة من مراعي والأشجار المثمرة (الكروم و الحمضيات) والأحراش، بينما قدرت المساحة الغابية سنة 2017 بـــ 6636 هكتار(DSA, 2017) تغطي بصفة خاصة كل من الجهة الغربية والغربية الجنوبية لمدينة سكيكدة والجهة الشرقية والشرقية الجنوبية لبلدية فلفلة إلا أنها تتناقص باستمرار نتيجة التعمير والاستغلال غير العقلاني.

2-5- **المناخ:** تتميز مدينة سكيكدة والتجمع البلدي بمناخ البحر الأبيض المتوسط والذي يتميز بالاعتدال، حيث يكون دافئ ممطر في الشتاء وحار جاف نسبيا في الصيف.

أ – الحرارة: تتميز المنطقة بفرق ضعيف في متوسط الحرارة السنوي بصفة عامة، حيث نميز فترتين:

– **فترة باردة نسبيا:** تمتد من نوفمبر الى أفريل حيث يكون شهر جانفي أبرد شهر بمعدل حراري شهري = 11,1 د.م .

– **فترة حارة نسبيا:** وتمتد من ماي الى أكتوبر ويكون شهر أوت أكثر الشهور حرارة بمعدل شهري = 24,9 د.م .

الجدول رقم (07) يوضح : معدل الحرارة الشهري لمدينة سكيكدة 1990–2017

الشهر	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت
معدل الحرارة الشهري	21.8	19.93	18.3	12.13	11.1	12.17	13.2	14.9	17.3	21.6	23.6	24.9

المصدر : محطة الأرصاد الجوية – سكيكدة 2018.

ب – التساقط: ونميز أيضا فترتين مختلفتين من حيث التساقط:

– **الفترة الممطرة:** تمتد من شهر سبتمبر إلى أفريل حيث تسجل أكبر كمية للتساقط في شهر جانفي (96.4 ملم).

– **الفترة الجافة:** تمتد من شهر ماي إلى شهر أوت ويكون شهر جويلية الأكثر جفافا حيث يسجل معدل تساقط 2.6 ملم.

الجدول رقم (08): المعدل التساقط الشهري مابين 1990–2016 لمدينة سكيكدة

الشهر	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت
معدل التساقط مم	28.8	59.5	86.1	94.5	96.4	85.8	78.1	53.6	27.6	10.0	2.6	6.4

المصدر : محطة الأرصاد الجوية – سكيكدة 2018 .

الشكل رقم (23): المعدلات الشهرية لدرجة الحرارة 1990–2017 لمدينة سكيكدة

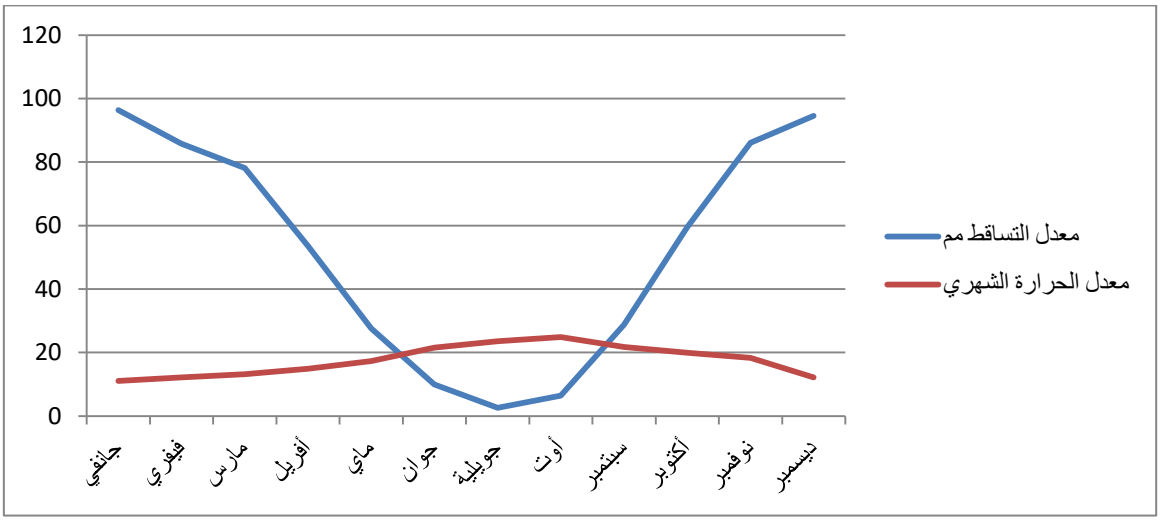

ج – الرياح: يتغير اتجاه الرياح باختلاف الفترات ؛ ففي الفترة الباردة تكون الرياح الغالبة هي ذات الاتجاه: شمال غرب – جنوب شرق وفي الفترة الجافة فتكون الرياح ذات الاتجاه: شمال شرق – جنوب غرب هي المسيطرة.

4– التغييرات الديمغرافية والاقتصادية على مستوى التجمع الحضري لمدينة سكيكدة:

4–1– النمو الديمغرافي في التجمع الحضري لمدينة سكيكدة:

النمو الديمغرافي عرف تطورات كبيرة نتيجة إلى تدفقات الهجرة التي شهدتها المدينة إضافة إلى الزيادة الطبيعية الكبيرة جدًا منذ الاستقلال حتى وقتنا الحالي وفي هذه الفترة تضاعف خلالها عدد سكان مدينة سكيكدة ثلاث أضعاف تقريبا من 62.456 نسمة سنة 1966 إلى 170.914 سنة 2008 وهو الذي نتج عنه تشبع على مستوى هياكل الاستقبال خاصة على مستوى المساكن مما أدى بهم إلى عملية النزوح العكسي نحو المراكز الثانوية والتجمعات الحضرية المحيطة.

وبصفة عامة، قدر عدد سكان التجمع البلدي سنة 2008 بـــ 238.907 نسمة ويرتقب أن يتجاوز بحلول سنة 2021 م عدد سكانه 300 ألف نسمة حسب تقديرات مخطط التهيئة والتعمير ليصل إلى 380 ألف نسمة سنة 2028 م (PDAU، 2011).

الجدول رقم (09): التطور السكاني ونسبة النمو ما بين 1977–2021 م على مستوى التجمع البلدي

البلدية	RGPH 1977	RGPH 1987	77-87 (%)	RGPH 1998	87-98 (%)	RGPH 2008	98-08 (%)	عدد السكان 2021	08-21 (%)
سكيكدة	102 800	130 880	1,27	156 680	1,20	162 349	1,04	206 210	1,27
حمادي كرومة	8 300	12 599	1,52	18 805	1,49	29 892	1,59	38 314	1,28
فلفلة	5 200	14 032	2,70	25 149	1,79	28 575	1,14	36 547	1,28
الحدائق	6 100	8 607	1,41	12 288	1,43	18 091	1,47	22 689	1,25
التجمع البلدي	122400	166118	1.72	212922	1.47	238907	1.31	303760	1.27

المصدر : مديرية البرمجة لولاية سكيكدة 2022.

الشكل رقم (24): تطور النمو السكاني على مستوى بلديات التجمع الحضري مابين 1977–2021

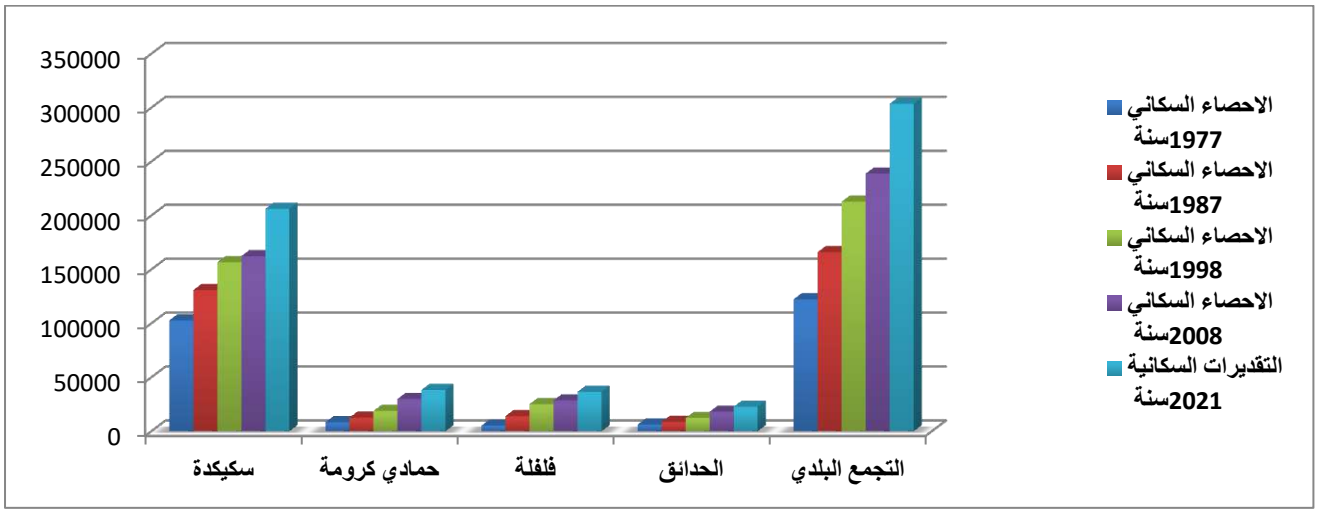

المصدر : من معالجة معطيات الجدول رقم (09) + اعداد الباحث

ومن خلال قراءة الجدول رقم (09) وملاحظة الشكل رقم (24) في الأعلى، نلاحظ أن مدينة سكيكدة تسجل زيادة سكانية معتبرة مقارنة بباقي المراكز الثانوية، حيث سجلت نسبة النمو السكانية قدرت بـــ 1.04 % والتي تعتبر أقل من نسبة الزيادة الوطني الذي يقدر ب 1.61% حسب المنظمة الوطنية للإحصاء ONS سنة 2008، بينما تظهر لنا المراكز الحضرية الثانوية نسب زيادة عالية في عدد سكانها والتي تتخطى في ذلك معدل النمو البلدي ومنه نستنتج أن معظم التطورات السكان الحضرية في المجال

الحضري تكون خارج مدينة سكيكدة (المركز الحضري) في المراكز الثانوية المجاورة لها، مثل بلدية حمادي كرومة والحدائق التي تظهران أعلى نسبة بلغت 1.59 % و 1.47 % على التوالي بينما سجلت بلدية فلفلة نسبة نمو قدرت بـــ 1.14 %.

مراحل النمو السكاني:

– **الفترة 1977 – 1987**: شهدت هذه المرحلة زيادة سكانية معتبرة خاصة على مستوى كل من بلدتي سكيكدة وفلفلة حيث سجلتا على التوالي نسبة نمو 1.27 و 2.70 بالمئة وتعتبر أقل من المعدل الوطني الذي قدر بـــ 3.08 حيث بلغ متوسط الزيادة السنوي للسكان على مستوى بلدية سكيكدة 2,808 نسمة في السنة، وهي نسبة معتبرة تعكس الحالة التي وصلت إليها هياكل الاستقبال في ظل الهجرة الريفية المتتالية خلال فترة ما بعد الاستقلال، هذا الانخفاض في معدل النمو كان نتيجة اتجاهات التدفق التي طرأت على المنطقة خاصة بعد إنشاء المنطقة الصناعية البيتروكيماوية والتي تركزت حولها وعلى مستوى المراكز الثانوية المحيطة (حمادي كرومة، فلفلة، التجمع الثانوي العربي بن مهيدي والحدائق)، هذه الحركية ساهمت في عملية تفريغ المناطق المحيطة والريفية حيث سجلت نسبة النمو على مستواها قيمة سالبة قدرت بـــ 12.47– بالمئة حيث تم نزوح 5948 نسمة نحو المراكز الحضرية والتجمعات الثانوية لمدينة سكيكدة.

الخريطة رقم (15) : توزيع المهاجرين نحو مدينة سكيكدة حسب أصلهم الجغرافي خلال الفترة 1962–1977م

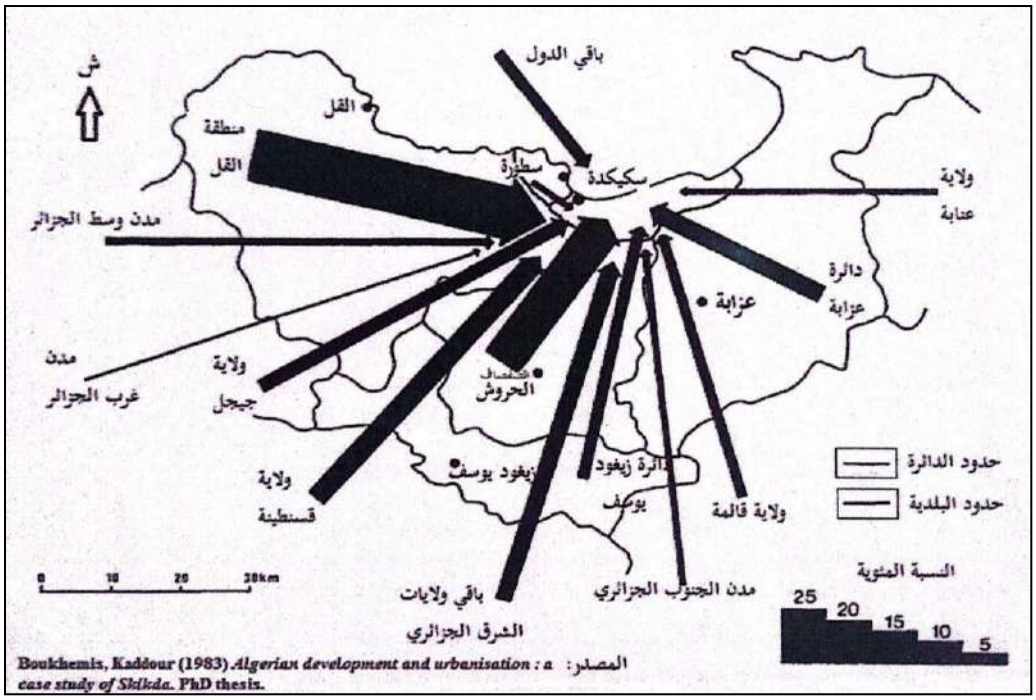

المصدر : Boukhemis, Kdour (1983) *Algerian developement and urbanisation : a case study of skikda. Phd thesis*.

– **الفترة 1987 – 1998:** مع الركود الاقتصادي نتيجة انخفاض أسعار البترول وتدهور المستوى الاقتصادي والمعيشي للسكان وفي ظل الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد، توالت الهجرات الريفية من المناطق المتضررة بحثا عن الأمن وتحسين المستوى المعيشي، ومع ذلك إلا أن معدل النمو التجمع البلدي استمر بالانخفاض مقارنة بالفترة السابقة ، حيث سجلت بلدية سكيكدة نسبة 1.20 بالمئة مقارنة مع المعدل النمو الوطني الذي قدر بـــ 2.15 بالمئة، بينما عرفت البلديات الأخرى انخفاضا طفيفا في نسبة النمو، راجع إلى استقرار المهاجرين على أطراف المدن مشكلين بذلك حزاما من الأحياء القصديرية و الفوضوية في ظل أزمة السكن وتشبع مختلف الهياكل القاعدية ما أدى إلى أزمة بطالة حادة على مستوى مدينة سكيكدة و التجمع البلدي بشكل عام.

وعلى مستوى التجمع البلدي فقد ارتفع عدد السكان إلى 212,922 نسمة بزيادة عددية قدرت بـــ 46,804 نسمة عن الفترة السابقة حيث قدرت نسبة النمو بـــ 1.74 بالمئة و التي تبقى أقل من المعدل الوطني.

– **الفترة 1998 – 2008:** كان لعودة الأمن أثر كبير على استقرار الوضع على مستوى البلديات إلا أن الهجرة الريفية تواصلت خاصة مع عمليات التوسعة التي شهدتها المنطقة الصناعية تحت تأثير الانتعاش الاقتصادي نتيجة عودة وارتفاع أسعار النفط لمستوياتها، رغم تناقص نسبة النمو على مستوى التجمع كما هو الحال على مستوى المركز الرئيسي إلا أن المراكز الثانوية عرفت ارتفاعا طفيفا نتيجة الهجرة العكسية نحوها في ظل التشبع الذي يعرفه المركز الرئيسي و بداية التوسع العمراني وتمدده نحو المناطق المجاورة له، حيث سجلت كل من بلدية حمادي كرومة و الحدائق زيادة قدرت بـــ 1.59 و1.47 بالمئة على التوالي في حين استمرت نسبة نمو المركز الرئيسي بالانخفاض لتسجل 1.04 بالمئة.

وقد عرف التجمع ما بين البلديات حركية سكانية متباينة على مستوى المراكز الحضرية خلال هذه الفترة حيث سجل نسبة فائض هجرة موجبة قدرت بـــ 3.61 % (PDAU، 2011) على مستوى بلدية الحدائق التي تعتبر من بين أكثر البلديات جذبا للسكان خاصة مع ارتقاء التجمع السكني زفزاف إلى تجمع ثانوي تليها بلدية فلفة بـــ 0.13 % (PDAU، 2011) خاصة مع إنشاء المدينة الجديدة بوزعرورة، بينما سجلت كل من بلديتي حمادي كرومة وسكيكدة نسب فائض هجرة سالبة راجع إلى عمليات الترحيل التي تقوم بها السلطات المحلية نحو التجمعات السكنية الحديثة والتي أغلبها خارج حدودها البلدية.

– **الفترة 2008 – 2021:** و هي الفترة التي جاءت في إطار إعادة التنظيم المجالي لبلديات التجمع وإعادة تحديد الإطار الفيزيائي تحت مخطط حضري شامل يضم البلديات الأربعة ساهم هذا باكتساب المركز الرئيسي لأراضي جديدة تسمح له بإقامة المشاريع ضمن حدوده الجديدة، حيث ارتفعت نسبة النمو على مستوى المركز الرئيسي والتي قدرت بـــ 1.27 بالمئة بزيادة عددية قدرت بـــ 43861 نسمة راجع إلى الاستقرار الذي عرفه النمو السكاني وعمليات الترحيل التي تقوم بها السلطات المحلية نحو الأقطاب الحضرية الجديدة (زفزاف و مسيون)، في حين انخفضت على مستوى المراكز الثانوية والتي سجلت نسب نمو متقاربة جدا إلا أنها تبقى أقل من المعدل الوطني الذي قدر بـــ 1.61 بالمئة.

أما على مستوى التجمع البلدي فرغم استمرار انخفاض نسبة النمو إلا أنه تم تسجيل زيادة عددية قدرت بـــ 60 ألف نسمة بمعدل نمو 1.27 بالمئة و هو ما يوضح النمو الديمغرافي الكبير والذي يلعب دور كبير في تسيد اقليم التجمع البلدي على المستوى الولائي عن طريق برمجة مختلف المشاريع السكنية والخدماتية على مختلف مناطق التجمع البلدي.

حوصلة :

وقد سجل التجمع البلدي زيادة عددية قدرها 181,360 نسمة ما بين 1977 و2021 م، مع الحصة الأكبر من هذه الزيادة كانت على مستوى المركز الرئيسي مدينة سكيكدة حيث سجلت زيادة عددية قدرت بـــ 103,410 نسمة في نفس الفترة، إلا أن المراكز الثانوية هي الأخرى سجلت زيادة عددية معتبرة تمثلت في 77,950 نسمة والتي تتقارب مع ما سجله المركز الرئيسي ومع ذلك فإن توزيع السكان غير متكافئ عبر اقليم التجمع.

الشكل رقم (25) يوضح : الزيادة العددية للسكان ما بين سنتي 1977 و 2021 م

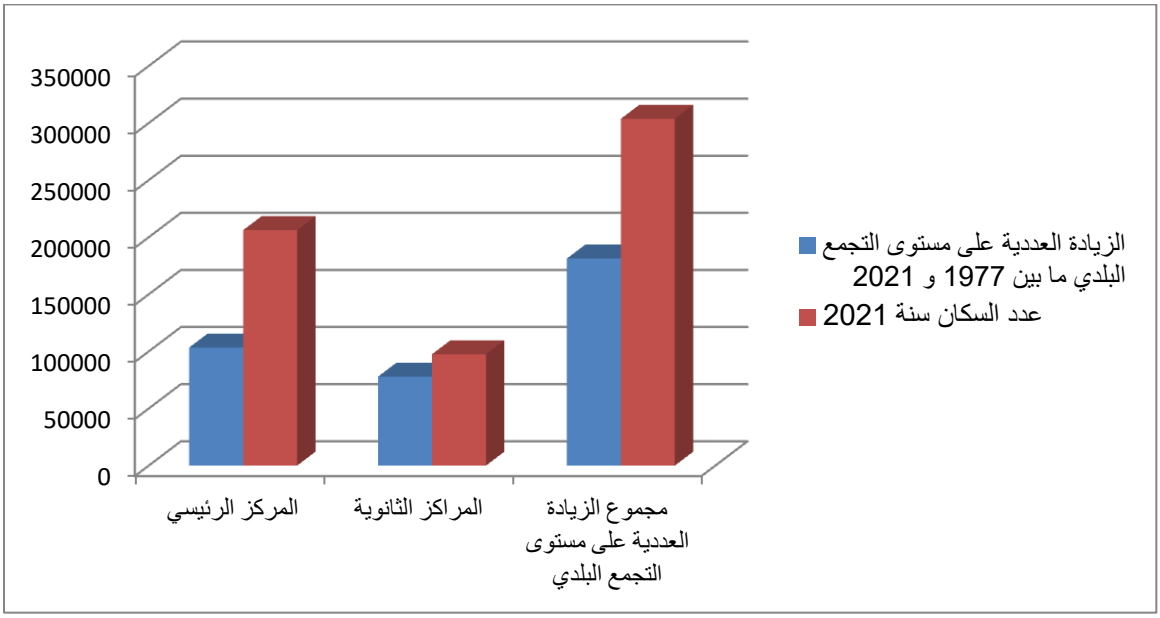

المصدر : من اعداد الباحث 2024 .

4-2- نسبة التحضر على مستوى التجمع البلدي:

اتسم معدل التحضر في سكيكدة بالنمو السريع والمستمر منذ عهد الاستعمار، منذ السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي شهدت المدينة تطورًا سريعًا حيث وصلت إلى 10000 نسمة في عام 1870 م، تسارعت وتيرة التحضر مع إنشاء طريق قسنطينة – سكيكدة وخط السكك الحديدية فضلا عن بناء الميناء والمستوطنات الزراعية.

وتشير معدلات التحضر على مستوى المدن الرئيسية إلى اختلاف هجرة السكان بين الفترات المسجلة، فقد سجلت بلدية سكيكدة أعلى نسبة تحضر لها سنة 1987 و قدرت بـــ 93 بالمئة بينما سجلت

بلدية الحدائق أقل نسبة بـــ 14 بالمئة، وفي عام 2008 لاحظنا انخفاضا طفيفا في نسبة التحضر على مستوى التجمع الرئيسي سكيكدة قدر بـــ 91 بالمئة، في حين عرفت البلديات الثانوية ارتفاعا معتبرا حيث سجلت بلدية الحدائق ارتفاعا كبيرا قدر بـــ 56 بالمئة و بلدية فلفلة بـــ 66 بالمئة في حين تراجعت نسبة التحضر على مستوى بلدية حمادي كرومة قدرت بـــ 38 بالمئة .

أما بالنسبة للتجمع الحضري فنلاحظ تذبذب في نسب التحضر حيث سجلت أعلى نسبة سنة 1998 قدرت بـــ 83 بالمئة نتيجة المشاكل التي شهدتها المنطقة والتي أدت إلى هجرة جماعية للسكان نحو التجمع الرئيسي ولتتراجع سنة 2008 حيث سجلت ما نسبته 80 بالمئة نتيجة الهجرة العكسية وترحيل السكان نحو المجمعات السكنية في الأطراف والتجمعات الثانوية (مسيون، الزفزاف، القطب الحضري بوزعرورة).

الجدول رقم(10) : نسبة التحضر في التجمع البلدي منذ سنة 1987 الى 2008 م

البلدية	1987	1998	2008
سكيكدة	93%	92%	91%
حمادي كرومة	34%	47%	38%
الحدائق	14%	48%	56%
فلفلة	52%	66%	66%
التجمع البلدي	**82%**	**83%**	**80%**

المصدر : (PDAU، 2011) .

4-3- الكثافة السكانية على مستوى التجمع البلدي:

بعد الاستقلال، واصلت سكيكدة تطورها لا سيما مع إنشاء المنطقة الصناعية والبتروكيماوية في عام 1971، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الطلب على البنية التحتية والإسكان، وشهدت المدينة أيضًا توسعًا حضريًا متعمدًا مع امتداد النسيج الحضري إلى المناطق الصناعية وإنشاء تجمعات جديدة على الأطراف.

الجدول رقم (11): توزيع الكثافة السكانية على مستوى التجمع البلدي سنة 2008 م

البلدية	عدد السكان سنة 2008		المساحة كم2	الكثافة السكانية نسمة/كم2	معدل التركيز الحضري %
	البلدي	التجمع الرئيسي			
سكيكدة	170914	169410	52	3287	%99
حمادي كرومة	26074	22822	31	841	%88
الحدائق	17579	12713	48	366	%72
فلفلة	29959	28233	65	461	%94
التجمع البلدي	244526	233178	196	1248	%95

المصدر : (PDAU، 2011)

ومن حيث الكثافة السكانية، نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن معظم بلديات التجمع تعرف نسب مرتفعة نوعا ما إلا أن التجمع الرئيسي لمدينة سكيكدة في مستوى آخر، حيث يعرف حالة تشبع حادة جدا و قد سجل ما نسبته 99 بالمئة وهو ما يعكس حالة الاكتظاظ التي تعيشه ساكنة مدينة سكيكدة والذي أدى في نهاية المطاف إلى خلق أزمة سكن وظهور السكن الفوضوي وغير القانوني في محيطه الحضري.

على مستوى التجمع البلدي فإن الكثافة السكنية تقدر بـــ 95 بالمئة مع وجود تباين بين المناطق، حيث يستوعب التجمع أكثر من 27 بالمئة من سكان الولاية على مساحة تقدر بـــ 5 بالمئة فقط من المساحة الاجمالية للولاية (PDAU, 2011)، مما يساهم في تنافس حاد على مستوى استخدامات الأراضي بالنسبة للقطاعات الرئيسية والسكنية خصوصا.

4-4- معامل شغل المساكن :

في ظل هذا الاكتظاظ، فإن معدل شغل المساكن في بعض مناطق التجمع البلدي يساوي المتوسط الوطني حيث بلغت الأرقام 6.4 شخص لكل مسكن في عام 2008 م (Lebied، 2012) في حين سجلت بلدية حمادي كرومة 6.34 شخصا لكل مسكن، على الرغم من انخفاض هذا المعدل إلى 4.9 في عام 2008 م على مستوى التجمع الرئيسي سكيكدة، في حين كل من بلدية الحدائق وفلفلة سجلوا على التوالي 5.25 و 5.27 شخصا لكل مسكن بينما على مستوى التجمع البلدي فقد سجل قيمة منخفضة قدرت بـــ

5.11 شخص لكل مسكن، إلا أن هذه الأرقام لا تعكس بطبيعة الحال الواقع المعاش رغم انخفاض الكثافة السكانية في بعض الأحياء بسبب تدهور البيئة المبنية أو انتقال السكان إلى أحياء أخرى.

الجدول رقم (12) يوضح : الحظيرة السكنية حسب بلديات التجمع لسنة 2008 م

البلدية	عدد السكان سنة 2008	عدد المساكن سنة 2008	معامل شغل المسكن الخام TOL brut
سكيكدة	170,914	34,873	4.90
حمادي كرومة	26,074	4,108	6.35
الحدائق	17,579	3,184	5.25
فلفلة	24,902	4,725	5.27
التجمع البلدي	239,469	46,890	5.11

المصدر : (PDAU، 2011)

4-5- التركيبة العمرية :

من خلال قرائتنا للجدول أسفله نلاحظ تسيد على مستوى الفئة العمرية ما بين 19 – 59 سنة والتي تعتبر الفئة النشطة حيث سجلت نسبة 56.23 بالمئة، بينما الفئة العمرية من 6-18 سنة فقدرت بـــ 18.05 بالمئة والتي تعتبر الفئة المتمدرسة في حين سجلت كل من الفئة العمرية 0-5 سنوات و 60 سنة فما فوق نسبا متقاربة بـــ 9.96 بالمئة و 9.28 بالمئة على التوالي.

الجدول رقم (13) : التركيبة العمرية على مستوى التجمع البلدي سنة 2008 م

العمر	0-5 سنوات	6-11 سنة	12-15 سنة	16-18 سنة	19-59 سنة	60 سنة فما فوق
التجمع البلدي	24340	25738	18812	15396	137413	22678
النسبة المئوية	%9.96	%10.35	%7.70	%6.30	%56.23	%9.28

المصدر : (PDAU، 2011)

4-6- توزيع السكان حسب الجنس :

من خلال قراءة الجدول أسفله نلاحظ تقاربا في نسب الجنس مع تفوق طفيف للذكور 51 بالمئة مقابل 49 بالمئة للإناث .

الجدول رقم (14) : توزيع سكان التجمع البلدي حسب الجنس سنة 2020

البلدية	الذكور	الإناث	المجموع
سكيكدة	101790	100777	202 567
حمادي كرومة	19042	15018	37 637
الحدائق	11394	10894	22 288
فلفلة	18232	17669	35 901
المجموع	150458	147935	298393

المصدر : مديرية البرمجة لولاية سكيكدة .

4-8- توزيع السكان النشطين :

من خلال الجدول رقم (15) أسفله نلاحظ أن توزيع نسبة النشاط لا يتجاوز 50 بالمئة في جميع بلديات التجمع، حيث سجلت سكيكدة نسبة تقدر بـــ 48.7 % كأعلى نسبة نشاط في حين سجلت بلدية فلفلة نسبة 44.43 % كأقل نسبة، بينما سجلت كل من بلدية الحدائق وحمادي كرومة قيما متقاربة تتراوح ما بين 45.3 و47.6 %، تعكس هذه القيم حالة التأزم التي يعيشها التجمع البلدي والتي أدت إلى ارتفاع معدل الإعالة البطالة بالرغم من المشاريع التنموية التي تم إطلاقها إلا أنها لم تستطع امتصاص نسبة البطالة المتزايدة.

الجدول رقم (15) : نسبة النشاط وتوزيع السكان المقيمين من الأسر العادية والجماعية البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الفردية وبلدية الإقامة

البلدية	ناشطون	ماكثات بالبيت	طلاب /تلاميذ	متقاعدون	ذ و معاشات	آخرون غير ناشطين	غ م	سكان من 15 سنة فأكثر	نسبة النشاط
سكيكدة	61082	32536	18665	9425	1279	2408	75	125471	**48,7 %**
الحدائق	6171	3230	1748	711	128	947	17	12953	**% 47,6**
فلفلة	9456	6384	3714	1296	136	356	4	21346	**% 44,3**
حمادي كرومة	9862	7123	3047	1282	83	372	5	21774	**% 45,3**
التجمع البلدي	86571	49273	27174	12714	1626	4083	101	181544	**46.47** %

المصدر : المكتب الوطني للاحصاء ONS سنة 2008.

4-9- توزيع العمالة ما بين القطاعات الاقتصادية على مستوى التجمع الحضري السكيكدي:

أحدث إنشاء المنطقة الصناعية سنة 1971م تغييرات كبيرة على التركيبة الاقتصادية و ذلك بفقدانها الطابع الفلاحي ، متحولة إلى قطب صناعي متعددة الوظائف خاصة مع ارتقائها إلى مصاف الولاية بعد التقسيم الإداري سنة 1974 و استفادتها من عدة هياكل و تجهيزات ذات بعد محلي و جهوي جعلها تتسيد مجالها الحضري كمركز حضري مستقطب و فعال و الذي نتج عنه تغييرات في التركيبة الاقتصادية للسكان و تحولها من مدينة ذات طابع ريفي-سياحي الى مدينة صناعية-خدماتية بامتياز.

الجدول رقم (16) : توزيع اليد العاملة حسب القطاعات الاقتصادية للتجمع الحضري السكيكدي

البلدية		عدد المشتغلين	الزراعة	الاشغال العمومية	الصناعة	الخدمات
سكيكدة	العدد	40211	1996	7759	1818	28638
	%		5%	19%	5%	71%
حمادي كرومة	العدد	4190	925	81	580	2604

الحدائق	%		22%	2%	14%	62%
	العدد	3193	1997	50	357	789
فلفلة	%		63%	2%	11%	25%
	العدد	5735	1266	111	794	3564
التجمع البلدي	%		22%	2%	14%	62%
	العدد	52972	6184	8001	3192	35595
	%		12%	15%	6%	67%

المصدر : المخطط التوجيهي لتهيئة و التعمير ما بين البلديات لمدينة سكيكدة سنة 2008

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك ارتفاعا طفيفا في القطاع الزراعي راجع إلى السياسات التنمية الزراعية التي تم اتخاذها والتي استهدفت المناطق الريفية من أجل تثبيت السكان فيها وكذلك عودة بعض السكان إلى قراهم الأصلية والاستثمار في هذا المجال حيث قدرت ب 12 % (حيث سجلت سكيكدة نسبة 5 % يدل عن خسارة معتبرة لليد العاملة في هذا القطاع في حين بلدية الحدائق سجلت 63 %)، بينما تناقص عدد المشتغلين في القطاع الصناعي ناتج عن تشبع هذا الأخير والذي يحتاج إلى أيادي عاملة مؤهلة ما يعكس النسبة المتدنية والتي قدرت ب 6 %، أما قطاع الأشغال والبناء فقد عرف تحسنا ملحوظا نتيجة المشاريع السكنية والسياحية قيد الإنجاز والتي استفادت منها المنطقة حيث قدر بـــ 15 %، أما قطاع الخدمات فهو يتسيد بنسبة 67 % وهذا راجع إلى التحولات التي عرفتها المدينة والتي تعكس الأنشطة المكملة سواء في القطاع الصناعي ومناطق الإنتاج و التخزين بالإضافة إلى الإدارة والتجارة وإنشاء بعض الهياكل السياحية الجديدة على مستوى العربي بن مهيدي.

5- شبكة التحليل الرباعي لنقاط القوة و الضعف (S.W.O.T) :

يهدف التحليل الرباعي (S.W.O.T) لتحديد مواطن القوة والضعف الداخلية وكذلك الفرص المتاحة والتهديدات الخارجية، حيث يساعد تحليل العوامل ومطابقتها من خلال التأثيرات المتبادلة للعوامل الداخلية والخارجية على استخلاص النتائج وصياغة استيراتيجيات تساهم في الاستفادة لأقصى حد من نقاط القوة والفرص المتاحة مع التقليل إلى أدنى حد من نقاط الضعف والتهديدات مع تقديم تحليلات نوعية من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.

وبهذا فإن مجال الدراسة يزخر بمختلف الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية التي تؤهله لتطوير وتحقيق التنمية المحلية، نذكر منها:

5-1- الموارد الطبيعية:

5-1-1- مصادر المياه: تلعب مصادر المياه دورا كبيرا في عملية نمو وتطور المناطق الحضرية والعمرانية، حيث تلعب عوامل مثل رطوبة المناخ والانحدار وطبيعة الأرض قليلة الامتصاص مما يقلل التسرب، إلا أن ذلك قد يؤدي الى عدم الاستفادة منها في ظل عدم وجود المرافق التي تساهم في تجميع مياه الأمطار السطحية، وتنقسم مصادر المياه على مستوى التجمع البلدي إلى مياه جوفية وإلى الينابيع والمياه السطحية.

الجوفية : تحتوي على 15 من الآبار توجد بعدد كبير في بلدية فلفلة.

الينابيع : تحتوي منطقة الدراسة على ينبوعين فقط على مستوى بلدية فلفلة.

المياه السطحية : عدم احتواء إقليم التجمع على سدود مائية أدى إلى حدوث مشاكل في التزود بالمياه الصالحة للشرب، حيث تم برمجة وإنجاز محطة تحلية مياه البحر بطاقة 100.000 م 3 / يوم لتزويد المجموعة العمرانية بسكيكدة والتي تضم بلديات: سكيكدة، فلفلة، حمادي كرومة والحدائق بمياه الشرب.

الجدول رقم (17) يوضح : توزيع الينابيع و الآبار على مستوى التجمع البلدي

بلديات	عدد الينابيع	عدد الابار
سكيكدة		1
حمادي كرومة		2
فلفلة	2	10
الحدائق		2
المجموع	2	15

المصدر : مديرية البرمجة لولاية سكيكدة .

5-1-2- الثروة الغابية :

تتميز المناطق الغابية على مستوى التجمع الحضري بتوزيعها على المناطق المرتفعة والجبال المحيطة الغربية والشرقية على مساحة قدرت بـــ 10.102,87 هكتار منها 5.788 أحراش من بينها غابة فلفلة (البلاطان) وغابة سطورة، وتتميز بأنواع مختلفة من الأشجار كالصنوبر البحري والفلين والكاليتوس (Eucalyptus).

الجدول رقم (18) يوضح : توزيع المساحة الغابية على مستوى التجمع البلدي

البلديات	المساحة		الأشجار
	المجموع(هكتار)	منها أحراش (هكتار) dont: maquis	
سكيكدة	995,76	500,00	M
حمادي كرومة	1 871,43	1 525,00	MA
فلفلة	5 537,68	2 528,00	MA
الحدائق	1 738,00	1 235,00	MA
التجمع البلدي	10.102,87	5788,00	MA

المصدر : الدليل الإحصائي لولاية سكيكدة سنة 2021 .

5-1-3- المجال الفلاحي :

- الأراضي الزراعية :

تقدر المساحة الزراعية الإجمالية للتجمع البلدي (SAT) 8839 هكتارًا، بينما المساحة الصالحة للزراعة (SAU) تبلغ 6087 هكتارًا منها 785.2 هكتارًا مسقية، حيث تتميز بالمردودية العالية مما يضفي على إقليم التجمع طابعا زراعيا بامتياز، وتتموقع بشكل كبير على ضفاف كل من واد الصفصاف وواد الزرامنة على مستوى بلدية الحدائق وحمادي كرومة بالإضافة الى واد ريغة وواد القصب في الجهة الشرقية بشكل أقل، ويتم إنتاج مختلف المحاصيل من خضروات وحبوب وأعلاف و الأشجار المثمرة من حمضيات والكروم ...إلخ، التي توجه الى الاستهلاك المحلي.

الجدول رقم (19) : توزيع الأراضي الفلاحية سنة 2017 على مستوى التجمع البلدي

البلديات	إجمالي المساحة الزراعية (هك) (1)	المساحة الزراعية الصالحة (هك) (2)	المساحة الزراعية المسقية(هك) (3)	المساحة الزراعية الغير منتجة (هك)	SAU/SAT (2/1)	SAU irriguée /SAU totale (3/2)
سكيكدة	1770	1 177	220	373	53%	18.69%

حمادي كرومة	2837	2 064	416	357	75%	20.15%
فلفلة	887	345	88	454	34%	25.50%
الحدائق	3558	2501	274	783	67%	10.95%
المجموع	8839	6087	785.2	1967	62%	12.89%

المصدر : مديرية الفلاحة لولاية سكيكدة + معالجة الباحث .

تربية الحيوانات :

توفر المراعي والأحراش ساهم في تسهيل عملية تربية المواشي، حيث يتوفر على عدد معتبر من رؤوس ماشية قدر بـــ 37349 رأس على المستوى البلدي، حيث تترأس بلدية الحدائق العدد بامتلاكها مجموع المواشي قدر بـــ 12145 تليها بلدية سكيكدة بـــ 10726 رأس ثم حمادي كرومة بـــ 9752 رأس ثم بلدية فلفلة في الأخير بـــ 4721 رأس.

الجدول رقم (20) يوضح : توزيع الثروة الحيوانية على مستوى بلديات التجمع

البلديات	عدد الأغنام	عدد الأبقار	عدد الماعز	عدد الأحصنة	تربية الدواجن
سكيكدة	9 209	1 020	497	92	7
حمادي كرومة	4 551	3 597	1 604	97	7
فلفلة	3 141	982	598	59	14
الحدائق	6 174	4 482	1 489	355	34
التجمع البلدي	23080	10081	4188	603	62

المصدر : الدليل الاحصائي لولاية سكيكدة سنة 2021 .

5-2- العوامل الاقتصادية :

من خلال الجدول رقم (21) أسفله نلاحظ تركز حوالي 75 بالمئة من الأنشطة في المركز الرئيسي في حين تتوزع 25 بالمئة الباقية في المراكز الثانوية الأخرى، وتعتبر تجارة التجزئة النشاط الأكثر استعمالا على المستوى البلدي تليها الأنشطة الأخرى ثم الأنشطة الصناعية.

الجدول رقم (21) يوضح : توزيع الأنشطة على مستوى التجمع البلدي سنة 2021

البلديات	نوع النشاط						المجموع
	صناعي	حرفي	تجارة الجملة	تجارة التجزئة	تصدير وإستيراد	غير ذلك	
سكيكدة	1672	18	208	6852	68	6350	15186
حمادي كرومة	604	00	198	705	29	1043	2589
الحدائق	149	01	30	360	05	397	938
فلفلة	226	04	24	631	05	730	1624
التجمع البلدي	2651	23	460	8548	107	7920	20337

المصدر : الدليل الاحصائي لولاية سكيكدة 2021 + معالجة الباحث .

5-3- العوامل الاجتماعية :

5-3-1- معدل البطالة :

يعتبر معدل البطالة من بين العوامل المهمة في دراسة مدى نجاعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية وقدرتها على التخطيط من أجل امتصاص والتقليل من نسبة البطالة، يتم احتسابه عن طريق المعادلة التالية:

معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل * 100 / مجموع القوى العاملة

القوى العاملة = هي مجموع الأفراد في سن العمل وحاضرين في سوق العمل الذين لديهم منصب عمل أو بطالين.

من خلال الجدولين رقم (22) و (23) نلاحظ أن تطور نسبة البطالة على مستوى التجمع البلدي ما بين 2013 و 2018 يتناقص تدريجيا، وهذا راجع إلى الانتعاش الاقتصادي الذي يعرفه التجمع البلدي وذلك من خلال إطلاق مختلف البرامج التنموية خاصة في مجالات السكن والسياحة والخدمات، بالرغم من هذه البرامج إلا أن معدل البطالة على المستوى البلدي سجل قيم مرتفعة 19.61 وهي أعلى من معدل الوطني والذي قدر بـــ 11.17 سنة 2018 حسب الديوان الوطني للإحصاء، ويرتقب أن ينخفض معدل

البطالة بحلول سنة 2028 ليصل الى نسبة 13.70 (PDAU، 2011) لتتقارب بذلك مع معدل البطالة الوطني.

أما على مستوى البلديات فقد سجلت بلدية سكيكدة أقل نسبة مقارنة مع باقي بلديات التجمع البلدي، قدرت بـــ 17.77 سنة 2018 بينما بلدية الحدائق فقد سجلت أعلى نسبة قدرت بـــ 26.93 بالمئة في حين تقاربت نسب البطالة بين بلديتي فلفلة وحمادي كرومة مسجلة 23.31 و 24.68 على التوالي.

التباين بين بلديات التجمع على مستوى معدل البطالة راجع الى سببين رئيسيين هما:

- **العامل الديمغرافي:** حيث تتركز نسبة كبيرة من السكان على مستوى المركز الرئيسي والذي يشكل 70 بالمئة من إجمالي عدد السكان على مستوى التجمع البلدي.

- **تركز مختلف الوظائف والأنشطة على مستوى المركز الرئيسي:** باعتبار مدينة سكيكدة قطبا حضريا والذي يترأس المجموعة العمرانية والولائية واستفادتها من مختلف الهياكل القاعدية والخدماتية والإدارية.

الجدول رقم (22): معدل البطالة على مستوى التجمع البلدي سنة 2013

البلدية	الفئة النشطة	الفئة المشتغلة	الفئة البطالة	معدل البطالة
سكيكدة	68518	52480	16038	23.41
حمادي كرومة	8442	5453	2989	35.40
الحدائق	6355	4202	2153	33.87
فلفلة	10044	7100	2945	29.32
التجمع البلدي	93360	69234	24124	25.84

المصدر : المخطط تالتوجيهي للتهيئة و التعمير سنة 2011 + معالجة الباحث .

الجدول رقم (23) : معدل البطالة على مستوى التجمع البلدي سنة 2018

البلدية	الفئة النشطة	الفئة المشتغلة	الفئة البطالة	معدل البطالة
سكيكدة	86093	70790	15303	17.77
حمادي كرومة	10596	7980	2616	24.68

الحدائق	8182	5978	2204	26.93
فلفلة	11904	9182	2776	23.31
التجمع البلدي	116774	93874	22901	19.61

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير سنة 2011 + معالجة الباحث .

5-3-2- التغطية بشبكة الغاز والكهرباء:

تغطي شبكة الكهرباء نسبة معتبرة من إقليم التجمع البلدي قدرت بـــ 87.27 بالمئة، حيث تأتي بلدية سكيكدة بتغطية شبه كلية لمجالها البلدي والتي سجلت نسبة 94.49 بالمئة في حين سجلت باقي البلديات نسبا تجاوزت الـــ 80 بالمئة وبالرغم من ذلك إلا أنها تسجل نقائص على مستوى التغطية خاصة المناطق النائية والبعيدة، بينما سجلت شبكة الربط بغاز المدينة نسبة فوق المتوسط قدرت بـــ 64.17 بالمئة وهي نسبة غير كافية خاصة لما لهذه المادة من أهمية كبيرة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي.

الجدول رقم (24) يوضح: نسبة تغطية اقليم التجمع البلدي بشبكة الكهرباء و الغاز سنة 2021

البلديات	نسبة الربط		عدد محطات الوقود
	الكهرباء %	الغاز %	العاملة
سكيكدة	94,49	75,08	4
حمادي كرومة	83,22	50,41	3
فلفلة	82,73	80,57	1
الحدائق	88,63	50,62	0
التجمع البلدي	87,27	64,17	8

المصدر : الدليل الاحصائي لولاية سكيكدة 2021 .

5-3-3- الطرق :

يتوفر اقليم الدراسة على شبكة متنوعة من الطرق الوطنية و الولائية و البلدية تساعد في عملية التنقل داخل المجال و الوصول إلى مختلف المناطق و تساهم في الربط بين المراكز الثانوية و المركز الرئيسي و تساهم في هيكلة المجال الحضري ، و تتمثل في :

- **الطريق الوطني رقم (03) :** يربط كل من سكيكدة و قسنطينة مرورا ببلدية الحدائق و يعتبر من بين أهم المحاور على مستوى الولاية .

- **الطريق الوطني رقم (44) :** يربط سكيكدة بعنابة يتميز بحركية كبيرة خاصة بالنسبة للمركبات ذات الوزن الثقيل .

– **الطريق الولائي رقم (21) :** يربط بلدية فلفلة بسكيكدة مرورا على التجمع الثانوي العربي بن مهيدي ، يعتبر من بين الطرق ذات الحركية الجيدة خاصة في فصل الصيف .

الجدول رقم (25) يوضح : توزيع الطرق على مستوى اقليم التجمع البلدي بـــ كم سنة 2021

البلدية	طرق وطنية			طرق ولائية			طرق بلدية			مجموع شبكة الطرق (كلم)		
	المجموع	معبدة	غير معبدة	المجموع	معبدة	غير معبدة	المجموع	معبدة	غير معبدة	المجموع	معبدة	غير معبدة
سكيكدة	15,495	15,495	0	32,1	35,3	0	22,1	14,1	8	69,695	62,17	8
حمادي كرومة	4,7	4,7	0	8,8	10,8	0	18	15	3	31,5	30,5	3
فلفة			0	36,9	36,9	0	26,5	3	23,5	63,4	39,9	23,5
الحدائق	11,975	11,975	0	0	0	0	24,2	18,8	5,4	36,175	34,3	5,4
التجمع البلدي	32,17	32.17	0	77,8	0	0	91,1	50,9	39,9	200,77	166,87	39,9

المصدر : الدليل الاحصائي لولاية سكيكدة سنة 2021.

يقدر طول شبكة الطرق على مستوى التجمع البلدي بـــ 200.7 كلم منها 166.87 معبدة و39.9 غير معبدة وتتعلق بالضبط بالمناطق النائية والقرى الصغيرة والتي لا تشهد حركية كبيرة على مستوى إقليم التجمع، ورغم توفر هذه الشبكة إلا أن مشاكل الازدحام المروري تؤثر على حركية وموصولية القادمين خاصة في أوقات الذروة على مستوى مداخل مدينة سكيكدة والمنطقة الصناعية مما يتطلب حلولا سريعة للتخفيف من التدفقات على مستوى المحاور الكبرى.

الصورة رقم (01) توضح : الاكتظاظ المروري على مستوى الطريق الوطني رقم 44

المصدر : من التقاط الباحث 2024 .

5-3-4- التجهيزات التعليمية: من خلال الجدولين رقم (26) و (27) نلاحظ أن على مستوى:

- **التعليم الابتدائي:** يترواح متوسط عدد التلاميذ في القسم 40 تلميذا على مستوى المدارس الابتدائية في المراكز الثانوية وهو رقم مرتفع جدا مما يسبب الاكتظاظ و تخفيض نسبة التحصيل العلمي لدى التلاميذ، في حين سجلت بلدية سكيكدة متوسط عدد التلاميذ قدر بـــ 35.94 تلميذا، راجع إلى توفر عدد معتبر من المدارس على مستوى التجمع الرئيسي في حين أن عدد المدراس الابتدائية غير كاف على مستوى المراكز الثانوية.

التعليم المتوسط: يترواح متوسط عدد التلاميذ على مستوى التجمع البلدي بـــ 36.36 تلميذا، وقد سجلت بلدية الحدائق أعلى معدل قدر بـــ 42.92 تلميذا في القسم بينما سجلت بلدية فلفلة معدلا قدر بـــ 27.34 تلميذا في حين تقاربت كل من بلدية سكيكدة وحمادي كرومة بـــ 37.21 و 39.32 تلميذا في القسم على التوالي، ويعرف التعليم المتوسط اكتظاظا هو الآخر على مستوى التجمع البلدي مما يؤثر سلبا على التحصيل العلمي للتلاميذ.

الجدول رقم (26) يوضح: توزيع التلاميذ و الهياكل التعليمية للطوريين الابتدائي و المتوسط

البلديات	التعليم الابتدائي					التعليم المتوسط				
	العدد					العدد				
	المدارس	مقعد بيداغوجي	تلميذ متمدرس	متوسط عدد التلاميذ في القسم	مطعم مدرسي	المدارس	مقعد بيداغوجي	تلميذ متمدرس	متوسط عدد التلاميذ في القسم	مطعم مدرسي
سكيكدة	61	23275	19 407	35,94	47	26	14105	14 139	37,21	8
فلفلة	18	5915	5 728	40,06	16	8	5460	3 800	27,34	4
حمادي كرومة	12	3780	4 355	42,70	10	4	2765	3 067	39,32	3
الحدائق	11	2800	3 193	45,61	9	2	1330	1 631	42,92	1

المصدر : الدليل الاحصائي لولاية سكيكدة 2021 .

التعليم الثانوي :

بالرغم من توفر عدد لا بأس به من الثانويات إلا أن متوسط التلاميذ في القسم ما زال مرتفعا حيث قدر على مستوى التجمع بـــ 31.37 تلميذا في القسم، وتبقى بلدية الحدائق تعاني من مشكل الاكتظاظ حيث سجلت معدل قدره 45.75 تلميذا في القسم وتليها كل من سكيكدة وحمادي كرومة بمعدلات متقاربة في حين بلدية فلفلة سجلت أقل معدل قدر بـــ 23.34 تلميذا في القسم.

الجدول رقم (27) يوضح : توزيع تلاميذ الطور الثانوي و الهياكل التعليمية على مستوى التجمع البلدي

البلديات	التعليم الثانوي				
	العدد				
	المدارس	مقعد بيداغوجي	تلميذ متمدرس	متوسط عدد التلاميذ في القسم	مطعم مدرسي
سكيكدة	12	9310	8891	34,46	10
فلفلة	3	2240	1494	23,34	2
حمادي كرومة	1	665	653	34,37	1
الحدائق	1	700	915	45,75	1

المصدر : الدليل الاحصائي لولاية سكيكدة 2021 .

5-4- العوامل البيئية :

5-4-1- تلوث الهواء :

يسبب مشكل تلوث الهواء قلقا للسكان كما على مستوى المصالح العمومية، حيث أدى زيادة استعمال المركبات وخاصة السيارات الفردية والمصانع إلى زيادة الانبعاثات الغازية التي تساهم في عملية الاحتباس الحراري والإصابة بالأمراض التنفسية مثل الربو، وتعاني منطقة الدراسة من وجود هذا الخطر انطلاقا من المصفاتين على مستوى مركب تكرير البترول وتمييع الغاز بالمنطقة الصناعية بالرغم من اتخاذ تدابير وقائية وذلك بتركيب مصفاة ضخمة إلا أن الانبعاثات الغازية لا تزال موجودة.

الصورة رقم (02) توضح : انبعاثات الغازية من مصفاة الغاز بالمنطقة الصناعية

المصدر : من التقاط الباحث 2024 .

5-4-2- تلوث المياه :

إن انتشار الأحياء العشوائية في المحيط الحضري والمناطق غير القابلة للتعمير ساهم في عدم ربطها بشبكة الصرف الصحي جعلها تقوم بتصريف المياه المستعملة مباشرة في المحيط الخارجي مما يؤدي إلى تلوث المياه السطحية والباطنية ويساهم في انتشار الأمراض والأوبئة مما يهدد سلامة السكان والبيئة في نفس الوقت.

الصورة رقم (03) توضح : تصريف المياه المستعملة على مستوى الأحياء القصديرية (حمادي كرومة)

المصدر : من التقاط الباحث 2024 .

5-4-3- معالجة النفايات الصلبة:

يتوفر إقليم الدراسة على مركز واحد للردم التقني يقع على مستوى بلدية الحدائق بطاقة معالجة 78,463.11 طن/السنة بينما يتم إنتاج ما يقارب 88,697.918 طن سنويا من النفايات الصلبة على مستوى التجمع البلدي، وهي أعلى من قدرة المعالجة مما يسبب انتشار للنفايات على مستوى المحيط الحضري و ظهور مفرغات عشوائية غير قانونية تسبب تلوث المحيط والإصابة بالأمراض المختلفة.

الجدول رقم (28): كمية النفايات المتولدة سنويا على مستوى المجموعة العمرانية

البلديات	كمية النفايات المتولدة سنويا (طن)	مركز الردم التقني		مفرغات مراقبة		عدد المفرغات العشوائية
		عدد	طاقةالمعالجة (طن / سنة)	عدد	طاقةالمعالجة (طن / سنة)	
سكيكدة	60 213,320	0		0		0

حمادي كرومة	11 187,690	0		0		0
فلفلة	10 671,720	0		0		0
الحدائق	6 625,188	1	78 463,11	0		0

المصدر : الدليل الاحصائي لولاية سكيكدة 2021 + معالجة الباحث .

5-5- المخاطر الطبيعية والصناعية:

يقطع كل من واد الصفصاف وواد الزرامنة المجال الحضري لمدينة سكيكدة وهذا ما يسبب فياضانات مستمرة على مستوى الأحياء المنبسطة المحادية لروافده خاصة أحياء مرج الذيب وحي الممرات بالإضافة الى خطر انزلاق التربة نتيجة بناء المساكن على المنحدرات مما قد يؤدى الى حدوث خسائر مادية وبشرية.

ومع توطين المنطقة الصناعية البيتروكيماوية ضمن المجال الحضري للمجموعة العمرانية سكيكدة ساهم في ظهور بعض المخاطر المتعلقة بالأنشطة الصناعية تتمثل في نقل وتخزين المواد الهيدروكربونية والصناعات الكيميائية والغازات الصناعية بالإضافة الى توفر المنطقة على منجم للرخام على مستوى بلدية فلفلة، قد أعطى للمنطقة انتعاشا اقتصاديا إلا أنه تسبب عدة كوارث نذكر منها انفجار وحدة تمييع الغاز الطبيعي GL1K سنة 2004 التي خلفت خسائر مادية و بشرية والحرائق مما يجعل من المنطقة مكان غير أمن خاصة المناطق السكنية المجاورة، هذا ما يدفع السلطات الى اتخاد الاجراءات والاستراتيجيات المناسبة للوقاية وحماية العاملين داخل المنطقة الصناعية والسكان خارجها عن طريق مخططات لإدارة الأزمات والتدخل السريع من أجل التقليل من الأضرار (boulkaibet, 2019).

حوصلة :

تحتل مدينة سكيكدة مكانة هامة على مستوى التجمع البلدي يعكس ذلك وزنها الديموغرافي الكبير وتركز مختلف الأنشطة الاقتصادية والهياكل و المرافق العامة فيها، مما يخولها أن تلعب دورا سياديا في قيادة وتوجيه التحضر على مستوى إقليم المجموعة العمرانية، ثم إن اعتماد المخطط الحضري ما بين البلديات يساعد على تجاوز الفوارق ما بين مدينة سكيكدة والمراكز الحضرية الثانوية المحيطة خاصة على مستوى توزيع الهياكل القاعدية والمرافق العامة التي تساهم في التنمية الشاملة لإقليم التجمع البلدي.

وعليه فإن منطقة الدراسة بشكل عام تحتوي على نقاط قوة تخولها من تسّيد اقليمها الولائي ولعب دور استراتيجي في حين أنها تحتوي على نقاط ضعف وجب الاهتمام بها وإيجاد حلول لها من أجل تنمية شاملة لإقليم المجموعة العمرانية، توفرها على عدة هياكل قاعدية من المستوى العالي (المنطقة الصناعية

ومنطقة النشاطات) يمكنها من الاستفادة منها وذلك عن طريق انعاش اقتصادي وتنميته من أجل مواكبة الديناميكية الحضرية السريعة.

الجدول رقم (29) يوضح : تقييم مؤشرات شبكة التحليل الرباعي S.W.O.T

	سكيكدة	حمادي كرومة	فلفلة	الحدائق	التجمع البلدي
المياه	−	−	+	−	−
الغابات	+	−	+	+	+
الأراضي الزراعية	−	+	−	+	+
البطالة	−	−	−	−	−
العامل الاقتصادي	+	−	−	−	−
المرافق التعليمية	−	−	+	−	−
شبكة الكهرباء	+	+	+	+	+
شبكة الغاز	+	−	−	−	−
الطرق	+	+	+	+	+
تلوث المياه	−	−	−	−	−
تلوث الهواء	−	−	+	+	−
النفايات الصلبة	+	−	−	+	−
المخاطر الطبيعية	−	−	−	−	−
المخاطر الصناعية	−	−	−	−	−

المصدر : من اعداد الباحث .

الجدول رقم (30) يوضح : شبكة التحليل الرباعي SWOT analyse

نقاط القوة	نقاط الضعف
− تتمتع منطقة الدراسة بتوفر الأراضي الزراعية ذات المردودية العالية والثروة الغابية − تغطي شبكة الكهرباء مساحة كبيرة من منطقة الدراسة. − توفر اقليم الدراسة على هياكل قاعدية ذات مستوى عال تساهم في جذب الاستثمارات والمشاريع الكبيرة . − توفرها على مجموعة من خطوط المواصلات المهمة تساعد في عملية ربط مختلف المناطق مع المركز	− عدم التكافؤ في توزيع المرافق بين المركز الحضري سكيكدة والمراكز الثانوية . − تدهور ونقص على مستوى البنى التحتية في المراكز الثانوية خاصة التغطية من شبكات الغاز والصرف الصحي . − ارتفاع معدلات البطالة مما يساهم في انتشار الآفات الاجتماعية وتدهور المستوى المعيشي .

الحضري وتسهل الموصولية من والى المركز .	
الفرص	التهديدات
– الاهتمام بالقطاع الفلاحي يساهم في الاكتفاء الغذائي والاستثمار في القطاع الغابي يفتح آفاق جديدة . – تطوير و تنويع الهياكل الاقتصادية تسمح لها بزيادة فرص العمل وإنتاج الثروة التي تساهم في رفع المستوى المعيشي للسكان والتقليل من نسبة البطالة . – إنشاء مخطط التهيئة ما بين البلديات يساهم في تقليل التمايز المجالي وإعادة توزيع المرافق العامة .	– الأخطار الطبيعية والصناعية تهدد سلامة السكان وتؤدي الى كوارث بشرية ومادية . – تنامي الفوراق المجالية والاجتماعية ما بين المناطق الثانوية والمركز الحضري الرئيسي . – تلوث البيئة والمحيط نتيجة تصريف المياه القذرة مباشرة في المحيط الخارجي والدخان المنبعث من المصانع وانتشار القمامة والمكبات العشوائية.

6- التمدد الحضري في المناطق شبه الحضرية لمدينة سكيكدة :

تأثر تطور الظاهرة شبه حضرية حول مدينة سكيكدة بشدة بالتصنيع والتوسع الحضري مما أدى إلى تغيرات اجتماعية واقتصادية وبيئية مختلفة، والمتتبع للتطورات العمرانية في منطقة الدراسة يلاحظ الاجتياح الكبير للنسيج المبني في المحيط شبه الحضري و الذي تم فيه استهلاك مختلف الأراضي المتواجدة و القريبة من المحاور الرئيسية و التي عززت من الطابع غير المتجانس و المجزأ للأراضي وذلك عبر مختلف المشاريع التي تم تنفيذها، حيث ساهمت العوامل الديموغرافية و الطلب المتزايد على المرافق والسكن و البنية التحتية في تطوير المناطق شبه الحضرية المحيطة والتي أدت في نهاية المطاف الى تمدد حضري مقابل الأراضي الزراعية والمساحات الطبيعية .

الصورة رقم (04) توضح : صورة جوية للتجمع البلدي

المصدر : 2024 googel earth .

6-1- التغييرات التي شهدتها المناطق الشبه حضرية لمدينة سكيكدة :

من خلال عملية دمج المراكز الثانوية المحيطة في المخطط البلدي فقد تم بذلك تعميم ظاهرة التحضر على كامل إقليم التجمع خاصة على مستوى كل من فلفلة والحدائق باعتبار أن بلدية حمادي كرومة ملتصقة ومتلاحمة نوعا ما مع النسيج الحضري لمدينة سكيكدة، ومع رغبة السلطات المحلية في إيجاد حلول ووضع أسس للتوسع المجالي للمركز الرئيسي أدى ذلك الى إنشاء ملحقات سكنية في المناطق شبه الحضرية المحيطة خاصة على مستوى بلدية فلفلة و بصفة أقل الحدائق، حيث تعتبر بلدية فلفلة أرضية مناسبة لإقامة المشاريع السكنية لتوفرها على أراضي معزولة ومستقلة مجاليا، حيث يصف السيد مار كوت هذا المشروع بأنه « *En arrière, sur le plateau aux sols rougeâtres, avec une vue magnifique sur la mer, s'est construit l'ensemble des Platanes, qui se voudrait une ville nouvelle destinée à désengorger Skikda étouffée dans son site* »، Côte) 2006)، وهذا ما ساهم في إحداث تغييرات جذرية على مستوى هذه المناطق والتي قد تؤدي إلى خلق أقطاب حضرية تنافس المراكز الثانوية والمركز الرئيسي.

6-1-1- التغييرات على المستوى الديمغرافي :

- الانتقال من مجتمع ريفي إلى مجتمع حضري بشكل عام :

مدينة سكيكدة والمراكز الثانوية المحيطة كانت إلى وقت ما ذات أغلبية ريفية ومع التطورات التي شهدتها المنطقة ارتفع عدد السكان الحضريين شيئا فشيئا، حيث استقبلت المدينة في فترة ما بعد الاستقلال

أزيد من 43,867 مهاجرا بحثا عن الفرص الحضرية وهي العملية التي كانت لها تداعيات كبيرة على الإطار المادي و الاجتماعي للمدينة (FENCHOUCH، 2019)، حيث احتل المهاجرون القادمون من الأطراف القريبة و البعيدة المساكن الشاغرة التي خلفها وراءهم المعمرون.

ووفقا للجدول رقم (31)، فإن سكان التجمع البلدي سجل عدد سكان الحضر سنة 2008 بـــ 233,086 فردا بنسبة 93 بالمئة أما سكان المناطق الريفية فقد سجلت 17535 فردا بنسبة 6,99 بالمئة، في حين قد سجل السكان الحضريون 276,174 فردا بنسبة تقدر بـــ 92,55 بالمئة مقارنة بعدد سكان الأرياف الذي سجل 22,259 فردا بنسبة 7,45 بالمئة لسنة 2020، بالرغم من الانخفاض الطفيف الذي سجلته نسبة سكان الحضر إلا أنه قد سجل زيادة عددية قدرت بـــ 43,088 في الفترة ما بين 2008 و2020 بنسبة نمو قدرت بـــ 15,60 بالمئة وهي نسبة كبيرة في حين أن المناطق الريفية سجلت زيادة عددية قدرها 4,724 فردا بنسبة نمو قدرت بـــ 1,58 بالمئة في نفس الفترة وهي نسبة ضئيلة جدا.

هذا التباين يعكس نسبة التحضر الكبيرة الذي تشهده المجموعة العمرانية لمدينة سكيكدة و التي تتركز بشكل كبير على مستوى المركز الرئيسي سكيكدة بنسبة 66,31 بالمئة من مجموع الكلي لسكان التجمع البلدي مقارنة بالمراكز الثانوية الأخرى التي سجلت نسب متقاربة بين حمادي كرومة و فلفلة على التوالي 11,30 و 10,67 بالمئة في حين سجلت بلدية الحدائق ما نسبته 4,25 بالمئة من مجموع سكان التجمع البلدي لسنة 2020 م .

الجدول رقم (31) يوضح : التوزيع المكاني للسكان بالتجمع البلدي .

البلدية	احصاء سنة 2008			تقديرات السكان سنة 2014			تقديرات السكان سنة 2020		
	عدد السكان	حضري	ريفي	عدد السكان	حضري	ريفي	عدد السكان	حضري	ريفي
سكيكدة	170137	167326	2811	181718	178700	3018	202567	197887	4680
حمادي كرومة	31612	28340	3272	33764	30266	3498	37637	33739	3898
فلفلة	30153	26760	3393	32205	28581	3624	35901	31857	4044
الحدائق	18719	10660	8059	19993	11386	8607	22288	12691	9597
التجمع البلدي	250621	233086	17535	267680	248927	18747	298393	276174	22259

المصدر مديرية البرمجة لولاية سكيكدة .

في حين أن تطور العائلات الحضرية هو الآخر شهد نموا معتبرا على مستوى التجمع البلدي، حيث انتقل من 42,433 عائلة حضرية إلى 50,229 عائلة حضرية خلال الفترة ما بين 2008 و2020 بزيادة عددية قدرت بـــ 7,796 عائلة منها 5,531 عائلة حضرية على مستوى المركز الرئيسي سكيكدة في نفس الفترة، أما العائلات الريفية فقد عرفت زيادة طفيفة قدرت بـــ 756 عائلة ريفية منها 198 عائلة على مستوى بلدية الحدائق.

الجدول رقم (32) يوضح: توزيع العائلات حسب الصفة ريفية أو حضرية على مستوى التجمع البلدي

البلدية	احصاء سنة 2008			تقديرات السكان سنة 2014			تقديرات السكان سنة 2020		
	مجموع العائلات	حضرية	ريفية	مجموع العائلات	حضرية	ريفية	مجموع العائلات	حضرية	ريفية
سكيكدة	30934	30428	511	33020	32257	763	36809	35959	850
حمادي كرومة	5854	5236	618	6204	5560	644	6915	6198	717
فلفلة	5482	4865	617	5904	5239	665	6582	5839	743
الحدائق	3284	1904	1380	3439	2031	1408	3834	2263	1578
التجمع البلدي	45554	42433	3126	48567	45087	3480	54141	50229	3882

المصدر مديرية البرمجة لولاية سكيكدة .

– الحظيرة السكنية على مستوى التجمع البلدي :

عرفت الحظيرة السكنية انتعاشا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة نتيجة تكثيف برامج السكن وتدعيمه بمختلف الصيغ لتمس بذلك أغلب الشرائح الاجتماعية، حيث سجلت الحظيرة السكنية لسنة 2021 عدد المساكن قدر بـــ 71708 مسكنا بزيادة عددية قدرت بـــ 5208 مسكنا على مستوى التجمع البلدي خلال الفترة ما بين 2018 و 2021 م أي بمعدل 1302 مسكنا في السنة، وتعرف المساكن الحضرية نسبا مرتفعة قدرت بـــ 93.76 بالمئة في حين أن المساكن الريفية قد سجلت نسبة 6.24 بالمئة سنة 2021 والتي بالرغم من أنها سجلت زيادة طفيفة مقارنة بسنة 2018 التي سجلت 5.70 بالمئة، تعكس بداية الاهتمام بالسكن الريفي وتثمينه في ظل التوجهات الحضرية الكثيفة.

الجدول رقم (33) : توزيع الحظيرة السكنية على مستوى التجمع البلدي مابين 2018 و 2021

البلدية	الحظيرة السكنية سنة 2018				الحظيرة السكنية سنة 2021			
	حضيرة السكن	الحضري	الريفي	نسبة شغل المساكن	حضيرة السكن	الحضري	الريفي	نسبة شغل المساكن
سكيكدة	47979	47302	677	–	51532	50791	741	4,01
حمادي كرومة	6834	5978	856	–	7147	6261	886	5,38
فلفلة	7113	6239	874	–	8067	6715	1352	4,84
الحدائق	4574	3189	1385	–	4962	3469	1493	4,59
التجمع البلدي	66500	62708	3792	–	71708	67236	4472	4.71

المصدر : الدليل الإحصائي لولاية سكيكدة سنة 2021 + مديرية التجهيزات والسكن + معالجة الباحث .

– انتشار السكان في المحيط شبه الحضري للتجمع البلدي :

شهد إقليم التجمع عدة موجات من الهجرة السكانية خاصة بعد الاستقلال وأثناء إنشاء منطقة البتروكيماويات وقد أسهمت هذه الهجرة في النمو الحضري السريع وزيادة كبيرة في الطلب على الإسكان والبنية التحتية.

الجدول رقم (34) : توزيع السكان المقيمين من الأسر العادية والجماعية حسب بلدية الإقامة والتشتت

البلدية	تجمع حضري رئيسي	تجمع حضري ثانوي	المنطقة المبعثرة	المجموع
سكيكدة	147594	14367	1657	163618
حمادي كرومة	13999	13259	3146	30404
الحدائق	10252	2850	4899	18001
فلفلة	19130	8025	1841	28996
التجمع البلدي	190975	38501	11543	241019

المصدر : مكتب الاحصاء الوطني سنة 2008.

الجدول رقم (35) : نسبة النمو السكاني للتجمع البلدي خلال الفترة (1987 – 2008).

البلدية		Pop 1987	Pop 1998	TAGMA =1987-1998	SM = 1987-1998	Pop 2008	TAGMA =1998-2008	SM = 1998-2008
سكيكدة	ACL	128747	144389	1.05	-1.10	156225	0.79	-0.93

	البلدي	138132	156685	1.15	-1.00	170914	0.87	-0.85
حمادي كرومة	ACL	4317	8746	6.63	4.48	9983	1.33	-0.39
	البلدي	12599	18805	3.71	1.56	26074	3.32	1.60
الحدائق	ACL	1234	5902	15.29	13.14	9919	5.33	3.61
	البلدي	8607	12272	3.28	1.13	17579	3.66	1.94
فلفلة	ACL	7250	16544	7.79	5.64	19881	1.85	0.13
	البلدي	14032	24902	2.70	0.55	29959	1.87	0.15
التجمع البلدي	ACL	141548	175581	1.98	-0.17	196008	1.11	-0.61
	البلدي	173370	212664	1.87	-0.28	244526	2.34	0.62

المصدر : (PDAU، 2011)

من خلال الجدول رقم (35) أعلاه نلاحظ أن التجمعات الرئيسية للبلديات لم تعرف نموا سكانيا كبيرا و في بعض الأحيان سجلت سالب هجرة بينما على المستوى البلدي (التجمعات الثانوية + المناطق المبعثرة) سجلت قيما موجبة دليلا على حركية في النمو السكاني على مستواها إلا أن الفرق يبقى كبيرا نظرا لثقل المراكز الرئيسية ونفوذها على المستوى المحلي خاصة مدينة سكيكدة.

وبلدية سكيكدة لم تعرف زيادة معتبرة سواء على مستوى التجمع الرئيسي أو على مستوى إقليم البلدية حيث سجلت على التوالي سالب هجرة في الفترتين 1987–1998 و 1998–2008 قدرت بـــ 1.10– و 0.93– على التوالي، راجع إلى تشبع على مستوى المنطقة العمرانية وعدم قدرتها على تحقيق الاكتفاء من حيث السكن والمرافق الأخرى.

بالنسبة للمركز الثانوي حمادي كرومة فإنه عرف انتعاشا بسيطا في الفترة ما بين 1987–1998 أدى إلى نمو سكاني معتبر نتيجة الهجرة الريفية بسبب فترة اللأمن حيث سجلت نسبة نمو كبيرة قدرت بـــ 6.63 بالمئة ، إلا أنه خلال العقد الموالي تراجعت نسبة النمو لتسجل 1.33 بالمئة على المستوى التجمع الرئيسي مع سالب هجرة قدرت بـــ 0.39– راجع إلى نفاذ الأوعية العقارية ، بينما على مستوى البلدي فقد سجلت نسب نمو معتبرة قدرت بـــ 3.71 و 3.32 بالمئة مع تسجيل فائض هجرة قدر بـــ 1.60 ما بين 1998–2008 حيث اكتسبت المناطق المبعثرة والتجمعات الصغيرة قرابة 8000 ساكنا جديدا خلال هذه الفترة بسبب قربها من المنطقة الصناعية التي تعتبر خطرة خاصة على التجمع الثانوي حمروش حمودي ومنطقة النشاطات الكبرى من أجل البحث عن مناصب عمل.

أما بلدية الحدائق هي الأخرى فقد شهدت نموا سكانيا معتبرا خلال العقدين الأخيرين و وصلت إلى 15.29 بالمئة في الفترة ما بين 1987–1998 لتعاود الانخفاض في العقد الموالي بنسبة 5.33 و قد سجلت فائض هجرة موجب قدر بـــ 13.14 و 3.61 بالمئة على التوالي على المستوى التجمع الرئيسي الذي شهد استقطاب كبير نتيجة المشاريع التنموية التي استحدثتها البلدية نتيجة ترقيتها لمصاف الدائرة ، في حين أن النمو السكاني على مستوى البلدي شهد هو الآخر ارتفاعا ملحوظا حيث قدر بـــ 3.21 و 3.66 بالمئة على التوالي مع فائض هجرة موجب بنسبة 1.94 بالمئة ما بين 1998–2008 ، حيث تعرف استقطابا مرتفعا خاصة بعد ارتقاء التجمع الثانوي الزفزاف.

أما بخصوص بلدية فلفلة فقد شهدت نسبا متقاربة في النمو بين التجمع الرئيسي و البلدي ، حيث سجلت نسبة نمو قدرت بـــ 1.85 بالمئة مع فائض هجرة 0.13 بالمئة على مستوى التجمع الرئيسي في حين أن نسبة النمو البلدي قدرت بـــ 1.87 بالمئة مع فائض هجرة قدر بـــ 0.15 بالمئة ، نتيجة الحركية الكبيرة التي تشهدها المنطقة خاصة بعد إنشاء المدينة الجديدة بوزعرورة و استفادتها من مختلف البرامج السكنية على مستوى التجمع الرئيسي.

وعلى مستوى التجمع البلدي نلاحظ تراجعا في نسبة النمو خلال الفترة ما بين 1998–2008 والتي قدرت بـــ 1.11 بالمئة مع تسجيل سالب هجرة قدرت بـــ 0.61–، بينما عرف إقليم التجمع نسبة نمو معتبرة قدرت بـــ 2.34 بالمئة مع فائض هجرة إيجابي بنسبة 0.62 بالمئة .

6–1–2– على المستوى الاجتماعي والاقتصادي:

للمراكز الحضرية و نفوذها على المناطق شبه الحضرية أثر كبير وذلك من خلال تجمع مختلف الوظائف والأنشطة التي تنعكس على الحركية الكبيرة التي تشهدها هذه المناطق المحيطة سواء من أجل العمل أو لقضاء مختلف الحاجيات بالنسبة للسكان المقيمين خاصة مدينة سكيكدة التي تعتبر مركز ثقل هام في التجمع البلدي وعلى المستوى الولائي وحتى الجهوي نظرا للمرافق والتجهيزات ذات البعد الاستيراتيجي (منطقة الصناعية + الميناء البيتروكيماوي و التجاري)، إذ تنتج عن هذه الهجرة اليومية اختناقات مرورية على مستوى الطريق الوطني رقم 44 و 03 خاصة أثناء ساعات الذروة.

في حين أن مدينة سكيكدة تعرف حركية مكثفة من خلال فرص العمل التي توفرها خاصة على مستوى المنطقة الصناعية إلا أنه خلال السنوات الأخيرة تدهور مستوى التشغيل ما أدى إلى ارتفاع نسبة

البطالة، في ظل ارتباط المراكز الثانوية المحيطة وعدم توفرها على مناصب الشغل الكافية بالرغم من الحركية التي تشهدها في الآونة الأخيرة خاصة القطاع السياحي وإنشاء منطقة التوسع السياحي ZET، مع تراجع النشاط الزراعي في ظل التحولات التي تعرفها اليد العاملة.

منطقة النشاطات (حمادي كرومة): تتربع على مساحة قدرها 35 هكتار على طول المحور الرئيسي رقم 44 ومحادية ضفاف واد الصفصاف، وتنقسم إلى 39 قطعة موزعة على مختلف الأنشطة والمستودعات وبعض الصناعات الخفيفة منها: مصنع المشروبات الغازية كوكا كولا، مصنع الأليمينيوم، مصنع الطوب وصناعة مواد التنظيف، مصنع الخشب ،،، الخ.

منطقة التوسع السياحي ZET: تقع على مستوى الكورنيش الشرقي على إقليم بلدية فلفلة و التجمع الثانوي العربي بن مهيدي، تقدر مساحتها الإجمالية حوالي 2206 هكتار تم تهيئة 57 هكتار وذلك بإنشاء المدينة السياحية روسيكا بارك في انتظار إتمام مختلف المرافق المقترحة الأخرى.

6-1-3- على المستوى المجالي:

تتميز التغيرات المكانية في المنطقة شبه الحضرية لمدينة سكيكدة بعدة ديناميكيات وأنماط استخدامات مختلفة أدت إلى تحويل الوظيفة الزراعية للأراضي الى مختلف الأنشطة، وهذا سواء كانت بطرق قانونية أو عشوائية، وهنا بعض الإجراءات التي تسمح بتحويل الأراضي حسب التشريع الجزائري:

- اجراءات تحويل الأراضي من أجل بناء المساكن و المرافق العمومية:

منذ إنشاء المخطط التوجيهي ما بين البلديات سنة 2008 م عمدت السلطات المحلية إلى عملية تحويل للأراضي باستمرار ونجد هنا مختلف الوضعيات القانونية التي سمحت بتحويل الأراضي الزراعية لصالح المشاريع كالتالي:

- المرسوم رقم 03-313 المؤرخ في 16 سبتمبر 2003 الذي يحدد شروط وضوابط الاستيلاء على الأراضي الفلاحية لأملاك الدولة المندمجة في المحيط الحضري.

- القانون رقم 11-91 الصادر في 27 أفريل 1991 المتعلق بنزع الملكية للمنفعة العامة .

– التعليمة رقم 02 المؤرخة في 12 ماي 2013 تتعلق بتحويل الأراضي الفلاحية للحاجات المستعجلة المرتبطة بتنفيذ مشاريع عمومية للتنمية.

الجدول رقم (36) : الأراضي التي تم تحويلها لبناء المساكن و المرافق العامة سنة 2012 م

المالك	سكيكدة	حمادي كرومة	الحدائق	فلفلة	المجموع
ممتلكات الدولة	–	199 هكتار	148 هكتار	05 هكتار	352 هكتار
الغابات	02 هكتار	–	80 هكتار	105 هكتار	187 هكتار
EAI/EAC	–	82 هكتار	122 هكتار	64 هكتار	268 هكتار
ENIP	–	–	–	3 هكتار	03 هكتار
الخواص	–	6 هكتار	157 هكتار	–	163 هكتار
SARL	–	–	02 هكتار	–	02 هكتار
المجموع	02 هكتار	287 هكتار	509 هكتار	177 هكتار	

المصدر : الوكالة العقارية + معالجة الباحث .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن البلدية أكثر استهلاكا للعقار هي بلدية الحدائق بـــ 509 هكتار وهذا راجع إلى احتوائها على مخزون عقاري كبير، تليها بلدية حمادي كرومة بـــ 287 هكتار وبلدية فلفلة بـــ 177 هكتار، في حين أن بلدية سكيككدة لم توفر إلا كمية ضئيلة تقدر بـــ 02 هكتار راجع لعدم توفرها على العقار، أما بالنسبة إلى الجهة المانحة فتأتي الأراضي التابعة لممتلكات الدولة في الصدارة بـــ 352 هكتار تليها التعاونيات الفلاحية بـــ 268 هكتار بينما يتقارب كل من الغابات والخواص بـــ 187 هكتار و 163 هكتار على التوالي.

– **التصنيع :** أدى تصنيع سكيكدة بما في ذلك إنشاء منطقة البتروكيماويات إلى توسع حضري كبير تم هذا التوسع بشكل أساسي على حساب الأراضي الزراعية حيث تم استهلاك أزيد ما يقارب 1600 هكتار مما أدى إلى تحويل المناظر الطبيعية إلى مناطق صناعية بالإضافة الى منطقة النشاطات على مستوى حمادي كرومة وتتركز الصناعات الرئيسية المساهمة في تصنيع سكيكدة بشكل أساسي حول قطاع البتروكيماويات وتشمل الأنشطة الرئيسية ما يلي:

– تمييع ومعالجة الغاز الطبيعي: سكيكدة هي موطن لمرافق تمييع الغاز الطبيعي الرئيسية، مثل مجمع GL1K، الذي يتربع على مساحة قدرها 111.59 هكتار ويعتبر من أهم مصادر الدخل في البلاد.

– مركب تكرير البترول RA1/K: يتربع على مساحة تقدر بـــ 186.58 هكتار يتم معالجة الهيدروكربونات وتكرير النفط الخام وهي مكونات أساسية لصناعة البتروكيماويات.

– المركب البتروكيميائي CP1/K : يتخصص في الصناعات البيتروكيماوية والكيماوية على مساحة قدرها 52 هكتار.

– توزيع وتصدير المنتجات النفطية والغازية UTE: تدعم البنية التحتية لشركة سكيكدة توزيع وتصدير المنتجات النفطية وييسرها مينائها المتخصص في الهيدروكربونات وتقدر مساحتها بـــ 103 هكتار.

– محطة توليد الطاقة الكهربائية CTE: تتربع على مساحة 10.21 هكتار حيث تعمل على توليد الطاقة الكهربائية.

– مؤسسة إنتاج وتوزيع الغازات الصناعية ENGI: و التي تتربع على مساحة قدرها 3.48 هكتار وتختص في إنتاج الغازات الصناعية (أكسيجين، آزوت، آرجون) .

الجدول رقم (37) يوضح: توزيع المناطق الصناعية على مستوى التجمع البلدي

المنطقة	الموقع (البلدية)	المساحة الإجمالية (هكتار)	المساحة المستغلة (هكتار)
المنطقة البيتروكيماوية	سكيكدة	1.200	0
المنطقة الصناعية الصغرى	سكيكدة	35	0
منطقة حمروش حمودي	حمادي كرومة	180	142
المجموع	**03**	**1.415**	**142**

المصدر : مديرية الصناعة لولاية سكيكدة

الجدول رقم (38) يوضح: توزيع مناطق النشاطات على مستوى التجمع البلدي

البلدية	عدد مناطق النشاط	المساحة الكلية بالهكتار	المساحة المستغلة بالهكتار
سكيكدة	2	43,48	27,25
حمادي كرومة	2	98	61

المجموع	4	141.48	88.25

المصدر : مديرية الصناعة لولاية سكيكدة .

صورة رقم (05) توضح : منطقة النشاطات على طول المحور الرئيسي رقم 44 حمروش حمودي

المصدر : من تصوير الباحث , أكتوبر 2024 .

– الاستهلاك السكني :

خلال العقود الماضية، أدى التحضر السريع وغير المخطط إلى التعدي على الأراضي الزراعية ذات الإمكانات العالية، وقد تغيرت الكثافة السكانية في منطقة سكيكدة شبه الحضرية بشكل كبير حيث استمر التمدد الحضري في تشكيل تجمعات جديدة و تكثيفها سواء حول المنطقة البتروكيماوية وعلى طول المحاور الرئيسية سكيكدة–الحدائق وسكيكدة–حمادي كرومة وعلى طول الشريط الساحلي العربي بن مهيدي–فلفلة و التي تتموضع على أراضي زراعية أو ضمن مجالات ريفية بحتة مما تؤدي إلى عملية تقسيمها وحصرها بين التجمعات، في حين أن التجمعات الرئيسية عرفت تراجعا ملحوظا على مستوى الكثافة السكانية بسبب هجرة السكان أو ترحيلهم بفضل إنشاء عدة مشاريع سكنية على مستوى المناطق شبه الحضرية لمدينة سكيكدة من بينها:

– **القطب الحضري بوزعرورة:** يعد القطب الحضري بوزعرورة الذي يتربع على مساحة 204 هكتار ويضم 11،343 وحدة سكنية بمختلف الصيغ من بين أهم المشاريع السكنية على مستوى التجمع البلدي،

حيث تم التخطيط له بشكل استراتيجي لمواجهة تحديات النمو الحضري في سكيكدة والمراكز الثانوية المحيطة بها، ويهدف إلى تحقيق التوازن بين التوسع الحضري من خلال توفير مناطق حضرية جديدة وبالتالي تخفيف الضغط على المراكز الحضرية القائمة وتجنب الاستغلال المفرط للأراضي الزراعية ذات الإمكانات العالية، وقد أدى هذا القطب الحضري الجديد إلى إعادة توزيع السكان والأنشطة مما يسهم في تحقيق نمو حضري أكثر توازنا.

الصورة رقم (06) : المدينة الجديدة بوزعرورة

المصدر : من صفحة المدينة الجديدة بوزعرورة سكيكدة ، الرابط : https://www.facebook.com/100047959665183/posts/pfbid0mJdp3XP3CPdeTBv8swvaW7tG8iXxtE7WPjqWtXjkZk4dTfY28ZoTkKEYUosttKrnl/?app=fbl

– **التجمع الثانوي زفزاف:** تم ترقية التجمع الثانوي زفزاف من أجل دعم المراكز الحضرية الرئيسية حيث يتواجد على الحدود الإدارية لكل من بلدية سكيكدة و الحدائق، وهو جزء من استراتيجية المخطط التوجيهي لتهيئة والتعمير ما بين البلديات من أجل تعزيز التنمية الإقليمية المتوازنة والحد من الازدحام الحضري في المدن الرئيسية، حيث استفادت المنطقة من التحسينات في البنية التحتية مثل شبكات الطرق والمرافق العامة لتحسين نوعية حياة السكان وأيضا بهدف تهيئتها حضريا حيث تعتبر نقطة التحام مابين المراكز الحضرية الثلاثة (سكيكدة–حمادي كرومة–الحدائق) .

– **القطب الحضري مسيون:** بعد نفاذ الأراضي المنبسطة الصالحة للبناء واصطدام النسيج الحضري ببساتين الحمضيات المتواجدة على طول الطريق الوطني رقم 03، كان لابد من إيجاد أماكن أخرى لإنشاء المشاريع السكنية دون المساس بالأراضي الزراعية عالية الجودة، ومنه فقد تم التوسع فوق المرتفعات الجنوبية باعتبارها أماكن خالية يسهل عليها التخطيط الحضري إلا أنها مكلفة للغاية بسبب تضاريسها الوعرة ويجعلها عرضة للمخاطر الطبيعية مثل انزلاق التربة، يتربع القطب الحضري مسيون على مساحة 75 هكتار، حيث تم استهلاك ما يقارب 25 هكتارا من الغابات والأشجار الكثيفة و11.96 هكتار من الأراضي المخصصة للزارعات المعيشية.

– **السكن الفردي:**

يتميز المحيط الحضري وشبه الحضري بانتشار كبير للمساكن الفردية واحتلالها مساحات شاسعة من الأراضي و توطينها داخل المجالات الريفية ما أدى إلى تجزئة الأراضي الزراعية، حيث ساهم إنشاء الطرق في فصلها عن بعضها البعض وحصرها على شكل تقسيمات صغيرة الحجم مما يؤدي بها في نهاية المطاف إلى اختفائها تدريجيا وتحويلها إلى استخدامات أخرى.

صورة رقم (07) : التجمعات السكنية الفردية داخل المجالات الريفية

المصدر : من تصوير الباحث ، أكتوبر 2024 .

– التحضر غير الرسمي l'urbanisation informelle ou bidonvilisation :

أدى عدم قدرة المصالح المحلية على تلبية الاحتياجات وبناء مساكن جديدة بوتيرة الطلب إلى انتشار المساكن غير المستقرة والأحياء الفقيرة بسبب التحضر السريع والهجرة الريفية الكبيرة خلال السبعينات والتسعينات من القرن الماضي بسبب الأزمات الاجتماعية والأمنية (Belguidoum S., Mouaziz N., 2010)، الرغبة في الحصول على سكن اجتماعي في ظل الظروف الاقتصادية غير المريحة للعائلات الفقيرة أو العائلات حديثة الزواج تجعلهم يقومون ببناء أكواخ بالقرب من المناطق الصناعية أو في أطراف المدن في المناطق المعرضة للخطر إيكولوجيا أو بالقرب من المواقع العقارية، وفقا ل "مار كوت" فإن سكان هذه المواقع قد قاموا بتطوير نظام علائقي تضمن لهم تكاملا اجتماعيا مع المحيط الحضري ليتم الاستقرار نهائيا بعد أن كان مؤقتا (CÔTE، 1997)، وغالبا ما تفتقر هذه الأحياء إلى الهياكل الأساسية من شبكات الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب مما يؤدي إلى سوء الأحوال المعيشية وزيادة المخاطر الصحية وتدهور البيئة بشكل عام.

وهذا ما أدى بالسلطات المحلية إلى إجراء عمليات ترحيل للسكان خاصة أصحاب البناء القصديري و السكن الهش نحو التجمعات السكنية في الأطراف و في المناطق شبه الحضرية نذكر منها:

– عملية ترحيل 589 عائلة كانت تقطن في أكواخ قصديرية في حي بوعباز نحو التجمع الثانوي زفزاف سنة 2014 م .

– عملية ترحيل سكان حي صالح بوالكروة – الماتش – سنة 2017 م: حيث مست العملية قرابة 2000 عائلة من سكان البناء الفوضوي والتي استفادت من سكنات اجتماعية على مستوى كل من حي مسيون و التجمع الثانوي زفزاف.

– عملية ترحيل 750 عائلة من الحي القصديري بحيرة الطيور نحو القطب العمراني السكني الجديد مسيون سنة 2018 م.

– عملية ترحيل 664 عائلة تقطن في ببنايات آيلة للسقوط على مستوى المدينة القديمة نحو التجمع الثانوي زفزاف سنة 2023 م.

إلا أن بطء وتيرة بناء المساكن الجديدة أدى إلى استمرار ظهور هذه الأحياء و تكاثرها لعدم وجود رادع و تهاون السلطات المحلية في مراقبة المحيط العمراني من جهة و زيادة التنافس على الموارد خاصة المياه الصالحة للشرب كونهم يتم ربطها بطرق غير قانونية .

صورة رقم (08) : الأحياء القصديرية على مستوى التجمع الثانوي فلفلة (قرية العرائس)

المصدر : من تصوير الباحث ، أكتوبر 2024 .

– استهلاك الأراضي الزراعية :

أدى استهلاك الأراضي الزراعية في سكيكدة إلى انخفاض في نصيب الفرد من المساحة الزراعية من 0.82 هكتار للفرد في عام 1962 إلى 0.18 هكتارا في عام 2010 (hadef, 2011)، ويرتبط هذا الانخفاض بالنمو السكاني والتوسع الحضري غير المنضبط والمنتشر، وقد أدى التحضر الأخير إلى استهلاك كبير للأراضي الزراعية و خاصة لمشاريع التنمية الحضرية مثل: توسعة القطب الجامعي وإنشاء المناطق التجارية والسكنية، وقد تم هذا فوق أفضل الأراضي المروية الخصبة التي كانت مخصصة سابقا للإنتاج الزراعي مما أدى إلى تقليل القدرة الإنتاجية للزراعة المحلية (Ahmed Bousmaha, Aissa Boulkaibet، 2019).

صورة رقم (09) : استهلاك الأراضي الزراعية لصالح المرافق العامة (القطب الجامعي 20 أوت 1955)

المصدر : من تصوير الباحث ، أكتوبر 2024 .

صورة رقم (10) : استهلاك الأراضي الزراعية لصالح المنشآت الصناعية

المصدر : من تصوير الباحث ، أكتوبر 2024 .

– **على المستوى البيئي:** أدى التحضر السريع وغير المنضبط في كثير من الأحيان إلى تدهور البيئات الطبيعية والزراعية، تم تقليص الأراضي الخصبة خاصة على ضفاف وادي الصفصاف بشكل كبير بسبب التنمية الحضرية والصناعية، كما ساهمت الهجرة اليومية للسكان نحو المراكز الحضرية وذلك باستعمال النقل العام و السيارات في تلويث الهواء بسبب الدخان المنبعث بدون أن ننسى الدخان المنبعث من مصنع

تمييع الغاز وتكرير البترول، كما تسببت الأحياء غير القانونية والفوضوية في تلويث الأتربة عن طريق رمي النفايات الصلبة في مفارغ عشوائية كما ساهم تصريف المياه القذرة مباشرة في تلوث المياه السطحية والباطنية.

7- التمدد الحضري للمجموعة العمرانية سكيكدة مابين سنتي 1987 و2024 باستخدام نظم المعلومات الجغرافية SIG :

يعود تاريخ إنشاء مدينة سكيكدة الى العهد الفينيقي، ومع تحولها الى مستعمرة رومانية سنة 45 ق.م تم اعتماد المخطط الشطرنجي في تصميمها الذي يتميز باحتواء المدينة على شارعين رئيسيين متقاطعين في منطقة الفوروم وقد أطلقوا عليها (***Colonia Russicada Veneris***) (MOYATE، 2017)، وقد عرفت هذه الفترة بانتعاش اقتصادي كبير ترجم إلى إنشاء العديد من التجهيزات والمرافق الحياتية مثل المسرح الروماني الذي مازال صامدا حتى الآن، ومع قدوم الوندال فقد تم تدميرها وطمست آثارها (hadef، 2011)، وقد توالت عليها الحضارات إلا أنها لم تترك أي أثر لها حتى قدوم المستعمر الفرنسي ليقوم بإعادة تنشيطها واستغلالها كمنفذ بحري لتسويق المنتوجات الزراعية نحو فرنسا.

الشكل رقم (26) يوضح : مبدأ تنظيم مدينة سكيكدة في العهد الروماني

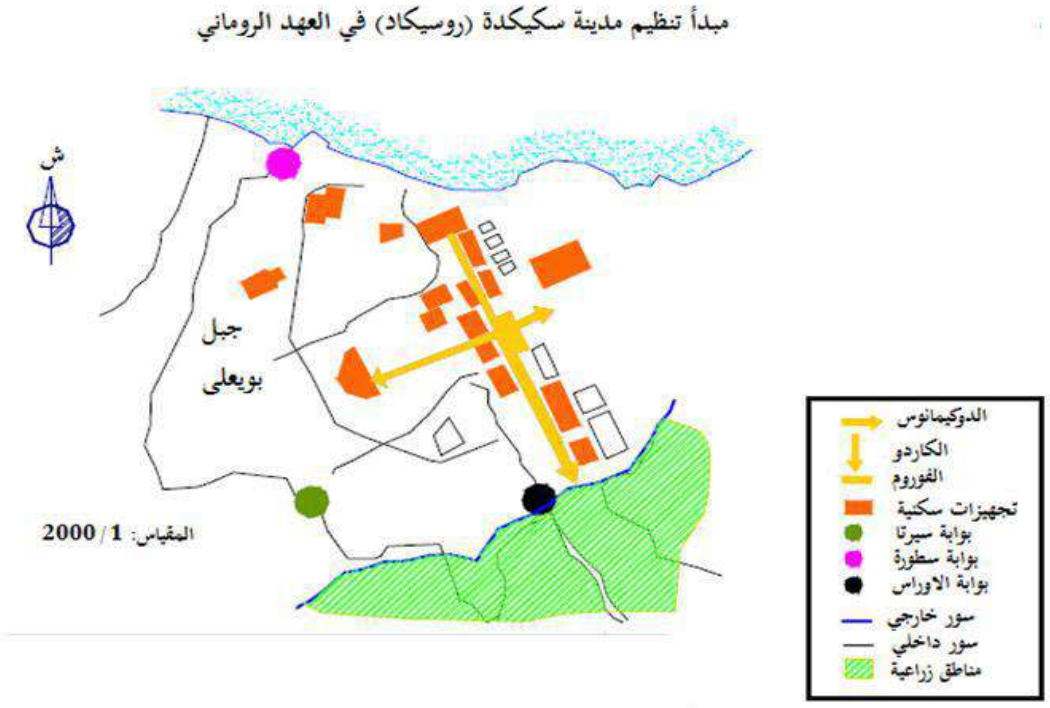

المصدر : (بولمعيز، 2019)

وبعد استيطان الاستعمار الفرنسي واحتلاله المنطقة كليا شرع في بناء وتطوير المدينة انطلاقا من التصميم القديم وذلك بإنشاء محور طولي شمالي غربي مع شارع رئيسي على طول الوادي وقد تم تخصيص الجزء الشرقي للمؤسسات العسكرية بينما تم إنشاء المباني المدنية في الجزء الغربي، انطلاقا من سنة 1890 بدأت المباني المدنية في الظهور على الجانب الشرقي المخصص للجيش، بعد الحرب العالمية الثانية واصلت المدينة تطورها نحو الجنوب وبهذا تم تجاوز الأسوار لأول مرة وبداية ظهور الأحياء الخاصة بالجزائريين (الفوبور)، وأثناء الحرب التحريرية فقد تم إنشاء العديد من مراكز إعادة التجميع و إعادة التوطين التي نفذتها الإدارة العسكرية وأهمها تطبيق خطة مشروع قسنطينة والتي أدت إلى إنشاء المباني من نوع H.L.M على الأراضي الزراعية نذكر منها (كامي روسي camus ، لاسيا C.I.A) (Djema, 2013) .

الخريطة رقم (15) توضح : الاطار المبني لمدينة سكيكدة في الفترة الاستعمارية

المصدر : الوكالة العقارية لولاية سكيكدة .

7-1- أشكال التمدد الحضري على مستوى المجموعة العمرانية السكيكدي :

مدينة سكيكدة لم تعرف أي امتداد حضري مهم إلا بعد ظهور سياسة التصنيع في البلاد التي قررت في عام 1968 في إطار التوازن الإقليمي وأقطاب النمو بين الشرق والغرب , zennir rabah) (derradji saif eddine, 2022 وذلك بعد إنشاء المنطقة الصناعية للمحروقات بموجب الأمر 70-13 المؤرخ في 22 جانفي 1970 م على مساحة تقدر ب 1200 هكتار من الأراضي الفلاحية والتي تشغل الآن ما يقرب من 45% مساحة المدينة ، وتقع هذه المنطقة الصناعية بالقرب من المركز الحضري مما خلق واجهة حضرية وصناعية فريدة (FENCHOUCH, 2019)، ومع ارتقائها إثر التقسيم الإداري سنة 1974 إلى مقر ولاية واستفادتها من هياكل وبرامج تنموية جديدة أدت إلى توافد التدفقات السكانية من المناطق المجاورة ساهمت في تغييرات على مستوى مورفولوجيا المنطقة وشغل الأرض بسبب انتشار السكنات و الأنشطة حولها، وساهمت بشكل كبير في التحضر غير المنضبط في مدينة سكيكدة وتزايد مساحتها المبنية بشكل متسارع خلال السنوات الاخيرة و انقطاع النسيج الحضري ، أدى إلى زحف حضري كبير وتجزئة المساحات الطبيعية المحيطة والذي كان له أثر سلبي على مستوى المناطق شبه الحضرية حيث تسببت في استهلاك مفرط للأراضي الزراعية والمساحات الخضراء المحيطة بالتجمع وحدوث تغييرات جذرية على مستوى المجال المرئي للمدينة.

يتميز التمدد الحضري في مدينة سكيكدة و المجموعة العمرانية بثلاث اتجاهات رئيسية للتوسع :

- **المحور الأول :** سكيكدة – حمادي كرومة – الحدائق: بالإضافة إلى التوسع على طول الطريق الوطني رقم 03 الرابط بين الحدائق وسكيكدة، يتم التوسع أيضا على مستوى الخط الرابط ما بين سكيكدة – حمادي كرومة – الحدائق وذلك عن طريق ترقية التجمعات الحضرية الصغيرة إلى تجمعات ثانوية والتي تساهم في عملية تلاحم ما بين المراكز الثلاث على شكل (tache d'huile) بقع زيتية، يتم فيها تجزئة المساحات الطبيعية والفلاحية واستهلاكها .

- **المحور الثاني** : سكيكدة – حمادي كرومة: يتم التوسع على طول الطريق الوطني رقم 44 ما بين بلديتي سكيكدة وحمادي كرومة، والذي يعتبر صناعيا بالدرجة الأولى لتواجد كل من المنطقة الصناعية البيتروكيماوية ومنطقة النشاطات الكبرى على طول المحور إذ تتخلله بعض التجمعات السكنية

الصغيرة إلا أن التجمع الثانوي حمروش حمودي يعتبر الأكبر والأخطر كونه يقع بمحاذاة المنطقة الصناعية مما قد يعرضه إلى الوقوع في نطاق الخطر الصناعي.

– **المحور الثالث:** التجمع الثانوي العربي بن مهيدي – المدينة الجديدة بوزعرورة – فلفلة: يتم التوسع هنا على شكل شرائط على طول الطريقين الولائيين رقم 21 و 12 تكون متقطعة أحيانا بكثافة متباينة ، إلا أنه في المدة الأخيرة تتم عملية تكثيف على مستوى أجزاء هذه المحاور خاصة ما بين المدينة الجديدة بوزعرورة و المركز الثانوي فلفلة والذي يؤدي إلى التحام في ما بينهما في القريب العاجل.

ساهمت السياسة المحلية في تدهور المحيط الحضري حيث لم تأخذ في الاعتبار الحفاظ على البيئة والمناطق الزراعية مما ساهم في زعزعة استقرار الزراعة وفقدان الأراضي الزراعية الخصبة في المناطق شبه الحضرية، ولفهم الوضع الحالي للمدينة بشكل أمثل وتحديد أصول هذه الظاهرة نرى أنه من الضروري دراسة التطور المتتالي لمدينة سكيكدة ومجالها الحضري حيث ارتأينا تقسيمها إلى 5 مراحل وهذا حسب الفترات الزمنية ابتداء من سنة 1987 الى يومنا هذا:

7–2– التطور العمراني في الفترة ما بعد الاستقلال حتى سنة 1987 للمجموعة العمرانية سكيكدة :

في هذه الفترة كان التعمير في البداية يقتصر على تسيير المجال الحضري الموروث عن الاستعمار الفرنسي واستغلال المباني التي تركها المعمرون حيث تم إخلاء ما يقارب 6000 مسكنا، ثم إعادة إعمارها من قبل السكان النازحين من الضواحي والمناطق الريفية المنعزلة وحتى نهاية الستينات لم تشهد المدينة أي توسع ملحوظ إلى غاية صدور المخطط الرباعي الأول 70–73 و الثاني 74–77 والخماسي الأول 80–84 وما رافقهم من برامج سكنية تتمثل في المناطق السكنية الحضرية الجديدة نذكر منها:

– المنطقة السكنية الحضرية الجديدة ببني مالك بويعلى في الجهة الغربية.

– المنطقة السكنية الحضرية الجديدة مرج الديب في الجهة الجنوبية.

– المنطقة السكنية الحضرية الجديدة الأجر في الجهة الجنوبية الغربية.

والتي شكلت هذه البرامج التوسعات الحضرية الأولى للمدينة وبداية استهلاك الأراضي المنبسطة في الجنوب، حيث قدرت ب 230 هكتار من الأراضي المسقية التي تم تعميرها خلال الفترة ما بين 1975–1990 حسب مديرية المصالح الفلاحية (DSA) (hadef، 2011). إلا أن ارتفاع الطلب على

السكن وعجز المصالح المحلية عن مواكبته، حيث سجل عجزا يقدر بـــ 10 ألاف وحدة سكنية سنة 1979 م و15 ألف وحدة سكنية عام 1982 مما أدى الى ظهور أحياء قصديرية و البناء الفوضوي في المحيط الحضري حيث قدر عدد الأكواخ التي تم انشاؤها حتى عام 1982 م بـــ 5000 كوخ، بينما لم تعرف المراكز الثانوية أي تطور ملحوظ في هذه الفترة.

وقد ساهمت التنمية القطاعية التي تم تطبيقها في تلك الفترة من تأزيم الوضعية الحضرية بمدينة سكيكدة بالرغم من استفادتها من عدة مشاريع نذكر منها : تعزيز مكانتها المينائية من خلال إنشاء ميناء جديد متخصص في نقل المحروقات، وقد أدت هذه الوضعية إلى ظهور عدة مشاكل مجالية تتعلق بالتمدد الحضري الكبير وانتشار المساكن غير المستقرة في محيط وعلى هوامش المدينة إلى انفجار حدودها الحضرية حيث امتدت التوسعات على طول المحور سكيكدة الحدائق جنوبا، وبالإضافة الى التوطين الصناعي حفز السكان إلى الانتقال نحو المراكز الثانوية القريبة و الاستقرار فيها.

تميزت هذه الفترة باستمرارية في النسيج الحضري حيث شكلت التوسعات الأولى منطقة الضواحي والتي كانت عبارة عن مناطق سكنية جديدة والتي عملت على استهلاك المجال القريب من المراكز الحضرية و تكثيفها، وهذه الأدوات العمرانية كانت السبب الأكبر في عملية استهلاك المحفظة العقارية للبلدية نتيجة تثبيت المباني السكنية بدون تخطيط واعتبار للمساحة المخصصة للتعمير.

الخريطة رقم (16) : شغل الارض للمجموعة العمرانية سكيكدة سنة 1987 باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.

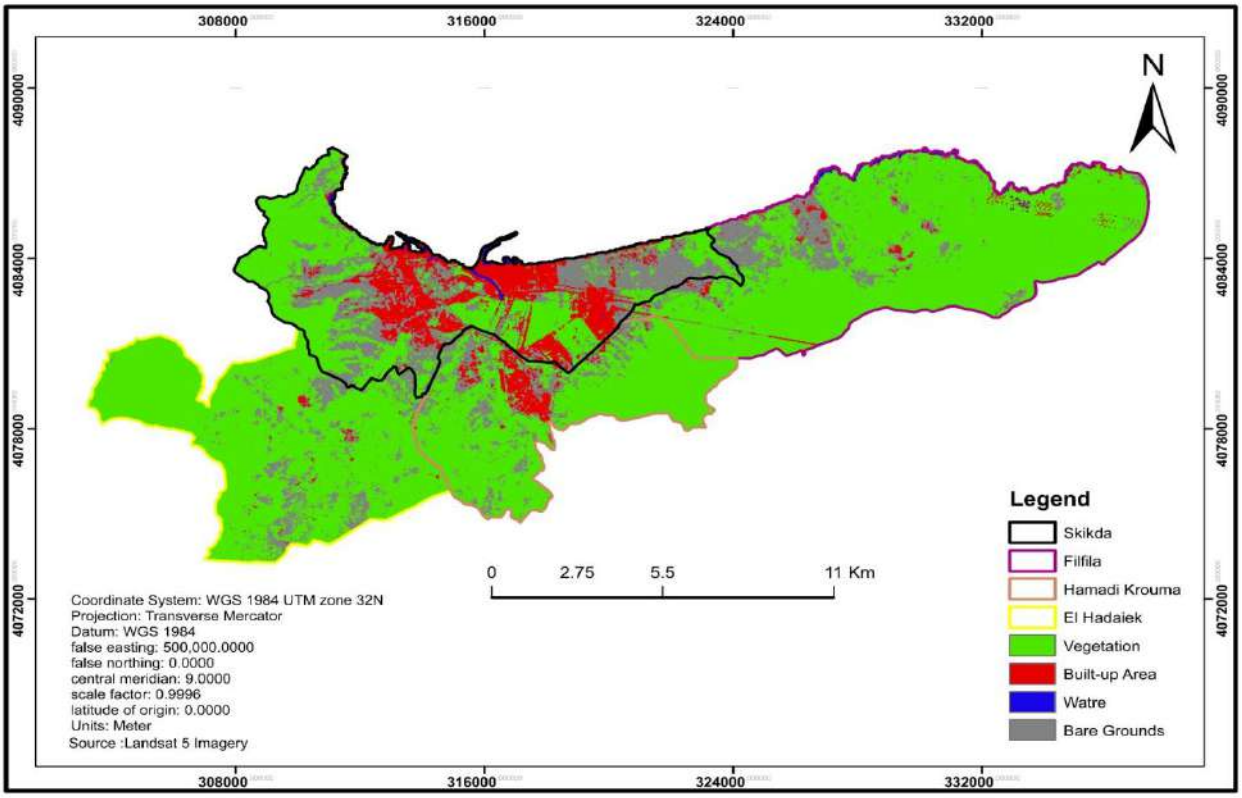

المصدر : من اعداد الباحث 2024

7-3- التطور العمراني في الفترة ما بين 1987 حتى سنة 1997 للمجموعة العمرانية سكيكدة :

تميزت هذه المرحلة بالأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد بسبب انخفاض سعر النفط وما نتج عنه من توقف لأغلب المشاريع المدعمة من طرف الدولة والتغييرات السياسية والتي تتمثل في الانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي وإصدار قانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، الذي رافقه سياسة حضرية جديدة من خلال تحرير سوق الأراضي الحالي وتشجيع السكن الفردي وتسوية الإنشاءات غير القانونية وتحرير الملكيات العقارية الخاصة، الطريقة التي تمّ بها تنفيذ هذه التدابير تضفي عليه طابع الفصل الذي يؤكده بشكل أكبر عدم التزام الدولة ببناء المساكن الاجتماعية (Semmoud, 2003). حيث أخذ التعمير أشكال حضرية بسيطة مع ظهور التحصيصات (الأجر الغربية 481 قطعة، بولقرود 546 قطعة ، سيدي أحمد 56 قطعة) والتي احتلت مساحات واسعة ذات كثافة منخفضة، أضحت تنافس السكنات الجماعية (صالح بولكروه على مساحة 121هكتار، بوعباز على مساحة 170.3هكتار) لكن في ظل الوضع الاقتصادي واتخاذ الحلول المؤقتة ساهمت في استهلاك الغير عقلاني للعقار أغلبها أراضي زراعية، أما بالنسبة للمراكز الثانوية فإن الارتقاء الإداري لبلدية الحدائق إلى دائرة سنة 1992 وكل من

فلفة وحمادي كرومة إلى بلدية سنة 1984 ساهم في استفادتهم من برامج سكنية جديدة من اجل استقبال عدد من الفائض السكاني لمدينة سكيكدة أدت إلى نموهم خاصة مع الأزمة الأمنية وقدوم المزيد من النازحين من القرى والمدن المتضررة والذين انتشروا في الضواحي وعلى حواف المنطقة الصناعية والذي غالبا ما يتم فوق أراضٍ فلاحية أو في أراضٍ غير قابلة للتعمير.

الخريطة رقم (17) توضح : شغل الارض للمجموعة العمرانية سكيكدة سنة 1997 باستخدام نظم المعلومات الجغرافية

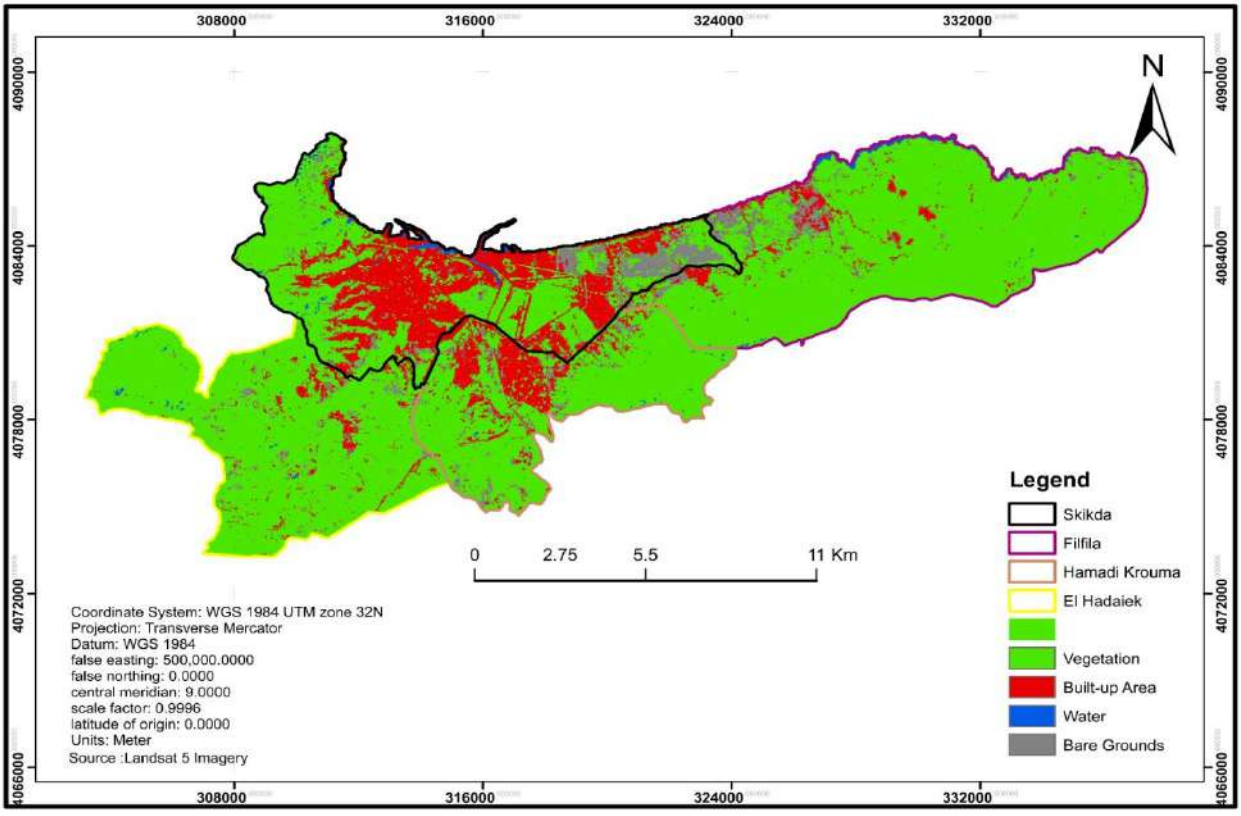

المصدر : من اعداد الباحث 2024 .

7-4- التطور العمراني في الفترة ما بين 1997 حتى سنة 2007 للمجموعة العمرانية سكيكدة :

في هذه الفترة عرفت البلاد عودة الاستقرار السياسي والأمني و كذلك التحسن الاقتصادي، الذي أدى إلى عودة دعم الدولة واستكمال المشاريع السكنية المتوقفة، وبهذا ساهم في رفع وتيرة التوسع العمراني الذي شهدته المدينة من حيث إنجاز العديد من المشاريع السكنية خلال هذه الفترة على الأطراف والمرتفعات المحيطة بالمركز الحضري على غرار كل من منطقة بوعباز والتي استفادت من مشروع 600 وحدة سكنية تندرج ضمن برنامج محاربة السكن الهش ومنطقة الزفزاف التي استفادة من مشروع

انجاز 1500 سكن اجتماعي، هذا وقد عرفت المراكز الثانوية أيضا توسعات عمرانية ملحوظة حيث استفادت بلدية الحدائق من مشاريع سكنية تتوزع ما بين اجتماعي (498 سكن) وريفي (265 سكن)، أما بالنسبة لبلدية فلفلة فكانت المشاريع حول عمليات التكثيف الحضري وظهور التجمع الثانوي بوزعرورة بالإضافة الى توطين منطقة التوسع السياحي بن المهيدي–لبلاطان على مساحة تقدر ب 206 هكتار أضفى على المنطقة حركة عمرانية نشيطة.

الخريطة رقم (18) : شغل الارض للمجموعة العمرانية سكيكدة سنة 2007 باستخدام نظم المعلومات الجغرافية .

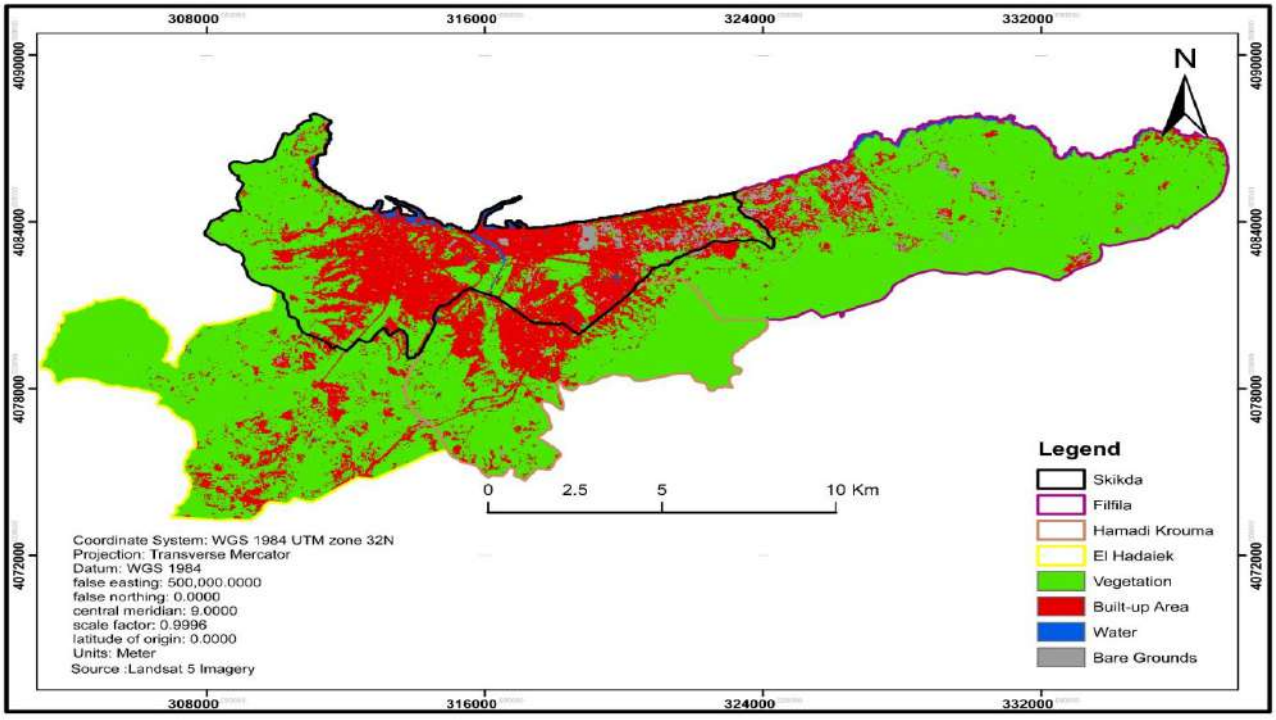

المصدر : من اعداد الباحث 2024 .

7–5– التطور العمراني في الفترة ما بين 2007 حتى سنة 2017 للمجموعة العمرانية سكيكدة :

تحسن الوضع الاقتصادي مع مواصلة ارتفاع سعر النفط ووصوله لأعلى المستويات ساهم في انجاز العديد من المشاريع التنموية والسكنية مما أدى إلى تمدد في النسيج الحضري بين مدينة سكيكدة التي نعتبرها كقطب حضري والمراكز الثانوية المحيطة (الحدائق و حمادي كرومة) وخلق أحياءَ سكنيةٍ جديدة على أطراف المدينة والمرتفعات المحيطة على طول المحاور الكبرى مثل واد الوحش ومسيون بالإضافة إلى عمليات توسيع للقطب الجامعي على طول الطريق الوطني رقم 03 والتجمع الثانوي زفزاف

أدى إلى استهلاك الأراضي الفلاحية المحصورة بين الحدائق وسكيكدة التي تتميز بإنتاج الحمضيات، بينما المحور رقم 44 فقد عرف تشبعا عمرانيا كونه محصورا بين المنطقة الصناعية و منطقة النشاطات والإيداع بين كل من حمادي كرومة وسكيكدة استلزم الأمر التوسع نحو الجنوب مستهلكة الأراضي الزراعية في الخلف أو باتجاه الحدائق نحو التجمع الثانوي زفزاف، هذه الزيادة في المساحة المبنية أدت إلى تلاحم كل من الحدائق وحمادي كرومة مع المركز الحضري السكيكدي.

أما بخصوص وجود الارتفاقات المتمثلة في المنطقة الصناعية فإنه لم يسمح لها بالاتصال مع المركز الحضري حيث فُصل كل من التجمع الثانوي العربي بن مهيدي وفلفلة، مع كون المنطقة محصورة بين التضاريس الجبلية في الجنوب والشرق والبحر في الشمال فإن التعمير عرف تسارعا كبيرا خاصة مع إنشاء المدينة الجديدة بوزعرورة تقدم الأشغال على مستوى منطقة التوسع السياحي بالإضافة إلى عمليات التكثيف الحضري للجيوب الفارغة ساهم في تمدد النسيج الحضري واستهلاك المجال المحيط حولها.

الخريطة رقم (19) : شغل الارض للمجموعة العمرانية سكيكدة سنة 2017 باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.

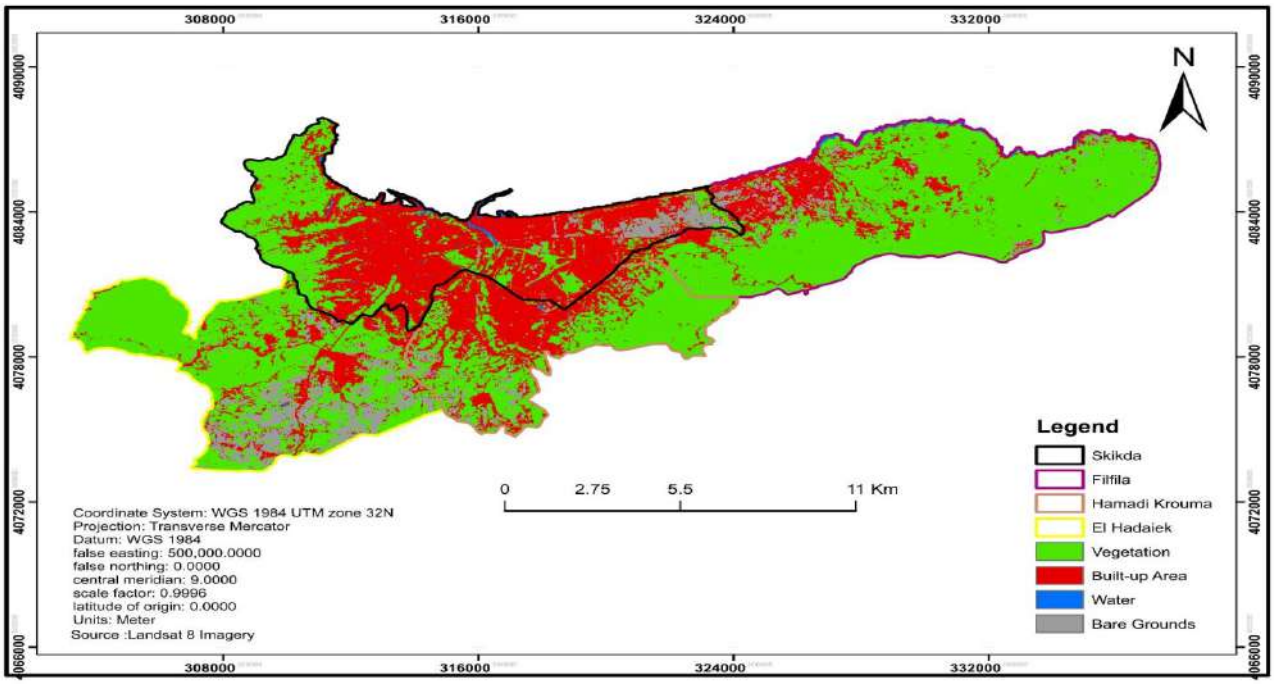

المصدر : من إعداد الباحث 2024 .

7-6- التطور العمراني في الفترة ما بين 2017 حتى سنة 2024 للمجموعة العمرانية لمدينة سكيكدة :

شهدت هذه الفترة إنشاء العديد من المشاريع السكنية بهدف القضاء على المستوطنات الفوضوية والسكنات الهشة على مستوى النسيج الحضري لمدينة سكيكدة؛ حيث استمرت المدينة في توسعها نحو الجنوب و الجنوب الغربي، و الملاحظ في أن التوسع الحضري استهلك بشكل كلي الأراضي المنبسطة وهو حاليا على مستوى الهضاب والمناطق المرتفعة حول مدينة سكيكدة والأماكن المحادية للقطب الجامعي وتواصل عمليات التكثيف الحضري، أما على مستوى الجهة الشرقية فإن الأعمال متواصلة حيث تم إنشاء العديد من التجمعات السكنية بمختلف الصيغ على طول الطريقين الولائيين رقم 12 و21 والتي تؤديان إلى التحام بين المدينة الجديدة بوزعرورة والمركز الثانوي فلفلة .

الخريطة رقم (20) : شغل الأرض للمجموعة العمرانية سكيكدة سنة 2024 باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.

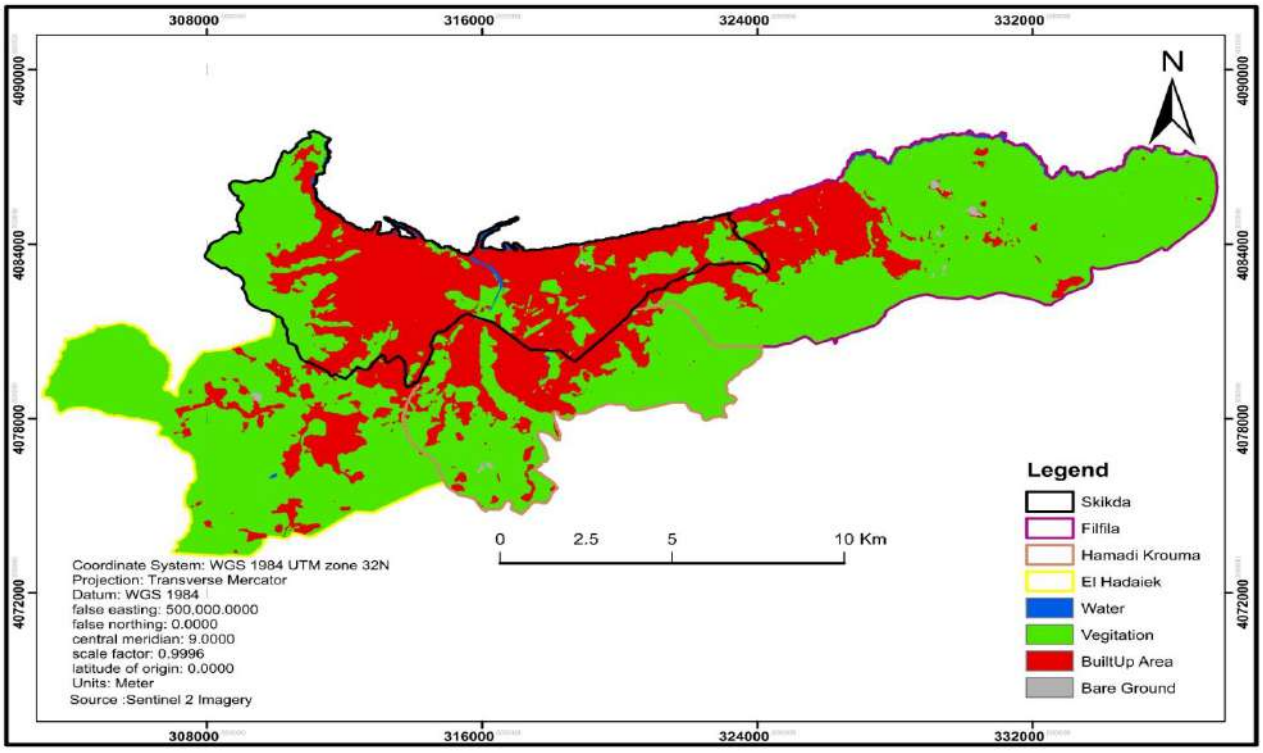

المصدر : من اعداد الباحث 2024 .

7-7- تأثير التمدد الحضري على المجال الشبه حضري السكيكدي :

نتج عن الديناميكية الحضرية في سكيكدة طيلة السنوات الماضية تمدد عمراني كبير إلى حد ما وتجزئة للمساحات على مستوى المجال الشبه حضري ... (منطقة صناعية، مناطق سكنية ، أراضٍ فلاحية...) صاحبه تدهور البيئة المعيشية والبيئة الطبيعية والحضرية (hadef، 2011)، هذه التغييرات في المجال الشبه حضري كانت على حساب الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء المحيطة التي تعتبر الأكثر تضررًا من التحضر لأنها موقع للتحولات الاجتماعية-المجالية المتعددة (Nemouchi, 2011)، والتي تم اجتياحها من طرف النسيج الحضري مما أدى إلى زيادة في المساحة المبنية مقارنة مع الغطاء النباتي حيث قدرت ب 16.88 كم^2 سنة 1987 لتصل الى 75.35 كم^2 سنة 2024 بينما نلاحظ تناقص الغطاء النباتي والذي قدر ب 154.07 كم^2 سنة 1987 ليصل الى 122.58 كم^2 سنة 2024، مع زيادة الطلب على السكن والمرافق العمومية والبنى التحتية الذي ساهم بدوره في هذا الاستهلاك المفرط للأراضي زراعية والذي قد يؤثر سلبا على تلبية الحاجيات من المنتجات الاستهلاكية الزراعية للتجمع الحضري كونها تعتبر مصدر غير متجدد يجب المحافظة عليها.

بينما الأراضي العارية هي الأخرى سجلت انخفاضا قدر بـــ 26.91 كم^2 في الفترة مابين 1987 و2024 م، مع تباين في القيم ما بين الفترات حيث سجلت أقل قيمة لها سنة 2007 م بمساحة قدرت بـــ 5.22 كم^2 لتعاود الارتفاع حيث اكتسبت مساحة إضافية قدرت بـــ 13 كم^2 ما بين سنتي 2007 و2017، إلا أنها سرعان ما سجلت خسارة قدرها 6 كم^2 في الفترة ما بين 2017 و 2024 م و قد سجلت ما قيمته 12.70 كم^2، هذا التباين نتيجة خسارتها الأراضي وتحويلها للاستخدامات السكنية والصناعية على مستوى التجمع البلدي .

الجدول رقم (39) : التوزيع المكاني حسب أنواع الطبقات بـــ كم^2 (من سنة 1987 الى 2024)

السنوات	1987	1997	2007	2017	2024
المسطحات المائية	**1.88**	**1.90**	**2.53**	**0.88**	1.8
الغطاء النباتي	**154.07**	**164.21**	**153.23**	**124.43**	122.58
الأراضي العارية	**39.61**	**14.63**	**5.22**	**18.86**	12.70
المنطقة المبنية	**16.88**	**31.69**	**51.45**	**67.24**	75.35

المجموع	212.433	212.433	212.433	212.433	212.433

المصدر : من اجاز الطالب + معالجة بيانات باستخدام نظم المعلومات الجغرافية

الشكل رقم (27) يوضح : التوزيع المكاني حسب أنواع الطبقات

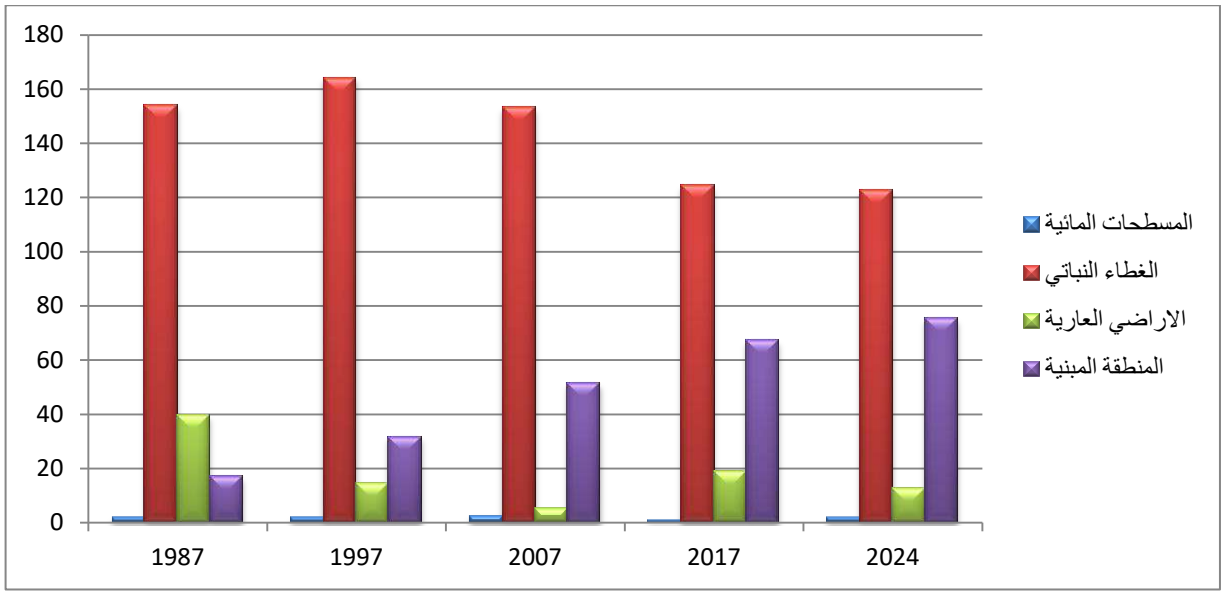

المصدر : من معالجة الجدول رقم (39) + اعداد الباحث.

8- آفاق الظاهرة شبه الحضرية على مستوى المجموعة العمرانية سكيكدة:

آفاق التوسع شبه الحضري في سكيكدة كثيرة وتشمل النمو الديمغرافي والحضري والقضايا البيئية والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، وفيما يلي الاستنتاجات الرئيسية:

8-1- الانتقال من المدينة المركزية إلى المدينة متعددة المراكز:

تطور المجال الحضري لمدينة سكيكدة إلى منظمة متعددة المراكز مع بعض الأحياء المحيطية بدرجة أقل، والتي أصبحت نقاط محورية لأشكال جديدة من التبادل والتراكم الاجتماعي والتجاري وإعادة تشكيل التسلسل الهرمي داخل المدن، حيث تظهر لنا حركية كبيرة في الآونة الأخيرة خاصة على مستوى منطقة التوسع السياحي والقطب الحضري بوزعرورة مما قد يؤدي إلى تعدد اتجاهات الهجرة اليومية داخل المجال الحضري (immigration intra-urbain).

8-2- التمدد الحضري والتحديات شبه الحضرية:

شهدت سكيكدة نموا حضريا كبيرا مدفوعا بنقص التخطيط والإدارة مما أدى إلى توسيع النسيج الحضري نحو المواقع الصناعية وإنشاء تجمعات جديدة بكثافات منخفضة حول منطقة البتروكيماويات وداخل المجالات شبه الحضرية مما زاد من انتشار السكان والأنشطة، حيث تميزت عملية التحضر بتجاور المناطق الصناعية والحضرية والزراعية مما تسبب في تدهور البيئة والتلوث.

8-3- التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

إن الموقع الاستراتيجي لسكيكدة وإمكاناتها الاقتصادية بما في ذلك وظائفها الزراعية والصناعية والتجارية يضعها كعامل رئيسي في التنمية الإقليمية، حيث تهدف البرامج التنموية مثل منطقة التوسع السياحي و المدينة الجديدة إلى تعزيز بنيتها التحتية الاقتصادية والاجتماعية، ومع ذلك فإن مشاكل مثل تهميش السكان وسوء التسيير في استخدام الأراضي في المناطق شبه الحضرية تشكل عوائق للتنمية.

8-4- الإسكان و المرافق الأساسية :

أدى التحضر السريع إلى أزمة إسكان مع انتشار الأحياء العشوائية وعدم كفاية المرافق الأساسية على مستوى المناطق شبه الحضرية، ومنه يجب العمل على تحسين الوضع من حيث التكامل الحضري والتماسك الاجتماعي من خلال تسطير أهداف استراتيجية طويلة المدى تتعلق بالإسكان وتحسين نوعيته والقضاء على الأحياء القصديرية وذلك بمشاركة مختلف الفاعلين سواء العموميين أو الخواص للحدّ من مخاطر الاستبعاد الاجتماعي في جميع أنحاء المجموعة العمرانية لمدينة سكيكدة.

8-5- المشاكل البيئية وإستهلاك الأراضي الزراعية :

تشمل الجهود المبذولة لإدارة التمدد الحضري وذلك عن طريق عمليات تكثيف النسيج الحضري وإعادة هيكلته للحفاظ على المساحات الزراعية والطبيعية وتنشيط المناطق الحضرية القائمة عن طريق إعادة تهيئة المساحات الشاغرة وإنشاء مرافق عامة، كما يتم تعزيز إنشاء المساحات الخضراء وحماية المناظر الطبيعية لتحسين نوعية الحياة والاستدامة البيئية.

خلاصة:

من خلال دراسة وتحليل الوضع الحالي لإقليم المجموعة العمرانية لسكيكدة انطلاقا من المعطيات الديمغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية تمّ ملاحظة العديد من الفوراق بين القطب الحضري سكيكدة والمراكز الثانوية المجاورة تعكس العوائق التي تواجه تنمية وتوزيع الثروة على مستوى المجموعة ، وقد أتاحت لنا الدراسة التحليلية للمجموعة العمرانية استخلاص ما يلي:

– يحتوي إقليم الدراسة على مركز حضري مشبع ويتوفر على مختلف المرافق والأنشطة في حين أن المراكز الثانوية تعاني من نقص في الهياكل و اختلالات في توزيعها، مما ينتج عنه إقليم غير متجانس وغير متوازن على مستوى المجموعة الحضرية.

– التركيز الكبير للسكان على مستوى المركز الرئيسي ساهم في زيادة التحضر على مستوى المجموعة و مع ذلك فإن المراكز الحضرية الثانوية تعرف هي الأخرى زيادات معتبرة نتيجة الهجرة العكسية للسكان من مدينة سكيكدة نحو المجالات شبه الحضرية المحيطة .

– الاستهلاك غير العقلاني والمفرط للأراضي الزراعية بسبب التمدد الحضري أدى إلى تدهور القطاع الفلاحي و نقص على مستوى اليد العاملة خاصة منذ إنشاء المنطقة الصناعية البيتروكيماوية ، بالإضافة إلى تعدد استخدامات الأراضي نتج عنه تجاور للوظائف السكنية والصناعية والتجارية وتنافس فيما بينها مما أثر على المحيط البيئي وتدهوره.

والملاحظ في الديناميكية التي تعرفها مدينة سكيكدة ونطاقها العمراني خلال السنوات الأخيرة يجب عليه أن يدق ناقوس الخطر في ظل الزيادة السريعة في المساحة المبنية مما أثر على الغطاء النباتي وتناقصه والتجاوزات التي تتم على مستوى مجالها شبه الحضري وظهور نماذج سكنية غير مناسبة في مواقع غير قابلة للتعمير تؤدي إلى تدهور البيئة الحضرية، وعليه وجب على السلطات التحرك السريع من أجل المحافظة على الثروات الطبيعية والأراضي الزراعية وذلك بسن قوانين أكثر صرامة وتنفيذها في ظل الغياب التام للمصالح العامة أو عدم اكتراثها.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

على مدى السنوات الأخيرة شهدت المدن الجزائرية تمددا حضريا وسلسلة من التطورات أثرت بشكل كبير على مجالها العمراني، حيث ساهمت في ظهور مجالات جديدة تتميز بالتمازج ما بين الصفات الحضرية والريفية والتي لعبت دورا كبيرا في انتشار التحضر على مستوى المجالات الريفية المحيطة بالمدن، هذه الظاهرة كانت نتيجة التمدد الحضري خاصة المدن الكبرى والصناعية وقد تسببت في تغيير الوظيفة على مستوى المناطق الريفية المجاورة، فالشبه الحضرية أصبحت من الخصائص التي تميز المدن في العصر الحالي حيث تواجه العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية في ظل النمو الديمغرافي المتسارع وانتشار الأنشطة وزيادة التنقلات اليومية مما قد يشكل عبئا على النظام العام وقد يؤدي التنافس بين الوظائف على استخدامات الأرض إلى تداخلها وتجاورها مما يؤثر سلبا على البيئة المحيطة والسكان في نفس الوقت.

والأكيد أن مدينة سكيكدة خضعت للعديد من التحولات الاجتماعية والوظيفية والمجالية خاصة منذ إنشاء المنطقة الصناعية البيتروكيماوية التي أثرت بشكل خاص على مجالها شبه حضري وساهمت في إحداث تغييرات جذرية على مستوى المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والمجالية، وقد لعبت الهجرة الريفية دورا كبيرا في زيادة النمو السكاني على مستوى المجموعة العمرانية والذي انعكس في زيادة الطلب على المساكن إذ تجلت عدم قدرة المصالح المحلية على تلبية الحاجيات مما تسبب في ظهور الأحياء القصديرية حول المنطقة الصناعية والمناطق شبه الحضرية المجاورة لها مع انتشار الأنشطة الصناعية التى ساعدت على استهلاك مجمل الأراضي الزراعية القريبة من هذه المراكز مما أدى إلى تدهور المناظر الطبيعية وتلوث النظام البيئي، وفيما يلي أهم النتائج المستخلصة:

- **الجانب الديمغرافي:** من خلال متابعة التطور السكاني لكل من المركز الرئيسي والمراكز الثانوية نلاحظ أنه هناك نموا متوازيا نوعا ما مع تسيّد المركز الرئيسي نتيجة التراكمات التاريخية السابقة، إلا أنه في السنوات الأخيرة تتعرض المراكز الرئيسية إلى عملية هجرة عكسية حيث سجلت قيم هجرة سالبة مقارنة بالمناطق شبه الحضرية.

الجانب الاقتصادي: من خلال تحليل المعطيات الاقتصادية فإن توطين المنطقة الصناعية بالقرب من المركز الرئيسي بالإضافة إلى تركز الأنشطة والمرافق والخدمات على مستواه ساهم في اختلالات

على مستوى إقليم المجموعة العمرانية بين مركز حضري مشبع وبين مراكز ثانوية غير مكتفية مما أدى إلى تضارب في توزيع الثروة وبالتالي إلى هجرة اليد العاملة وتغييرها لوظيفتها خاصة الزراعية والمهن الحرة.

الجانب الاجتماعي: ساهم التشبع الذي تعانيه مختلف الهياكل الاقتصادية والخدماتية على مستوى المجموعة العمرانية في ارتفاع معدل البطالة وتركز هذه المرافق على مستوى المركز الرئيسي مما زاد من حدّة البطالة على مستوى المراكز الثانوية بالإضافة إلى عدم التكافؤ في توزيع المرافق إذ ساهم في خلق فوارق مجالية ونصيب الفرد منها مما أدى إلى تمايز اجتماعي ومجالي ما بين سكان المركز الرئيسي وسكان المراكز الثانوية.

الجانب البيئي والمجالي: أدى التمدد الحضري إلى توسيع النسيج المبني واحتلاله للأراضي الزراعية المحيطة وانتشار الأحياء العشوائية والمباني غير المستقرة على حواف المنطقة الصناعية وفي المناطق شبه الحضرية القريبة ومع عدم ربطها بشبكة الصرف الصحي وغياب التهيئة تسببت في انتشار الأوساخ والنفايات السائلة ما أدى إلى تلوث بيئي يؤثر على سلامة ساكنيها و يعطي صورة غير حضرية لمدينة سياحية من الدرجة الأولى.

وقد مكنتنا هذه الدراسة من فهم العلاقات التي تربط بين المركز الرئيسي سكيكدة والمراكز الثانوية المجاورة لها: حمادي كرومة والحدائق وفلفلة، وتأثيره الكبير على عمليات إنشاء المناطق شبه الحضرية و تنميتها خاصة مع إعادة التنظيم التي تخلله إنشاء المخطط التوجيهي ما بين البلديات وبهذا فإن الفرضية الأولى تمت برهنتها حيث أن المركز يؤثر بشكل كبير على المجالات الشبه الحضرية وذلك عن طريق تركز مختلف الأنشطة والمرافق على مستواه يجعلها مرتبطة به بشكل كبير وأن ظهورها يتعلق بالفعل في توجيه المركز وذلك عن طريق عمليات الترحيل التي تقوم بها السلطات المحلية من محيط المركز الرئيسي إلى التجمعات العمرانية الحديثة في المناطق شبه الحضرية، ومع ذلك فإن بعض المناطق عرفت مؤخرا تنمية كبيرة يمكنها أن تلعب في المستقبل القريب دورا كبيرا في استقطاب العديد من التدفقات ونخص بالذكر منطقة التوسع السياحي والقطب الحضري بوزعرورة والتي تؤدي إلى تكوين قطب حضري جديد بعيدا عن نفوذ المركز الرئيسي ومنه فإن الفرضية الثانية يمكن تحقيقها إذا استمرت عمليات التنمية المنتهجة .

وعليه لا بد من القول أن هذه الدراسة جاءت لتوضيح التحديات التي تواجهها المناطق شبه الحضرية على مستوى المجموعة العمرانية سكيكدة والتي تقودنا إلى استنتاج عام بأن المركز الحضري سكيكدة يقوم باستغلال مجاله شبه الحضري من أجل تلبية حاجياته المتمثلة في الأراضي والمساحات من أجل إنشاء برامجه التنموية والتي تساهم في تطوير المجال شبه الحضري وتحسين الوصول الى الخدمات والمرافق العامة للسكان شبه الحضريين إلا أن له آثار سلبية على البيئة والمجتمع شبه الحضري ككل.

إن استمرار النمو الحضري للمدينة واجتياحها للمناطق الريفية يؤثر سلبا على الوضع الحالي بما في ذلك المستقبل، ويجعلنا في مواجهة أزمة غداء ونفاذ الثروات الطبيعية أو تدهورها مما يستدعي الحرص وتدخل المعنيين من صناع القرار والفاعلين العموميين بوضع إجراءات وبرامج إصلاحية تهدف إلى خلق نظام حضري متكامل حيث تختفي فيه الفوارق المجالية ويحل محلها الانسجام والترابط بين المناطق الريفية والحضرية، وذلك من خلال بعض التوصيات:

1- تشجيع التنمية الحضرية المستدامة وذلك عن طريق إعادة هيكلة المجال المبني وتكثيف الجيوب الفارغة مما يساعد على المحافظة على العقار الفلاحي وعدم ظهور البنايات الفوضوية مجددا.

2- من الضروري تجديد أساليب الإدارة التقليدية والتفكير في استراتيجيات حديثة تضمن النمو الحضري بدون مشاكل أو التقليل من حدتها.

3- إعادة تنشيط المناطق الريفية وحثها على استرجاع وظيفتها الزراعية وذلك عن طريق توفير الدعم المادي والمعنوي للسكان الأرياف.

4- سن قوانين صارمة وتطبيقها من أجل ردع المخالفين، واعادة تنظيم المخططات العمرانية والمعطيات الاحصائية وتحديثها لتتوافق مع الوضع الحالي.

5- الاهتمام بتطوير نقاط القوة الموجودة وتدارك نقاط الضعف مع وضع استراتيجية تتوافق مع التهديدات المحيطة وتنمية الفرص المتوفرة على مستوى المجموعة العمرانية لمدينة سكيكدة.

6- توعية المواطنين وتحسيسهم بضرورة المحافظة على البيئة.

ويفتح لنا هذا العمل الطريق للتعمق أكثر في دراسة المجال شبه الحضري على مستوى المجموعة العمرانية سكيكدة مستقبلا ، وذلك من خلال التطرق لمختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية كلا على

حدى من أجل الفهم والتشخيص الجيد للممارسات البشرية للوصول الى نتائج دقيقة وذلك بالاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة والمتمثلة في نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد من أجل مواكبة التطور المجالي السريع وتوظيفهم من خلال دمج مختلف الأساليب والأدوات المتاحة والتي تساعدنا في اقتراح الحلول المناسبة وملائمة التوسع شبه الحضري مكانيا من أجل المحافظة على الموارد الطبيعية على مستوى منطقة الدراسة.

قائمة المراجع و المصادر

قائمة المراجع و المصادر

المراجع باللغة العربية :

باية بوزغاية. (2014). المخططات العمرانية كأحد عوامل توسع المجال الحضري من أجل تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية* (15)، 39.

البشير التيجاني. (2000). *التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر* . ديوان المطبوعات الجامعية .

بوبكر حربوش. (جوان, 2017). النمو الحضري بالج ا زئر ورهان التنمية الحضرية المستدامة. أي سياسة لمدينة؟ *مجلة العلوم الإجتماعية* ، 193-209.

جمال عبد اللطيف أحمد عبد الحق. (2009). توزيع و تخطيط الخدمات و المرافق السياحية في مدينة أريحا. *رسالة ماجيستير* . نابلس، لسطين: جامعة النجاح الوطنية.

حسين بن ساعد بولمعيز. (2019). ديناميكية السكن العشوائي: الخصائص،أساليب المعالجة وارتباط ذلك بحجم و وظيفة المدينة-مدينتي. *أطروحة دكتوراه* . عنابة: جامعة باجي مختار - عنابة.

حميد حمرا كروا. (2007). التحضر و تغير الأدوار الأسرية. 8. قسنطينة: جامعة الاخوة منتوري.

خالد فراجي. (2017). الديناميكية الحضرية و علاقتها باختلال التوازن الوظيفي للمدن - حالة مدينة الأغواط-.

دعاء ربحي أبو قرع. (17 02, 2018). التحولات الحضرية في التجمعات السكانية لجبال فلسطين الوسطى: نعلين وعين. *رسالة ماجيستير في الجغرافيا* . جامعة بيرزيت، فلسطين.

عادل بديار. (2023). ظاهرة التوسع العمراني في المناطق شبه الحضرية دراسة حالة مدن الحضنة. *رسالة دكتوراه* . بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر - بسكرة -.

عبد العزيز عقاقبة. (2017). دور السياسات العمرانية في التنمية المحلية حالة الجزائر (1990-2009). *اطروحة دكتوراه* . باتنة، جامعة الحاج لخضر باتنة.

المبارك, حصة عبد العزيز والحاجي , زكية راضي محمد. (2018). الزحف العمراني على المناطق الزراعية واثاره البيئية في محافظة الاحساء باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية. *مجلة بحوث كلية الآدا ب* ، 2213–2240.

محمد مولاي. (2021). ظاهرة التحضر في القصر و تأثيرها على شكل العلاقات الاجتماعية ، دراسة ميدانية لقصر أظوى ببلدية زاوية كنتة –أدرار–. جامعة محمد خيضر ، بسكرة.

مدني شايب ذراع. (2014). واقع سياسة التهيئة العم ا رنية في الضوء التنمية المستدامة. *أطروحة دكتوراه* . بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.

مديرية البرمجة لولاية سكيكدة (2021).

مديرية الفلاحة DSA. (2017) .

قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

A Bendjelid .(1983) .*Planification et organisation de l'espace en algérie* . Alger: O.P.U.

A Piombini .(2006) .Modélisation des choix d’itinéraires pédestres en milieu urbain, approche géographique et paysagère .,*thèse de doctorat de Géographie* . ,Université de Franche-Comté.

A. Dupagne, Jacques Teller .(1997) . Représentation de l'espace ouvert dans un système d'information de projet urbain, 5(2).

A. Narayani, R. Nagalakshmi .(2022) . Understanding urban sprawl trends in peri urban regions across global cities - survey of case studies .*Cities & Health*.504 − 492 ،

Abdelkader BELTAS .(2016) .*Les politiques de l'habitat face a la crise de logement* .éditions légende.

Ahmed Bousmaha, Aissa Boulkaibet .(2019) .Planification foncière et espaces agricoles périurbains en Algérie .*Développement durable et territoires*.

Ahmed Tessa .(2007) .*Algérie , histoire d'une construction spatiale : 1960-2005* .Paris: Edutions Publisud.

aimededine belkhiri .(2009) .Essai d'analyse de la dynamique urbaine - cas de la ville de bejaia - défis et perspective . *magistère* . université abderrahmane mira bejaia.

Alberto Zuchelli .(1993) .introduction à l'urbanisme opérationnel et à la composition urbaine . *EPAU*.50 ،*03* ،

Alexandra Schaffar, Michel Dimou .(2010) .Rank-size city dynamics in China and India: 1981-2004 .*Regional Studies*.63−1 ،

Alla-Eddine FENCHOUCH .(2019) .RECOMPOSITIONS DE LA CENTRALITÉ DANS LA VILLE DE SKIKDA : FONCTIONS, PRATIQUES ET REPRÉSENTATIONS .*THÈSE DE DOCTORAT LMD (troisième cycle* . (CONSTANTINE: UNIVERSITE BOUBNIDER SALAH –CONSTANTINE 3.

Andan O., Tabourin E .(1998) . ,.Croissance et recomposition socio−économique des espaces urbains.

André PRENANT .(1997) .L'inversion du sens des migrations dans l'agglomération algéroise . .,*Cahiers du GREMAMO*.22−5 ،

Anne LAMBERT .(2015) .*Tous propriétaires : l'envers du décor pavillonnaire* .Paris : Seuil. Liber.

B Bhatta .(2010) .*Analysis of Urban Growth and Sprawl from Remote Sensing Data* .Springer Science+Business Media.

B Prost .(1994) .l'agriclture périurbaine : analyse d'une marginalité) suburbaan agricutlture : analysis of an marginal phenomenon .*bulletin de l'association de géographie français*−144 ، .151

Bauer, G. and Roux, J-M .(1976) .*la rurbanisaion ou la ville éparpillée* .Paris: Editions du seuils.

Belguesmia, S., Yousfi, B & .Otmane, T .(2019) .Interface ville/campagne et dynamiques des espaces périurbains d'une ville intermédiaire sud-méditerranéenne. L'exemple de Mostaganem (Algérie .(*Cahiers de géographie du Québec*.279–259 ،

Belguidoum S., Mouaziz N .(2010) .L'urbain informel et les paradoxes de la ville algérienne: politiques urbaines et légitimité sociale .*Espaces et sociétés*.116-101 ،(03)

Berger, M., Aragau, C., Rougé ,L .(2014) .Vers une maturité des territoires périurbains ? Développement des mobilités de proximité et renforcement de l'ancrage dans l'ouest francilien . *ÉchoGéo*.*27* ،

BIKRAMADITYA K. CHOUDHARY .(2016) .Sustainable Urbanization: A Conceptual Discourse) .Universidad Autónoma Metropolitana Unidad Cuajimalpa (المحرر ،*Espacialidades. Revista de temas contemporáneos sobre lugares, política y cultura*.36-6 ،(1) *6* ،

boulkaibet, A. (2019). L'organisation de l'espace autour d'un site a risque majeur cas de la daïra de Skikda (Algérie). *thèse de doctorat* . Constantine.

Brunet R., Ferras R., Théry R .(1992) .les mots de la géographie , ddictionnaire critique .508 ., reclus-la documentation française.

Bureau international du Travail B.I.T .(2008) .*Promotion de l'emploi rural pour réduire la pauvreté : Quatrième question à l'ordre du jour* .Genève.

Burel F & .Baudry, J .(1999) .*Écologie du paysage : concepts, méthodes et applications* .Paris ، France: Tec & Doc.

C Cabanne .(1984) .*Lexique de géographie humaine et économique* . Paris :Dalioz.

C. Cottineau .(2012) .Un système intermédiaire. Les trajectoires des villes russes entre dynamiques générales et histoires spécifiques.287-266 .

Cavailhès, J. Peteers, D. Sékeris, E & .Thisse, J.F .(2003) .la ville périurbaine .*Revue Economique*.23-5 ،(54) *1* ،

Cecilia Tacoli .(1998) .Rural-urban interactions: a guide to the literature .*Environment and Urbanization*.166-147 ،

Cecilia, Tacoli et Jytte, Agergaard .(2017) .*Urbanisation, rural transformations and food systems , The role of small towns* .London: IIED.

Céline Boiteux-Orain et Jean-Marie Huriot .(2001) .*MODELISER LA SUBURBANISATION : Succès et limites de la microéconomie urbaine* .Université de Bourgogne.

CEMAT .(2007) .*Glossaire du développement territorial* .Strasbourg: Conseil de l'Europe.

Certu .(2007) .*Le périurbain - Quelle connaissance ? Quelles approches ?*

Chafia LATRECHE .(2008 ,11 20) .La planification urbaine : entre théorie, pratiques et réalité . Cas de constantine .*MEMOIRE DE MAGISTER* . UNIVERSITE MENTOURI , constantine.

Chérif Rahmani .(1982) .*la croissance urbaine en Algérie, coût de l'urbanisation et politique foncière* . Alger :Office des publications universitaires.

Claude Lacour .(2015) .*la ville en thèse* .

Coline Perrin .(2009) .Construire les campagnes méditerranéennes. Usages, aménagement et valorisations du foncier agricole périurbain en Provence et en Toscane (1950-2010 .(*Thèse de doctorat* . Géographie ،Français: Université de Provence - Aix-Marseille I.

CYRIL ENAULT .(2003) .Vitesse, accessibilité et étalement urbain : analyse et application à l'aire urbaine dijonnaise .*THÈSE de doctorat en géographie* . Université de Bourgogne – Dijon.

D Mangin .(2004) .La ville franchisée, formes et structures de la ville contemporaine .*Edistions de la Villette , Paris*.

D Satterthwaite .(2008) .Cities' contribution to global warming: notes on the allocation of greenhouse gas emissions .*Environment and Urbanization*.549–539 ،

D. Pumain .(2006) .*Villes et systèmes de villes dans l'économie* .

D.PUMAIN, T.PAQUOT et R.KLEINSCHMAGER .(2006) .Extraits du Dictionnaire : La ville et l"urbain .*Anthropos-Economica*.

DEBARBIEUX, Bernard et VANIER, Martin .(2002) .Ces territorialités qui se dessinent .,. *DATAR*.

Dézert B., Metton A., Steinberg J .(1991) .*La périurbanisation en France* . . , .Paris: SEDES.

DRA ، .(2009) .*Maîtrise de la périurbanisation, avant-projet détaillé* .Nord-Pas-de-Calais: validé par le Comité de pilotage.

E Glaeser .(2011) .*Des villes et des hommes* .Paris: Flammarion.

E Glaeser .(2013) .The historical vitality of cities .*Revitalizing American cities*.25−7 ،

E.E.A .(2006) .*Étalement urbain en Europe* .

E.ROUX, M.VANIER .(2008) .*La périurbanisation : problématique et perspective* . ,Paris: DIACT LaDocumentation française.

El Allam, A & ,.Abdouni, A .(2021) .Urbanisation, inégalité et croissance économique : investigation empirique sur les régions marocaines .*International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics*.162−151 ،

Elsa Coslado .(2015) .Etalement urbain et opérations immobilières périurbaines pour classes moyennes à marrakech : production , peuplement et modes d'habiter .*Thèse de doctorat en géographie/ monde arabe* . université françois-rabelais de tours.

Eric Charmes .(2015) .La définition du périurbain et l'identification de ses principales caractéristiques par les sciences sociales.

Ewing, R., Pendall, R & ,.Chen, D .(2003) .Measuring Sprawl and Its Transportation Impacts . *Transportation Research Record*.183−175 ،

F Benatia .(1980) .*agrégat ou cité* .alger: SNED.

F Benidir .(2007) .urbanisme et planification urbaine, le cas de constantine .*thése de doctorat* . . université Mentouri - constantine.

F Bonnet .(2016) .*Aménager les territoires ruraux et périurbains* .Paris: Rapport remis à Sylvia Pinel, ministre du Logement, de l'Egalité des territoires et de la Ruralité.

Fabian De Smet .(2011) .Caractérisation des espaces périurbains Morphologie actuelle et prospective. P34 .*Docteur en Art de bâtir et Urbanisme* . Université de Liège - Faculté des Sciences Appliquées.

fares Djema .(2013) .problématique du développement urbain vis−à−vis des risques téchnologiques majeurs - cas de la ville de skikda .− *diplome de magistère en aménagement urbain* . annaba: univérsité badji mokhtar - annaba.

Fouad ATHMANI (2001) Impact des instruments d'urbanisme et de contrôle sur le cadre bâti, cas du permis de construire .*thèse de Magister*.

Fouad EDDAZI (2011) Planification urbaine et Intercommunalité .*Docteur en Droit public* . l'Université d'Orléans.

François Mancebo .(2014) .Périurbanisation et durabilité : inverser la perspective .,« *European Journal of Geography*.9−1 ،

Françoise Dureau .(2004) .Croissance et dynamiques urbaines dans les pays du Sud .*Session de la Commission de la Population et du Développement de l'ONU : Population et Développement : Le Caire + 10, 37., New York (USA), 2004/03/22-24* .(225−203 الصفحات) Nogent-sur-Marne (FRA) ; New York : CEPED ; ONU.

guillaume pouyanne .(2004) .Forme Urbaine et Mobilité Quotidienne .*Economies et finances. Université Montesquieu - Bordeaux IV*.

Guolei Zhou , Chenggu Li , Yanjun Liu, and Jing Zhang .(2020) .Complexity of Functional Urban Spaces Evolution in Different Aspects: Based on Urban Land Use Conversion .*Complex*.

H Benchekroun .(1995) .Urbanisme et télédétection spatiale dans les pays en développement . *GÉO OBSERVATEUR*.170−155 ،

H Nemouchi .(2011) .Pratiques sociales et problèmes fonciers en Algérie .*Options méditerranéennes*.143−127 ،

H SANSON .(1974) .*prise de la ville , prise du pouvoire , in ville et sociétés au maghreb , études sur l'urbanisation* .paris: CNRS.

H. Taubenböck, C. Gerten et al .(2019) .Patterns of Eastern European urbanisation in the mirror of Western trends − Convergent, unique or hybrid ?*Environment and Planning B: Urban Analytics and City Science*.1225 − 1206 ،

Haran, L., Garnier, M. et Baccaïni, B .(2018) . .Les mobilités résidentielles en France : Tendances et impacts territoriaux.

Hayette hadef .(2011) .AUX MARGES DU SYSTEME URBAIN : LE PERIURBAIN ET LA CONSOMMATION DU FONCIER AGRICOLE - CAS DE SKIKDA-ALGERIE .*science & technologie*.17−9 ،

Hoornweg, D., Freire, M., Baker-Gallegos, J & .Saldivar-Sali .(2013) .*Building Sustainability in an Urbanizing World* .Washington DC: The World Bank.

hulya turgut .(2010) .URBAN DYNAMICS AND TRANSFORMATIONS AND THEIR IMPACT ON URBAN HOUSING: The Case of Istanbul .*open house internastional*.84−76 ،

I. Hassani .(2009) .PROCESSUS DE MÉTROPOLISATION ET ÉTALEMENT URBAIN, QUELS CONSÉQUENCES SUR LA VILLE DE CONSTANTINE.86−79 .

Ibtissem BOURAOUI .(2007 ,10 27) .CROISSANCE DE PETITES VILLES ALGERIENNES.CAS D'EL HARROUCH .*MEMOIRE Présenté pour l'obtention du diplôme de Magister* . UNIVERSITE MENTURI CONSTANTINE.

ibtissem messaadi .(2021) .étude methodologique de la croissance urbaine en algerie. l'etalement urbaine de la ville de batna .*doctorat en science* . université frere mentouri constantine.

Imad GHEZAL .(2014) .Durabilité et périurbanisation : cas de la ville de Hamma Bouziane . *Mémoire En vue de l'obtention du diplôme de magistère en urbanisme*.

Imen GUECHI .(2018) .L'influence des contraintes physiques sur l'urbanisation des établissements humains, cas de l'agglomération de Guelma .*Thèse de Doctorat en sciences en : Architecture*.

J Beaujeu-Garnier .(1997) .*Géographie urbaine* .Armand Colin.

J Gottmann .(1961) .*Megalopolis: The Urbanization of the Northeastern Seaboard of the United States* .New York: The Twentieth Century Fund.

J Rémy » .(2004) .Compte rendu thématique − La ville et la nature : de la mise à distance à l'imbrication .« *Espace et sociétés*.254 ،

J. Cidell, David Prytherch .(2018) . Transport, Mobility, and the Production of Urban Space.

J. Halleux .(2015) .Les territoires périurbains et leur développement dans le monde : un monde en voie d'urbanisation et de périurbanisation.

J.-P Paulet .(2010) .*La France, villes et systèmes urbains* .Paris: Armand Collin.

J.-P Paulet .(2010) .*La France, villes et systèmes urbains* .Paris: Armand Collin.

Jean Yves, Calenge Christian .(1997) .Espaces périurbains : au-delà de la ville et de la campagne ? *Annales de Géographie*.413−389 ،(,596) *106* ،

Jean-Marc Lambotte, L. Bruck .(2008) .Étalement urbain et services collectifs : Les surcoûts d'infrastructures liés a l'eau.42−21 .

Jean-Philippe Antoni (2003) , modélisationde la dynamique de l'étalement urbain ; aspect conceptuels et gestionnaires , application à Belfort . thèse de doctorat, université louis pasteur strasbourg I

Jennifer L. Smith .(2018) .The Coproduction of Peri-Urban Space .*Geographical Review* 592 ،
.614 −

John Stilgoe .(1988) .Borderland: origins of the American suburbs , 1820 .1939-−New haven : Yale university press.

Judite Medina Do Nascimento .(2009) .La Croissance Et Le Systeme De Gestion Et De Planification De La Ville De Praia .*THESE DE DOCTORAT*.

K KATEB .(1999) .Population et organisation de l'espace en Algérie .*Thèse de doctorat* . Paris: EHESS.

K. Tajbakhsh .(2002) .*The Promise of the City: Space, Identity, and Politics in Contemporary Social Thought* .

Kamal Abdelhak .(2010) .Industrialisation et concentration urbaine .*doctorat de science* . Economies et finances.Université du Sud Toulon Var, . Français.

keltoum saidani .(2020) acteurs , projets urbain et environnement : les mutations urbains à alger . *thèse de doctorat* . Marseille: université d'Aix-Marseille.

Khadidja Bendouina .(2010) .ETALEMENT URBAIN ET EVOLUTION DE L'URBANITE , CAS DE LA VILLE D'ORAN .*DIPLOME DE MAGISTER EN ARCHITECTURE* .Oran: UNIVERSITE DES SCIENCES ET DE LA TECHNOLOGIE D'ORAN , (USTO)-MOHAMED BOUDIAF.

L. Bruno .(1998) .Paris-Rio : le rôle de la culture dans la formation de l'espace urbain .*Thèse de doctorat* . Paris 10.

L.KADDOURI .(2004) .Structures spatiales et mises en réseaux de villes pour la régionalisation des territoires .*thèse de doctorat de géographie* . université Montpellier III – Paul VALÉRY.

Lakhdar Hamina Y. & L. Abbas .(2015) .Évolution des instruments de planification spatiale et de gestion urbaine en Algérie . *Cinq Continents*.129−104 ،(11) *5* ،

Lehrer , U., Harris,R &,.Bloch,R .(2015) .la question du territoire suburbain .*poles sud*.85−63 ،

Luciano Gervasoni .(2018) .Contributions to the formalization and implementation of spatial urban indices using open data : application to urban sprawl studies .*DOCTEUR DE LA COMMUNAUTÉ UNIVERSITÉ GRENOBLE ALPES* . Université Grenoble Alpes.

M Côte .(2006) .*Guide d'Algérie : paysages et patrimoine* ., ,Constantine: Saïd Hannachi-Média Plus.

M Côte .(1988) .*l'Algérie ou l'espace retourné* .paris: flammarion, paris, coll géographes.

M Cote .(1983) .*L'espace algérien , les prémices d'un aménagement* . Alger: OPU.

M CÔTE .(1997) .*une poussée d'urbanisation sans précédent* .Marinoor.

M SAIDOUNI .(2010) .*Eléments d'introduction à l'urbanisme* .CASBAH éditions.

M Simard .(2014) .Étalement urbain, empreinte écologique et ville durable. Y a-t-il une solution de rechange à la densification ? *Cahiers de géographie du Québec*.352−331 ،

M. Corbett .(2015) .Rural education: Some sociological provocations for the field .*Australian and International Journal of Rural Education*.

M. Dimou, A. Schaffar .(2011) . Les théories de la croissance urbaine . *Revue D Economie Politique*.207−179 ،

M. Simard .(2003) .La fragilité de l'espace rural québécois : le cas des petites localités du Bas-Saint-Laurent : enjeux et perspectives d'avenir.

M.CÔTE .(1996) .*L'Algérie* .Masson / Armand Colin.

Marcus Zepf .(2009) .L'espace public en expérimentation: penser et réinterpréter l'urbain en permanence .*Sciences Humaines*.15−13 ،

María José Zapata Campos, Patrik Zapata) .(2022) .Re)gaining the urban commons: everyday, collective, and identity resistance .*Urban Geography*.1284 − 1259 ،

Marta Chmielewska et Marius Otto .(2013) .The impact of revitalization on the evolution of urban space on former iron and steel works areas in Ruhr region (Germany .(*Environmental & Socio-economic Studies*.37−31 ،

Martin Vannier .(2012) .Dans l'épaisseur du périurbain .*Espace et sociétés*.149−148 ،

Maryame Amarouche . .(2021) .L'envers du contrôle de l'étalement urbain : Enjeux sociaux et politiques dans le Sud rbati et l'Ouest lyonnais. Géographie. Université de Lyon .,*THÈSE de DOCTORAT DE L 'UNIVERSITÉ DE LYON* . Français.

Mathieu Van Criekingen, M. Bachmann et al .(2007) .Towards polycentric cities. An investigation into the restructuring of intra-metropolitan spatial configurations in Europe .*Belgeo* .50−31 ،

Mayté Banzo' .(2015) .L'espace ouvert pour recomposer avec la matérialité de l'espace urbain', Articulo .– *Journal of Urban Research*.

michael pacione .(2009) .*urban geography : a global perspective* .routledje.

MIGNOT D , AGUILERA A, BLOY D .(2004) .Permanence des formes de la métropolisation et de l'étalement urbain, Synthèse, Ademe .,*INRETS et laboratoire de l'économie et des transports*.

mike Davis .(2006) .*Le pire des mondes possibles* .Paris : La Découverte.

N Semmoud .(2003) .Les mutations de la morphologie socio-spatiale algéroise .*Annales de géographie* ،(633) p. 495-517.

Nada Benzitouni .(2023) .Urbanité ،ruralité : mutation et enjeux . cas du grande constantine . *doctorat en science* . oum el-bouaghi: université d'oum el-bouaghi.

Nicole Mathieu .(1998) .La notion de rural et les rapports ville-campagne en France Les années quatre-vingt-dix .*Économie rurale*.20−11 ،

OCDE .(2006) .*Vers une croissance propauvres: Agriculture* .Paris.

OFCE .(2020) .ÉCOLOGIE ET INÉGALITÉS Justice et soutenabilité − Justices climatiques Inégalités environnementales en France.

ONS .(2008) .*Armature urbaine* .collection statistique ،alger.

P Merlin .(1998) .*Les banlieues des villes françaises, Paris* .,la documentation francaise ،paris.

Paul calval .(1968) .la théorie des villes . *revue géographique de l'est*.56−3 ،

PDAU.(2011) .

Phelps, N.A., Wu, F .(2011) .*International perspectives on suburbanization: a postsuburban world ?* Houndmills, Basingstoke, Hampshire.

Pierre MERLIN .(2009) .*L'exode urbain de la ville à la campagne* .Paris :La Documentation française.

Pierre Pistre .(2012) .Renouveaux des campagnes françaises : évolutions démographiques,dynamiques spatiales et recompositions sociales .*Docteur en Géographie* . Français: Université Paris-Diderot-ParisVII.

R Allain .(2004) .Morphologie urbaine, géographie, aménagement et architecture de la ville . . *Armand Colin, Paris*.254 ،

R Keil .(2013) .*Suburban constellations: governance, land and infrastructure in the* .Berlin, Allemagne.

R. Salvia, R. Halbac-Cotoara-Zamfir et al .(2020) .From Rural Spaces to Peri-Urban Districts: Metropolitan Growth, Sparse Settlements and Demographic Dynamics in a Mediterranean Region .*land*.19−1 ،

R. T. T Forman .(2008) .*Urban regions: ecology and planning beyond the city* .New York: Cambridge University Press.

R.A Beauregard .(2006) .*When America became suburban* .

R.COURTOT et C.PERRIN .(2005) .*Morphologie et gestion de l'étalement urbain des aires métropolitaines méditerranéennes : Réalisation d'un état des lieux critique et prospectif des connaissances sur les questionnements liés à la métropolisation Observatoire transnational de la métropoli* .FRANCE.

rabah zennir .(2019) .l'etalement urbain dans la grande agglomeration d'annaba entre mécanisme et mutations , cas d'etude des communes d'annaba et d'el-bouni (nord est algerien .(*doctorat en science* . université de badhi mokhtar.

Rahim Aguejdad .(2009) .Etalement urbain et évaluation de son impact sur la biodiversité ,de la reconstitution des trajectoires à la modélisation prospective. Application à une agglomération de taille moyenne : Rennes Métropole .Géographie , Université Rennes 2.

Raymonde Séchet, O. David .(2005) .Etalement urbain et géographie des inégalités sociales. Le cas de Rennes et de l'Ille-et-Vilaine.

Rémy Allain .(2004) .Morphologie urbaine.:

Rémy Vigneron .(2016,) .Formes et enjeux sociotechniques du périurbain durable: comparaison de Bimby .*Architecture, aménagement de l'espace* . Université Grenoble Alpes.

Robert Chapuis .(1995) .L'espace périurbain : une problématique à travers le cas bourguignon . *L'Information Géographique*.125-113 ،

S Sassen .(2014) .*Expulsions: Brutality and Complexity in the Global Economy* .Harvard University Press.

s sassen .(1991) .The Global City: New York, London, Tokyo .*Princeton University Press* ، .397

S. Bonnin-Oliveira .(2012) .Les" Pôles Secondaires "Dans La Réorganisation Des Mobilités : Maturité et Durabilité Des Espaces Périurbains ? *Consultation de recherche PUCA -Ministère de l'Ecologie, de l'Energie, du Développement Durable et de l'Aménagement du territoire* .

Saïd Belguidoum .(2021) .Transition urbaine et nouvelles urbanités : la ville algérienne dans tous ses états .*Moyen-Orient*.

Sami DEBBABI .(2020) .LA POLYCENTRALITE URBAINE : POUR LA RESTRUCTURATION D'UN TERRITOIRE FRAGMENTE CAS D'ETUDE : LE GROUPEMENT URBAIN DE CONSTANTINE .*Doctorat en urbanisme* . UNIVERSITE BOUBNIDER SALAH CONSTANTINE 3.

Sara Le Grand Reux .(2015) .Les figures de la discontinuité dans le développement résidentiel périurbain : application à la région Limousin .*Thèse de doctorat en Economies et finances* . ,. Français.: Université de Bordeaux.

Sara REUX .(2014) .FACTEURS DE L'URBANISATION DISCONTINUE : PROPOSITION D'UNE GRILLE DE LECTURE .*BSGLg*.83-67 ،

Sara Reux .(2013) .Facteurs de l'urbanisation discontinue : une revue de la littérature .*ASRDLF* ،page 1-20 .

SCHMITT, Bertrand et GOFFETTE-NAGOT, Florenc .(2000) .Définir l'espace rural ? De la difficulté d'une définition conceptuelle à la nécessité d'une délimitation statistique .*Économie rurale*.55-42 ،(1) *257* ،

Sénécal, G., Hamel, P. J & .Vachon, N .(2005) .Forme urbaine, qualité de vie, environnements naturels et construits : Éléments de réflexion et test de mesure pour la région métropolitaine de Montréal .*Cahiers de géographie du Québec*.43-19 ،

Séverine Bonnin-Oliveira . .(2017) .Les petites villes dans la périurbanisation. De l'influence métropolitaine à l'ancrage local dans l'aire métropolitaine toulousaine. Territoire en mouvement .*Revue de Géographie et d'Aménagement, 2016, Aux frontières de l'urbain - Petites villes du monde*.

Séverine Bonnin-Oliveira .(2012) .intégration des espaces périurbains a la planification métropolitain et recompositions territoriales : l'exemple toulosain .université toulouse le mirail-toulouse 2.

sidi mohammed Trache .(2010) .mobilité risédentielles et périurbanisation dans l'agglomération oranaise .*doctorat d'etat* . oran: université d'oran es-senia.

SIMARD, Martin . MERCIER, Guy .(2011) .*GEOGRAPHIE URBAINE Villes, urbanisation et systèmes urbains* .Québec: Département de Géographie ,Université Laval.

Stéphanie Beauchêne .(2000) .L'espace urbain dans le projet d'une société multilatéralement développée : l'exemple du Centre civique de Bucarest .*Balkanologie* ، *IV*.339 ،(2)

Sykora Ludek, Cermak Zdenek .(1998) .Croissance urbaine et modèles migratoires à Prague au temps du communisme et dans la période de transition .*Espace, populations, société*.416-405 ،

T Le Jeannic .(1997) .Trente ans de périurbanisation : extention et dilution des villes . *Economie et statistique*.41-21 ،

T Trefon .(2009) .*Hinges and fringes, conceptualising the peri-urban in Central Africa* .

Thomas Le Jeannic .(1996) .Une nouvelle approche territoriale de la ville .*Économie et statistique*.46-25 ،(295-294)

Trache, S. M & .Khelifi, M .(2020) .Périurbanisation et décroissance démographique de la ville centre : l'exemple d'Oran (Algérie .(*Cahiers de géographie du Québec*–169 ,(182–181) ،*64* ، . .189

U United Nations .(2014) .*Population Division, World Urbanization Prospects: The 2014 Revision* .,Department of Economic and Social Affairs.

UNDESAPD .(2015) .*World Urbanization Prospects: The 2014 revision (ST/ESA/SER.A/366* .(New York: United Nations.

Véronique Dupont .(sans date) .*Dynamiques périurbaines : population, habitat et environnement dans les périphéries des grandes métropoles* من ،2024 ,06 10 تاريخ الاسترداد . https://archives.ceped.org/dynamiques_periurbaines/html/problematique.htm

vincent Manirakiza .(2015) .LA PROBLEMATIQUE DE L'URBANISATION SPONTANEE FACE A LA MODERNISATION DE LA VILLE DE KIGALI (RWANDA .(*docteur en science politique et social* . UNIVERSITE CATHOLIQUE DE LOUVAIN.

Violaine GIRARD .(2014) .Des classes populaires en recomposition dans le périurbain : accès à la propriété pavillonnaire et restructurations de l'emploi industriel (1982-199 .(*La jeune sociologie urbaine francophone retour sur la tradition et exploration de nouveaux champs. Lyon* .

WASSILA MOYATE .(2017) .PHENOMENE DE RURBANISATION EN ALGERIE , CAS DE LA VILLE DE SKIKDA .*Mémoire POUR L'OBTENTION DU DIPLOME DE MAGISTERE* .UNIVERSITE- MENTOURI- CONSTANTINE.

Xavier DESJARDINS .(2009) .*Peut-–on habiter au vert quand le pétrole devient cher ?*

zennir rabah , derradji saif eddine .(2022) .l'industrie comme facteur de l'urbanisation , cas d'etude de l'urbanisation autor de la zone pétrochemiques de skikda . *architecture et l'environement de l'enfant*.85 ،

zoulikha Lebied .(2012) .L'héritage urbanistique colonial a skikda, approche pour une mise en valeur - cas des quartier napolitain .*mémoire de magistère* . annaba: université badji mokhtar.

قائمة الملاحق

الملاحق

المخطط رقم (01) : اعادة تصنيف الأراضي من أجل تشييد السكن و التجهيزات العمومية على مستوى بلدية حمادي كرومة

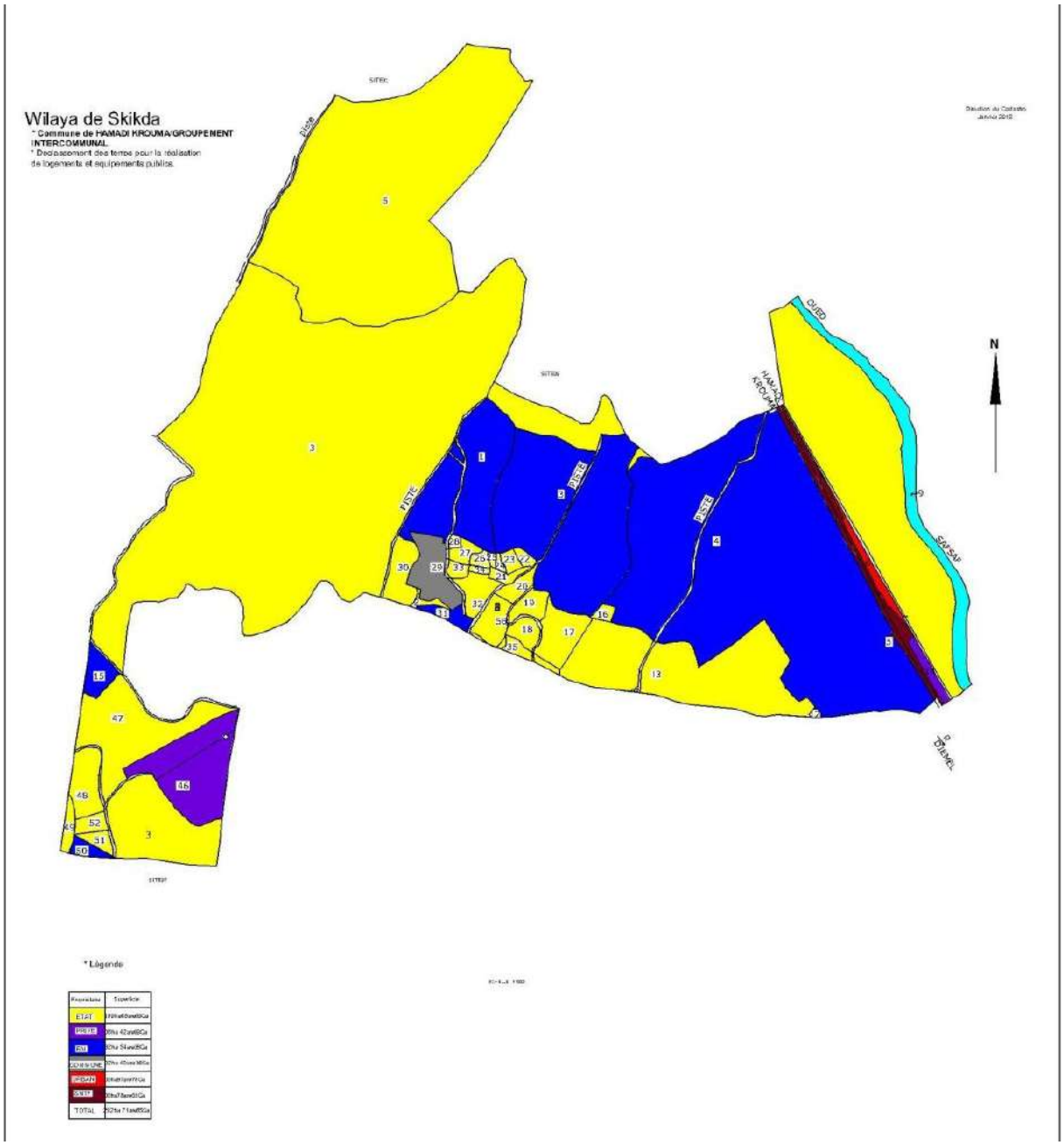

المصدر : الوكالة العقارية 2012 .

المخطط رقم (02) : اعادة تصنيف الأراضي من أجل تشييد السكن و التجهيزات العمومية على مستوى بلدية الحدائق

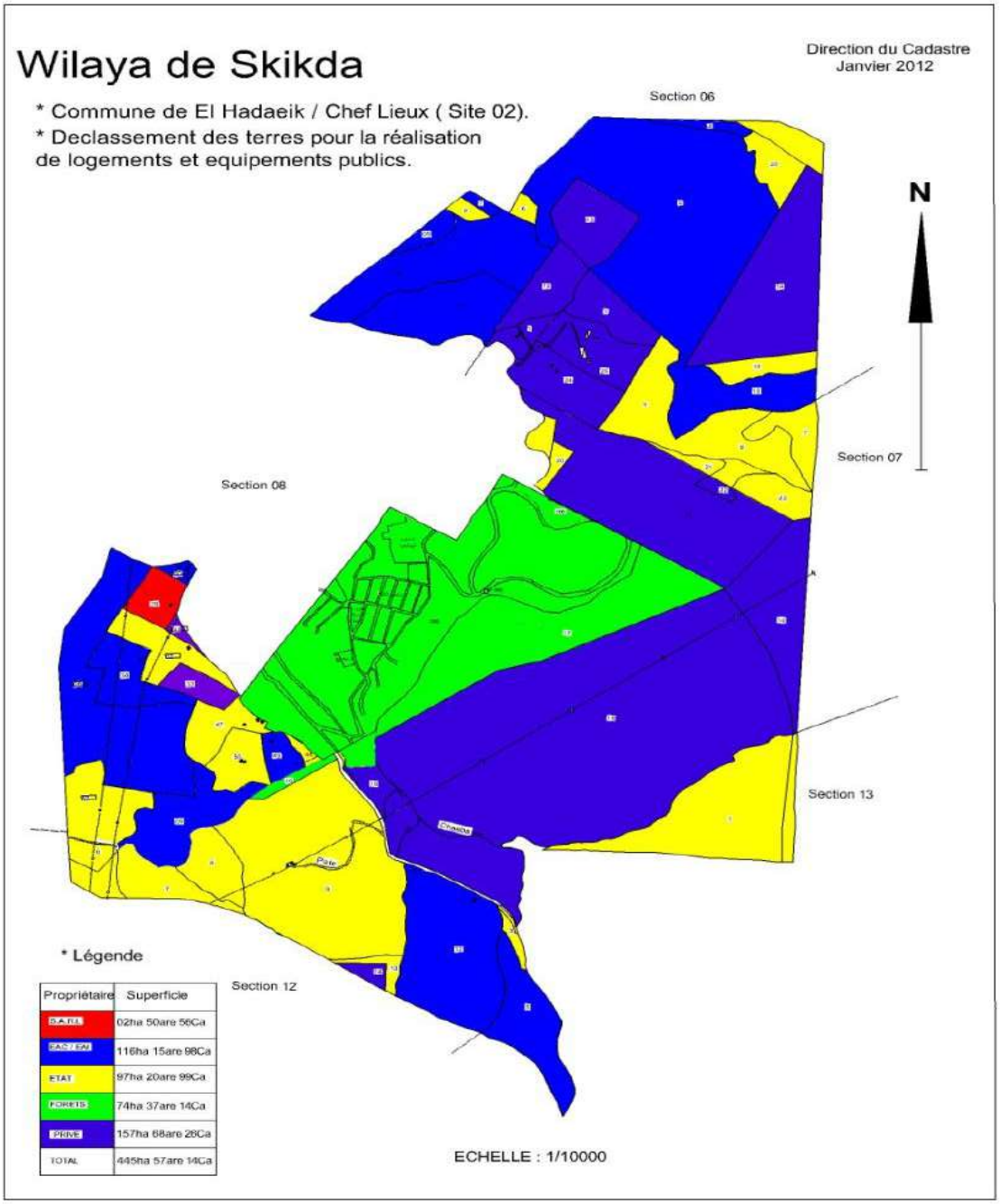

المصدر : الوكالة العقارية 2012 .

المخطط رقم (03) : اعادة تصنيف الأراضي من أجل تشييد السكن و التجهيزات العمومية على مستوى بلدية فلفلة

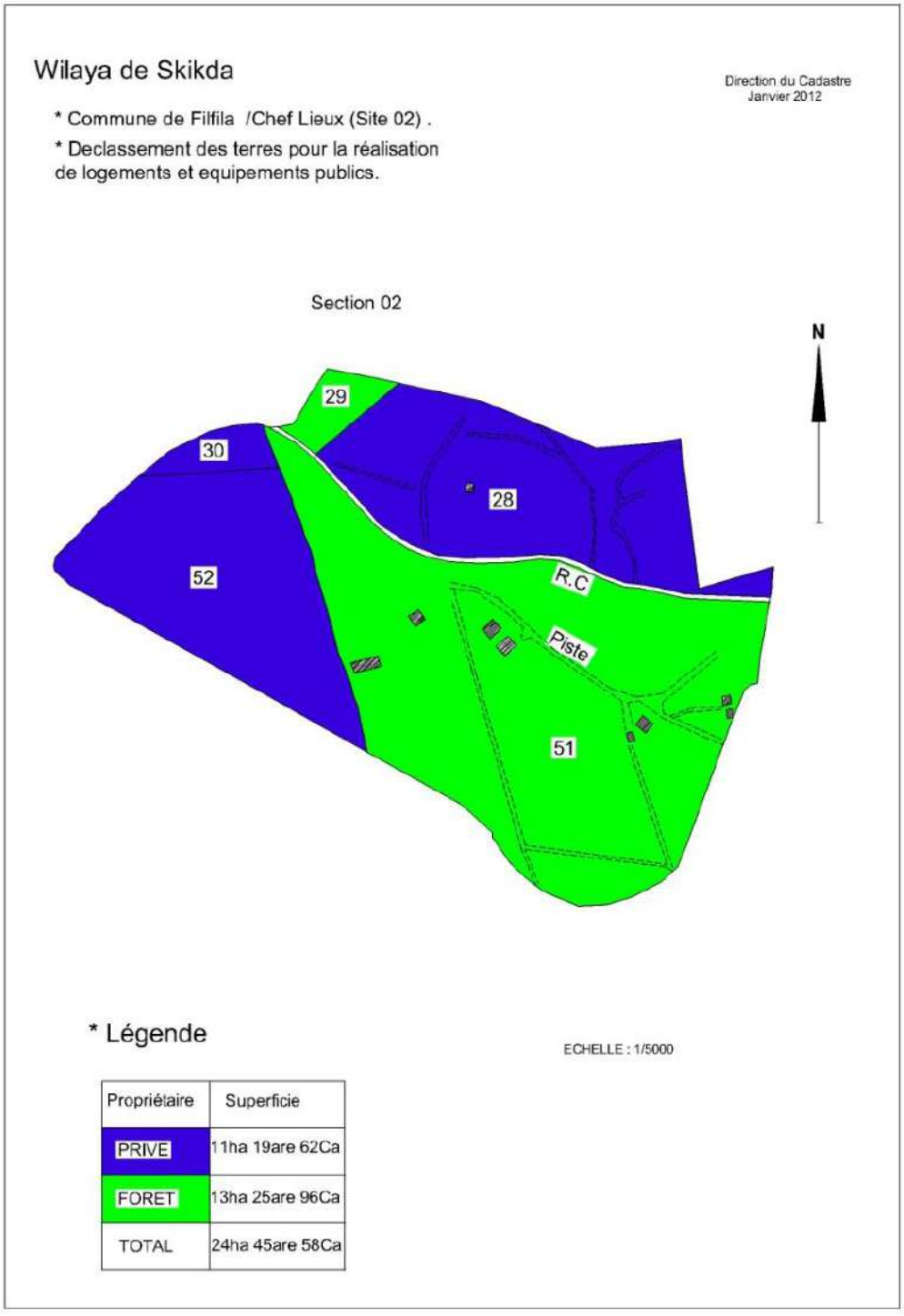

المصدر : الوكالة العقارية 2012 .

المخطط رقم (04) : اعادة تصنيف الأراضي من أجل تشييد السكن و التجهيزات العمومية على مستوى بلدية فلفلة

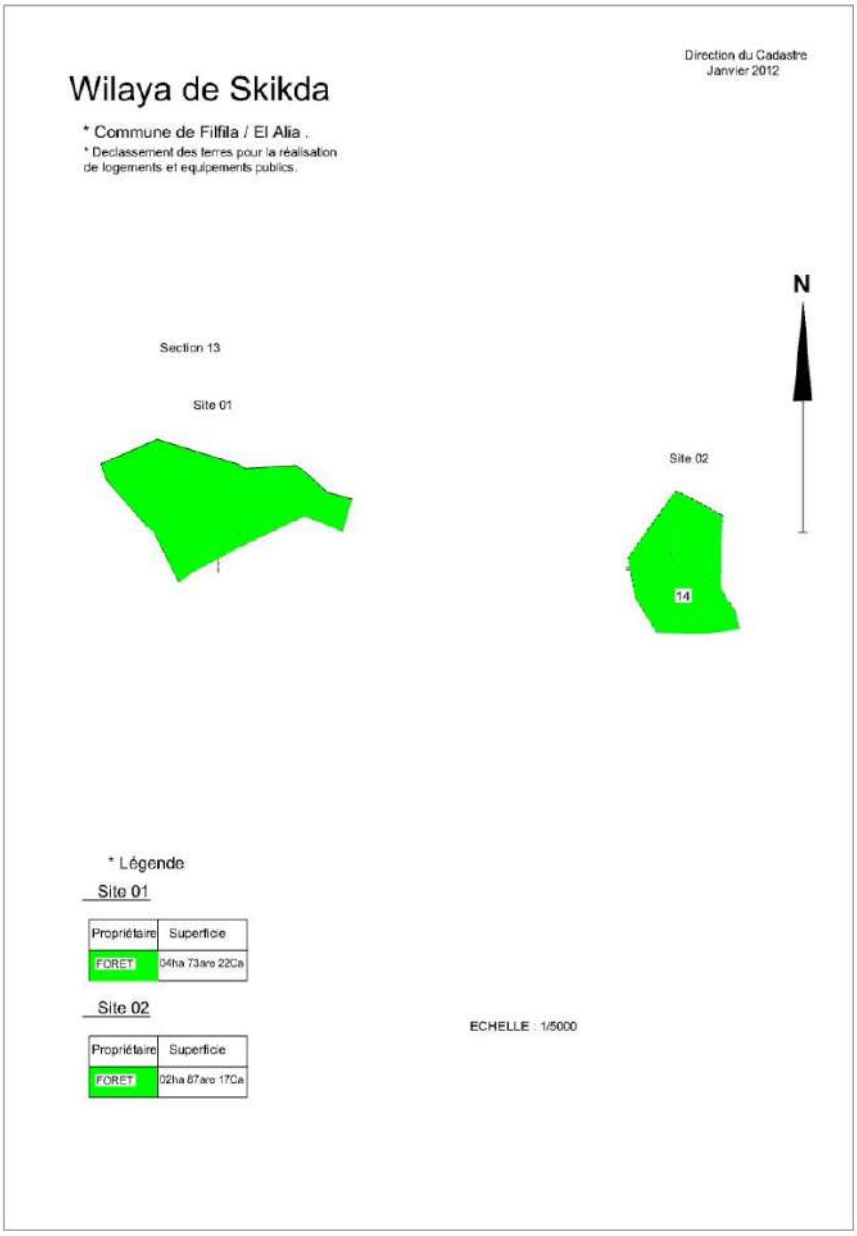

المصدر : الوكالة العقارية 2012 .

المخطط رقم (05) : اعادة تصنيف الأراضي من أجل تشييد السكن و التجهيزات العمومية على مستوى بلدية حمادي كرومة .

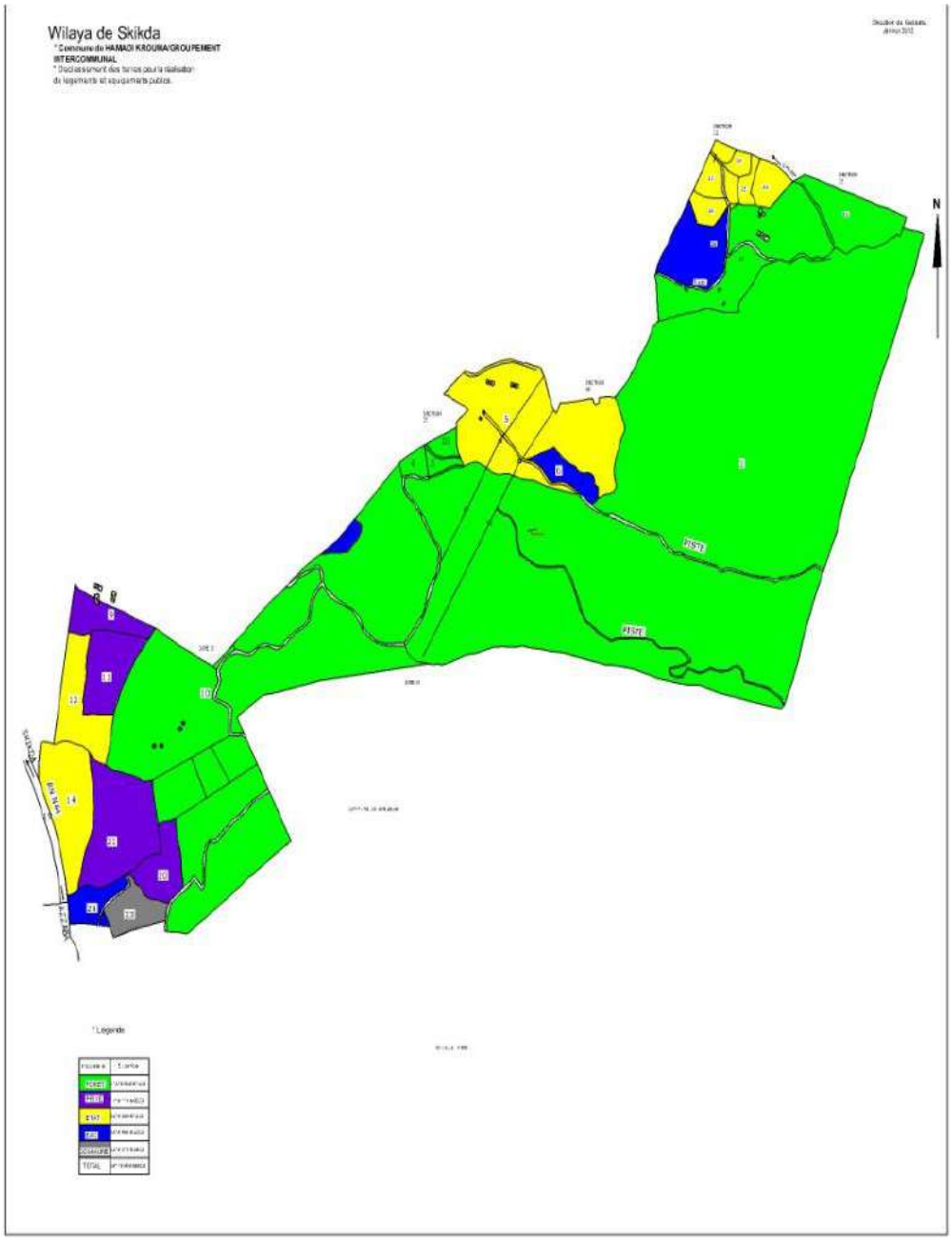

المصدر : الوكالة العقارية 2012 .

المخطط رقم (06) : اعادة تصنيف الأراضي من أجل تشييد السكن و التجهيزات العمومية على مستوى بلدية فلفلة .

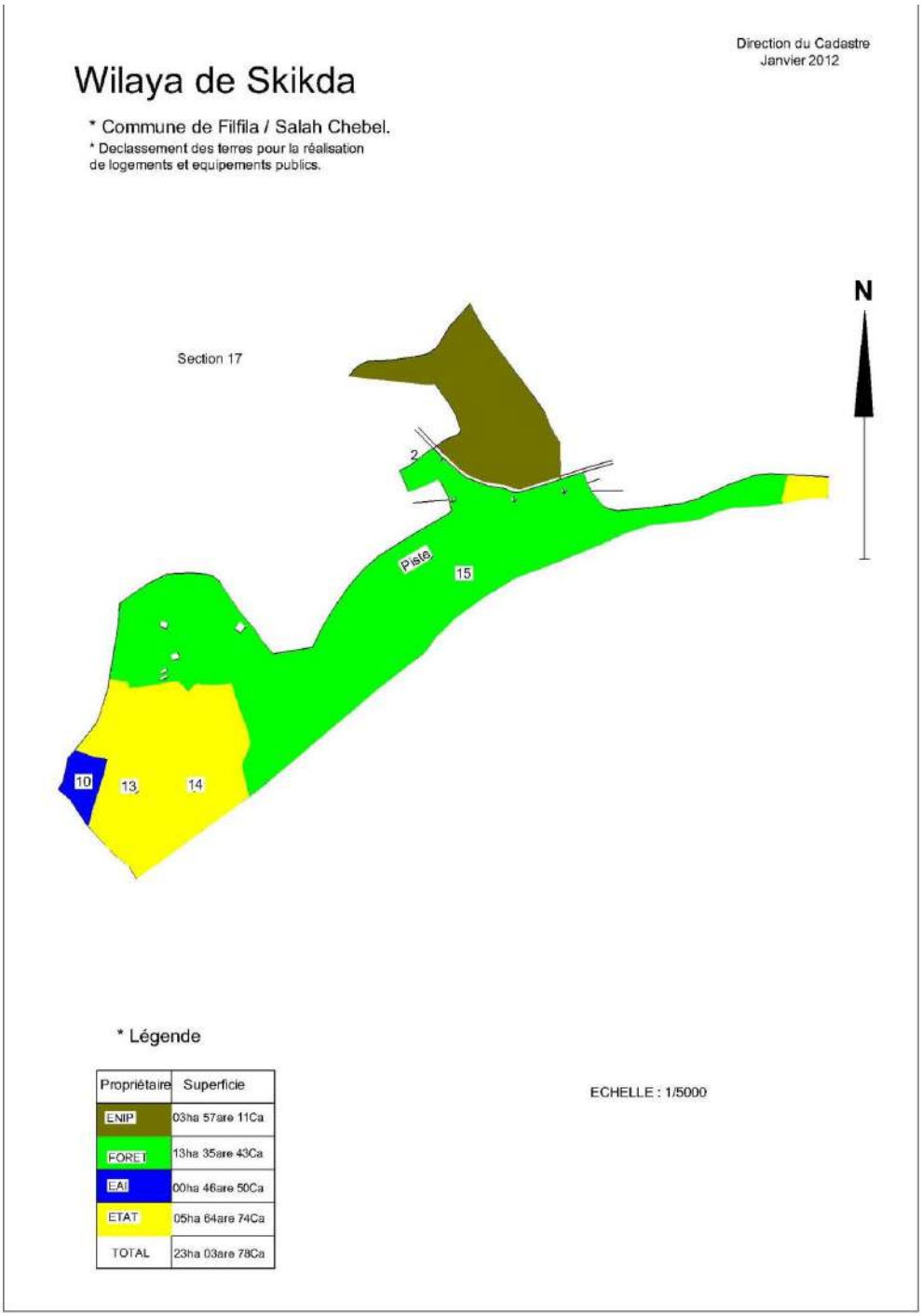

المصدر : الوكالة العقارية 2012 .